الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية

مشروع المصالحة الوطنية في العراق من 2006 ولغاية 2014

(دراسة تحليلية نقدية)

رسالة لنيل شهادة الدكتوراه PhD

الباحث

د . أكرم الحكيم

إشراف

الأستاذ الدكتور قيس العزاوي

2018م / 1440هـ

ν

الفصل الأول: مبررات اختيار الموضوع وأهدافه والمنهج المعتمد في الدراسة.....1

المبحث الأول – أهمية مشروع المصالحة الوطنية.....2

المبحث الثاني: مبررات اختياره للبحث؟.....5

المبحث الثالث: منهج البحث و تساؤلاته 5

الفصل الثاني: جذور التنوّعات الدينية والمذهبية والقومية وانعكاساتها على الأحزاب.....8

المبحث الأول: سكّان العراق.....11

أسباب موضوعية للتنوّع السكّاني في العراق: 17

المبحث الثاني: نشأة التيارات السياسية العراقية المعاصرة 20

1– الحزب الشيوعي العراقي: 21

2– الأحزاب القومية الكردية: 22

3– الأحزاب القومية العربية: 25

4– الأحزاب القومية التركمانية:.....27

المبحث الثالث: نشأة الحركات الإسلامية السنّية في العراق 28

1– الاخوان المسلمون: 30

2– إشكالية العلاقة بين العروبة والإسلام: 34

3– الحركة السلفية: 35

4– نقد واقع الحركات السنية الإسلامية: 36

المبحث الرابع: طغيان المعيار الطائفي في إصطفافات القوى السياسية العراقية ...38

المبحث الخامس: دور المرجعيات الدينية الشيعية 41

1- حزب الدعوة الإسلامية: 43
2- ملاحظات نقدية لمسيرة حزب الدعوة الإسلامية: 47
3- المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق: 48
4- دور السيد محمد باقر الحكيم: 48
5- ملاحظات نقدية لمسيرة المجلس: 51
6- التيار الصدري: 52
7- جذور قوة التيار الصدري في العراق: 57
المبحث السادس: دور السياسات الاستعمارية في تكريس الانقسامات في المجتمع العراقي 64
الفصل الثالث: النظام البعثي من الأنقلاب الأول 1963 الى الانقلاب الثاني 1968 . 67
المبحث الأول: تاريخ حكم النظام البعثي خلال 35 عاماً 68
1- نبذة عن أفكار ونشأة ومسيرة حزب البعث:.....69
2- حزب البعث في العراق 70
3- انقلابات حزب البعث.....71
4- التصفيات الداخلية استراتيجية للبقاء في السلطة.....74
5- البعث وتدمير المؤسّسة العسكرية العراقية 75
المبحث الثاني: نخبة السلطة البعثية من الإطار الوطني إلى الحزبي ثم العائلي ... 77
1- سياسات البعث تجاه القوى الوطنية العراقية: 77
2- حرب البعث على الشيوعيين:.....78
3- موقف البعث من الحركة الكردية:.....79
المبحث الثالث: سياسة البعث تجاه الشيعة 80
1- جذور الاضطهاد السلطوي لشيعة العراق:.....80

2- عمق المشكلة الطائفية في العراق:.....87
3 - العلاقات المريبة لبعض قادة البعث: 94
4- تخادم البعث مع الدوائر الأجنبية الاستعمارية: 99
المبحث الرابع: ملفات متخصّصة 100
الملف الأول: الكرد الفيليون.....101
الملف الثاني: قوانين الإعدام في ظل حكم البعث.....103
الملف الثالث: ملف التسفيرات (التبعية وغيرهم): 104
الملف الرابع: ملف الأنفال وكردستان العراق 106
الملف الخامس: المقابر الجماعية.....109
الملف السادس: تصفية النخب العلمية 113
الملف السابع: ملف تدمير المؤسسات والوزارات والدوائر الحكومية: 114
المبحث الخامس: السياسة الأمريكية تجاه البعث 117
1- تقييم عام لحزب البعث في العراق 121
2- سمات عامة لحزب البعث في العراق: 124
الفصل الرابع: أولا - الاحتلال الأمريكي من 2003/4/9 ولغاية مغادرة القوات الأراضي العراقية.....127
المبحث الأول: الرؤية الأمريكية تجاه المصالح والتحديات والمخاطر 128
المصالح الأمريكية: 128
التحدّيات والمخاطر:.....129
المبحث الثاني: رؤى ومواقف أمريكية تجاه مكوّنات مجتمعية وقوى سياسية عراقية 131
الكرد 131

المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف (السيد السيستاني).....133
الشيعة 134
السنّة 136
الحزب الإسلامي.....137
المالكي وحزب الدعوة الإسلامية.....138
المجلس الأعلى الإسلامي في العراق 142
المجلس الأعلى والفيدرالية 143
الضغط الإمريكي على المجلس الأعلى 143
التيار الصدري 145
المبحث الثالث: الرؤية الأمريكية تجاه دول الجوار والمنطقة.....148
تقرير بيكر – هاملتون.....149
المبحث الرابع: مهام وأولويات (من وجهة نظر إمريكية) مطلوبة في العراق 150
كسب الحرب ضد الارهابيين والمتمردين 151
التوسط بين المجموعات المتخاصمة والمتباعدة:.....151
جيش الولايات المتحدة.....151
المبحث الخامس: الموقف الأمريكي من ملف المصالحة الوطنية.....155
الفصل الرابع: ثانيا – التأثيرات الأقليمية في العراق.....161
إيران وشيعة العراق:.....162
توصيات لجنة بيكر – هاملتون 165
الفصل الخامس: مبادرات الحكومة العراقية للمصالحة الوطنية منذ عام 2006 170
المبحث الأول: بدايات مشروع المصالحة الوطنية 171

المبحث الثاني: أرضية الانقسامات والصراعات في الواقع العراقي..... 172
المبحث الثالث: المبادرات الحكومية 174
1- مؤتمرات المحافظات العراقية 179
2- مبادرات دولية لدعم المصالحة الوطنية 191
أما وجهة نظري كباحث: 192
تلخيصنا لأهم وجهات النظرالمطروحة في مؤتمرات الخارج: 200
الاستراتيجية العراقية الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية: 205
الفصل السادس: مناقشات وإستنتاجات 207
عيّنة تحليلية (رؤى شخصيات وقوى سياسية عراقية) 209
خلاصة بأهم رؤى السيد رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي 209
السيد رئيس الجمهورية الأسبق جلال الطالباني 211
الأمين العام للحركة الاشتراكية العربية 212
السكرتير السابق للحزب الشيوعي العراقي/عضو مجلس النواب حميد مجيد موسى
..... 213
عضو مجلس النواب / رئيس جبهة الحوار صالح المطلك 214
عضو مجلس النواب / قيادي في حزب الدعوة الإسلامية د. علي الأديب 215
تحليل العينة واستقراءها 215
1- ملف الفيدرالية:..... 219
2- ملف الدستور والإصلاح الدستوري:..... 220
3- ملف الشراكة في العملية السياسية: 223
4- ملف الاحتلال الأجنبي:..... 225
5- ملف اجتثاث البعث: 230

6- ملف دول الجوار: 233
7- ملف المصالحة: 233
رؤى الخبراء الأجانب 234
هل كانت هناك ضرورة لمشروع المصالحة الوطنية ؟..... 239
هل توفّرت في مشروع الحكومة العراقية المعايير والشروط المتعارف عليها؟ 242
تجارب مشاريع المصالحة 251
1- التجربة المغربية: 258
2- التجربة الجزائرية 262
3- التجربة اليمنية: 263
4- التجربة المصرية: 268
5- التجربة السورية: 273
6- التجربة الليبية: 275
7- التجربة التونسية: 278
8- التجربة الماليزية: 281
تجارب دولية أخرى 282
هل توفّرت في المشروع العراقي المعايير والشروط الدولية ذات الصلة بملفّات حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية ؟..... 283
أبرز الملاحظات على مبادرة الحكومة العراقية 285
ملفّان هامّان 293
أولاً: ملف المشكلة الطائفية في العراق 293
ثانياً: ملف كردستان العراق 303
تقييم الحوار والمصالحة الوطنية في العراق على ضوء المبادئ الإسلامية 307

تقييم عام لفعاليات الحكومة العراقية في ملف المصالحة.....311
الخـاتـمـة..... 318
Summary..... 324
المصادر والمراجع.....334

الأهداء

الى أرواح ضحايا النظام البعثي البائد ، مهما أختلفت أنتماءاتهم السياسية والدينية والقومية والمذهبية... وفي مقدّمتهم الفقيه والمفكّرالفيلسوف الشهيد السيد محمد باقرالصدر (رض) والى عوائلهم الشريفة الصابرة ...

والى ضحايا الأرهاب التكفيري والعنف الطائفي والعنصري والحزبي ...

والى كل من يعمل من أجل عراق حر ومستقل ومزدهر ومن أجل شعب عراقـي آمن وعزيز ومتعلّم وسعيد ...

شكري لله اولا ودائما عل توفيقه

الشكر والتقدير لعائلتي التي تحملت ضريبة التفرغ لهذه الدراسة لسنوات وخاصة زوجتي السيدة Hoda Alavi التي وفرت الظروف البيتية المناسبة لأنجاز الدراسة بأحسن وجه.. وأولادي وأحفادي الأعزاء..

وشكري وأمتناني للأستاذ الدكتور قيس العزاوي المشرف الجامعي على رسالة الدكتوراه التي كان الكتاب مادتها الأكاديمية.. شكري لملاحظاته القيمة ولتشجيعه المتواصل ومعالجاته العلمية للنواقص والأخطاء ..

وامتناني الكبير للأخ الأستاذ الدكتور أبراهيم العاتي عميد الدراسات العليا في الجامعة العالمية في المملكة المتحدة – لندن، على كل ملاحظاته البناءة بمافيها ملاحظاته اللغوية، وعلى تشجيعه ودعمه المتواصل لي لأنجاز الأطروحة بأحسن صورة، وشكري للكادر الأداري المتعاون في الجامعة العالمية.

د. أكرم الحكيم

الفصل الأول:

مبررات اختيار الموضوع وأهدافه والمنهج المعتمد في الدراسة

المبحث الأول – أهمية مشروع المصالحة الوطنية

يعرف (قاموس كامبريدج) مصطلح (المصالحة الوطنية) بأنها: "عملية جعل شخصين أو مجموعات من الناس وديين مرة أخرى بعد أختلافهم بجدية أو قاتلوا بعضهم البعض وبقوا بعيدين عن بعضهم" [1]

تتوضح الأهمية عندما نتعرّف على أرضية الانقسامات والتناقضات في الواقع العراقي القابلة للانفجار والتشظّي، خاصة إذا وضعت قوى، معادية نصب أعينها هدف منع العراق من تحقيق الاستقرار والازدهار لكونه يتعارض مع مصالحها. وأيضاً إذا أخذنا بنظر الاعتبار حقيقة هي ان أغلب القوى السياسية المؤثرة في الواقع العراقي بعد سقوط النظام البعثي، عانت ولعقود من القمع والاضطهاد والكبت والإقصاء ليس فقط عن السلطة، بل وعن المجتمع وكافة مجالات الحياة داخل الوطن. وهو ما أدّى عند زوال العقبة (اي النظام البعثي) إلى التحرك بعنفوان وطموح ربما يكون مبالغا فيه، وهذا ما يتسبب عادة في بروز عدة ظواهر سلبيه من قبيل الرغبة باحتكار الساحة السياسية او احتكار السلطة او استخدام الاساليب غير القانونية او غير الاخلاقية في التنافس او الصراع على النفوذ. ويصاحبه قلّة او انعدام الخبرات في مجال إدارة الحكم وإدارة الازمات، وهو ما يضاعف الانقسامات والصراعات، تتمثّل الارضية السلبية بما يلي:

أولا – عدم بلوغ القوى الوطنية العراقية (سواء تلك التي في السلطة أوهي خارجها) درجة النضج السياسي المطلوبة لإدارة السلطة او ادارة المعارضة، والمطلوبة للالتزام بالآليات الديمقراطية للتداول السلمي للسلطة، وقلة خبرات العديد من قياداتها الحالية في مجال إدارة الأزمات وإدارة العلاقات العامة، فضلاً عن تغلغل الفساد في أغلب مفاصل الدولة والنظام الجديد،سواء الفساد الموروث من العهد البائد او الفسادفي النظام الجديد.

ثانيا – مئات الآلاف من الافراد الذين كانوا يكوّنون بنية المؤسسة العسكرية والاجهزة الامنية والميليشيات شبه الرسمية للنظام البعثي السابق والذين تم حلّ مؤسساتهم وتشكيلاتهم ويعيشون الخوف من المستقبل، وبالطبع ضمن هؤلاء عدد من الذين ارتكبوا جرائم مروّعة بحق العراقيين. ولابد من إنزال القصاص العادل بهم التزاما بالقيم السماوية والانسانية وحماية

[1] Cambridge Academic Content Dictionary ,Cambridge University Press, 2020

لحقوق المواطنين ومنعا لتكرار تلك الجرائم في المستقبل أضافة إلى مئات الآلاف من المرتبطين بتنظيمات حزب السلطة، الذي تم حلّه رسميا ودستوريا، وأيضاً ساهم عدد غير قليل منهم بارتكاب جرائم وحشية ومروّعة (مع أجهزة القمع الاخرى) بحق المعارضين الوطنيين وبحق المواطنين الذين لا ينصاعون لسياسات النظام.

ثالثا – شريحة مليونية من ضحايا النظام البعثي الذين يتطلّعون إلى إنصافهم واستعادة حقوقهم والتعويض عما فاتهم والقصاص من الذين أجرموا بحقهم بأسرع وقت. وهذه الشريحة بمثابة القنبلة الموقوتة التي يمكن تفجيرها في حالة عدم انصافها وعدم تعويضها، اوفي حالة شعورها بأنه يتم ضمان امتيازات جلاديها بأسرع وأفضل من استعادة حقوقها.

رابعا – مجتمع موبوء بعوامل الانقسام والصراع، بسبب عقود طويلة من سياسات الكبت والقمع والاضطهاد والتمييز العنصري والطائفي وحتى المناطقي، والذي كانت تمارسه السلطة البعثية بشكل منهجي منظّم. إضافة إلى خريطة معقّده متشابكة من التنوّعات الاثنية (الدينية والقومية والمذهبية) وأغلبها ذات جذور تاريخية في العراق تمتد لقرون عديده. بل ان بعض تلك الاثنيات امتدّت إلى العالم منطلقة من العراق.

خامسا – احزاب سياسية قديمة وجديدة، كلّها تبحث عن مكان في الساحة التي اصبحت مفتوحة دون قمع حكومي أو قيود أو رقيب بعضها تمتد جذورها لعقود من العمل والنضال ومواجهة الدكتاتورية وبعضها لا يمتد تاريخه سوى لأشهر او سنوات، ومنها من يتبنّى ايدولوجية معينة او منطلقات فكرية واخلاقية، ومنها من نشأ كرد فعل لأفعال آنية وبعضها ربما لا يعبّر الاعن قناعات أو مواقف المسؤول الاول في الحزب، وربما بعض تلك الاحزاب تحولت إلى ادوات بيد دوائر خارجية عن وعي او بدون وعي، والكثير منها يفتقد التجربة والحنكة السياسية.

سادسا – قوى محلية متطرّفة (أغلبها ذو جذور بعثية او من ضباط مخابرات وأمن النظام البعثي السابق) الذين قاموا بنزع جلودهم الايدولوجية السابقة وبدأوا برفع العناوين والشعارات الإسلامية مثل (جيش محمد والجيش الإسلامي، وتنظيم الدولة الإسلامية وغيرها) وتمتد جذور ذلك التوجّه إلى مرحلة ما بعد غزو قوات صدام الكويت حيث تم فرض العزلة على النظام البعثي عربيا واقليميا ودوليا .. فبدأ النظام برفع الشعارات الإسلامية المتشدّدة وبدأ بمد الجسور وإقامة العلاقات مع المجموعات الإسلامية المتطرّفة واقامة المؤتمرات الدينية

في بغداد .. الخ)، للضغط على دوائر عالمية واقليمية لاستعادة مكانته ودوره .. تلك القوى المحلية المتطرّفة تسعى لتوظيف كل تناقضات الواقع لمنع استقرار النظام السياسي الجديد كمقدّمة لإسقاطه لاحقا.

سابعا – دوائر اقليمية ودولية (ولأسباب وأهداف مختلفة) يهمها جدا عدم نجاح التغيير في العراق، او يهمها عدم نشوء واستقرار نظام سياسي دستوري مستقل ذو مؤسسات معبّره بصدق عن رغبات وارادة الشعب، في العراق أو تسعى لمدّ نفوذها السياسي والامني والاقتصادي وحتى الثقافي، مستغلة عوامل الضعف التي يمر بها العراق في المرحلة الراهنة وذلك لأهمية العراق استراتيجيا في المنطقة وثرواته الهائلة ودوره المستقبلي الهام والمحوري، وسوف تكون اولى مساعيها محاولة اختراق الجبهة الداخلية العراقية وتوظيف ما يمكن من تناقضاتها لخدمة سياسات وخطط تلك الدوائر، فضلاً عن تفاقم صراع دولي – دولي وصراع اقليمي – اقليمي وصراع دولي – إقليمي، في المنطقة في السنوات القليلة الماضية، وكل طرف من الأطراف المتصارعة يسعى لجعل العراق ضمن معسكره أو على الأقل منعه من الانخراط في معسكر خصومه، وهذا يؤدي أيضاً إلى ازدياد محاولات اختراق الجبهة الداخلية العراقية...!؟

ثامنا – فضائيات ووسائل إعلامية، أخرى تبث ليل نهار موادا إعلامية تؤدي إلى أثارة وتأجيج الخلافات والصراعات المذهبية والعنصرية والحزبية والاجتماعية بين أبناء الشعب العراقي، وتشويه التجربة السياسية الجديدة في العراق والتعتيم على ايجابياتها والطعن برموزها الوطنية، وهو ما يستدعي وضع خطط وبرامج مستديمة ترسّخ قيم الحوار الوطني والمصالحة في المجتمع العراقي وفي الدولة العراقية المعاصرة. وساعد على زيادة تأثير النقاط الثمانية السابقة، الأزمة المستفحلة بين القوى الوطنية المشاركة في السلطة، وبلوغها مستوى يقترب من انعدام الثقة، وقيام قوى سياسية وكتل برلمانية معروفة باتهام رئاسة الوزراء في حينها وكتلته بالاستئثار بقرارات النظام وسياساته وتهميش الشركاء (قبل مجيء حكومة العبادي الأخيرة)، وتناقض ادعاءات ضحايا النظام البعثي السابق مع ادعاءات القواعد الحزبية والمناطقية والاجتماعية للنظام السابق، فيما يخص مدى استفادتها من مشروع المصالحة الوطنية.

النقاط السابقة الذكر تشير وبوضوح إلى أهمية مشروع المصالحة الوطنية، وأيضاً ضرورة أنجاز تقييم علمي محايد لمدى نجاحه وحجم وطبيعة النتائج التي تمخّض عنها بعد مرور أكثر من عشرة سنوات على انطلاقته، وهذا الأمر بدوره يوضّح: مبررات اختيار ملف المصالحة الوطنية موضوعا للبحث، ويوضح أيضاً: ضرورة وأهمية أنجاز تقييم لمدى سلامة ونجاح المبادرة التي قامت بها الحكومة العراقية.

المبحث الثاني: مبررات اختياره للبحث؟

هذه هي المحاولة الأولى لتقييم مشروع المصالحة الوطنية الذي طرحته الحكومة العراقية عام 2006، وفق المنهج العلمي الأكاديمي، حيث تم تشكيل وزارة دولة وهيئة، عليا تعنى بهذا الملف في عام 2006، أي في الحكومة الدستورية الأولى (2006 – 2010). وباستثناء دراسات ومقالات قليلة منشورة، لم يحظ هذا الموضوع بدراسة علمية وموثّقة بعد أن استغرقت التجربة أكثر من عشرة سنوات لحد الآن.

المخاطر الكبيرة والمستمرة التي يتعرض لها الشعب والكيان العراقي، توجب أنجاز تقويم علمي لمشروع المصالحة الوطنية (ماله وما عليه)، خاصة بعد مرور فترة تسمح بالتقييم، وأفضل المعايير هي المعايير المنسجمة مع القيم الدينية السمحاء، وبالطبع أضافة للمعايير المستخلصة من تراكم التجارب الإنسانية المعاصرة لشعوب ودول عاشت ظروفا مشابهة لما مرّبه العراق، أو قريبة منها.

المبحث الثالث: منهج البحث و تساؤلاته

اعتماد المنهج الوصفي في دراسة ما جرى بالتفصيل ضمن ملف الحوار الوطني والمصالحة الوطنية في العراق، والتعريف بتفاصيل مشروع الحكومة العراقية الخاص بالمصالحة الوطنية والذي أعلنته في عام 2006، وأيضاً القوانين والتشكيلات والمؤتمرات والقرارات وغيرها من العناوين ذات الصلة. أضافة إلى مقارنتها بنتائج التجارب البشرية المعاصرة وبرؤى الباحثين والمفكّرين والمشتغلين في حقل حقوق الأنسان وحل النزاعات الداخلية في بلدان مختلفة.

والتعريف أيضاً بالمؤتمرات التي بادرت اليها منظمات مجتمع مدني أو دوائر شبه رسمية أجنبية، حول المصالحة الوطنية في العراق (سواء تلك التي تم عقدها خارج العراق أو داخله)، والتي اشتركت فيها أطراف النزاع في العراق أضافة إلى تمثيل رسمي أو شبه رسمي للحكومة العراقية. التعرّف على وجهات النظر الإسلامية حول المفردات الأساسية لموضوعة المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.

وأخيرا إنجاز تقييم علمي لمشروع المصالحة الوطنية في العراق (ما بعد 2003)، في ضوء النقاط السابقة الذكر. وبالطبع تم اختيار المبادئ الإسلامية معياراً للتقييم، لكونها الهوية الفكرية المقرّة دستوريا للشعب العراقي، ولأهمية وجود قاعدة نظرية (عقائدية)، مشتركة ومتفق عليها بين أطراف الخلاف.

ووفق المنهج الوصفي: درسنا الظاهرة كما توجد في الواقع، وقمنا بوصفها وبيان خصائصها ووفرنا المادة العلمية المتعلقة بها. وفي فصل النقاشات والاستنتاجات قمنا باستقراء المواد العلمية ووصف الظواهر في تطورها السابق حتى نصل بها إلى الوقت الحاضر. بالطبع قمنا بانتقاء الظواهر التي تخدم غرضنا من الدراسة للوصول إلى النتائج وتفسيرها واستخلاص التعميمات، حددنا مشكلة البحث وجمعنا المعلومات عنها، ووضعنا أسئلة محددة يسعى البحث للإجابة عليها.

تساؤلات البحث:

1- هل كانت هناك ضرورة لمشروع المصالحة الوطنية بعد سقوط النظام البائد في بغداد في نيسان 2003 ؟

2- وهل توفّرت في المشروع الذي طرحته الحكومة العراقية (الدستورية الأولى 2006 – 2010) المعايير والشروط المتعارف عليها لدى المنظمات والهيئات الدولية ذات الصلة بملفّات حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية؟ وهل تمت الاستفادة من دروس التجارب الأخرى في العالم في هذا المجال؟

3- ما الذي تم القيام به ؟ وما مدى نجاح مشروع المصالحة الوطنية الذي طرحته الحكومة العراقية في حزيران 2006 في تحقيق الأهداف المتوخّاة منه في الواقع العراقي ؟

4- ما مدى انسجام المنطلقات والآليات والأهداف التي تضمّنها مشروع المصالحة الوطنية في العراق، مع المبادئ الإسلامية ؟

5- ما مدى نجاح الحكومة العراقية في تحقيق أهدافها في ملف المصالحة الوطنية، ضمن السقف الزمني الذي حدّدته ؟

الفصل الثاني:

جذور التنوّعات الدينية والمذهبية والقومية وانعكاساتها على الأحزاب

نسعى في هذا الفصل إلى التعرّف على:

أولاً: التركيبة السكانية لأهل العراق والتنوّعات القومية والدينية والمذهبية والاجتماعية التي تمتاز بها، والملابسات والمشكلات التي شابت العلاقة بين بعض المكوّنات وبين السلطة.

ثانياً: ظروف وملابسات نشأة الأحزاب والتيارات السياسية المعروفة في العراق.

ثالثاً: أبرز التيارات والحركات السياسية في العراق، التيار القومي والتيار الديني والتيار الثالث، وخصائص وسلبيات كل منها.

ربما يكون مناسبا المرور سريعا على التطورات السياسية التي حصلت في العراق في الستين سنة الأخيرة.<< في 14 تموز 1958 قام مجموعة من ضباط الجيش العراقي، من أبرزهم الزعيم عبد الكريم قاسم بانقلاب عسكري ضد حكومة نوري السعيد وأدت الحركة إلى مقتل العائلة المالكة الحاكمة وانهاء العهد الملكي والخروج من الكومنولث البريطاني ومنطقة الاسترليني وحلف بغداد، وبدء العهد الجمهوري وتطوير العلاقات مع المعسكر الشيوعي واصدار قانون رقم 80 الخاص بشركات النفط الأجنبية والتي بموجبه تم استرجاع الأراضي غير المستثمرة من قبل تلك الشركات.

وفي 1963/2/8 قاد حزب البعث وبالتعاون مع عسكريين ومدنيين قوميين انقلاباً ضد عبد الكريم قاسم وأصبح عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية العراقية الثانية، ولم يبق الإنقلابيون في السلطة سوى تسعة أشهر حيث قاد عبد السلام عارف وبالتعاون مع عدد من العسكريين البعثيين والقوميين الناصريين انقلاباً ضد حزب البعث في 1963/10/18 مستغلا النقمة الشعبية ضد ممارسات الحرس القومي وهي ميليشيا حزب البعث فضلا عن الانشقاقات داخل قيادة الحزب والصراع بين الحرس القومي البعثي والعسكريين.

بعد موت عبد السلام سنة 1966 في حادث سقوط الطائرة العسكرية التي كان يقلّها، تولّى أخيه عبد الرحمن عارف رئاسة الجمهورية حتى الانقلاب البعثي الثاني.

تميّزت فترة حكم عبد الرحمن عارف إضافة إلى الانفراج النسبي في الحريات السياسية وحرية الصحافة والتجمع والتظاهر، تميّزت بضعف السلطة في بغداد وتكرر محاولات الانقلاب العسكري من قبل ضباط قوميين (أبرز المحاولات، الانقلاب الفاشل

الذي قاده عارف عبد الرزاق بالتعاون مع مجموعات قومية) وعدم وجود كتلة منظمة قوية داعمة للنظام بالرغم من محاولات القيادة المصرية تنظيم القوى القومية ضمن إطار الاتحاد الاشتراكي العربي، ومحاولات أمريكية لإيجاد تفاهم بين قواعد المرجعية الدينية في النجف الأشرف والمتمثلة بالمرجع الأعلى آنذاك السيد محسن الحكيم وبين القوى القومية الموجودة في الاتحاد الاشتراكي وكان ضمن زعمائه شخصيات شيعية من التكنوقراط (مثل الدكتور عبد الرزاق محي الدين، الشخصية القومية العربية النجفية المعروفة) وذلك لبناء قاعدة قوية للنظام العسكري القائم.

فشلت تلك المحاولات بسبب طموحات وصراع الضباط فيما بينهم وصراع القوى السياسية على السلطة وعدم وجود محور قيادي مؤهّل لإدارة هكذا مرحلة وأيضاً عدم عيش التيار الإسلامي وبضمنه القواعد الشعبية للمرجعية الدينية الشيعية لحالة الاستعداد للتفاهم والتحالف السياسي مع القوى غير الدينية (بسبب إرث الصراع والصدام مع اليساريين بعد حركة 14 تموز) وعدم وعيه للمخاطر الكبيرة القادمة في حالة فشل أطروحة تفاهم أنصار المرجعية الدينية والأحزاب الإسلامية مع النظام القائم، خاصة وأن محور دولي غربي آخر كان يراهن ويتحرك لاعتماد البعثيين مرة، أخرى في إدارة السلطة في العراق.

قام حزب البعث (جناح عفلق أو جماعة القيادة القومية وأيضاً كان، يسمّى بالبعث اليميني لتمييزه عن البعث اليساري أي الجناح المؤيد لسوريا) وبالتنسيق مع مدير الاستخبارات العسكرية (عبد الرزاق النايف) وقائد الحرس الجمهوري (عبد الرحمن الداود) في عهد عبد الرحمن عارف، بتنفيذ انقلاب عسكري في 17 تموز 1968ثم تبعه بانقلاب آخر في 30 تموز 1968 وتولى الرئاسة أحمد حسن البكر وتولى صدام موقع نائب الرئيس، ثم نفذ النائب مجموعة خطوات وتصفيات سرية وعلنية خاصة في 1973 وفي 1979، ليقوم في النهاية بإزاحة البكر وإشغال الموقع الأول في الدولة والمؤسّسة العسكرية والحزب وهوما تحقق في تموز 1979، وساعدت ظروف ومستجدات إقليمية ودولية ناتجة عن سقوط شاه إيران على يد ثورة شعبية إسلامية، ساعدت على تنصيب صدام حاكما مطلقا في بغداد.

تسبّبت طموحات شخصية لصدام الذي أراد أن يحل محل الشاه (شرطي المنطقة)، وتحريض ودعم دوائر غربية وعربية تضرّرت مصالحها من سقوط الشاه ووصول قيادة

وطنية إسلامية إلى السلطة في إيران، تسببت بقيام صدام في 22 أيلول 1980 بشن الحرب على إيران بعد إلغاء اتفاقية الجزائر الموقعة عام 1975، وبعد ثمان سنوات من الحرب التي تميزت بخسائر بشرية هائلة بين قتيل وجريح وافقت الحكومتان على خطة السلام المقترحة من الأمم المتحدة في آب 1988.

بسبب تضخم الإمكانات العسكرية لدى نظام صدام، قام باحتلال دولة الكويت في آب 1990، وتكون على أثره تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية قام بإخراج قوات النظام العراقي من الكويت وفرض عقوبات دولية على العر اق استمرت طيلة عقد التسعينات من القرن الماضي. وبعد العمليات الارهابية في نيويورك في 2001، وظفت الإدارة الأمريكية تلك الأحداث للإطاحة بالنظام البعثي، وهو ما تم في نيسان 2003. تم تشكيل سلطة الائتلاف الموحدة برئاسة «بول بريمر»[1] وقام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالتصديق على قرار يدعم الإدارة التي تقودها الولايات المتحدة ويرفع العقوبات الاقتصادية عن العراق. في تموز 2003 تم عقد أول اجتماع لمجلس الحكم في العراق، وبدأ النظام السياسي الجديد في العراق. >>[2]

المبحث الأول: سكّان العراق

«كشفت وزارة التخطيط، اليوم السبت، أن عدد سكان العراق لسنة ٢٠١٦ بلغ ٣٦ مليون نسمة. وقال المتحدث الرسمي للوزارة إنه «في ضوء الفرضيات السكانية وثبات معدل الولادة والوفاة لمدة من الزمن، فان توقعات الجهاز المركزي للإحصاء ان يبلغ عدد السكان في العراق 36 مليون نسمة لهذا العام»، مبيناً ان «نسبة الذكور كانت اعلى من الاناث اذ بلغت 50.5٪، فيما كانت نسبة الاناث 49.5٪».

ومن الجدير بالذكر «ان عدد السكان في تعداد عام 1979 كان (12 مليون) نسمة، ثم ارتفع إلى (16مليون) نسمة في تعداد عام 1987، وإلى (22 مليون) نسمة عام 1997. وتابع ان نسبة سكان الحضر بلغ

---

(1) بول بريمر: الحاكم المدني المعين في العراق من قبل الإدارة الأمريكية في الفترة بين أيار **2003** وحزيران **2004**.

[2] الحكيم ,أكرم – كتاب " بعث العراق ..ورقة محروقة أستنفدت أغراضها " – معد للطباعة

ت 70٪ كانت بينما نسبة سكان الريف 30٪ من مجموع السكان»[1].

في تصريح صحفي لناطق عن وزارة التخطيط العراقية يوم الأحد 22 كانون الثاني 2017: «إن سكان البلاد ووفقاً للفرضيات السكانية وثبات معدل الولادة والوفاة، وصل خلال العام الماضي إلى 36 مليوناً و800 ألف نسمة، متوقعا أن يصل بحلول نهاية العام الحالي، إلى ما يقرب من 38 مليونا»[2].

وفي مصدر آخر نقرأ «بالرغم من فقدان عدد كبير جداً من الأرواح، فإن سكان العراق يتزايدون بشكل كبير على ما يبدو منذ عام 2003 .وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن عدد سكان العراق كان يبلغ نحو 25 مليون شخص في 2003، وهناك نحو 33 مليونا في العراق حالياً، وهو ارتفاع بمعدل الثلث تقريبا خلال عقد من الزمان. مرة أخرى، الوصول إلى هذه الإحصاءات ليس أمراً سهلاً، فلم يجر إحصاء في العراق منذ عام 1997، وحتى هذا لم يغطي جميع أنحاء البلاد، ولذا اضطر الباحثون إلى استنتاج تقديرات السكان من عمليات المسح، وهو ما يؤدي إلى وجود قدر من عدم اليقين بشأن تقديرات الأمم المتحدة. ويقول باتريك غيرلاند من قسم التقديرات والتوقعات السكانية التابع للأمم المتحدة إن السبب بسيط للغاية، فقد تجاوزت أعداد المواليد نظيراتها من الوفيات»[3].

وعن وزارة التخطيط أيضاً: «أنَّ النسبة السكانية للعراق بلغت 36 مليون نسمة، وقالت الوزارة إنَّ التقرير السنوي للجهاز المركزي للإحصاء التابع للوزارة كشف عن التقديرات الأولية للنسبة السكانية في العراق لسنة 2014 وفقاً لنتائج الحصر والترقيم لسنة 2009، ضمن عملية إحصائية مستقلة تعرف بالتقدير السريع للسكان، على اعتبار أنَّ المؤشرات المطلوبة تشمل كافة السكان في البلاد». وأوضح البيان أنّ «العاصمة بغداد كانت الأعلى في عدد السكان بين بقية المحافظات العراقية لسنة 2014، وبلغ عدد سكانها (7.665) ملايين نسمة بنسبة 21 في المائة من عموم سكان العراق. فيما كانت محافظة المثنى

---

(1) موقع الغد برس: ماهو عدد سكان العراق لعام 2016 – 16 تموز 2016.

(2) وزارة التخطيط العراقية: عدد سكان العراق سيصل إلى 38 مليون نسمة نهاية العام – موقع عشتار تيفي كوم – بتاريخ 22 كانون الثاني 2017

(3) ماكدونالد، تشارلوت: كيف زاد عدد العراقيين في ظل سنوات من إراقة الدماء ؟ بي بي سي 23/1/ 2014.

جنوب العراق، أقل المحافظات نسبة في عدد السكان البالغ (770) ألف نسمة فقط، بنسبة 2 في المائة من عموم سكان العراق، وأنَّ محافظة نينوى شمال البلاد احتلت المرتبة الثانية في عدد السكان بعدد (3.5) ملايين نسمة، تلتها البصرة جنوباً بعدد (2.750) مليون نسمة. وبلغ عدد سكان إقليم كردستان شمال العراق بمحافظاته الثلاث دهوك وأربيل والسليمانية 5 ملايين نسمة لعام 2014. بينما كانت بقية المحافظات، كالتالي: ديالى (1.548) مليون نسمة وكركوك (1.5) مليون نسمة وبابل (1.953) مليون نسمة والأنبار (1.675) مليون نسمة وواسط (1.303) مليون نسمة وكربلاء (1.151) مليون نسمة والنجف (1.389) مليون نسمة وصلاح الدين(1.509) مليون نسمة والديوانية (1.220) مليون نسمة وذي قار (1.979) مليون نسمة وميسان (1) مليون نسمة لسنة 2014. وأنَّ المناطق الحضرية في العراق بلغ عدد سكانها 25 مليون نسمة بنسبة 70 في المائة من مجموع سكان العراق، فيما بلغ عدد سكان المناطق الريفية (10.921) ملايين نسمة بنسبة 30 في المائة من المجموع الكلي للسكان في عموم البلاد»[1].

تعتبر اللغة العربية واللغة الكردية لغتين رسميتين بحسب الدستور العراقي الجديد وتعد الإنجليزية هي اللغة الأجنبية الأكثر انتشارا. وتعد اللغة التركمانية هي اللغة الثالثة من ناحية استخدامها كلغة أم في العراق، وتعد اللغة الشبكية هي اللغة الرابعة في العراق من حيث المتحدثين وكلغة ام للشبك، كما أن الآرامية الشرقية مستخدمة أيضاً من قبل بعض السكان المسيحيين أتباع كنيسة المشرق الآشورية وكنيسة المشرق القديمة والكلدانية والكنيسة السريانية الأرثوذكسية والكنيسة السريانية الكاثوليكية إضافة إلى اللغة الأرمنية المستخدمة لدى الأقلية الأرمنية. تنوعت اللغات في العراق نتيجة اختلاف القوميات وتنوع الأديان والمذاهب، كما ذكرنا هناك اللغة العربية والكردية والتركمانية والسريانية والأرمنية ولغة الشبك والمندائية بالإضافة إلى العبرية لليهود العراقيين. كذلك تعدد اللهجات العربية باختلاف المحافظات العراقية وباختلاف موقعها الجغرافي وأشهر هذه اللهجات اللهجة البصرية والأنبارية والبغدادية والموصلية.

---

(1) العراق يعلن أرقاماً تقريبية لعدد السكان – موقع العربي الجديد ـ أحمد النعيمي 25 أغسطس 2015.

تغيرت نسب الأعراق والطوائف في العراق نتيجة عدة عوامل أبرزها: هجرة اليهود العراقيين منذ قيام دولة إسرائيل في سنة 1948، حيث انخفضت نسبتهم من 2.6٪ من السكان عام 1947م إلى 0.3٪ عام 1951م حيث لم يبقى منهم في العراق خلال فترة الخمسينيات سوى ما يقارب الـ 15 ألف نسمة.. وتشتت وتسفير غالبية العراقيين من أصول إيرانية منذ فترة الستينيات وما بعدها حتى الثمانينيات، ونسبتهم كانت تبلغ 1.2٪. إضافة إلى تهجير عراقيين شيعة من العرب والكرد الفيليين، وعددهم لا يقل عن مائة ألف نسمة وفق كثير من التقديرات والسجلات فقد تم تهجير 750 ألف مواطن عراقي إلى إيران وتم رميهم إلى الحدود مع مصادره اموالهم المنقولة وغير المنقولة. وهجرة أعداد غفيرة من المسيحيين العراقيين – ونسبتهم 3.1٪. يشكل العرب غالبية سكان العراق، وتبلغ نسبتهم حوالي الـ75٪ – 80٪ من السكان.

وينقسم العرب الذين هم في الغالبية مسلمون إلى شيعة وهم غالبية سكان محافظات جنوب بغداد وإلى سنة وهم غالبية سكان محافظات شمال وغرب بغداد في حين أن بغداد هي المدينة التي تختلط بها أثنيات وطوائف العراق جميعاً.

إنّ الكرد يشكلون حوالي 12٪ إلى 18٪ من نسبة السكان. يتركز وجودهم في المناطق الشمالية الشرقية حيث يشكلون الأغلبية العظمى للسكان في محافظات السليمانية وأربيل ودهوك مع تواجد للمسيحيين والتركمان وللعرب في بعض المناطق في هذه المحافظات الثلاثة.

كما يجدر بالذكر إلى ان الأكراد يتواجدون بأقلية أيضاً في محافظات نينوى ومحافظة ديالى وبغداد، ويدين غالبية الأكراد بالمذهب السني في حين يسمى الأكراد الشيعة بالكرد الفيلية والذين يتواجدون في بغداد وديالى وشمال واسط.

ويعيش التركمان في المنطقة التي تفصل بين العرب والأكراد وبخاصة في محافظات كركوك وديالى ونينوى، حيث يشكل التركمان اقلية عرقية، ويتوزع التركمان بنسب شبه متساوية بين الشيعة والسنة.

يتوزع مسيحيو العراق على عدة كنائس وطوائف وأعراق وتعتبر منطقة سهل نينوى شمال العراق منطقة تمركز الوجود المسيحي في العراق حيث تتواجد قراهم الرئيسية مثل

القوش وتلكيف وعنكاوا وشقلاوا وعقرة وسرسنك وبغديدا وغيرها. في حين أن التمركز العددي الأكبر لمسيحيي العراق هو في بغداد. كما يتواجد المسيحيون في مدن الجنوب كذلك فأكبر تواجد مسيحي جنوب العراق هو في البصرة في حين أنه توجد أقلية مسيحية بشكل أصغر في مدن العمارة والحلة.

ويعيش أكثر الآشوريون قرب الموصل أما بالنسبة للأرمن في العراق فتواجدهم قديم لكنه ازداد بعد مذابح الأرمن في بدايات القرن العشرين، يتمركز التواجد الأرمني في المدن الرئيسية مثل بغداد والبصرة والموصل وغيرها من المدن.

الشبك مجموعة سكانية هجرهم صدام من حول محافظة الموصل إلى سهل حرير في كردستان لنفس السبب والأكراد يعتبرونهم من الكرد، ولهجتهم الكردية مفهومة من قبل الكرد. والشبك تدين بالدين الإسلامي وفقاً للمذهب الشيعي مع أقلية وفقاً للمذهب السني، تنتشر قراهم ومناطقهم حول مدينة الموصل وداخلها وفي سهل نينوى حيث انهم ينتشرون في حوالي 72 قرية وبلدة في سهل نينوى وما جاورها، ولها عادات خاصة تشترك في بعض منها مع السكان الآخرين وتختلف في البعض الآخر. وتشمل منطقة جنوب العراق محافظات البصرة، الناصرية، العمارة، السماوة، وتضم منطقة الفرات الأوسط: الديوانية، النجف، كربلاء، الحلة. ومناطق الفرات

الأوسط والجنوب ذات غالبية شيعية ساحقة وتتواجد في محافظات البصرة وذي قار وبابل تجمعات سنية وتواجد كردي فيلي وتركماني في بدرة وجصان شمال واسط (الكوت) ويجدر بالذكر إلى أنه كان يوجد في البصرة وكربلاء والنجف تواجد عراقيين من أصل إيراني وتواجدت أقلية يهودية عراقية في العاصمة بغداد وفي مدن عراقية أخرى.

أما منطقة ديالى فتعد من المناطق المختلطة قوميا ومذهبيا، حيث يوجد العرب والكرد واقلية من التركمان والعراقيين من أصل إيراني وطوائف وأعراق أخرى صغيرة في بعض المناطق الشمالية والحدودية، ويتكون الشيعة في ديالى من عدة أعراق أثنية أغلبهم الكرد الفيلية وثم التركمان والعرب، ويتواجد الكرد الفيلية في مدينة خانقين وبلدروز في حين يشكل التركمان السنة غالبية سكان بلدة كفري أما التركمان الشيعة فيشكلون غالبية سكان بلدة قرة تبه. ويتواجد الشيعة العرب في قرية خرنابات والهويدر والعبارة وقزانية والهاشميات وفي الخالص شمال ديالى.

أما في كركوك فيتواجد خليط من الكرد والتركمان والعرب والأرمن والمسيحيين. حيث تحتوي المحافظة على نسب متقاربه من العرب والكرد والتركمان، بالطبع كانت نسبة العرب أقل من نسبة الكرد والتركمان ولكن النظام البائد قام وفي فترة صراعه مع الحركة القومية الكردية بتنفيذ حملات تعريب واسعة في السبعينات في بعض مناطق كركوك إضافة إلى استقطاع مناطق منها وضمّها إلى محافظة جديدة سمّاها بمحافظة صلاح الدين. منطقة غرب العراق: تشمل هذه المنطقة محافظات الأنبار وصلاح الدين وهي ذات غالبية سنية، وفي الشمال الغربي توجد نينوى (الموصل) وفيها غالبية سنية مع تجمعات شيعية (عربية وتركمانية وشبك)، وتواجد مسيحي كبير وأيزديين وشبك. وتواجد عربي شيعي في بلدة الدجيل وبلد والخالص وتجمعات شيعية في سامراء

كانت السياسة الطائفية واضحة في التقسيم الإداري لمحافظات (ألوية) العراق، سواء في العهد الملكي الذي كان للبريطانيين التأثير الأكبر، فنرى ربط مدن بعيدة مثل تكريت وسامراء إداريا بالعاصمة بغداد بينما لا يتم ربط مدن قريبة جدا من بغداد مثل بعقوبة وديالى بالعاصمة، أوفي العهد البعثي حيث يتم التلاعب بحدود المحافظات بحسب هويتها المذهبية او القومية الغالبة. وتشكل بغداد والكوت وديالى منطقة وسط العراق ومشتركاتها مع الجنوب العراقي أكثر من مشتركاتها مع المنطقة الغربية. العاصمة بغداد وبحكم انها المركز الذي يجتذب سكان البلاد من كافة الطوائف والأعراق، أصبح سكانها مزيجا من أعراق وأديان مختلفة مع غالبية عربية مسلمة، يشكل الأكراد أقلية عرقية كبيرة في مدينة بغداد. في حين يشكل المسيحيون الأقلية الدينية الأكبر في بغداد يتبعها اليزيديون والصابئة المندائيون، قبل إنشاء إسرائيل كان اليهود يشكلون نسبة ملحوظة من سكان مدينة بغداد لكن عددهم انحسر بسبب الهجرة أو التهجير التي تلت التأسيس عام 1948م.

أسباب موضوعية للتنّوع السكّاني في العراق:

أولاً: العراق معروف باسم بلاد ما بين النهرين وأيضاً أرض السواد، حيث يتميز ومنذ القدم بأراضيه الخصبة ومياهه الوفيرة، وهذا الأمر كان باعثا لهجرة الكثير من البشر إليه على مرّ الزمان وباعثا لاستقرار مجموعات سكانية متعددة فيه، طلبا للعيش الكريم.

ثانياً: يؤكد مؤرخون وعلماء آثار (راجع كتاب حضارة بابل وآشور لغوستاف لوبون) ، بأن العراق كان مهدا لحضارات عظيمة قديمة ومركز الحكم لدول خلافة عربية وإسلامية كبيرة، ولهذه الحقيقة تداعياتها واستحقاقاتها السكانية من قبيل استقطاب المراكز الحضارية للتجمّعات السكانية المتنوعة وأيضاً ما تؤدي اليه حروب الإمبراطوريات والممالك القديمة من تغيير في ديموغرافيا السكان، فضلا عن سهولة تحرك السكان داخل الدول الكبيرة مثل دولة الخلافة العثمانية التي حكمت العراق حوالي أربعمائة سنة، حيث لم تكن آنذاك هويات مواطنة ووثائق سفر شخصية وطنية لكل واحدة من البلدان التي تضمّها دولة الخلافة.

ثالثاً: كان العراق حاضنة انطلاقة العديد من الأديان السماوية، فيه انطلقت حركة أبو الأنبياء إبراهيم الخليل (ع)، وقبلها عاش آدم ونوح وهود (ع) وفي أرضه تقع مدافنهم، وبعدهما عاش الأنبياء ذي الكفل ويحيى وذنون وغيرهما، كما كان العراق البلد الثاني الذي دخله الإسلام بعد جزيرة العرب وعاش فيه أئمة المذاهب الإسلامية المعروفة، كما كان أيضاً مركزا تأسيسيا لعدد من المذاهب النصرانية القديمة... ولأتباع كل تلك الأديان والمذاهب امتداداتها السكانية التي أستمرت بالعيش المشترك في العراق منذ التاريخ القديم وحتى يومنا الراهن. كما يضم العراق المراقد الشريفة لستة من أئمة أهل البيت (ع) وأئمة مذاهب إسلامية كبرى، والكثير من المقامات والمزارات الأخرى المتوزعة في مدن العراق المختلفة، وبالطبع يؤدي كل ذلك إلى حركة زوار نشطة وحتى إلى استقرار الكثير من زوار ومحبّي تلك المراقد والمقامات في العراق، كما هو الحال في المدن المقدسة الأخرى في العالم الإسلامي.

إنّ تعاقب دول خلافة وممالك، كبرى على الحكم في العراق مثل الخلافة الراشدة في زمن الخليفة الراشد الرابع الإمام علي بن أبي طالب (ع) (وكانت الكوفة مركز خلافته)، ثم الخلافة الأموية ثم العباسية ثم الممالك المغولية وصولا للخلافة العثمانية وانتهاء

بالاحتلال البريطاني، أدى إلى تغييرات ملحوظة في التركيبة السكانية في العراق، فلكل واحدة من تلك الدول قاعدتها الاجتماعية والسكانية المحبّذة والتي تنمو وتزدهر خلال فترة، حكم الدولة المساندة لها (وهذا الأمر لا يختص به العراق فتاريخ دول العالم حافل بمصاديق تلك الظاهرة)، فالانتماء القومي والديني والمذهبي للحاكم والنخبة المحيطة به، غالباً ما كان سبباً لتغييرات غير قليلة في التركيبة السكانية لمناطق العراق المختلفة، ومثال الصراع على العراق بين الدولتين الصفوية والعثمانية قبل قرون من الأمثلة المعروفة في هذا المجال.

حتى الاستعمار البريطاني الذي تختلف بنيته البشرية جذرياً عن الهوية القومية والدينية لسكان العراق، إلا أن بعض السياسات التي أتبعها لإدامة نفوذه وترسيخ وجوده أدّت إلى أحداث تغييرات في التركيبة السكانية على الأقل في بعض مناطق العراق، من قبيل سياسة التهنيد (أي إلحاق العراق بالهند وهي السياسة التي كان بعض الساسة البريطانيين في لندن يعملون لها) وأدّت إلى جلب عشرات الآلاف من الهنود للعيش في العراق في بداية احتلال العراق.

ضمن ملف السكان توجد ملفّات ثانوية ذات أهمية خاصة، حيث أدّت السياسات الخاطئة للحكومات السابقة وخاصة النظام البعثي البائد في التعامل معها، إلى تعريض الوفاق الوطني في العراق إلى مخاطر كبيرة نعيش في المرحلة السياسية الراهنة بعض نتائجها، ومن تلك الملفات الثانوية:

1- ملف تعريب بعض مناطق كردستان العراق: وفي المقابل تهجير مجموعات سكانية كردية إلى جنوب العراق، وإرغام سكان القرى الحدودية على السكن في مجمّعات أشبه بمراكز الحجز وتحت إدارة الأجهزة القمعية وبدأ ذلك في السبعينات.

2- ملف تدمير مناطق التركمان الشيعة في كركوك: كما هو الحال في تدمير محلة التسعين وبشير التي يسكنها تركمان شيعة عراقيين.

3- ملف استقدام واسكان أعداد كبيرة من المصريين: في ثمانينات القرن الماضي (لأهداف سياسية منها التمكن من إرسال الشباب العراقي إلى جبهات الحرب مع إيران وكذلك استقدام وإسكان الآلاف من المغاربة في الوسط والجنوب، مع ملاحظة التباينات المذهبية والاجتماعية بين سكان هذه المناطق وبين القادمين الجدد.

4- ملف تهجير مئات الآلاف من الشيعة العراقيين وخاصة من الكرد الفيلية ومصادرة وثائق المواطنة وأموالهم المنقولة وغير المنقولة، وإرغامهم على عبور الحدود من مناطق مزروعة بالألغام، واستخدام شباب المهجرين الذين تم احتجازهم، كنماذج حية لتجارب أسلحة كيمياوية وجرثومية.

5- ملف تجفيف أقدم وأكبر مسطح مائي في المنطقة (أهوار الجبايش في الناصرية): في أكبر جريمة بيئية في القرن العشرين، لإرغام الآلاف من سكانه على ترك مناطقهم.

6- ملف التلاعب بحدود المحافظات بدوافع طائفية ولأهداف سياسية: ودفع مجموعات سكانية تختلف في هويتها المذهبية والاجتماعية عن هوية سكان المدن المقدسة إلى السكن فيها ومنحهم امتيازات خاصة (كما كان الحال في خطط تعريب بعض مناطق كردستان العراق)، وتطويق العاصمة بغداد بتجمعات سكانية ذات هويات عشائرية ومناطقية محدّدة، كان يعتبرها النظام البعثي البائد موالية له وغالبية أبناءها كانوا يعملون في أجهزته القمعية، وفي المقابل السعي لإرغام مجموعات سكانية، أخرى كان يعتبرها النظام البعثي، معادية له (مثل سكان مدينة الثورة، حاليا مدينة الصدر) على ترك العاصمة من خلال إصدار قوانين غريبة تتعارض مع أبسط لوائح حقوق الأنسان وحقوق المواطنة، مثل قانون يسلب حق السكن في العاصمة من أي عراقي لم يكن، مسجّلا في أحصاء 1957 في بغداد..!، وبرز التركيز على هذا الملف بعد انتفاضة آذار 1991.

ولم تقف سياسة تغيير التركيبة السكانية في بعض مناطق العراق لأهداف سياسية بعد سقوط النظام البعثي في نيسان 2003، بل أستمر ولكن بأساليب أخرى حيث حلّت التفجيرات والاغتيالات الإرهابية محل إجراءات وقوانين وجرائم النظام البعثي البائد، وذلك لتنفيذ خطط تطهير عرقي وطائفي في بعض مناطق العاصمة وفي مناطق التركمان والمسيحيين والشبك العراقيين في الموصل وكركوك وكردستان العراق وغيرها – ملف الكرد الفيلية سنتناوله بالتفصيل في الفصل الثاني – إجراءات النظام البعثي في هذا الملف ساهمت في ضرب النسيج الوطني وبالتالي ضرب الوفاق الوطني العراقي في الصميم.

نقرأ «لم يدفع شعب من شعوب الدنيا ثمن وجوده وبقائه وعيشه إلاّ أبناء العراق الذين لاقوا في العقود الثلاثة الاخيرة من القرن العشرين عسفا وخوفا لا يمكن تخيّله أبدا ولم يقتصر الامر على ملّة بعينها او طائفة بذاتها او قومية بما لها وما عليها، بل شمل ذلك كل الأعراق والأديان والجماعات والاقليات والطوائف والقوميات بما فيهم اقليات المسيحيين من الكلدان والسريان والاثوريين الارثودكس والكاثوليك والارمن وهناك الأكراد والتركمان ناهيكم عن الشيعة والسنة وبعض الأسر العراقية العريقة في المجتمع العراقي، لقد، أفرغت قرى الموصل وبلداتها المسيحية واليزيدية العتيقة جدا من سكانها وخصوصا شبابها وشاباتها الذين هاجروا طلبا لحقوق افتقدوها في مواطنهم العراقية. أفرغ العراق من خزين بشري جماعي نخبوي عراقي سكاني مبدع يعتبر نخبة القوى البشرية العراقية الحية التي تشتتت في بقاع العالم لقد كان النزوح والهجرة من العراق يتّم في صور واشكال واساليب متنوعة منها غاية في الخطورة. وقد دفع البعض من العراقيين حياتهم في البحار والمحيطات بالوصول إلى اماكن بعيدة قصيّة»[1].

المبحث الثاني: نشأة التيارات السياسية العراقية المعاصرة

يرى البعض إن بدايات نشأة التيارات السياسية العراقية المعاصرة كانت في الفترة الأخيرة من فترة الحكم العثماني للعراق، وكانت للاتجاهات الفكرية والظروف السياسية والاجتماعية السائدة آنذاك الدور الكبير في بلورة الهوية العقائدية والسياسية لتلك الأحزاب، فضلا عن عوامل إقليمية ودولية.

يرى أحد الباحثين بأنه «تمثلت النخبة السياسية الحاكمة في العراق خلال العهد العثماني بأفراد قلائل من الإداريين العثمانيين (عسكريين ومدنيين)، إلى جانب أفندية المدن وكبار الملاكين، وعملت معظم الأحزاب في المراكز الحضرية مثل بغداد والبصرة والموصل والحلة وغيرها من المدن الكبيرة، وكانت جميعها علنية فيما عدا حزب العهد. تأسس الحزب الوطني النجفي في 3 تموز 1918، وقد تبنى نشر الأفكار الوطنية، وقد انضم اليه جمع

---

(1) الجميل، سيّار: الأزمان المرعبة: قراءة تحليلية لظاهرة الخوف في تاريخ العراق القريب (قراءة في كتاب: سنوات من الخوف العراقي، بقلم هاديا سعيد، دار الساقي، 2004)، موقع صحيفة إيلاف الإليكترونية، العدد 4408، 2004/8/28.

كبير ومن طبقات مختلفة وكانوا يتلقون توجيهاتهم من علماء دين معروفين وفي تلك الأثناء تألفت في كربلاء جمعية سرية سميت «الجمعية الوطنية الإسلامية»، هدفها مقاومة الاحتلال البريطاني وتأمين استقلال العراق. تأسست في بغداد جمعية ثقافية باسم جمعية الشبيبة الجعفرية استطاع حزب حرس الاستقلال أن يجتذب اليه أعضاء تلك الجمعية»[1].

ويرى باحث آخر أنه «كان للضباط العرب العاملين في الجيش العثماني دور في تأسيس احزاب سياسية كانت امتدادا للجمعيات العربية التي انشئت في مصر وسوريا ولبنان أو تأثرت بالجمعيات التي ظهرت في تركيا آنذاك.

أما في العهد الملكي فقد تكونت أحزاب علنية كثيرة بموجب قانون الأحزاب الذي صدر العام 1922 وعندما بدأت الحياة البرلمانية العام 1924 بدأت تقوم أحزاب على أساس السعي للأغلبية البرلمانية وتشكيل الحكومات»[2].

1- الحزب الشيوعي العراقي:

وهو من الأحزاب العريقة على الساحة السياسية العراقية الذي لعب دورا مهما في التاريخ السياسي الحديث في العراق، الحزب شارك في كل نضالات الشعب العراقي في مراحله العديدة منذ ثلاثينات القرن الماضي ولغاية يومنا الراهن، وضم في صفوفه عراقيين من مختلف القوميات والأديان والمذاهب والمناطق والطبقات الاجتماعية، وشارك في العملية السياسية في عراق ما بعد صدام.

كان للحزب الشيوعي دورا بارزاً في البداية في دعم حركة 14 تموز بقيادة عبد الكريم قاسم عام 1958 ولكنهم انقلبوا عليه في السنوات اللاحقة بسبب سعيهم للهيمنة على السلطة، وأصبح الشيوعيون بعد انقلاب 8 شباط 1963 هدفاً للحكومة الانقلابية والبعثيين الذين قاموا في عام بحملة منظمة لقتل الشيوعيين راح ضحيتها عشرات الآلاف ومن ضمنهم سكرتير الحزب.

---

(1) الناجي، أحمد: بداية تشكيل الأحزاب السياسية في العراق، موقع الحوار المتمدن، 2008/6/2.

(2) عليوي، هادي حسن: الأحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية، الطبعة الأولى، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2001.ص 28

تنوّعت مشكلات الحزب الشيوعي بحسب مراحل مسيرته، فمن الموقف السلبي في بدايات انطلاقته من الدين والمؤسسات الدينية ذات النفوذ والتأثير في المجتمع العراقي، ومرورا بطرح مقولات فكرية لا تنسجم مع الهوية الحضارية للشعب العراقي والتي هي في حقيقتها تعبير عن ردود فعل تجاه مشكلات عاشتها المجتمعات الأوربية، وانتهاءً بالتحالف مع السلطة البعثية الفاشية بسبب ضغوط الاتحاد السوفيتي على قيادة الحزب، ثم الصدام والتصفيات الوحشية من قبل النظام البعثي مدعوما بدوائر غربية لقيادات وقواعد الحزب.

يرى الدكتوركاظم حبيب وهو قيادي شيوعي سابق: «إن بقي الحزب الشيوعي العراقي على وضعه الراهن، سيبقى قائماً، ولكنه سيبقى يلعب دوراً هامشياً في الحياة السياسية العراقية ولكن سيتغير هذا الوضع لو أستطاع الحزب أن يغير الكثير من واقعه الراهن إذا أدخل تغييرات حقيقية، ومنها اسم الحزب، كما أرى لقد طرأت تغييرات كثيرة وعميقة على المجتمع العراقي خلال نصف القرن الماضي، على وضعه الطبقي والاجتماعي والنفسي، على بنية تفكيره، كما تغيرت أوضاع أو بنية الطبقات الاجتماعية والوعي الاجتماعي في العراق»[1].

ويتناول باحث آخر أوضاع عموم الحركة اليسارية: «اليسار السياسي العراقي يواجه اليوم أزمة وجود ومصير، ويبدو أن لا حل مُجدياً أمامه سوى أن يبدأ فوراً رسالة التجديد شكلاً ومضموناً. فحينما يصير اليسارُ تقليدياً ورتيباً وروتينياً يفقد يسارويته المتوهجة ويصير يميناً خابياً»[2].

2- الأحزاب القومية الكردية:

الحزب الديمقراطي الكردستاني:

---

(1) حبيب، كاظم: حول ماضي الشيوعيين العراقيين ومستقبلهم، موقع الحوار المتمدن، أجرى الحوار أبراهيم أحمد، 2011/6/6.

(2) نظمي، د. فارس كمال: اليسار السياسي واليساوريّة الاجتماعية في العراق... عشر سنوات من جدلية العجز والأمل، موقع الجيران، 2013/6/11، عن صحيفة المدى.

تأسس الحزب في 16 آب عام 1946 بقيادة الملا مصطفى بارزاني. في البداية كان اسم الحزب هو «الحزب الديمقراطي الكردي» ولكن في المؤتمر الثالث بتاريخ 1953/1/26 المنعقدة في مدينة كركوك، تقرر تغيير الاسم إلى «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، ويسعى لتحقيق الأهداف القومية المشروعة لكرد العراق وإعادة كافة المناطق المستقطعة من اقليم كوردستان، وتثبيت حدود الاقليم على هذا الاساس.

من خيمة الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارزانيون) خرجت معظم قيادات الحركات أو الأحزاب الكردية الأخرى. بدأ الصراع المسلح (بين البارزانيين والقوى الكردية الأخرى من جهة وبين الحكومة المركزية من جهة، أخرى) في فترة مبكرة من العهد الملكي مرورا بالستينات في عهد عبد الكريم قاسم ثم حصلت هدنة مؤقتة ودخل البارزانيين في حوارات مع الحكومة العراقية زمن عبد الرحمن عارف مع رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز، ثم مع النظام البعثي في السبعينات والتي أفرزت اتفاقية الحكم الذاتي في كردستان العراق (اتفاقية 11 آذار)، النظام البعثي وكعادته أعتبر الاتفاقية مجرد هدنة للاستعداد للانقضاض لاحقا على الثورة الكردية، ليبدأ الصراع المسلح مرة أخرى في عام 1974.

بعد اتفاقية الجزائر 1975، توقف الدعم الإيراني للكرد في مقابل مكاسب لإيران في شط العرب ومناطق حدودية برية وكذلك فتح العراق للمصالح الأمريكية بشكل أوسع، طبعا كانت اتفاقية الجزائر أحد أهم أسباب انشقاق بعض القياديين عن الحزب الديمقراطي الكردستاني وهكذا نشأ (الاتحاد الوطني الكردستاني) بقيادة جلال الطالباني.

وبعد سنوات من الصراع والقتال والتنافس على النفوذ في المناطق الكردية في العراق بين المجموعتين، توصلا إلى صيغة لتقاسم النفوذ والتعايش تستقر حينا وتتعرض لهزات في أحيان أخرى. ويشكل انشقاق انوشيروان مصطفى القيادي السابق عن الاتحاد آخر الانشقاقات الحزبية في الأحزاب الكردية، والذي أدّى إلى تأسيس حركة التغيير، وهناك تقارير أخيرة عن انشقاق آخر في قيادة الاتحاد.

ويرى السياسي الكردي المستقل محمود عثمان: «أن سقف ممارسة الديمقراطية في إقليم كردستان محدود، وإن خارطة الأحزاب الكردية تتوسع وتنتشر، وهناك أحزاب جديدة، وهذه نتيجة طبيعية لعاملين؛ اتساع الهامش الديمقراطي بعد سقوط نظام صدام، وفشل قيادات الحزبين الرئيسيين، في استيعاب متطلبات المرحلة من حيث الحياة الحزبية وإدارة

الإقليم، وهناك أزمة حقيقية داخل الحزبين الرئيسيين، أزمة تنظيمية وإدارية وحتى أزمة ثقة، هناك قطيعة واضحة ما بين قيادات الحزبين وكوادرهم وقياداتهم، وبالتالي هناك قطيعة ما بين الحزبين والشارع الكردستاني، وهذه الأزمة أكثر وضوحا داخل تنظيمات الاتحاد الوطني وقد لا تقل أهمية هذه الأزمة داخل الديمقراطي الكردستاني».

يرى البعض إن السخط الجماهيري يعم كردستان العراق بسبب احتكار الحزبين لكل مفاصل الحياة، من الحياة السياسية إلى الاقتصاد، مرورا بالأمن والإعلام". يطالب نوشيروان مصطفى بالمزيد من الديمقراطية والحريات في الإقليم، وبأن يرفع الحزبان الحاكمان أيديهما عن القوات المسلحة (البشمركة)، وعن الأجهزة الأمنية، ويدعو إلى بناء نظام قضائي مستقل، ووضع حد للتدخل السياسي في اقتصاد الإقليم، والمزيد من الشفافية فيما يتعلق بالموازنة.

ويقول كاوة حسن[1]: «إن برنامج حركة التغيير يدعو لشراكة حقيقية بين مكونات الشعب العراقي، وخصوصا تثبيت سلطة القانون، وتعزيز مبدأ الفصل بين السلطات، واحترام استقلالية القضاء، وتحديد سلطة الأحزاب، باعتبارها تنظيمات سياسية مجردة من المليشيات، والأجهزة السرية، والمصالح الاحتكارية»[2].

ويرى زعيم حركة التغيير إن القيادات والشخصيات التي تحكم كردستان العراق منذ سنوات: «إنها أخفقت في كل شيء، أخفقت في تثبيت دعائم الديمقراطية والشفافية والحكم الرشيد والصالح في كردستان، قاموا ببناء نظام شمولي أدى إلى خلق حالة استياء كبيرة في الشارع الكردستاني»[3].

ويرى كاتب آخر: «عملية التغيير كمصطلح وهدف للكثيرين من شعب كوردستان بمختلف اتجاهاتهم التنظيمية والفكرية، هناك أعضاء لايزالون لم ينسلخوا فكريا او ممارسة من تأثيرات التنظيم الأم وهي عملية ليست بالسهولة التي يعتقدها البعض، لأن تغيير عقلية

---

(1) كاوه حسن: باحث كردي مرموق له دراسات جادة في الشأن الكردي. فياض، معد: العراق وخريطة الأحزاب الكردية، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11175. الجمعة 11 رجب 1430 هـ الموافق 2009/7/3.

(2) الكدي، عمر: هل تغير حركة التغيير، لعبة السياسة بكردستان العراق ؟ إذاعة هولندا العالمية، 2010/3/4.

(3) مجلة المجلة، حوار مع أنو شيروان مصطفى زعيم الحركة من أجل التغيير، 2010/6/29.

منتسبي الأحزاب الشمولية والتي خرجت من رحم النضال الثوري وانتهت إلى دكتاتوريات فردية ليس بالأمر الهين»[1].

نحن نعتقد بأن أهم مشكلات الأحزاب الكردية في كردستان العراق هي:

أولاً: عدم حسم موقفها جديا من البقاء في الدولة العراقية او الانفصال (الاستقلال) عنه، مما يؤدي باستمرار إلى مشكلات مستمرة مع السلطة الاتحادية في العديد من الملفات الداخلية والخارجية، حيث يبدو المشهد الكردي وكأن الإقليم ذو سياسة مزدوجة، حيث لا يسمح للسلطة الاتحادية في التدخّل في أي شأن من شؤون المحافظات الكردية الثلاث ولكنه يحرص على المطالبة بكل استحقاقاته السياسية والبرلمانية والمالية ضمن المعادلة الوطنية العراقية.

ثانياً: البعض يفترض إن تصاعد شعارات الاستقلال وتأكيد الصبغة القومية على حساب الصبغة الوطنية العراقية، تستخدمها القيادة الكردية أحيانا للهروب من مشكلات الإقليم المتفاقمة ولضمان المحافظة على قواعدها الشعبية، مع إنها تدرك استحالة تحقيق الانفصال والاستقلال في هذه المرحلة لمعارضة الإدارة الأمريكية ودول الجوار مثل تركيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ثالثاً: بالرغم من حصول الكرد مبكرا على فرصة إدارة مناطقهم ومحافظاتهم بأنفسهم، خاصة عندما ضمنت لهم قوات التحالف الغربي والأمريكي بشكل خاص حماية مناطق الحظر الجوي والبري بعد تحرير الكويت، وبالرغم من البدايات المشجعة لتجربتهم الديمقراطية إلاّ أنه سرعان ما أبتلى إقليم كردستان بنفس المشكلات التي عادة تبتلي بها دول ما كان، يسمّى بالعالم الثالث، عندما تتناقض مصالح النخب الحاكمة مع قيم الديمقراطية وآليات التداول السلمي للسلطة.

3- الأحزاب القومية العربية:

يمكن دراسة نموذجين معروفين ضمن هذا العنوان:

---

(1) الجباري، صفوت جلال: حركة التغيير في كردستان، لماذا وإلى أين ؟ موقع الحوار المتمدن، العدد 2747، 2009/8/23.

الأول: حركة القوميين العرب التي تعتبر الحركة الأم للعديد من التنظيمات القومية في العراق وكذلك في بلدان عربية أخرى. والثاني هو حزب البعث العربي الاشتراكي.

حركة القوميين العرب تأسست في لبنان بعد نشأة الكيان الصهيوني في فلسطين، بين أوساط طلبة الجامعات مثل الجامعة الأمريكية في بيروت، ضمت في صفوفها أردنيين وفلسطينيين وكويتيين وعراقيين، نقرأ «ساعد في توسيع دائرة العمل التنظيمي وبروز اسم الحركة، التطورات السياسية في العراق واحتدام الصراع بين التيار اليساري الذي مثله الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي والتيار القومي الذي مثله حزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب الاستقلال وحركة القوميين العرب وبعض التنظيمات القومية الصغيرة وقد اصبح ذلك الصراع دموياً وقاسياً وحاداً. وبروز الصراع بين الرئيس جمال عبد الناصر وحزب البعث على السطح، فقد كانت أكثر الجماهير القومية مؤيدة لجمال عبد الناصر، لم تكن العلاقة مع البعث ودية ولكنها ليست عدائية أيضاً يسودها الحذر. ويمكن القول بأن إبقاء الحركة على تنظيماتها مع انتماءها إلى الاتحاد الاشتراكي كان خطوة حكيمة ومدروسة جعل الحركة تمارس نشاطاتها التنظيمية والجماهيرية بشكل عادي.

بعد انهيار الاتحاد الاشتراكي جرى الاتفاق بين المستقيلين من اللجنة التنفيذية وعناصر من ممثلي الفئات القومية على إنشاء حركة سرية معارضة للسلطة باسم الحركة الاشتراكية العربية، في أواخر عام 1966 حصل انقسام في الحركة الاشتراكية العربية، واخذت كل جماعة تصدر نشرة باسم الحركة الاشتراكية العربية، وتواصلت الانشقاقات داخل هذه الكتل»[1].

وسنبين بعد استعراضنا لبعض جوانب حزب البعث في العراق، أهم خصائص الحركات القومية العربية في العراق، أبرز سلبيات مسيرة الحركات القومية العربية في العراق:

1- تقديم أولويات المصلحة القومية للعالم العربي (طبعا بحسب فهم قيادات الأحزاب القومية لتلك المصالح) على المصالح الوطنية العراقية، والدخول في صراعات

---

(1) الحلو، أمير: حركة القوميين العرب في العراق، موقع الحوار المتمدن، العدد 2856، 2009/12/12.

المحاور في العالم العربي كما في حالة الصراع المصري العراقي في عهد عبد الكريم قاسم.

2- تبنّي المفهوم الأوربي الغربي للقومية وعدم الأخذ بالرؤية التي تبنّاها المصلحين العرب والمسلمين من أمثال عبد الرحمن الكواكبي والسيد جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، والتي تعتبر الدين والإسلام بالذات شرطا أساسيا للنهضة العربية المعاصرة واعتباره سببا مهما من أسباب بقاء الهوية القومية العربية ومنع تشظّي الأقطار العربية.

3- بالرغم من تعدد الأحزاب والحركات ذات الهوية القومية العربية، إلا أن تمكن حزب البعث من الوصول للسلطة وبقائه فيها لفترة طويلة (أطول من الحقبة الناصرية في مصر)، أدّى إلى أن يكون مرآة التيار القومي العربي أمام الرأي العام العربي وضمنه الرأي العام العراقي، بمعنى إن الصورة التي تكوّنت لدى الرأي العام العراقي عن التيار القومي العربي، صورة سوداء قاتمة بسبب نهج وجرائم البعث في الحكم. فالبعث الحزب القومي العربي الأعلى صوتا طيلة عقود من الزمن، أعتمد الاغتيالات والانقلابات العسكرية والمؤامرات نهجا للوصول للسلطة وأعتمد خارجيا سياسة التخادم مع الدوائر الاستعمارية والحروب خارج الحدود وداخليا سياسة القمع المفرط والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان العراقي، للبقاء في السلطة، وبالرغم من فترة حكمه التي طالت أكثر من ثلاثة عقود ونصف في العراق، لم يتمكن من بناء النموذج المعبر عن شعارات ومنطلقات وأهداف التيار القومي العربي، التي كان يتغنّى بها ليل نهار.

4- الأحزاب القومية التركمانية:

يشكّل التركمان القومية الثالثة في العراق، وكباقي العراقيين كانت لهم طموحاتهم السياسية والاجتماعية وأحزابهم السياسية وأدوارهم وبصماتهم الإيجابية في التاريخ السياسي المعاصر للعراق، وتعرضوا للاضطهاد والانتهاكات لحقوقهم الإنسانية والسياسية والقومية والمناطقية من، غلاة العنصريين من القوميات الأخرى، خاصة الذين وصلوا للسلطة، كما

في حالة حزب البعث، وتعرّض بعضهم لاضطهاد مركّب نتيجة انتمائهم لأحزاب سياسية، معارضة للسلطة البعثية وأيضاً لانتمائهم المذهبي.

شكّل ملف كركوك والصراع على النفوذ فيها، وكذلك وجود تجمّعاتهم السكانية داخل او الى جوار مناطق الكرد في كردستان العراق وقرب الموصل فضلا عن عراقة وجودهم في كركوك، كل ذلك شكّل محاور إستقطابات وصراعات مرّت بها هذه الشريحة العراقية العريقة. بالطبع وجود الجار الشمالي التركي كان في أغلب الأحيان من عناصر قوة التركمان العراقيين، بغض النظر عن هوية الحكومات التي تحكم في أنقرة.

من أبرز الجبهات السياسية التركمانية: الجبهة التركمانية العراقية وتضم أحزاب وتجمعات مختلفة: – الحزب الوطني التركماني – حركة التركمان المستقلة – الحركة العراقية – التركمانية الإسلامية – تجمع من أجل الأخوة التركمانية – الاتحاد القومي التوركمانلي، والأحزاب الخمسة السابقة تم تأسيسها في العراق، بينما تأسّست الأحزاب التالية في تركيا: تجمع توركمانلي للمفكرين، ومؤسسة توركمانلي للتعاون والثقافة.

يشير أحد الباحثين: «إن الأحزاب السياسية التركمانية غير المنضمة للجبهة التركمانية العراقية، جميعها تقريباً لديهم مقاعدهم في العراق في كركوك ويمكنهم أن يصنفوا حسب انشقاق قومي – ديني. يفهم التركمان «الدولة العراقية» إنها دولة موحدة ومتعددة الثقافات أي دولة تعترف باللغة التركية كواحدة من اللغات الرسمية إلى جانب اللغة العربية والكردية، يعتقد الجميع أن مصير الأمة التركمانية متوقف على الوحدة الوطنية للعراق»[1].

تقع بعض الأحزاب التركمانية العراقية في خطأ عدم وضع فاصلة بينها وبين قرار أجهزة الدولة التركية.

المبحث الثالث: نشأة الحركات الإسلامية السنّية في العراق

يسرد الباحث يوسف محسن، كيف نشأت الحركات الإسلامية السنّية في العراق، فيشير الى اتصاف الدوائر الدينية بالجمود والتقليد وافتقارها إلى الاجتهاد، مما ادى إلى نمو

---

(1) كافيان، ديكران: التركمان في العراق وموقفهم السياسي في أطار الحفاظ على الوحدة العراقية / القسم 2 و3، ملحق أزتاك العربي للشؤون الأرمنية، 2013/7/16.

وهيمنة التدين الشعبي، وجاء ذلك في وقت استمر فيه البريطانيون بالتدخل في العراق من ناحية، وأنطلاق موجه الفكر العلماني التي بدأت تهز العراق منذ العشرينيات من القرن الماضي من ناحية ثانية.

"وقد استقر العلماء المسلمين لمواجهتها وتأسيس العديد من الجمعيات الإسلامية الصغيرة مثل «جمعية الهداية الإسلامية»، «جمعية التربية الإسلامية»، «جمعية الآداب الإسلامية»، كان لبعض من هذه الجمعيات مطبوعات ودوريات ونشاطات، وبعض ذلك كان يعقد في المناسبات الإسلامية المهمة كذكرى المولد النبوي الشريف او الهجرة.

اسس الصواف*مع شخصيتين مرموقتين هما عبد الرحمن السيد محمد وعبد الرحمن محمود عبد الرحيم (جمعية الامر بالمعروف والنهي عن المنكر)، التقى الصواف الشيخ أمجد الزهاوي أبرز علماء السنة بالعراق وكان الزهاوي فقيهاً تقليدياَ تقياً وأصبح بدوره مرشداً روحياً لمنظمة الصواف الجديدة (الاخوة الإسلامية) ولكون الزهاوي كردياً فقد انتشرت الحركة في المناطق الكردية والعربية على السواء»[1].

عموماً نحن نعتقد إن أبرز العوامل التي دفعت العراقيين إلى تأسيس الأحزاب السياسية والانخراط فيها هي:

أولاً – الغزو الاستعماري الغربي للبلاد العربية والإسلامية.

ثانياً – تأسيس الكيان الصهيوني الغاصب في فلسطين المحتلة.

ثالثاً – التخلّف السائد في البلاد العربية والعراق منها، بالمقارنة مع التقدم العلمي الواسع في البلاد الغربية، ورغبة العراقيين في اللحاق بالبلدان المتقدمة.

رابعاً – مبادرة بعض الحكومات لسن قوانين تسمح بتشكيل الأحزاب.

---

(1) محسن، يوسف: الحزب الإسلامي العراقي: الإرث التاريخي، صدام الهويات الأصولية والمسألة الديمقراطية، موقع الحوار المتمدن، العدد 3227، 2010/12/26.

***يقصد المؤلف الشيخ محمد محمود الصواف ,من علماء العراق من مواليد مدينة الموصل في العراق(1915–1992)وهو مؤسس جماعة الأخوان المسلمين في العراق .**

خامساً – عدم قناعة الرأي العام العر اقي بإمكانية تحقيق التغيير أو طرد الاستعمار بوسائل القوة وتفضيل العمل السياسي السلمي والعمل الحزبي.

سادساً – استخدام بعض الدوائر الخارجية أسلوب تأسيس الأحزاب للنفوذ في البلد، وأيضاً للصراع فيما بينها.

1- الاخوان المسلمون:

الاخوان المسلمون في العراق هم فرع لجماعة الاخوان المسلمين التي أسّسها الداعية المصري حسن البنا في مدينة الإسماعيلية في مصر في 1928 ترجع البدايات الأولى للجماعة في العراق إلى تأثر الشباب والناس الذين كانوا يتابعون مجلات ومنشورات الجماعة التي ترد العراق في والى دور الاساتذة المصريين المعارة خدماتهم للتدريس في العراق.

بدأ التنظيم في عام 1949 كجمعية إسلامية باسم جمعية الاخوة الإسلامية برئاسة الشيخ أمجد الزهاوي اجيزت حسب نظام الجمعيات، وكان مراقبها العام الشيخ محمد محمود الصواف واستمرت الجمعية إلى عام 1954 عندما اغلقت لكن العمل استمر علنيا بعد حركة 14 تموز 1958، وعلى أثر صدور قانون الأحزاب السياسية في عام 1960 أعلن رسميا عن الحزب الإسلامي العراقي كواجهة سياسية لجماعة الإخوان.

تذكر إحدى المصادر «جمدت جماعة الاخوان المسلمين في العراق عملها التنظيمي عام 1970 تحت ضغط وتهديد الحكومة آنذاك التي لم تكن تسمح بالعمل السياسي خارج حزب البعث العربي الاشتراكي مما عرضهم للملاحقة وأعتقل عدد كبير من نشطائهم، وأعدم آخرون من أبرزهم محمد فرج الجاسم وعبد الغني شندالة والشيخ عبد العزيز البدري الذي كان قريباً من الاخوان. دفع هذا الضغط والتهديد الجماعة إلى أن توقف النشاط التنظيمي والاكتفاء بالعمل الدعوي الفردي الإسلامي العام، واستمرت بعملها السري على رغم محاولات الحكومة العراقية ملاحقة أعضاء وقيادات الجماعة، واعتقال وإعدام العديد منهم، إلا ان

التنظيم بقي متماسكا، مما أهله إلى إنشاء العديد من المؤسسات والمنظمات والجمعيات بعد عام 2003»[1].

بحسب معلوماتنا الشخصية الشيخ عبد العزيز البدري وعبد الغني شندالة لم يكونا منتمين لجماعة الإخوان المسلمين عند إعدامهما.

بعد صدور قانون الجمعيات رقم 1 لسنة 1960 قدم الاخوان المسلمين في العراق طلباً لإجازة حزب باسم الحزب الإسلامي العراقي، وقد رفض طلب التأسيس من قبل وزارة الداخلية، وأعترض المؤسسون على قرار الرفض لدى الهيئة العامة لمحكمة تمييز العراق، وقد نقضت الهيئة قرار وزير الداخلية، إلا ان الحكومة تراجعت عن إجازة الحزب وسحبت إجازته في آذار 1961، لأسباب أهمها عدم وجود تاريخ نضالي للجماعة في العهد الملكي، وتحالفهم مع القوى القومية والبعثيين ضد حكومة عبد الكريم قاسم.بعدأن أستولى البعث على السلطة تمّ تصفية ابرز قيادات الحزب الإسلامي العراقي واعدام مجموعة كبيرة من الضباط الإسلاميين، مما ادى إلى حل الحزب ومغادرة مجموعة من كوادره إلى خارج العراق. « وعلى الرغم من ألغاء أجازة الجماعة فقد بقي نشاطهم مستمرا بصورة سرية،وبقي محدودا ومقتصرا على مناطق معينة من العراق كبغداد والموصل والرمادي،وبدأ ينتعش في عهدي عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف.. ».(2) قال د. اسامة التكريتي – وهو من قياديي الاخوان – خلال حوار مع الجزيرة الفضائية بتاريخ 14/ 5/ 2003:ة «ان النظام البعثي في العراق كان يسعى إلى إقامة نظام علماني ماركسي ليس له دين وجاء ليجتث جذور الإسلام، ولكننا بفضل الله تعالى، استطعنا ان نهزم الفكر البعثي وتحول صدام من دائرة الكفر إلى دائرة النفاق».

يذكر أحد الباحثين: «توزّع الإسلام السني عقائدياً على عدة اصناف وجماعات وهم السلفيون الغرباء من المنتمين إلى تنظيم القاعدة والسلفيون المحلية بزعامة عبد الله الجنابي والإسلاميون القوميون بزعامة حارث الضاري، اما الحزب الإسلامي فبقي متأرجحاً بين العنف والمشاركة السياسية. انقسمت الاحزاب السياسية في العراق إلى اتجاهات دينية / سياسية، الاحزاب الشيعية/ الاحزاب السنية، وخلال انتخابات 2005 (2) حسن عليوي،

---

(1) موضوع «الاخوان المسلمون في العراق» موقع على الانترنت: https://ar.wikipedia.org/wiki/

هادي: الأحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية، دار رياض الريس للنشر، الطبعة الأولى تشرين الأول/اكتوبر 2001 بيروت، ص 92 تشكلت جبهة التوافق العراقية من ثلاث جماعات سنية وهي الحزب الإسلامي العراقي برئاسة محسن عبدالحميد، اخواني معتدل والمجلس العام لأهل العراق بقيادة عدنان الدليمي/ اتجاه محافظ / ومجلس الحوار الوطني ويضم في صفوفه مجموعة من الاحزاب بزعامة خلف العليان / بعثي، سلفي/ وقد استطاعت هذه الكتلة الحصول على 45 مقعد في مجلس النواب، تعاني هذه الكتلة السنية من انقسامات ونزاعات بشأن التمثيل الديني السياسي للمكونات السنية ولاسيما بعد ظهور (مجالس الصحوات) العشائرية والتي لعبت دوراً في طرد تنظيم القاعدة من المنطقة الغربية والتي سوف تشكل على المدى المستقبلي وفي اجواء التنافس السني / السني تهديداً لنفوذ الحزب الإسلامي العراقي»[1].

في الواقع قبل سقوط النظام البعثي لم يكن المعيار الطائفي هو السائد في تقسيم الساحة السياسية العراقية، وكانت الهوية السياسية والفكرية هي الأساس. بالرغم من قدم المشكلة الطائفية والقومية في هذا البلد وبالرغم من الكثير من ممارسات الحكومات العراقية المتلاحقة وخاصة الحكومة البعثية التي أتّسمت بالاضطهاد المنظم للكرد والشيعة العراقيين ولو بمبررات مقنّعة بشعارات سياسية. بعد سقوط النظام البعثي وبعد طغيان المعيار الطائفي في الفعاليات والإصطفافات السياسية (ولأسباب أشرنا إليها في الصفحتين 16 – 17)، برزت العديد من الجماعات السنية الجهادية والتجمعات السياسية إضافة للاتجاه الإخواني وواجهته الحزب الإسلامي العراقي، برز الصراع بين هذه الجماعات منذ البداية على أساس الموقف من النظام السياسي الجديد وعلى أساس الموقف من العمل المسلّح ضد النظام وضد القوات الأجنبية المحتلة للعراق حيث بدأ بين هيئة علماء المسلمين التي يرأسها الشيخ حارث الضاري (وهي شخصية لا يعرف عنها أي نشاط سياسي في العهد البعثي البائد)، تعتبر من الجماعات السنية العنفية وبين الاتجاه الاخواني (الحزب الإسلامي العراقي) الذي يؤمن بالمشاركة السياسية والتعددية والذي شارك بشخص رئيسه في مجلس الحكم، وهو ما أنعكس على نفوذ الحزب في محافظة الانبار وصلاح الدين والموصل، كما اصطفت

---

(1) محسن، يوسف: الحزب الإسلامي العراقي: الارث التاريخي، صدام الهويات الأصولية والمسألة الديمقراطية، موقع الحوار المتمدن، العدد 3227، 2010/12/26.

جماعة الصحوات وكذلك (ديوان الوقف السني) ضد (هيئة علماء العراق) ودعم الديوان الممثلين العشائريين وجماعات الصحوات.

في تقديرنا إن بقايا الأجهزة الأمنية والحزبية للنظام البعثي البائد وأجهزة مخابرات عربية لعبت دورا في إثارة وتوظيف الخلافات السنّية – السنّية (فضلا عن الخلافات والصراعات السنّية الشيعية) لصالح سياساتها وخططها في تلك المرحلة ووصلت الصراعات إلى مرحلة القتل والتصفيات الجسدية.

بالرغم من مشاركة أكثر من عشر شخصيات سنّية في مجلس الحكم (وهو الإطار القيادي الأعلى الأول الذي أنبثق بعد إسقاط النظام البعثي وبرعاية ممثل الإدارة الأمريكية) وعلى الرغم من حرص القوى السياسية العراقية وممثلي الإدارة الأمريكية على تحقيق التوازن في توزيع الوزارات الأمنية على ممثلي الطائفتين فتكون وزارة الدفاع عادة للسنة والداخلية للشيعة إضافة إلى سياسة إعادة عدد غير قليل من ضباط الجيش السابق وغالبيتهم من السنة، إلاّ أن ملابسات معينة والأصوات السنّية المتطرّفة الداعية إلى مقاطعة كل العملية السياسية بعد التغيير أدّت إلى عدم مشاركة عدد مناسب من الشخصيات السنّية في لجنة كتابة الدستور التي تم انتخابها في الجمعية الوطنية الانتقالية (2005)، لذا قامت الدبلوماسية الاميركية والبريطانية في بغداد بإدارة جهود وضغوطات لمعالجة مشكلة التمثيل السني في لجنة كتابة الدستور.

ففي الوقت الذي تم انتخاب كل أعضاء لجنة كتابة الدستور من قبل الجمعية الوطنية الانتقالية (وهي المؤسّسة البرلمانية المنتخبة التي كانت مهمتها الأساسية كتابة مسودة الدستور وعرضه على الاستفتاء الشعبي) تم إضافة خمسة عشر شخصية غير منتخبة من السنة ورغم تنوع القوى السنية المشاركة في كتابة الدستور فقد كانت موحدة في معارضتها لاجتثاث البعث وللامركزية وتوزيع الموارد والفدرالية غير الاثنية انقسمت الكتلة السنية إلى جماعات معتدلة وجناح متشدّد كان الاول اكثر ميلاً لانتزاع اكبر قدر من التنازلات لتعديل مسودة الدستور (الحزب الإسلامي العراقي)، اما الجناح الثاني فكان يريد تعطيل العملية السياسية.

نقرأ في إحدى التقارير: «أصدر الحزب الإسلامي العراقي البيان المرقم (97) حول مسودة الدستور، بين فيه اعتراضات الحزب على الفقرات الدستورية المتعلقة بوحدة وعروبة العراق واستخدام اللغة العربية ومنح الجنسية العراقية وقضية اجتثاث البعث.

دخل الحزب الإسلامي والقوى التي صارت تعرف باسم: المغيبون وتضم اهل السنة (تم اعادة التسمية باهل العراق) بقيادة عدنان الدليمي والحزب الإسلامي بقيادة محسن عبدالحميد ومجلس الحوار الوطني بقيادة صالح المطلك وهيئة علماء المسلمين في حوارات تمخضت عن اقتراح إدخال تعديلات جوهرية على مسودة الدستور»[1] ملف كتابة الدستور سيكون أحد الملفات الساخنة في مشروع المصالحة الوطنية لسنوات لاحقة.

2- إشكالية العلاقة بين العروبة والإسلام:

شابت العلاقة بين بعض القوى السياسية العراقية (وحتى غير العراقية)، إشكالية العلاقة بين العروبة والإسلام، إن سوء التفاهم هذا يعود بالأساس إلى بدايات التأسيس الأولى، حيث كان لكل تيار فكري/ سياسي منطلقاته ورهاناته الخاصة؛ فإذا انتصر التيار الإسلامي لفكرة الأمة أو الجامعة الإسلامية حيث يسبق معيار الانتماء الإسلامي العروبة بدرجة فإن التيار القومي كان يتجه لبلورة تجربة الدولة القومية؛ حيث تسبق العروبة الإسلام بدرجة، وقد تعمق سوء التفاهم هذا أكثر؛ حينما حضرت العلمانية بمفهومها الأوربي أي فصل الدين عن السياسة.

لقد جمعت بين التيارين منذ ظهورهما علاقة صراع، وخصوصاً لما وصل التيار القومي إلى السلطة في مصر، ووصل حزب البعث في سوريا والعراق. ساعد على ذلك أكثر تنامي المد القومي؛ الذي اتخذ بعدا علمانياً حاول تهميش البعد الديني الإسلامي في الثقافة العربية. كل هذه العوامل ساعدت؛ في الأخير؛ على خلق نوع من التوتر بين العروبة والإسلام في مشروع الحركة الإسلامية؛ حيث حدث نوع من الخلط بين العروبة كبعد ثقافي وحضاري؛ وبين الإيديولوجية القومية/البعثية التي استثمرت العروبة كرأسمال سياسي للوصول إلى الحكم؛ وفرض مشروعها في الهيمنة على الشعوب العربية.

---

(1) محسن، يوسف: الحزب الإسلامي العراقي: الارث التاريخي، صدام الهويات الأصولية والمسألة الديمقراطية، موقع الحوار المتمدن، العدد 3227، 2010/12/26.

العروبة وللأسف لم تفهم بوصفها امتداداً حضارياً ساهمت في بنائه قوميات وعرقيات مختلفة، وليست انتماء قومياً عرقياً ضيقاً كما صاغه التيار القومي البعثي المؤدلج، في حديثه عن علاقة الدين بالدولة في الخطاب السياسي العربي يؤكد محمد عابد الجابري: إن الخطاب الليبرالي العربي انطلق من شعار «فصل السلطة الروحية عن السلطة المدنية» في دولة الغد، دولة النهضة لينتهي به الأمر إلى البحث في دولة الأمس؛ بهدف إعادة ترتيب العلاقة بين العروبة والإسلام في التاريخ العربي.

في عهد الدولة الوطنية ،البعث تأثر بميتشيل عفلق ، وهو بدوره متأثر بالفكر القومي الألماني ،حسب ماينقل عنه د.سامي الجندي ..

" الخطأ المنهجي الفادح الذي وقع فيه القوميون هو محاولتهم تفكيك الهوية المنسجمة وفصلها إلى ما هو عربي وما هو إسلامي. لأن هذا المشروع لم يكن على تمام الوعي بالعلاقة المتشابكة بين العروبة والإسلام ومن ثم فإنه كان يبحث عن حتفه من دون وعي منه حينما فكر في إقصاء الإسلام كمكون أساسي من مكونات الهوية العربية باعتماد تأويل إيديولوجي متهافت لمفهوم العلمانية[1].

3- الحركة السلفية:

لم يعرف العراقيون السلفية الجهادية قبل عام 2001، فلم تظهر أية علامات حقيقية على تأثر السلفيين العراقيين بالتطورات التي كانت متعلقة بالتنظيرات السلفية في هذا المجال. على الرغم من ذهاب بعض السلفيين العراقيين إلى أفغانستان عام 1990، إلا أن هذه الزيارة لم تُحدث أي تحول في موقف السلفيين العراقيين عموماً من مسألة العنف، خاصة وأن شيوخ السلفية العلمية/ الدعوية ذوي التأثير الكبير (صبحي السامرائي وعبد الحميد نادر)، كانوا شديدي المعارضة للعنف. ولم يتغير هذا الوضع بعد العام 1991، عندما حققت السلفية بنموذجها الوهابي حضوراً واضحاً، وإن لم تتحول إلى ظاهرة مجتمعية.

الاتجاهات الرئيسية في السلفية في العراق:

---

(1) جنداري، أدريس: إشكالية العلاقة ما بين العروبة والإسلام.. ما بين التيار القومي والتيار الإسلامي، موقع الحوار المتمدن، 2012/4/5.

«الاتجاه الأول: السلفية العلمية التقليدية، ويطلق عليها السلفية الدعوية، وهي سلفية معتدلة، أقرب إلى المعنى الاصطلاحي للسلفية بوصفها التزاماً بمنهج السلف الصالح. والاتجاه الثاني: السلفية الجامية (نسبة إلى الشيخ محمد بن أمان الجامي)، وقد برز اسمها في أعقاب الاحتلال الأميركي للعراق، من خلال مواقفها الرافضة لمواجهة الاحتلال الأميركي ،والاتجاه الثالث: السلفية الجهادية المحلية، وهي نتاج مباشر لظاهرة أنصار الإسلام في كردستان العراق من جهة، والاحتلال الأميركي للعراق من جهة ثانية. وهي أقل تشدداً من نظيرتها الوافدة؛ وأكثر تقديراً للعوامل التي تحكم الصراع في العراق، تحديداً فيما يتعلق بالموقف من الشيعة؛ وأشد ارتباطاً بمجتمعها المحلي، والاتجاه الرابع: السلفية الجهادية الوافدة، وغالباً ما يطلق عليها «السلفية التكفيرية»، ويمثلها بشكل رئيس جماعة «التوحيد والجهاد في بلاد الرافدين» التي تحول اسمها في 17 تشرين الأول 2004 إلى «تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين» كان العنف هو الوسيلة الأولى والوحيدة لهذه الجماعات في تنفيذ ما تراه جهاداً»[1].

الظاهرة الغريبة التي تستحق التحليل والاستنتاج في ملف الحركات السلفية، التي لاحظها المتابعين والعاملين في الساحة السياسية العراقية، هي عدم شعور الرأي العام العراقي بوجود وتحرك وتأثير الحركات السلفية في الواقع السياسي والاجتماعي العراقي وعدم تنامي قوتها كما تنامت القوى القومية والدينية واليسارية. وفي الفترات التي كانت تبرز فيها وتتصدر المشهد السياسي العراقي، كان دوما بفعل وتوظيف دوائر وقوى من خارج بنيتها التنظيمية، كما حصل في حقبة التسعينات عندما حاول النظام البائد توظيف القوى السنية المتطرفة لكسر عزلته العربية والدولية وأيضاً للضغط على بعض دوائر القرار الغربية، مثل حملة الأيمان الكبرى ، وتكرر الأمر عندما حاولت دوائر سياسية وأمنية عربية، وبعد سقوط النظام البعثي البائد تأجيج الفتنة الطائفية ومنع استقرار النظام السياسي الجديد.

4- نقد واقع الحركات السنية الإسلامية:

تعيش جماعة الاخوان المسلمين فرع العراق نفس نقاط ضعف الحركة الأم في مصر، من قبيل عدم تشخيص موقفها من حركة التحرر والمقاومة في العالم العربي وعدم

---

(1) الكبيسي، يحيى: السلفية في العراق تقلّبات الداخل وتجاذبات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، **2013/5/6**.

التمييز بين قوانين العمل الفكري وقوانين العمل السياسي وحالة الانتهازية السياسية كما شاهدنا في أحداث الثورة الشعبية ضد نظام مبارك، ويتهم خصوم الجماعة ،بأنها تفاهمت وبعيدا عن باقي القوى الوطنية المصرية مع المجلس العسكري والولايات المتحدة الأمريكية ، وهو ما أضر بمبدئيتها ومصداقيتها أمام الرأي العام المصري والعربي.

وفي العراق وقعت الجماعة في فخ الإصطفافات الطائفية التي خلقتها دوائر خارجية وبقايا النظام البعثي وهي نفس المشكلة التي وقعت فيها مجموعات إسلامية شيعية، ولم تراع خصوصية تركيبة المجتمع العراقي المذهبية مما أدّى إلى عزلتها عن قطاعات واسعة من الشعب العراقي بخلاف بداية تحرك واجهتها السياسية في الخمسينيات حيث حازت على رضى المرجع الأعلى آنذاك في النجف الأشرف السيد محسن الحكيم بحيث تم وضع اسمه كمرشد أعلى للحزب الإسلامي وهو واجهة الأخوان آنذاك.

المبحث الرابع: طغيان المعيار الطائفي في إصطفافات القوى السياسية العراقية

لقد ابتلت الساحة السياسية العراقية باعتماد المعيار الطائفي في الإصطفافات السياسية وفي النظر إلى الأزمة السياسية وفي وضع الحلول لها، وكانت هذه الظاهرة مقنّعة وغير ظاهرة على السطح، في الفترة بين مجيء أول حكومة وطنية بعد الاحتلال البريطاني وبين نهاية النظام البعثي البائد في نيسان 2003، ولكنها برزت وبقوة بعد سقوط البعث حتى كاد الانتماء المذهبي أن يصبح أحد المعايير الأساسية في نشأة ومسيرة القوى السياسية العراقية وفي طبيعة برامجها وتحالفاتها وإصطفافاتها السياسية، وأهم أسباب ذلك:

أولاً – الشعور الخاطئ لدى الكثير من أبناء القواعد الاجتماعية للنظام البائد، بأن سقوط النظام البعثي يعني خروج السلطة من المكون السني الذي حكم أبناؤه العراق لقرون من الزمان، خاصة وإن الغالبية الساحقة من النخب السياسية والعسكرية والأمنية والحزبية كانت من تلك القواعد الأجتماعية والمذهبية وساعد على نمو هذا الشعور الحل الارتجالي للمؤسّسة العسكرية والأمنية الرسمية العراقية من قبل ممثل الإدارة الأمريكية آنذاك بريمر.

ثانياً – بسبب القمع والكبت السياسي والثقافي الذي مارسه النظام البعثي ولأكثر من ثلاثة عقود تجاه المرجعيات والقيادات والحركات والمؤسّسات والشعائر الدينية الشيعية وتجاه الثقافة الشيعية، لذا فأن سقوط النظام البعثي والانفراج الواسع في الحريات السياسية والثقافية والدينية أدّى إلى بروز الحس المذهبي لدى شرائح واسعة من شيعة العراق وبالتالي سعت القيادات السياسية إلى مجاراة ذلك البروز للحفاظ على تأييد تلك القواعد الشيعية الشعبية، وساعد على هذا البروز الشعارات الطائفية الحادة التي رفعتها القوى الرافضة للتغيير في العراق المحلية منها والإقليمية.

ثالثاً – قيام بقايا النظام البعثي، من حزبيين وضباط المؤسّسة العسكرية والأمنية وبعد انهيار سلطتهم وفشل أطروحتهم الفكرية والسياسية البعثية، برفع العناوين والشعارات الطائفية لضمان استمرار دعم شرائح مناطقية ومذهبية معينة خاصة تلك التي كانت مستفيدة من امتيازات النظام البائد أو كان النظام محسوبا عليها.

رابعاً – عناصر ومجموعات محلية طامحة بالسلطة والنفوذ، ولكنها تفتقد القاعدة الشعبية الحقيقية، لذا فهي تلجأ إلى الشعارات الطائفية لخلط الاوراق وكسب الانصار وتصدّر المشهد وتوظيف رأسمال متوفر ربما ينفعها لكسب بعض النفوذ وامتيازات السلطة، خاصة والشعارات الطائفية تتميّز بقدرتها الكبيرة على تجييش المشاعر والتعبئة الواسعة السريعة، وهذا بالضبط ما يحتاجه السياسيون المحترفون.

خامساً – دوائر سياسية وأمنية عربية وإسلامية، تسعى لبناء أدوات نفوذ داخل بعض المكونات العراقية بحكم المشتركات الدينية والمذهبية وأحيانا القومية، وذلك لتوظيفها في الصراع على النفوذ في العراق، أو للصراع فيما بينها.

سادساً – قوى دولية تعتمد السياسة القديمة (فرّق تسد) وإذكاء الصراعات الجانبية لضمان منع انبثاق وحدة كفاح شعبي ضد مصالحها وسياساتها، ولضمان بناء قاعدة محلية تؤيّد بقاء قواتها من خلال تخويف أحد المكوّنات من المكوّنات الأخرى.

نقرأ في تقرير صادر عن مركز التنبؤات الاستخبارية – واشنطن بتاريخ 2010/3/5 بعنوان «الانسحاب الامريكي من العراق»: «شيعة العراق يقومون بحمله شرسة لضمان عدم تهديد السنّة لسيطرتهم، ان ما يقلّل ويهدّئ من مخاوف الدول العربية ضمان امتلاك سنّة العراق صلاحيات كافية للخدمة كسدّ منيع في وجه إيران، أضافة إلى وجود عسكري أمريكي دائم في العراق، يرتبط مستقبل السنّة بشكل وثيق بخطط الانسحاب الأمريكية وهم لا يرغبون بانسحاب القوات الأمريكية، على القوى الخارجية زيادة نفوذ السنّة إلى حد يكفي لتمكينهم من توفير رافعة سياسية كافية في وجه الشيعة وبروز كتلة سنّية قوية مساندة لجهود واشنطن»[1].

عرفت الساحة العراقية عشرات الحركات والأحزاب والجمعيات السياسية (راجع الملحق 30) التي يمكن تصنيفها ضمن التيارات السياسية التالية:

1- التيار القومي (العربي والكردي والتركماني).

---

(1) مركز التنبؤات الاستخبارية – الانسحاب الأمريكي من العراق – 2010/3/5 – منشورات وترجمة موقع الكاشف .

2- التيار الديني (وتضم الأحزاب الإسلامية بالدرجة الأولى باختلاف انتماءاتها المذهبية، أضافة إلى تنظيمات مسيحية تنطلق من منطلقات قومية دينية مثل التنظيمات الآشورية).

3- التيار الذي يضم الشيوعيين وعموم اليساريين والليبراليين وغيرهم، والذي يطلق عليه البعض عنوان «التيار الديمقراطي» وهو عنوان غير دقيق لأنه لا ينطبق على كل القوى التي يضمها أو عنوان «التيار الوطني»، وهو أيضاً عنوان غير صحيح لأن الكثير من الأحزاب والحركات التي يضمها التياران القومي والديني هي قوى وطنية أيضاً.

يرى أحد الباحثين : «برزت خمسة تيارات وهي:

أولاً: التيار القومي الذي كان واضحاً في أنشطة نادي المثنى بالإضافة إلى وجود تنظيم قومي عربي سري استمر ناشطاً بشكل علني لغاية 1941.

ثانياً: التيار الاشتراكي الإصلاحي متمثلاً بجماعة الأهالي والنخبة المثقفة التي تبنت إيديولوجية أطلق عليها اسم (الشعبية).

ثالثاً: التيار المحافظ الذي يمثله أقطاب الحكومات العراقية المتعاقبة وما سمي في ذلك الحين بسياسي المدن حيث اتصف التيار غالباً بعلاقته مع بريطانيا.

رابعاً: التيار الماركسي الذي كان يحمل موقفاً متناقضاً مع القضايا القومية والدين مما أضعفه شعبياً وحدد إمكانياته.

خامساً: التيار الديني على الرغم من بداياته البسيطة التي نمت لاحقاً»[1].

ولتحقيق فهم أكثر للأحزاب السياسية في العراق، سوف نتناول بتفصيل أكبر بعض الأحزاب العراقية المعروفة كعيّنات من التيارات السياسية والفكرية المختلفة، كما يمكن مراجعة الملحق رقم (30) في قائمة الملاحق المرفقة بالأطروحة.

---

(1) عبد الله، فائز محمد: موجز مكثف من تاريخ الأحزاب العراقية 1908، 2008، دار بابل للدراسات والأعلام.

المبحث الخامس: دور المرجعيات الدينية الشيعية

العراق الساحة الثانية التي دخلها الإسلام بعد جزيرة العرب ثم أصبح مركزا لأكثر من دولة من دول الخلافة الإسلامية وأبرزها دولة خلافة الخليفة الراشد الرابع الإمام علي بن أبي طالب (ع) في الكوفة ودولة الخلافة العباسية في بغداد وسامراء التي امتدت لقرون، والعراق كان ميدانا لأحداث إسلامية كبرى أبرزها ثورة الإمام الحسين (ع)، وكان ساحة رئيسية للحركة العلمية والسياسية لأئمة مسلمين كبار في الكوفة وبغداد، ولا تزال بعض مصاديقها قائمة حتى هذا اليوم من قبيل الحوزات العلمية في النجف الأشرف (وهي أقدم جامعة علمية في العالم الإسلامي لازال يدرس فيها الآلاف من طلبة العلوم الدينية القادمين من شتّى أرجاء العالم الإسلامي) وفي مدن عراقية، أخرى، فضلا عن وجود مراقد وعتبات مقدسة يزورها الملايين من المسلمين، لهذه الأسباب ولغيرها أصبح للحركات والتيارات والقيادات والقواعد الشعبية الإسلامية حضوراً عريقاً وفاعلاً على مدى تاريخ هذا البلد.

وإذا أردنا حصر اهتمامنا بتاريخ العراق القريب فسوف نكتشف الدور الريادي الذي اضطلعت به القيادات الإسلامية، بالأخص علماء الدين في مقاومة الغزو البريطاني الاستعماري المسلح لبلاد الرافدين الذي نزلت موجاته الأولى على سواحل الفاو عام 1914، حينها هب كبار المراجع في المدن المقدسة لمقاومة الغزاة الاجانب وذلك بإعلانهم الجهاد ودعوتهم إلى النفير العام للدفاع، وأستجاب لدعوتهم آلاف العراقيين الذي انتظموا مع كتائب الجهاد التي انطلقت من النجف والكاظمية وبغداد، وكان على رأس قوافل الجهاد التي انطلقت في النجف الأشرف العلامة السيد محمد سعيد الحبوبي وعدد من العلماء.

يذكر أحد الباحثين: «لم تقتصر حركة الجهاد على العلماء والعشائر العربية في وسط وجنوب العراق اللذين تضمنهما ولايتا بغداد والبصرة، وانما شاركت فيها أيضاً العشائر الكردية في ولاية الموصل، حيث استجاب لداعي الجهاد الشيخ محمود الحفيد الزعيم الديني والعشائري المعروف والذي توجه على رأس قوة من مقاتليه إلى مدينة النجف ثم الجنوب. قبل أن تستكمل جيوش الاحتلال البريطاني سيطرتها على كامل الارض العراقية كانت حركة المقاومة الإسلامية قد اتخذت شكلا آخر تمثل بتأسيس (جمعية النهضة الإسلامية) في تشرين الأول 1917 بقيادة الشيخ محمد جواد الجزائري والسيد محمد علي بحر العلوم.

وقد ضمن اللجنة القيادية للجمعية عددا من علماء الدين وشخصيات اجتماعية بارزة في النجف الاشرف، وتعتبر الجمعية اول تنظيم سياسي إسلامي تأسس في العراق ابان الحرب. كما أنصب اهتمام الرواد الاوائل للحركة الوطنية في العراق على العمل التنظيمي السري فتأسست خلال تلك الفترة التنظيمات التالية:

– حزب النجف السري الذي تشكل في 1918/7/3 وكان له مندوبون في كل من بغداد وكربلاء والحلة والرميثة والغارة وعفك والهاشمية.

– الهيئة العلمية في النجف الاشرف، تأسست في كانون الاول / 1918

– الجمعية الوطنية الإسلامية التي تأسست في مدينة كربلاء أوائل تشرين الثاني / 1918، وكان لها خطان تنظيميان منفصلان عن بعضهما لكنهما يرتبطان بقيادة واحدة.

– الجمعية الإسلامية، تشكلت في الكاظمية عام 1918.

– جمعية حرس الاستقلال، تأسست في بغداد شباط / 1919، وفتحت فروعا لها في العديد من حواضر الفرات الاوسط.

وكان لتلك التنظيمات السرية الناشطة دورها في تعبئة الجماهير واعدادها لخوض الجولة الحاسمة من الصراع ومن اجل تحقيق الاستقلال الناجز للعراق، وهذا ما اثار مخاوف سلطات الاحتلال من العواقب الخطيرة لمثل تلك النشاطات على ديمومة وجودها في بلاد الرافدين، اعقب ذلك قيام البريطانيين بحملة اعتقالات واسعة في كربلاء طالت عناصر قيادية في تنظيم الجمعية الإسلامية، وقد جاء توقيت تلك الحملة بعد صور فتوى المرجع الاعلى الامام الشيخ محمد تقي الشيرازي في 1919/1/23 والتي نصت على الآتي: «وليس لأحد من المسلمين ان ينتخب ويختار غير المسلم للإمارة والسلطة. 20 ربيع الأول 1337هـ محمد تقي الحائري الشيرازي».

وعندما طرح البريطانيون فكرة الانتخابات، أشترط العلماء للمشاركة فيها: إلغاء الادارة العرفية، وإطلاق حرية المطبوعات والاجتماعات وسحب المستشارين البريطانيين من الالوية إلى بغداد وإعادة المنفيين السياسيين إلى وطنهم، والسماح بتأليف الجمعيات السياسية. لكن تلك المطالب العادلة لم تلق آذانا صاغية لا من السلطات البريطانية ولا من الحكومة العراقية، لم يبق للإسلاميين أي صوت مسموع، وذلك حتى نهاية الأربعينيات

وبدايات الخمسينيات من القرن العشرين»[1]. نعود لنستعرض مسيرة وواقع بعض الأحزاب الإسلامية العراقية:

1- حزب الدعوة الإسلامية:

من التنظيمات الإسلامية (الشيعية) العراقية التي تأسّست في مدينة النجف الأشرف في العراق في او اخر خمسينات القرن الماضي على يد علماء دين شباب ومعهم عدد من المثقفين، عدة عوامل ساعدت على التسريع بانطلاقة الحزب منها المد الشيوعي الذي أكتسح مدن العراق وبضمنها المدن المقدسة التي تعرّضت إلى استفزازات عديدة من قبل أفراد وجماعات محسوبة على التيار الشيوعي والسياسة الطائفية التي تلتزمها أغلب الحكومات المتعاقبة على الحكم في بغداد تجاه أبناء الوسط والجنوب (باستثناء فترة قصيرة في زمن الزعيم عبد الكريم قاسم) وإضافة لشعور النخبة الإسلامية الشيعية وخاصة علماء الدين بحاجة الساحة الإسلامية العراقية إلى مزيد من التنظيمات لتعبئة وتوظيف القواعد الشعبية الموالية للمرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف ولمواجهة القوى السياسية المعادية للخيار الإسلامي وللدور الشيعي في الحياة السياسية والاجتماعية في العراق.

بالطبع كانت هناك تنظيمات سياسية (شيعية) تسبق تأسيس حزب الدعوة الإسلامية مثل حركة الشباب المسلم ومنظمة المسلمين العقائديين اللتين تأسّستا في النجف الأشرف في أوائل خمسينيات القرن الماضي، وإذا نرجع إلى فترة مبكرة في حقبة تأسيس الدولة العراقية المعاصرة، أيضاً كانت هناك تنظيمات سرية إسلامية (شيعية) لعل أبرزها جمعية النهضة الإسلامية التي تأسّست أيضاً في النجف الأشرف قبل حوالي قرن من الزمان.

المؤسّسون الروّاد:

كانت الشخصية الأبرز التي ارتبط هذا التحرك الجديد «حزب الدعوة الإسلامية» باسمها؛ هو الفقيه والمفكر الشاب السيد محمد باقر الصدر، الذي مثّل نموذجاً نادراً لعلماء

---

(1) الخرسان، صلاح: حزب الدعوة الإسلامية.. حقائق ووثائق، المؤسّسة العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية.ص 23-24, الطبعة الأولى 1999 ,دمشق – سورية

الدين، ومعه السيد محمد مهدي الحكيم إلى جانب مجموعة الحزب الجعفري: عبد الصاحب دخيل، محمد صادق القاموسي وحسن شبر.

يذكر أحد الباحثين: «كانت هناك ركيزتان أساسيتان لنظرية حزب الدعوة الإسلامية وفلسفة وجوده: الأولى: العقائدية؛ فقد تأسس حزب الدعوة وفقاً لغايات عقائدية، وعلى أساس نظرية فقهية؛ فهو حزب مهمته الدعوة للإسلام، وبناء الكتلة الإسلامية العقائدية المغيرة للمجتمع، والتي تقوم بتعميق البعد العبادي والروحي والتربوي والثقافي والسياسي للجماهير. والثانية: العالمية، فقد أكدت أدبيات الدعوة على إن المرحلة الرابعة من مراحل حركة الدعوة هي حاكمية الإسلام، أي تأسيس الدولة الإسلامية في أحد الأقاليم، منها يقوم الحزب بالانطلاق إلى بناء الدولة الإسلامية الكبرى»[1].

انشقاقات الحزب:

كباقي الحركات السياسية العراقية تعرّض حزب الدعوة في مسيرته الطويلة إلى انشقاقات وصراعات داخلية بسبب الاختلافات السياسية والاجتهادات الفكرية والفقهية المختلفة لدى قادته والموقف من الضغوط والتحديات التي واجهها الحزب في صراعه مع النظام البعثي البائد، وبعد قيام الجمهورية الإسلامية، أضيف سبب آخر وهو الموقف من الكيان السياسي الإسلامي الوليد في البلد الجار والذي يقف على رأسه فقيه كبير جامع للشرائط (وهو أمر مهم بالنسبة لمشروعية العمل السياسي لدى الشيعة الإمامية، خاصة بعد استشهاد الفقيه السيد محمد باقر الصدر) والموقف من مستوى الانقياد له.

ومن أهم الانشقاقات المبكرة (1969) هو خروج السيد سامي البدري (من الحزب) وأربعة من أعضاء الخلية الحزبية التي يديرها تنظيميا الشيخ عارف البصري * وكان لتلك الخلية

---

(1) المؤمن، علي: حزب الدعوة من الشروق الى السطوع (اشكاليات التأسيس والانتشار والسلطة)، 2011/9/5، الموقع الشخصي للباحث.

* (الشيخ عارف البصري كان آنذاك وكيلا للمرجع الأعلى للشيعة السيد محسن الحكيم في الكرادة الشرقية ببغداد وقياديا في نفس الوقت في حزب الدعوة وكان ضمن النخبة القيادية الأولى التي أعدمها النظام البعثي اواخر عام 1973)

امتدادات جيدة في الكرادة الشرقية وجامعة بغداد وفي محافظات عراقية أخرى فضلاً عن التحاق كوادر حزبية معروفة بها.

وكان الخلاف حول المنهج التربوي المطلوب للدعاة وكانت تحظى هذه المجموعة برعاية فكرية خاصة من العلامة السيد مرتضى العسكري الذي كان يرى أهمية الحفاظ على الثوابت العقائدية لمدرسة أهل البيت في المنهج التربوي، وكان يرى تأثّر بعض قادة حزب الدعوة بفكر حزب التحرير والجماعات الإسلامية (السنّية) الأخرى التي لا تتبع نهج مدرسة أئمة أهل البيت (ع). وأيضاً من الانشقاقات المعروفة والتي حصلت بعد هجرة الكثير من القيادات إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، خروج مجموعة تحركت فيما بعد باسم «الدعوة الإسلامية» كان من أبرز قادتها الشهيد عز الدين سليم (عبد الزهرة عثمان[1]) والكثير من دعاة محافظة البصرة.

يتناول أحد الباحثين مسيرة الحزب – الشَّيخ عبد الهادي الفضلي وهو مِن الأوائل في الحزب – يرى أن التحرك صار بعد 1958 وبتأثير المد الشّيوعي حسب عبارته: «إن أحد الأسباب المهمة في انطلاق الحركة الإسلامية النَّجفية بجميع أبعادها، الفردية والثقافية والسِّياسية والأدبية، كان الطِّغيان الشِّيوعي في العراق، والتَّحدي الذي خلقه الفكر الشِّيوعي الجديد»[2].

ويشير باحث آخر إلى أن: «تأسيس حزب الدعوة الإسلامية او اخر الخمسينات من القرن العشرين شكّل نقطة تحول في تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، حيث تحول إلى حركة طليعية تلتف حولها النخبة من الجماهير الإسلامية بغض النظر عن انتمائها القومي والمناطقي وذلك في المرحلة الأولى من تحركه والتي، أطلق عليها أسم مرحلة البناء والتغيير، ليبرز بقوة واندفاع أكبر في مرحلته الثانية (أواسط عام 1979) التي اسماها

---

(1) عبد الزهرة عثمان: أحد الكوادر القيادية في حزب الدعوة الإسلامية، وكاتب إسلامي معروف، تم اغتياله في مايس 2004 بواسطة سيارة مفخخة يقودها انتحاري عندما كان رئيساً دورياً لمجلس الحكم في العراق للفترة من 1 إلى 17 مايس 2004.

(2) الخيون، رشيد: العراق في تأسيس «الدعوة الإسلامية» هذه روايات الدعاة الأوائل، مجلة المجلة السعودية، 2013/4/6.

بالمرحلة السياسية، من خلال تصديه للنظام الحاكم في بغداد، الذي كلفه الآلاف من الشهداء والمعتقلين، والذين غصت بهم سجون النظام الحاكم في العراق وتحول مطلع الثمانينات من القرن العشرين إلى أحد رموز المقاومة لأعتى الأنظمة الدكتاتورية التي حكمت العراق في تاريخه الحديث»[1].

يشير أحد الذين خرجوا من الحزب إلى «حقيقة عدم امتلاك حزب الدعوة القدر الأدنى مما تمتلكه أحزاب الدنيا، خلافات رموزه المستمرة أجبرت حتى العلماء على مغادرته وكان آخر من غادره فقيه الحزب السيد كاظم الحائري، ثم وجد الحزب نفسه مضطرا لتقليد السيد محمد حسين فضل الله، ليدفع عنه الحرج، إذ ينبغي أن يكون للحزب فقيها يهتدي بفتاواه، وهذا ما درج عليه منذ تأسيسه، وبقي كذلك حتى وفاة السيد فضل الله رحمه الله»[2].

يشير عضو آخر في الحزب في مقابلة صحفية له إلى نقاط، أخرى في تاريخ وواقع الحزب «كان لوجود المفكر الكبير السيد محمد باقر الصدر دور بالغ في رسم المعالم الفكرية لطريقة التحرك، وهو ما أسفر عام 1957 عن تأسيس حزب الدعوة الإسلامية، بعد نقاشات مطولة راجعت الإخفاقات الحركية السابقة، ووضعت مجموعة من الأسس الثابتة التي كتبها الصدر، والتي عرفت فيما بعد باسم «أسس حزب الدعوة الإسلامية» وكان عددها تسعة بنود، تحدد معالم الحزب وتوجهاته العامة وخطوطه الفكرية.

وقد تغير الحال كثيراً في السنوات الأخيرة، فلم يعد للمستوى الفكري أية أهمية في تشكيلاته، ومعظم القياديين لا يمتلكون المستوى المقنع من الناحية الفكرية، بل إنهم يعجزون عن تقديم رؤية ثقافية تجاه كثير من القضايا، لقد كان قادة الحزب التاريخيون يكتبون نشراته، أما الآن، فإن معظم قياداته عاجزة عن كتابة مقالة ثقافية، أو الإدلاء بحديث فكري يقنع السامع»[3].

---

(1) الخرسان، صلاح: حزب الدعوة الإسلامية .. حقائق ووثائق، المؤسّسة العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية– تاريخ النشر 01 /01 / 1999

(2) الرماحي، طالب: حزب الدعوة الى أين ؟ موقع مركز العراق الجديد للأعلام والدراسات، الحلقات من 3 الى 8.

(3) فياض، معد: مؤرخ حزب الدعوة (سليم الحسني): التنظيم يبتعد عن ثوابته ولابد من تصحيح مساره، صحيفة الشرق الأوسط السعودية، العدد 11828، 2011/4/17.

2- ملاحظات نقدية لمسيرة حزب الدعوة الإسلامية:

أولاً: كانت انطلاقته في الساحة السياسية والفكرية في العراق، كرد فعل تجاه تمادي الحزب الشيوعي في مواقفه المعادية للدين ولعلماء الدين وللتقاليد الاجتماعية المحافظة، أكثر من تعبيره عن مشروع سياسي وثقافي واجتماعي تغييري شامل، بالرغم من وجود قائد مفكر يحمل مشروعاً تغييرياً إسلامياً شاملاً داخل صفوفه.

ثانياً: بالرغم من كونه حزباً سياسياً كباقي الأحزاب، إلاّ أنه أكتفى ولأكثر من عقد ونصف بعد التأسيس بالعمل التنظيمي والعمل الفكري الضيّق النطاق، ولم يتحرك بعنوانه المباشر وسط الأمة مما سهّل للسلطة تشويه صورته ومسيرته أمام الرأي العام وعزله عن قطاعات واسعة من الشعب، فضلا عن تضييع فرص حقيقية في الساحة السياسية العراقية وعدم اكتساب خبرات العمل السياسي العلني المطلوبة لأي حركة تغييرية ثورية.

ثالثاً: تفاوت أعضاء الهيئة المؤسّسة من حيث الدوافع والمنطلقات والوعي والأهداف، ممّا عرّض الجماعة وفي وقت مبكّر لهزات وانشقاقات وتعدّد الرؤى والمواقف تجاه الواقع وتجاه الأولويات الفكرية والسياسية والتنظيمية، كما إن خروج الجزء الأكبر من علماء الدين من الحزب والذين كانوا يشكلّون نسبة غالبة من أعضاء القيادة، جعل الحزب، معرّضا للتأثيرات الفكرية الخطيرة القادمة مع دخول بعض الكوادر القيادية الشيعية المنشقة عن حزب التحرير الإسلامي وهو الحزب الإسلامي ذو القيادة الإسلامية المخالفة لمدرسة أئمة أهل البيت ع والذي كان يضم أعضاء من كلا الفريقين السني والشيعي.

رابعاً: وبسبب هشاشة البنية التنظيمية للحزب وضعف برامجه التثقيفية والتربوية وبناء الكوادر القيادية والخلافات بين قياديه في حقبة ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، لم يكن الحزب مؤهلا لاستلام وإدارة السلطة في العراق فضلا عن عدم أهليته لإدارة حقبة ما بعد البعث المعقّدة وفي ظل احتلال عسكري أجنبي لكل الوطن ورفض أغلب دول الجوار للتغيير الذي حصل في بغداد بالاحتياج العسكري الأمريكي بالرغم من تضرّرهم من النظام البعثي سابقاً. عندما أدّت ملابسات المعادلات السياسية الداخلية إلى استلام قياديين في الحزب لمقاليد رئاسة مجلس الوزراء، تسبّب هذا الأمر بانكشاف كل نقاط ضعف الحزب،

وبدلا من أن يلعب الحزب دورا في ترشيد أداء قياديه في السلطة تحول إلى تابع للمسؤول الحاكم.

3- المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق:

بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران في شباط 1979، تطورت الحركة الثورية للشعب العراقي كماً ونوعاً بسبب المعنويات الكبيرة الحاصلة نتيجة الانتصار في الجارة المسلمة، وفي قبال ذلك بدأت السلطة البعثية بحملة قمع مروّعة لم يشهد العراق لها مثيلا، بدأت بإعدام الآلاف من الوطنيين من الإسلاميين (في طليعتهم تلاميذ ووكلاء وأتباع المرجع السيد محمد باقر الصدر) والقوميين واليساريين وغيرهم وسجن وتعذيب مئات الآلاف، وتشريد وتهجير أوساط شعبية واسعة وإبعادها إلى الخارج بعد إسقاط جنسيتها ومصادرة كل وثائق المواطنة العراقية وحجز الشباب منهم. لذلك بادر العشرات من الكوادر القيادية ومن المستويات الأخرى في الحركات الإسلامية العراقية ومن علماء الدين العراقيين إلى الاختفاء عن الأنظار والهجرة إلى الخارج، وخاصة إلى إيران وسوريا لأن الخيار الآخر كان هو القتل غيلة أو بالإعدام.

تلك القوى والشخصيات العراقية المعارضة حاولت مدّ يدها وبناء العلاقات والجسور مع كل حكومات وشعوب الدول المجاورة، إلا إن بعض الحكومات كانت متواطئة مع النظام البعثي وبعضها الآخر كانت خائفة من ردود فعله، باستثناء سوريا.

4- دور السيد محمد باقر الحكيم:

في مثل هذا الظرف دخل السيد محمد باقر الحكيم إلى إيران في الشهر الثاني من الحرب، وبدأ تحركه بهدف تنفيذ خطته الخاصة والتي كانت ضمن دراسة مكتوبة بعنوان «تصور عام عن مستقبل العمل في العراق»[1] تلك الخطة كانت تقوم على:

---

(1) دراسة غير مطبوعة حصلت عليها من السيد محمد باقر الحكيم شخصياً في شهر آب في دمشق عام 1980 وكانت مكتوبة بخط يده في دفتر مدرسي.

1- بناء كيان سياسي عراقي يضم كل القوى الوطنية الإسلامية المعارضة للنظام البعثي في بغداد.

2- إعداد الجماهير العراقية ثقافياً وعسكرياً وتنظيمياً ليكونوا قاعدة ذلك الكيان، وذلك من خلال برنامج التعبئة الشعبية الذي أستقطب في البداية المئات (ولاحقا الآلاف) من العراقيين في المهجر.

3- كسب واحدة او أكثر من الدول المجاورة للعراق لتكون الحليف وتكون بمثابة القاعدة الآمنة للإعداد والانطلاق.

4- إيجاد مناطق محررة داخل العراق على غرار كردستان العراق لتكون بمثابة القاعدة الآمنة للتواجد ولإدارة التحرك داخل الوطن.

5- اعتماد أسلوب الكفاح الشعبي المسلح في مواجهة النظام، لأن الطبيعة الشمولية والدموية والقمعية للنظام البعثي لا تنفع معها الوسائل السياسية فقط في المواجهة وفنّد السيد الحكيم في دراسته تلك أسلوب الانقلاب العسكري وأسلوب الثورة الشعبية على الطريقة الإيرانية كطرق للتغيير بسبب دموية النظام وملابسات الحسّاسيات والصراعات العرقية والطائفية في المجتمع العراقي وتوظيفهما من قبل النظام البعثي لتمزيق الشعب العراقي وقواه الوطنية والتركيبة غير المتوازنة للمؤسّسات العسكرية والأمنية العراقية، وكذلك للدعم الهائل الذي حصل عليه النظام البعثي في العراق من دوائر سياسية وأمنية دولية واقليمية بعد نجاح الثورة في إيران.

«كان السيد الحكيم يعتقد بان العمل والتحرك والمواجهة والقرار هو من مسؤولية العراقيين، وإذا أراد البعض المساعدة فيمكنهم تقديم الدعم والاسناد ولا يجوز له أتخاذ القرارات نيابة عن العراقيين حتى لو كانوا من اقرب الحلفاء والاصدقاء ثلاث كتل ساهمت في التأسيس هي: كتلة السيد الحكيم وكانت تسمّى بجماعة خط المرجعية وكتلة حزب الدعوة الإسلامية وكتلة المستقلّين ومحورها السيد محمود الهاشمي (ويمكن اعتبار الكتل الثلاث السابقة بأنها المعبّرة عن خط الشهيد السيد محمد باقر الصدر آنذاك)، إضافة إلى تمثيل محدود لشخصيات وجهات أخرى معروفة في الساحة الإسلامية العراقية أبرزها آية

الله السيد محمد تقي المدرّسي المرشد الأعلى لمنظمة العمل الإسلامي وأحد أهم رموز حركة المرجعية الشيرازية التي أسّسها آية الله السيد محمد الشيرازي في كربلاء المقدسة»[1].

كان هناك تصوّران عن صيغة الإطار المشترك المطلوب، الأول يدعو الشخصيات والقوى الإسلامية العراقية إلى بدء خطوات سريعة ومتدرّجة باتجاه الانصهار في كتلة ثورية منسجمة ذات قيادة واحدة وقانون داخلي واحد، فضلا عن الأهداف والوسائل الموحدة ... لغلبة مشتركاتهم العقائدية والسياسية وحتى الحركية (تاريخيا) وانتماء أغلبهم إلى مدرسة الشهيد السيد الصدر الأول (قدس)، إضافة إلى أنهم يمثلون ويدافعون عن نفس الشريحة الاجتماعية المظلومة داخل الوطن.

كان السيد الحكيم على رأس الداعين للأخذ بهذا التصور ومعه الشخصيات العلمائية غير الحزبية وكذلك الكوادر الحركية التي جمّدت نشاطها التنظيمي وكانت مبكّرة بالسير على خط المرجع السيد محمد باقر الصدر.

أما التصوّر الثاني، فقد كان يدعو إلى إقامة جبهة تضم الأحزاب والقوى الإسلامية، ويتم تمثيل تلك الأحزاب وفق معادلة تتناسب وأحجامها وفاعليتها في الساحة، وكانت التنظيمات الإسلامية المعروفة آنذاك تتبنّى هذا التصوّر وترفض صهر كياناتها في كيان ثوري واحد بالطبع من أسباب حماسة البعض للتصوّر الثاني: أزمة الثقة التي كانت قائمة بين البعض، والتنافس على النفوذ في الساحة الوطنية أضافة إلى الاعتزاز بالتاريخ وضخامة التضحيات التي قدّمتها الحركات الإسلامية إضافة إلى عدم وضوح بعض تفاصيل الإطار المشترك الجديد وطبيعة الضوابط الضامنة لعدم مصادرة رأسمالها السياسي والاجتماعي لصالح جهة واحدة، يجب ألا ننسى بأن المجلس الأعلى كان هو التجربة الأولى للإسلاميين في العمل ضمن أطار عمل مشترك واحد، وأن التحرك السياسي والإعلامي والتنظيمي، أيضاً كان التجربة الأولى في التحرك العلني والحر والبعيد عن قيود وارهاب الأجهزة القمعية التي كانت تقف لهم بالمرصاد داخل الوطن، والتحرك العلني بعد فترة طويلة من القمع والكبت يؤدّي إلى انطلاق الطاقات المكبوتة وانفجار العنفوان الحزبي وتصاعد الطموحات

---

(1) الحكيم، أكرم: المجلس الأعلى... ظروف التأسيس، الواقع والطموح، دراسة خاصة، أوائل محرم 1433هجرية (تم نشر الدراسة بثلاثة أجزاء في موقع المرصد العراقي).

عند القوى والأفراد، في الواقع لم يتم حسم أتجاه التحرك لكلا التصوّرين وربما تبلور حل وسط يتمثّل بتقسيم المواقع ومراكز القوى على الأحزاب والجهات المشتركة وبما يشبه حالة (الجبهة) ولكن اعتبار مشاركة الأعضاء في الاطار المشترك بصفتهم الشخصية وليست بصفة تمثيل الحزب أو الجهة التي ينتمون اليها.

5- ملاحظات نقدية لمسيرة المجلس:

عند دراسة الصيغة الأولى لأطروحة المجلس الأعلى، تتّضح وبسرعة ظاهرة التأثّر الكبير بالأجواء والقيم التي سادت ليس في العراق فقط، بل في الكثير من مناطق العالم الإسلامي جرّاء انتصار الثورة الشعبية في إيران بقيادة علماء الدين، يمكن ملاحظة مصطلح الثورة الإسلامية سواء في العنوان أوفي الأدبيات، ويمكن ملاحظة الثقل الكبير الذي كان يشكّله الفقهاء وعلماء الدين العراقيين في النخبة المؤسّسة للمجلس (أثنا عشر من مجموع سبعة عشر مؤسّساً) ويمكن ملاحظة الكثير من الأفكار والمنطلقات والمصطلحات والأهداف في البيان السياسي والأوراق التأسيسية الأخرى، والتي تكشف عن درجة التأثّر بالتجربة الثورية الإسلامية في إيران، فضلاً عن كونها أفكار ذات أساس عقائدي، يمكن ملاحظته بوضوح في الفهم الشيعي للإسلام.

أننا نعتقد بأن ما كان يحتاجه العراق في اواخر سبعينات او اوائل ثمانينات القرن الماضي هو «مجلس وطني للإنقاذ» يضم كل المعارضين للنظام الصدّامي (بما فيهم القواعد الحزبية والمناطقية والعشائرية للنظام الحاكم والمتضرّرة من سيطرة كتلة صدام) باختلاف انتماءاتهم الدينية والقومية والمذهبية والسياسية على أن يكون الإسلاميون قلبه النابض لسعة قاعدتهم الشعبية ولتصدّي القيادة الإسلامية الرشيدة، وكان يمكن أن تنبثق إلى جانب مجلس الإنقاذ هيئة للتنسيق بين القوى الإسلامية العراقية لضمان وحدة رؤاها ومواقفها ورص صفوفها.

لم يكن من السهل الخروج من تأثيرات الحدث الإيراني المدوّي في بداياته لضخامة ذلك الحدث ولتلهّف الشعب العراقي إلى الانعتاق من ربقة عبودية وطغيان النظام البعثي الذي فاق في ظلمه كل أنظمة القمع الأخرى، ولكن مهمة القيادة أية قيادة هو تقرير مدى

واقعية أطروحتها وسياساتها ضمن الظرف الزماني المحدد، ومدى قدرة تلك الأطروحة والسياسات على خدمة الأهداف القريبة والمتوسطة للحركة.

ولا يكفي صحة المنطلقات العقائدية في العمل السياسي بل لكل واقعة حكم، لم يكن مناسباً في تلك المرحلة طرح الثقل الديني في الإطار القيادي للمعارضة العراقية بهذه القوة للإيحاء بهوية معينة للمستقبل السياسي للعراق، في وقت تكالبت فيه أغلب الدوائر الأمنية والسياسية الدولية والإقليمية المتضرّرة أو الخائفة لإجهاض التجربة الأولى أي الثورة الإسلامية الإيرانية والنظام السياسي الإسلامي في إيران، والتي لم تفق من صدمة نجاحها بعد.

في تقديري ليس فقط المجلس الأعلى، بل وأغلب ان لم نقل كل الأحزاب والتنظيمات العراقية بحاجة لامتلاك العديد من المنطلقات والممارسات وأجراء العديد من التغييرات لكي تصل إلى مستوى التنظيمات المستقرة والراشدة القادرة على لعب دور حقيقي في إحداث تغييرات جذرية في الواقع السيء القائم سواء على مستوى الأمة أو على مستوى نظام الحكم، ويجب أن تزداد سعة وعمق تلك المنطلقات والممارسات والتغييرات إذا كانت تلك التنظيمات تزعم تمثيلها لشرائح شعبية واسعة ومحرومة واذا كانت ترفع عناوين وشعارات وأهداف تستند على عقائد دينية مقدّسة.

وملاحظة نقدية أخيرة وتشمل غالبية القوى الوطنية المشاركة في السلطة وهي: على المجلس الأعلى كما على باقي القوى الوطنية وحفاظا على مصداقيته وسمعته وتاريخه النضالي، محاسبة ومعاقبة الأعضاء والأتباع الذين تكشف التحقيقات فسادهم المالي والأخلاقي واستغلال مواقعهم الحكومية والاجتماعية لمصالح ونزوات شخصية، ورفض ضم الفاسدين الانتهازيين إلى صفوفه لتحقيق مصالح مادية معينه، وتحقيق الكثرة العددية، وأهمية التحقق من السيرة الشخصية لمرشحيه للمناصب الحكومية. للأسف توجد مصاديق معروفة لهذه المسألة ولم يتم اتخاذ مواقف واضحة ومعلنة للرأي العام.

6- التيار الصدري:

التيار الصدري نسبة إلى الشهيد الفقيه السيد محمد محمد صادق الصدر (رض) الذي تم اغتياله من قبل النظام البعثي البائد قبل سقوطه بثلاث سنوات في مدينة النجف

الأشرف، هو اليوم من القوى السياسية العراقية المعروفة والفاعلة ضمن التيار الإسلامي وعموم الساحة الوطنية العراقية لهم حضورهم الكبير في مجلس النواب ومجلس الوزراء وباقي مفاصل الدولة فضلا عن الحضور الشعبي الواضح وفي التحالف الوطني الكتلة الشيعية الكبيرة.

تصدّى السيد محمد محمد صادق الصدر في بداية تسعينات القرن الماضي لإقامة صلاة الجمعة في مسجد الكوفة، فضلا لتصدّيه لأكثر من عقدين من الزمان للتدريس والتأليف العلمي في الحقل الفقهي والبحوث الإسلامية القيّمة، مما أدّى إلى انجذاب قواعد شعبية شيعية واسعة نحو حركته العلمية والدينية والاجتماعية، خاصة من شرائح الفقراء في العاصمة وفي المدن المقدسة والجنوب العراقي.

وبخلاف ما هو مألوف في أوساط النجف وأوساط الشيعة عموماً تصدى السيد محمد محمد صادق الصدر(رض) إلى اقامة صلاة الجمعة في مسجد الكوفة (ذي الرمزية التاريخية والعقائدية الخاصة) وشجع ودعم إقامتها في مختلف مدن العراق، واعتمد أدعية أئمة أهل البيت (ع) في خطب الجمعة للتربية والتعبئة وتحريك الجماهير، كل ذلك في ظرف كان الشعب العراقي يواجه جملة من المشكلات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والسياسية التي تراكمت عبر فترة طويلة من الزمن وأصبحت تفرض نفسها على الدولة والمجتمع بصورة مزمنة وحادة.

كان النظام يعيش هاجساً يومياً حاداً لاحتمال تكرر الانتفاضة الشعبية، إضافة إلى العزلة شبة التامة بين السلطة الحاكمة في بغداد والمحيط العربي والإسلامي، واستمرار عزلها عن لعب أي دور إقليمي في الحاضر والمستقبل المنظور بسبب نتائج غزوه لدولة الكويت مع وجود محاولات محمومة لدى السلطة ودوائر سياسية إقليمية مستفيدة من بقاء البعث ، لكسر تلك العزلة.

وأخيراً هناك مخاوف عند النظام من إمكانية تمكّن بعض القيادات الشيعية العراقية الموجودة في المهجر من إزالة مخاوف الدوائر الدولية من شيعة العراق بعد تجربتها السلبية مع شيعة إيران ولبنان، وطمأنتها تجاه المستقبل إضافة للسعي من أجل دفع الدوائر الدولية

لإيقاف انتهاكات حقوق الإنسان المروعة خاصة في مناطق الجنوب العراقي كما قامت تجاه الكرد في كردستان العراق.

العوامل التي دفعت النظام الحاكم لاعتماد سياسة التسامح والمهادنة تجاه الشيعة والمرجعية الدينية المتصدية في النجف الأشرف في بداية التسعينات:

1- رغبة النظام في تثبيت دعائم حكمه بعد الهزة الكبيرة بعد الانتفاضة الشعبية وبعد مضاعفات غزو الكويت وتحريرها والعزلة السياسية شبه الكاملة إقليمياً ودولياً.

2- وجود قيادة مرجعية تنطلق من مقولة عدم التدخل في شؤون النظام بشرط عدم التدخل في شؤون الحوزة والمرجعية (يچفّونا شرّهم ونچفّيهم شرّنا) وهي مقولة وردت عن الشهيد السيد الصدر الثاني في مقابلة له في أوائل التسعينات مع مجلة الوسط.

3- الحرص على استيعاب قطاعات ومراكز قوى ضمن الحالة الإسلامية الشيعية القائمة لتحييد موقفها من عملية المواجهة مع قوى المعارضة المسلحة أو التي تطرح شعار إسقاط السلطة بكل الوسائل ولمنع انخراط قاعدة تلك الحالة في صفوف القوى المضادة للسلطة، فوضع المعتدلين والمتشددين في الحالة الإسلامية الشيعية في سلة واحدة منذ البداية والتعامل معها بنفس الأسلوب سيؤدي إلى خلق تقارب بين الطرفين أو على الأقل بين أوساطها الشبابية.

4- محاولة منع استخدام القوى الإقليمية والدولية لورقة اضطهاد الشيعة في العراق وورقة محاربة النظام للمرجعية الدينية، ووضع خطط أمنية لتوظيف الهدنة مع المرجعية الدينية لاختراق أوساط المرجعية وتأجيج صراعات داخلية فيما بين أطرافها المتنوعة ومحاولة توظيفها لخدمة سياسات وأهداف السلطة الحاكمة.

5- محاولة التعرف على الحجم الحقيقي والنفوذ الحقيقي لقوى الحالة الإسلامية الشيعية، من خلال إتاحة الفرصة لها للظهور على السطح والعمل في العلن لكي يتم أخذ ذلك في الاعتبار عند التخطيط لصياغة مستقبل الأوضاع.

هذه العوامل وغيرها التي دفعت النظام إلى تبني سياسة مرحلية متسامحة تجاه الحالة الإسلامية الشيعية وتجاه المرجعية الدينية، وهي السياسة التي كانت تنتظرها قيادة مرجعية كامنة متمثلة بالسيد محمد محمد صادق الصدر.

السيد الصدر الثاني: من آل الصدر المعروفة في الفقه والسياسة في العراق، وهو تلميذ السيد الشهيد الصدر الاول (رض)، وهو المعتقل في السبعينات بتهمة الانتماء لتنظيم إسلامي سرّي. وهنا يجب أن نستذكر السياق العام لحركة الصدر الثاني، فالرجل لا يتحرك خارجه، فالحالة الإسلامية الشيعية والمرجعية الدينية الرشيدة:

- تُعتبر واحدة من أقدم وأكبر الحركات الإسلامية ذات النفوذ في العراق وفي العالم الإسلامي، وهي الأم لأكثر تنظيمات الساحة الإسلامية العراقية (وحتى غير العراقية)، بل ويمتد تأثيرها إلى صفوف الحركة الوطنية العراقية غير الإسلامية ودورها معروف في نشأة الدولة العراقية المعاصرة ومواجهة الاحتلال الأجنبي.
- تمتلك القدرة التعبوية العالية لتعبئة الجماهير، إذا تصدّت للتحرك والعمل.
- تتميز بسعة قاعدتها الجماهيرية بالرغم من كل جوانب عزلة بعض رموزها عن حركة المجتمع.

كيف قرأ الصدر الثاني الواقع العراقي عند تصديه:

1- مجازر وحشية ينفذها النظام تجاه الشيعة دون ان تتمكن قوى المقاومة والمعارضة من ايقافها، ودون ان تبدي أيّة قوّة إقليمية أو دولية استعدادها لإيقافها
2- فراغ شبه كامل في ساحة قيادة المرجعية للأمّة (باستثناء إعطاء الأجوبة الفقهية على المسائل العبادية الفردية)
3- تكتفي المعارضة الإسلامية (المعارضة العراقية عموماً) بالعمل المنظّم السرّي في ظل ظروف صعبة جداً أو تكتفي بعمليات مسلحة غير محكومة بخطة سياسية وذلك ضمن مرحلة أضرب وأهرب، وهذه الفعاليات بطبيعتها لا تناسب قطاعات واسعة من الأمة لصعوبة شروطها

4- يكاد محور متطرف في النظام يرفع شعار (لا شيعة بعد اليوم) أن يفرض هذا الشعار كسياسة حكومية رسمية، وربّما بسكوت وتواطؤ مريب من قبل بعض الدوائر الإقليمية والدولية

5- عدم وضوح معالم خطة سياسية متكاملة تعتمدها القوى المعارضة في الخارج لإطاحة نظام صدام

6- لا يمكن تحقيق تغيير حقيقي في أوضاع العراق دون مشاركة شعبية واسعة، ولا يمكن تحقيق هذه المشاركة دون أن تتطور حركة الجماهير ضمن أجواء عمل علنية وطبيعية...

مَن وظّف الهدنة لصالحه: النظام أم المرجع المتصدّي ؟

كما ذكرنا فيما سبق، انّ أهم ما يميز سياسة الصدر الثاني في تعامله مع مبدأ (الهدنة) مع النظام الحاكم في بغداد، هو التحرك الجاد لجعل استحقاقات الهدنة تصب في مصلحة قضايا الأمّة والدين وعدم الاكتفاء بالاستحقاقات الضيقة الفئوية أو الذاتية.

بناء قاعدة شعبية واسعة تدعم تحركه الديني والثقافي وحتى السياسي، لكيلا يتم الصراع مع النظام لاحقاً بمعزل عن الجماهير.

تثبيت وترسيخ أعراف ومؤسّسات لها قابلية الاستمرار حتى بعد تغير الشروط التي أدّت إلى حصوله الهدنة، من قبيل صلاة الجمعة وقضاة الشرع ومواكب المشاة في الخامس عشر من شعبان وغيرها.

لا نحتاج إلى جهد كبير لإثبات نجاح الصدر الثاني في مساعيه لاستثمار الهدنة لصالح الحركة الوطنية المعارضة والشعب العراقي بكل مكوناته وقواه السياسية. فصلاة الجمعة التي يشارك فيها مئات الآلاف أسبوعياً وانخراط قطاعات شعبية واسعة في ممارسات دينية وسياسية خارج نطاق هيمنة السلطة والمحافظة على وجود الكيان الإسلامي والشيعي بعد عقود من الزمن من برامج السلطة المنظمة المضادة، وإجهاض خطط السلطة المعادية للحالة الإسلامية عموما وللحالة الشيعية خاصة بعد الصدام الشامل والحاد في الثمانينات، واستئصال بذور الصراعات الطائفية التي تغذيها السلطةوتنشيط الدور السياسي والاجتماعي للحوزة العلمية والمرجعية الدينية وإعادة الصراع إلى محوره الحقيقي بدلاً من المحاور الكاذبة

التي تطرحها السلطة. بينما عبر التوجه الرسمي للسلطة الحاكمة في السنتين (98-1999) لعرقلة جهود الصدر الثاني واضطهاد وكلائه وأتباعه وقتل العشرات منهم ومن ثمّ تنفيذ جريمة اغتياله مع إثنين من أبنائه وبإشراف مركزي من أعلى سلطة أمنية في البلاد، كل ذلك عبّر عن خوف النظام الحاكم من استمرار حركة الصدر الثاني وإحساسه بأن نتائج استمرار الهدنة لا تصب في خدمة مصالح النظام وأهدافه لم ينجح النظام الحاكم في استغلال الهدنة لإسباغ الشرعية الدينية أو القانونية على وضعه القائم، أو استغلالها لكسب تأييد ودعم القواعد الشعبية الإسلامية الواسعة في الداخل، كما لم يوفق بالرغم من بعض مناوراته ومؤامراته السّرية خلف الكواليس (ومنها قتله لاثنين من مراجع الدين- البروجردي والغروي *) في إشعال الصراعات الجانبية بين رموز الحوزة الدينية والمرجعية الدينية في النجف الاشرف، كما لم ينجح في احداث صراع حقيقي بين الكيان الإسلامي الشيعي في النجف الأشرف وبين المرجعية أو الحوزة في إيران، ولم يسجل ولو دليل واحد على قيام الصدر الثاني بمنح النظام ما يريده من شهادات تزكية ومواقف تأييد في صراعاته الخاصة مع خصومه، بل إنّ الدوائر القريبة من الشهيد كانت تنقل نصوصاً واضحة عن سياسات ومواقف الصدر الثاني من النظام. (من دراسة منشورة للباحث في 1999 بعنوان " امام جمعة الكوفة ودجال بغداد ")

7- جذور قوة التيار الصدري في العراق:

شرحنا بالتفصيل رؤيتنا لحركة السيد الصدر الثاني للتعرّف على جذور حضور وقوة التيار الصدري في الواقع السياسي والاجتماعي العراقي، خاصة وإن السيد الصدر الثاني كان يمثل القيادة الإسلامية الشيعية الوحيدة المتصدية لفعاليات اجتماعية وسياسية ذات، بعد جماهيري داخل العراق في السنوات الأخيرة من عمر النظام البعثي (وهي من أصعب وأعقد الفترات التي مرّ بها شيعة العراق والتيار الإسلامي عموما)، وكانت أغلب القيادات الإسلامية (علماء دين متصدون وأحزاب إسلامية) مقيمة ومتحركة خارج الوطن، وهو ما يفسر جاهزية أبناء هذا التيار للتحرك في الأشهر الأولى بعد سقوط النظام الحاكم

* الشهيدين علي الغروي ومرتضى البروجردي، من مراجع الدين في النجف الأشرف،اغتالهما النظام البعثي

وملأ الفراغ الناتج عن غياب السلطة وتشكيله لمجالس إدارة محلية وحتى محاكم شرعية ولاحقا حمل السلاح في مواجهة القوات الأمريكية التي أسقطت نظام صدام.

كما أن اهتمام السيد الصدر الثاني بالطبقات الفقيرة والمحرومة وأبناء المحافظات الجنوبية بشكل خاص وحتى المنحدرين من تلك المحافظات من أبناء العاصمة بغداد، واعتماده على خطاب ديني وثقافي، مبسّط وقبول أعداد كبيرة من أبناء تلك الشرائح في حوزته العلمية، كل ذلك أخرج التيار الصدري من ظاهرة النخبوية الضيّقة المنعزلة عن التيار الشعبي العام وأدّى إلى الاتساع المتسارع في قاعدته الشعبية، وبالطبع هكذا نهج لا يخلو من سلبيات أخطرها ضعف المناعة تجاه الأساليب المخابراتية المعقّدة للأنظمة الشمولية في اختراق الجماعات المعارضة، ولكن إيجابيات التحرك الشعبي خاصة بين الفقراء أكثر بكثير.

جاء في بحث هام عن التيار الصدري: «نجح الصدريون بشكل مذهل في إدارة معاركهم السياسية، وفي إبداء المرونة في تشكيل تحالفاتهم بداية من العام 2005، الأمر الذي مكّنهم من التقدم ببطء ولكن بثبات في تعزيز موقعهم في الخارطة السياسية العراقية بوجه عام، والشيعية بوجه خاص. ثم بدوا أكثر حرفية في إدارة انتخابات مجلس النواب 2010؛ حيث تمكنوا من الفوز بـ39 مقعداً من مجموع 325 مقعداً، في مقابل 21 للمجلس الأعلى وبدر على الرغم من أن أصواتهم كانت أقل من الأخيرين ضمن الائتلاف الوطني الموحد. الخلاصة التيار الصدري مرشح أن تتزايد قوته مستقبلا لأنه يرتكز على عاملين يسمحان بحدوثها:

1- قوى اجتماعية مهمّشة، ستتزايد أعدادها بسبب النموذج الاقتصادي المتبع في العراق.

2- وايديولوجية تستمد تصوراتها من جعل المرجعية الشيعية عراقية وعربية.

هذه القوة قد تعطي التيار الصدري دورا مركزيا في المستقبل، لأن استراتيجيته تتضمن امكانات تشكيل جسور تعلو الصراعات الطائفية وتصل بين مكونات العراق في إطار وطني عربي»[1].

---

(1) الكبيسي، يحيى: اللعبة المزدوجة استراتيجية الصدر في العراق، 2013/3/6، مركز الجزيرة للدراسات.

وجاء في كتاب عن التيار الصدري:" التناقض الضروري بين العقل والوجدان المميز للحركات المستقرة، كما يؤكد، هو ليس نفسه بالنسبة للحركة التي لم ترتق بعد إلى مستوى الحزب السياسي الاجتماعي، من هنا اعتباره هذه المهمة، القضية الكبرى التي يقف أمامها التيار الصدري أو سيقف أمامها بالضرورة، وعلى كيفية حلها سوف يتوقف مساره اللاحق، وشأن كل تيار سياسي تتوقف إمكانية نموه أو ضموره على مدى استعداده لتمثل فكرة المستقبل بأبعادها الاجتماعية.

إن التيار الصدري يحتوي على احتمالات عديدة ومتنوعة ومتناقضة. ولكل منها مقدماته وأسبابه. بمعنى انه يحتوي بقدر واحد على إمكانية التطور والارتقاء والعقلنة والواقعية السياسية والتوجه الاجتماعي والوطني والقومي السليم، تماما بالقدر الذي يحتوي على ما يناقض ذلك على طوال الخط»[1].

ويشير باحث آخر إلى جوانب أخرى في واقع التيار: «يعمل قادة هذا التيار ودعاته في أوساط الكادحين من الناس وبين المهاجرين من الريف إلى المدن والقاطنين على هامش الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وبشكل خاص في الفترة التي أعقبت سقوط النظام البعثي، لا شك في أن للتيار الصدري مجموعة من الكوادر السياسية الشابة والذكية التي تعمل علناً وتمثل التيار في الساحة السياسية العراقية وفي مجلس النواب والحكومة وذات مهمات عديدة بما فيها الاحتفاظ بعلاقات هادئة مع بقية القوى السياسية وطمأنتها على أنها جماعة سياسية وكذلك التغطية على فعاليتها السرية الأخرى، ولكنها مجبرة على اتخاذ مواقف حادة عندما يطلب منها ذلك، كما حصل في مقاطعتها للعمل في الحكومة ومجلس النواب لفترة قصيرة»[2].

لمعرفة أبرز نقاط الضعف في واقع التيار الصدري يمكن الاعتماد على مواقف وتصريحات قائد التيار نفسه حيث كثيراً ما يلجأ إلى حل بعض تشكيلات التيار أو منع بعض كوادره من الترشيح للانتخابات أو أستلام بعض المواقع الحكومية العليا، وفي أكثر

---

(1) الجنابي، ميثم: ملخص كتاب الحركة الصدرية ولغز المستقبل / اشكالية اللاهوت الشيعي والناسوت العراقي، دارميزوبوتاميا للنشر، بغداد 2012، الملخّص منشور في موقع الحوار المتمدن، العدد 3834، 2012/8/29

(2) حبيب، كاظم: ما هي أهداف التيار الصدري في العراق ؟ موقع الحوار المتمدن، العدد 1823، 2007/2/11.

من مرة وجه الانتقاد لمن يستخدمون أسم آل الصدر للكسب المادي والسياسي، وأيضاً شكل بعض اللجان التحقيقية مع بعض كوادر التيار أو لاستلام شكاوى المتضررين من بعض عناصر التيار.

أنتهى استعراضنا لتاريخ وواقع نماذج من الأحزاب السياسية العراقية (باستثناء حزب النظام البائد أي حزب البعث الذي سيتم بحثه بالتفصيل في الفصل اللاحق).

نظرة عامة إلى الأحزاب والحركات السياسية العراقية:

عند مراجعة واقع الأحزاب والحركات السياسية العراقية، سوف نلاحظ :

1- وجود أحزاب ذات تاريخ طويل وعريق (مثل النماذج التي بحثناها بالتفصيل) وأحزاب، أخرى لا يتجاوز عمرها سنوات قليلة.

2- هناك أحزاب وحركات ذات أيديولوجية ومشروع سياسي وثقافي واجتماعي ينطلق من تلك العقيدة (بغض النظر عن مدى صحته وخدمته للوطن)، وأحزاب، أخرى لا تتميز بأية سمات فكرية أو عقائدية، وليس واضحا المشروع السياسي او الاجتماعي او الاقتصادي او الثقافي الذي تعمل له.

3- 3، بعض التنظيمات تم تأسيسها في البداية كفروع لأحزاب سياسية نشأت خارج العراق، من قبيل الحزب الشيوعي (روسيا) وحزب البعث (سوريا) والاخوان المسلمين (مصر) وحزب التحرير (فلسطين) وحركة القوميين العرب (لبنان) وغيرها ثم أستقلت (نسبيا أو بشكل كامل) بقرارها بمرور الزمن، بينما نجد تنظيمات قومية عربية وكردية وتنظيمات إسلامية وحركات ليبرالية وقوى وطنية، أخرى تم تأسيسها في بغداد والموصل والنجف والحلة وفي مدن عراقية أخرى، وبدأت خلاياها الأولى في العراق، بل وهناك تنظيمات عراقية أسّست فروعا لها في دول عربية وإسلامية، كما في حالة حزب الدعوة الإسلامية الذي تأسّس في مدينة النجف الأشرف في العراق ثم تأسّست له لاحقا فروع في عدد من الدول العربية.

4- بعض تلك الأحزاب عابرة للانتماءات القومية والدينية والمذهبية والاجتماعية كالحزب الشيوعي، والبعض الآخر كان عابرا للانتماء القومي ولكنه منغلق على مكوّن ديني ومذهبي معين كالتنظيمات الإسلامية (سواء في الوسط السني كالإخوان المسلمين

أو في الوسط الشيعي مثل حزب الدعوة او المجلس الأعلى او التيار الصدري)، كما أن هناك أحزاب عراقية تضم أعضاء من مختلف الانتماءات الدينية والمذهبية ولكنها مغلقة على مكوّن قومي معين مثل الأحزاب القومية الكردية والعربية.

5- بعض التنظيمات لم تمتلك قواعد شعبية واسعة، إلاّ بعد هيمنتها على السلطة (بالطبع وصولها إلى السلطة لم يكن من خلال صناديق الانتخابات أو على أثر ثورة شعبية، بل كان من خلال الانقلابات العسكرية وسياسات التآمر والاغتيالات والصفقات المريبة مع دوائر خارجية)، وأوضح مصداق لها هو حزب البعث الذي أستغل إمكانات السلطة (خاصة بعد انقلاب تموز 1968) للضغط على المواطنين، حتى بلغ الأمر مستوى خطيرا أصبح فيه الحصول على حقوق المواطنة الاعتيادية يمر من خلال الانتماء إلى حزب السلطة وصار غير المنتمي إلى حزب السلطة، يعامل، معاملة أعداء النظام والدولة. كما لعبت الإمكانات المادية ولا تزال (خاصة بالنسبة للتنظيمات المدعومة من دول) دورا في توسّع نشاطاتها وأتّساع قواعدها وتأثيرها، ويمكن ملاحظة النمو الكبير لهذه الظاهرة في الكثير من التنظيمات والتكتلات التي نشأت بعد نيسان 2003.

6- تكون دراسة الأحزاب والحركات السياسية في العراق ناقصة في حال عدم الإشارة إلى دور المرجعيات الدينية وخاصة في النجف الأشرف ودور علماء الدين، في الحياة السياسية العراقية قبل الاستقلال وبعده حتى يومنا الراهن، فبالرغم من عدم انطباق عنوان الأحزاب او الحركات عليها، الاّ أن الدور الفاعل الذي لعبته في الواقع السياسي للعراق كان كبيرا ومفصليا، سواء في مرحلة الاستقلال وتكوين الدولة العراقية الحديثة قبل أكثر من ثمانين عاما (كما مر علينا) أوفي الفترة التي تلت احتلال العراق في 2003، ولا تزال كلمتها مسموعة ومؤثرة في الواقع العراقي أكثر من أكبر وأقوى حزب أو تنظيم سياسي معروف.

7- عند دراسة واقع بعض الأحزاب السياسية في العراق بعد وصولها إلى السلطة، نجد أنها تتحول من حركة سياسية ذات أهداف اصلاحية أو تسعى لتغيير الواقع جذريا في مختلف جوانبه، إلى حزب السلطة الذي يتحرك للدعاية للنظام الحاكم والتجسس لصالحه (في حالة حزب البعث كان يشارك الأجهزة القمعية الرسمية في تنفيذ مهام

المراقبة والملاحقة والاعتقال والتعذيب وحتى الاغتيالات)، أضافة إلى مهمة انتقاء العناصر المناسبة لخدمة النظام وضبط مسيرة أجهزة الدولة بما يناسب مصالح النخبة الحاكمة. ولا تقف تداعيات ظاهرة حزب السلطة إلى هذا الحد، بل تمتد إلى الأحزاب التي هي خارج السلطة او التي كانت فيها ثم خرجت، حيث تسود منظوماتها الفكرية والقيمية والعلاقاتية ثقافة السلطة ويمكن ملاحظة ذلك بصورة واضحة في طبيعة برامجها ونوعية العناصر التي تلتحق بها وحتى في سلوكياتها اليومية، ويمكن إدراك حجم الضرر الذي يصيب المجتمع والوطن عندما تتوقف جهود الاصلاح والتنمية البشرية وترسيخ القيم الأخلاقية والنضالية، وعندما تنشغل كل النخب السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية في المجتمع بالصراع على السلطة والنفوذ وبالتسابق لنيل المواقع الرسمية الهامة.

8- من زاوية الوفاق الوطني او المصالحة الوطنية، نلاحظ إن تداخل عنصر الدين او القومية أو المذهب مع نشأة ومسيرة وصراعات الأحزاب السياسية، يؤدي إلى مضاعفة النتائج الوخيمة لتلك الصراعات ويؤدي إلى إخراجها من دائرة الصراعات او التنافسات الحزبية المقبولة والمعروفة في المجتمعات السياسية المتحضّرة والمستقرة سياسيا، ودفعها إلى مستوى الحروب الأهلية المدمّرة وهو ما نرى إرهاصات مقدماتها في العراق. أكتشف الرأي العام العراقي ومن خلال بعض أحداث الاحتجاجات في مناطق مختلفة في العراق أن شعارات الوحدة الوطنية والمواطنة والعراق الواحد لدى بعض الشخصيات والقوى السياسية لم تكن سوى قشرة زائفة لا تكشف عن حقيقة القناعات الدفينة في نفوس الكثير من السياسيين العراقيين، وبمجرد تفاقم الصراع الحزبي وتضارب المصالح، برزت المواقف الطائفية التحريضية إلى حد التخوين الكامل والدعوة للقتل ضد أبناء مكوّنات وطنية، أخرى، وهكذا عندما أشتدّ الصراع على المناطق المتنازع عليها بين المركز وسلطات إقليم كردستان تطورت الخطابات السياسية والإعلامية لدى سلطات المركز والإقليم بما يوحي بانعدام المشتركات الوطنية بدرجة شبه تامة وبالاقتراب الخطير من حافة الصدام المسلّح المدمّر للطرفين، وهذا يعني عدم كفاية الأفكار والبرامج والشعارات المعلنة في تقييم الأحزاب.

9- الدراسة الدقيقة لنشأة ومسيرة بعض الأحزاب السياسية، تظهر أن الحزب السياسي يبدأ تحركه بوصفه معبّرا ومدافعا عن طبقة اجتماعية أوعن شريحة أو أكثر من شرائح المجتمع أو عن قيم أخلاقية أو دينية، وبمرور الزمن يصبح الحزب مدافعا ومعبّرا عن مصالح أعضائه وهكذا يستمر حتى يصل إلى مرحلة التعبير والدفاع عن مصالح النخبة القيادية فيه، وربما عن محور مهيمن في القيادة وشلّته، وهكذا الحال مع القيم العقائدية والسياسية والأخلاقية التي يبدأ الحزب السياسي عند انطلاقته بالدفاع عنها والسعي لتطبيقها وغالبا ما يمتلأ خطابه السياسي والثقافي بمفرداتها، بحيث نجد أن بيانات الحزب في مرحلة المعارضة في قمة المثالية المبدئية والأخلاقية والدفاع عن حقوق الشعب واستقلال الوطن، ثم وبمرور الزمن وبعد الوصول إلى السلطة، تبدأ الذرائعية والميكافيلية شيئا فشيء تحل مكان المبدئية وذلك بمبرر الواقعية وضغوط الواقع وحماية النظام.

10- المشكلة الأخرى في واقع الحزب السياسي هو أن العنصر اللازم لوجوده واستمراره هو نفسه السبب والباعث لصراعاته مع الكيانات والأحزاب الأخرى، بكلمة، أخرى فأن العصبية الحزبية التي هي روح وجوهر الالتزام الحزبي هي نفسها المحرّكة للتنافسات والصراعات مع الآخرين، وتحتاج القيادات الحزبية إلى ضمانات داخلية تربوية وقانونية صارمة لمنع انفلات العصبية الحزبية اللازمة للمحافظة على كيان الحزب وحركته، وتحولها إلى طاقة للصراع مع الآخر المختلف حزبياً وسياسياً أو المختلف قوميا ومذهبيا.

11- من زاوية المصالحة الوطنية تحتاج الساحة الوطنية العراقية إلى قانون ناضج وواقعي للأحزاب السياسية وتعديل قانون الانتخابات وتقسيم المناطق الانتخابية باتجاه الوصول إلى نتائج انتخابات، معبّرة بصدق عن واقع الشعب العراقي وواقع موازين القوى في الساحة السياسية والاجتماعية في العراق. كما نحتاج إلى ميثاق وطني، تظهر فيه القوى الوطنية العراقية اتفاقها والتزامها بالثوابت الوطنية بعد تحديدها، ليتم بعدها إقرار عقوبات سياسية وقانونية على أية أحزاب أو جهات سياسية تخرج على تلك القوانين وعلى الميثاق الوطني والثوابت الوطنية أو على الآليات السلمية في العمل السياسي والتداول السلمي للسلطة.

المبحث السادس: دور السياسات الاستعمارية في تكريس الانقسامات في المجتمع العراقي

يعتقد بعض الباحثين والمتابعين للشأن العراقي (كما سيرد في مصادر لاحقة)، فضلا عن قوى وطنية عراقية، بأنه تم خلال الحقبة الاستعمارية البريطانية توظيف العديد من عوامل الانقسام الموجودة في المجتمع العراقي (مثل العامل الديني والمذهبي والقومي وحتى المناطقي والاجتماعي) في تكريس النفوذ الأجنبي (البريطاني) ومنع انبثاق وحدة كفاح شعبي ضد الاحتلال وشق صفوف الحركة الوطنية والسعي لمنع امتداد لهيب الثورات الشعبية التي اندلعت ضد الاحتلال والانتداب البريطاني في العراق إلى كل مناطق البلاد.

وأكثر من ذلك يعتقد الكثير من السياسيين والباحثين أن الدوائر البريطانية ذات العلاقة استفادت من فترة وجودها في العراق وهيمنتها على مقدراته القانونية والتشريعية والسياسية والاقتصادية والتعليمية لعقود من الزمن، لزرع وترسيخ بذور انقسامات ومشكلات مستقبلية في الواقع السياسي والاجتماعي في البلاد قابلة للانفجار والتمدد لاحقا، مما يؤدي إلى بقاء العراق ضعيفا وغير قادر على استكمال مقومات سيادته الوطنية ونهوضه الحضاري والاستفادة من ثرواته الهائلة، وبالتالي جعله محتاجا دوما لدعم القوى الخارجية.

نقرأ في خلاصة أطروحة دكتوراه اعتمدت على دراسة الوثائق السرية البريطانية في لندن، فيما يتعلق بتحليل وتقييم مسألة الشيعة والسياسة البريطانية: «إن هذه السياسة كانت تقوم على إقصاء جميع الشيعة عن المناصب الرفيعة المسؤولة. وان الأجهزة الاستخبارية البريطانية كانت تتوقع أن تؤدي هذه السياسة إلى الإيقاع بين الطائفتين وخلق حالة من سوء التفاهم»[1].

وقام عبد الكريم الازري السياسي العراقي المخضرم بتحليل العوامل الطائفية والعنصرية في تعطيل الحكم الديمقراطي في العراق واشار إلى الحلول الضرورية للتغلب عليها: «الذين تداولوا الحكم بعد وفاة فيصل الأول تجاهلوا وجود المشكلة الطائفية وكيف تتحكم في مقدرات البلد أقلية حاكمة مسيطرة تخاف على مراكزها وسلطتها من الديمقراطية

---

(1) النفيسي، عبد الله فهد: دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، الكويت، 1976.

الليبرالية، واشار إلى طائفية بعض الشخصيات السياسية التي لعبت دوراً في أنظمة الحكم التي تعاقبت على الحكم في العراق، ويتطرق الكاتب إلى مصاديق السياسة الطائفية في المؤسسة العسكرية والأمنية والتي كانت تنفيذاً لسياسة يبدو إنها كانت مرسومة من قبل الفئة الحاكمة وبتأييد من الجهة البريطانية التي كانت تؤيدها»[1].

ويشير باحث آخر إلى السياسات الاستعمارية البريطانية: «محاربة الحياة الحزبية والديمقراطية السليمة وتشكيل أجهزة الأمن الداخلية وقمع نضالات الشعب العراقي وقواه السياسية المختلفة، إضافة إلى الأمر بإصدار أحكام الإعدام بحق المناضلين العراقيين للمرة الثالثة في العراق في عام 1949، ولم يكن حل المسألة الزراعية في العراق وفق قانون تسوية حقوق الأراضي رقم (50) وقانون اللزمة رقم (51) لسنة 1932 اللذين صاغ بنود القانونين الخبير البريطاني داوسن، الذي جلب من الهند لهذا الغرض، لصالح التنمية الاقتصادية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي في العراق أو لصالح الفلاحين، بل كان لصالح حفنة صغيرة من الشيوخ والإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية، وأغلبهم ممن ساوم على ثورة العشرين أو وقف ضدها أصلاً أو الذين رضخوا فيما بعد لإرادتها، حيث كافأتهم الإدارة البريطانية بذلك، النظام الملكي هو الذي أرسى دعائم الرؤية الطائفية في المجتمع العراقي»[2].

ويشير نفس الباحث في دراسة أخرى إلى تفاصيل الألغام التشريعية التي زرعها الاستعمار البريطاني داخل النسيج المجتمعي العراقي: «ماذا كان يتطلب من المشرع العراقي لكي يبدأ بتكوين النسيج الوطني المشترك المطلوب لتعزيز وحدة العراق شعباً وأرضاً ؟ الإجابة عن هذا السؤال سهلة للغاية وسليمة تماماً لو عمد المشرع إلى تثبيت نص أساسي واحد لا غير: كل الأشخاص، من النساء والرجال، الذين عاشوا في المنطقة التي أصبحت جزء من العراق الملكي الحق الطبيعي في حيازة الجنسية العراقية. ولم تكن هناك أية حاجة إلى التمييز بين العراقيين. لكن المشرع العراقي، ومن ورائه سلطات الانتداب البريطاني،

---

(1) الأزري، عبد الكريم: مشكلة الحكم في العراق، لا يحمل الكتاب أية معلومات عن سنة ومكان الطبع. ص2 وص383

(2) حبيب، كاظم: من أجل أن لا ننسى ما فعله الاستعمار البريطاني والنظام الملكي في العراق على مدى أربعة عقود، موقع الحوار المتمدن، العدد 523، 2003/6/24.

اختار نصاً أوجد ثم كرس الانقسام في المجتمع العراقي. وكان كما يبدو يسعى إليه بوعي مشوه بعيد عن الإحساس بالمسؤولية إزاء مستقبل العلاقات في المجتمع العراقي، وكانت بريطانيا تريد ذلك أيضاً بسبب موقف ثوار العشرين من سلطات الاحتلال البريطانية، إذ بدأت في وسط العراق ثم في جنوبه، وخاصة في المدن ذات العتبات المقدسة، ومن علماء الدين الشيعية، ولكنها شملت بعد ذلك الكثير من أوساط الشعب العراقي. وكان الحكام العراقيون وكذلك دائرة الانتداب البريطاني تريد تلقين ثوار العشرين درساً قاسياً بعزلهم عملياً عن السلطة وجعل وجودهم في العراق قلقاً ومحكوما بموقف السلطة»[1].

ان دراسة تاريخ العراق وتركيبته السكانية وتياراته وأحزابه السياسية ودور المستعمر الأول، تكشف كم يحتوي الواقع السياسي والاجتماعي العراقي على نقاط ضعف وثغرات وعناصر اختلاف وانقسام، قابلة للتوظيف بما يسبّب الضرر للعراق والعراقيين، فيما لو تم اهمالها وعدم توعية المواطنين بمخاطرها وسبل معالجتها، كما تكشف حجم ونوعية العمل المطلوب لجعل أي مشروع أو مبادرة للحوار وللمصالحة الوطنية يمتلك عناصر نجاحه.

---

(1) حبيب، كاظم: محنة الأكراد الفيلية في العراق، موقع الحوار المتمدن، العدد 509، 2003/6/5.

الفصل الثالث:

النظام البعثي من الأنقلاب الأول 1963 الى الانقلاب الثاني 1968

خلال عشرات الحوارات واللقاءات التي تمت بين مسؤولي وممثلي ووسطاء الحكومة العراقية والهيئة العليا للحوار والمصالحة الوطنية وبين قيادات وممثلي المجموعات المعارضة للحكومة، كانت واحدة من الملفات التي يتم طرحها وبحثها، ملف يتعلق:

- بحزب البعث الحاكم في العهد السابق.
- وبالبعثيين الذين عملوا في هذا الحزب وخاصة القيادات.
- وبالقاعدة الاجتماعية والحزبية للنظام السابق، وبهيئة اجتثاث البعث (لاحقا المساءلة والعدالة).

كما حازت الملفات السابقة الذكر اهتماما كبيرا (ولأسباب عديدة سنتناولها لاحقا) من قبل الإدارة الأمريكية وقوات التحالف التي كانت تحتل العراق آنذاك.

المبحث الأول: تاريخ حكم النظام البعثي خلال 35 عاماً

نفّذ النظام البعثي البائد خلال فترة، حكمه للعراق التي تجاوزت الثلاث عقود ونصف العديد من السياسات والقوانين والإجراءات الخاطئة المؤدّية إلى زيادة الانقسامات والصراعات داخل المجتمع العراقي المتميّز بتعدّديته الدينية والقومية والمذهبية والسياسية، وبلغت تلك السياسات في تسعينيات القرن الماضي مستويات خطيرة تهدد وحدة الوطن وسيادته والمصالح الكبرى لشعبه.

ولعل الكثير مما يعيشه العراق اليوم من مقدمات الحرب الأهلية مثل الصراعات الحزبية المتفاقمة والاحتقان الطائفي والمناطقي والعنصري المتصاعد، أنما تعود جذورها في العمق إلى سياسات وإجراءات وتشريعات وقوانين نفّذها النظام البعثي البائد.

إنّ أية دراسة وتقييم لمشروع المصالحة الوطنية والوفاق الوطني لابد أن تتناول وبالتفصيل تلك السياسات والتشريعات والإجراءات ذات العلاقة بتفاقم الانقسامات والصراعات داخل المجتمع العراقي، وخاصة سياسة استئصال القوى الوطنية والاضطهاد العنصري والطائفي التي مارسها النظام بشكل منهجي لعقود من الزمن.

من الضروري إعطاء فكرة موجزة عن أطروحة ونشأة حزب البعث والخصائص العامة التي طبعت مسيرته العامة وحركته التنظيمية والسياسية والاجتماعية، بالطبع لا

يهدف بحثنا هذا إلى دراسة كل جوانب كيان ومسيرة حزب البعث، ولكن يهمنا الإشارة إلى الجوانب ذات الصلة بالسياسات والجرائم التي أرتكبها النظام البعثي البائد، والتي لها علاقة بما تشهده الساحة العراقية من انقسامات وصراعات تهدد السلم الأهلي والوفاق الوطني ووحدة الشعب والوطن العراقي.

1- نبذة عن أفكار ونشأة ومسيرة حزب البعث:

حزب البعث العربي الاشتراكي حزب تأسس في دمشق، سوريا في العام 1947 تحت شعار أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة وأهدافه وحدة حرية اشتراكية وهي تجسد الوحدة العربية والتحرر من الاستعمار والإمبريالية وإقامة النظام الاشتراكي العربي. وهو الحزب الحاكم في سوريا منذ ثورة الثامن من آذار في عام 1963 حتى الآن وكان الحزب الحاكم للعراق منذ 17 تموز 1968 حتى سقوط نظام صدام بتاريخ 9 نيسان 2003 في أيدي قوات التحالف.

تم تأسيس حزب البعث بصورة رسمية عندما انعقد مؤتمره الأول في دمشق في 7 نيسان 1947 وانتخب ميشيل عفلق عميداً له، وعمل البعث على مواجهة التدخل الأجنبي في شؤون المنطقة العربية وتوطيد القومية العربية، وأصبح له تأثير فعال على الحكم في سوريا بعد الاستقلال سنة 1946.

وسرعان ما انتشر الحزب في بعض البلدان العربية كالعراق ولبنان وفلسطينيو الأردن واليمن بالإضافة إلى البلد الأصلي سوريا. وفي سنة 1952 اندمج حزب البعث مع الحزب العربي الاشتراكي الذي كان يرأسه أكرم الحوراني في حزب واحد أصبح اسمه «حزب البعث العربي الاشتراكي» كحزب قومي علماني يسعى لخلق جيل عربي جديد مؤمن بوحدة أمته.

يرى أحد الباحثين: «ثلاث مشاكل هزت كيان الحزب ومصداقيته: الأولى: عدم وجود منهج وبرنامج عمل علمي واضح المعالم يمكن تنفيذ أفكاره على الأرض فبقي أسير أهدافه التي بقيت شعارات لم تجد من ينفذها على بساطتها ويسر تحقيقها. علما أن حزب البعث العراقي انشق عن الحزب السوري الأساس على خلاف مبادئه.

الثانية: تسلط أشخاص غير مؤمنين بفكر الحزب على قياداته التنظيمية والرسمية بعد توليه السلطة لأكثر من مرة وفي أكثر من دولة عربية. حيث أن الحزب الحاكم في العراق قام باحتلال بلد عربي معترف به دوليا.

الثالثة: تبنّيه لأسلوب تنظيم الأحزاب الشيوعية، وهو أشبه بالتنظيمات الاستخبارية منها إلى التنظيمات السياسية، معتمدةً على أكبر قدر من الاستقطاب الحزبي لمنتمي الحزب دون الاهتمام بنوع العناصر وتأثيرها الاجتماعي، مما شجع المغامرين والانتهازيين على تحقيق المطامح الشخصية وعلى إحداث انشقاقات مستمرة في الحزب منذ نشأته»[1].

2- حزب البعث في العراق

تأسّست خلايا البعث الأولى في العراق من خلال عدد من الطلبة العراقيين الذين درسوا في سوريا ولبنان وكانت البدايات في خمسينات القرن الماضي، وفي عام 1953 تشكّلت أول قيادة قطرية ضمّت كلا من فؤاد الركابي / أمين السر[2] وجعفر قاسم حمودي وفخري قدوري ومحمد سعيد الأسود وشمس الدين كاظم، أعضاء فيها.

بعد حركة 14 تموز 1958 التي قام بها عدد من الضباط الأحرار العراقيين أبرزهم الزعيم عبد الكريم قاسم والذين نسّقوا مع «جبهة الاتحاد الوطني» التي ضمّت القوى السياسية المعروفة آنذاك، ضمّت الوزارة الأولى في العهد الجمهوري والتي ترأّسها الزعيم عبد الكريم قاسم سياسيين تم ترشيحهم من قبل بعض أحزاب جبهة الاتحاد الوطني منهم فؤاد الركابي الذي كان يشغل آنذاك موقع الأمين القطري لحزب البعث في العراق حيث تولّى حقيبة وزارة الإعمار تم اعتقال فؤاد الركابي في بداية السبعينات، حيث كان يرأس مجموعة قومية، معارضة للنظام البعثي وتم قتله في تشرين الثاني 1971 في السجن على يد أحد المساجين الذي أدّعت السلطة بكونه مجنوناً وتم تصفية السجين لاحقاً ويعتقد البعض إن صدام كان وراء ذلك.

---

(1) موسوعة ويكيبيديا العربية.

(2) فؤاد الركابي (1931–1971) مؤسس القيادة القطرية لحزب البعث في العراق أنشق عن البعث وتحالف مع الرئيس جمال عبد الناصر ساهم مع آخرين في عام 1965 في تأسيس الحركة الاشتراكية العربية.

أصناف المرتبطين بالحزب: مؤيد، نصير، نصير متقدم مرشح، عضو، كما توجد في الحزب أربعة مستويات هي: الخلية، الفرقة وتضم ثلاث إلى سبع خلايا، والشعبة وتتكون من فرقتين على الأقل، والفرع ويتكون من شعبتين أو أكثر.

يتطرق أحد الباحثين إلى هذا الجانب: «لئن بدت السنيةُ الأكثريةُ هي الراجحة في سياسة سورية، وفي اقتصادها وثقافتها، فإن الشيعية الأكثرية في العراق مهمّشة تقليدياً ومُستبعدة، انضم اليه من شبان الشيعة ممن لعبوا بعض الدور في مساره اللاحق، حازم جواد وطالب حسين شبيب وسعدون حمادي ومحسن الشيخ راضي وهاني الفكيكي وابو طالب الهاشمي وغيرهم، فضلاً عن علي صالح السعدي ذي الأصول الكردية الفيلية والشيعية. كما انضم اليه من شبان السنّة حمدي عبد المجيد العاني وأياد سعيد ثابت (ذي الأصول التركمانية السنّية، الباحث) وخالد علي الصالح ومدحت ابراهيم جمعة وفيصل حبيب الخيزران وكريم شنتاف وآخرون. وعرف البعث بعض نموه في مناطق السكن السنّي التي أنتشر الاستقلاليون فيها، كالأعظمية في بغداد والمدن المحاذية لسورية والقريبة منها كالموصل والفلوجة وعانة وتكريت وسامراء، أو ما سماه البعض (المثلث السني) ما بين الموصل شمالاً وبغداد جنوباً والجزيرة السورية في الغرب، الانقسام المذهبي ترافق مع انقسام اجتماعي نافر. فالجيش كانت الأكثرية الساحقة من ضباطه من العرب، ومن أصل 23 رئيس حكومة بين 1921 و1958، تولى المنصب أربعة شيعة فقط»[1].

3- انقلابات حزب البعث

في 8 شباط 1963 قام تحالف عسكري من ضباط قوميين ومن حزب البعث بانقلاب على نظام عبد الكريم قاسم مستغلا الأوضاع المتوترة التي سادت في العراق بسبب الصراع بين الشيوعيين والقوميين وبسبب أخطاء كثيرة وقعت بها الحقبة الجمهورية الأولى وخاصة قيادة الزعيم عبد الكريم قاسم، وعدم سعيها الجاد لبناء أسس النظام الدستوري الديمقراطي القائم على المشاركة الشعبية الحقيقية الواسعة فضلا عن اشتداد التآمر الغربي خاصة بعد إصدار قانون رقم 80 * في ملف النفط وتصاعد عداء القيادة المصرية والأردنية لحكومة الزعيم عبد الكريم قاسم.

---

(1) صاغية، حازم: بعث العراق : سلطة صدام قياما وحطاما ,دار الساقي للطباعة والنشر – 2004

يتحدث أحد الباحثين عن الانقلاب: «كان موقف البعثيين داخل الجيش ضعيفاً، حيث كان أغلبية الضباط المشاركين في الانقلاب من القوميين، لذلك وجدناهم يركزون اهتمامهم على قوات الحرس القومي الذي شكلوه من الحزبيين، والعناصر المؤيدة لهم، والذي كان تعداده حين وقوع الانقلاب من القوميين، لذلك وجدناهم يركزون اهتمامهم على قوات الحرس القومي الذي شكلوه من الحزبيين، كانت الخطوة التالية للبعثيين تشكيل ما يسمى (مجلس قيادة الثورة)، في 8 شباط 63 بموجب البيان رقم 15، وأعطى القرار صلاحيات تشريعية وتنفيذية واسعة للمجلس، ومن تلك الصلاحيات: إصدار القوانين وتعديلها، تعين الوزراء، وإقالتهم، منحه صلاحيات القيادة العامة للقوات المسلحة، الإشراف على شؤون الجمهورية، الإشراف على جهازي الأمن والاستخبارات العسكرية. وجاء المجلس المشكل مكوناً من (18 عضواً) منهم 15 عضواً من حزب البعث، وعضوين فقط من القوميين. تشكل مجلس الوزراء من (20) عضواً، كانت حصة حزب البعث منها (13) عضواً، أي ثلثي أعضاء المجلس، واحتفظ البعثيون بأغلب الوزارات المهمة»[1].

ميليشيا البعث العراقي المسمّاة بالحرس القومي قامت بملاحقة العناصر الشيوعية والموالية لعبد الكريم قاسم، فيها طفت على الساحة خلافات داخلية بين جناحين في حزب البعث، الأول يقوده علي صالح السعدي الموصوف بالمتشدّد والثاني يمثله طالب شبيب وحازم جواد، وتزايدت حدة الخلاف بين الجناحين وتدهور الوضع الداخلي حتى وصل الأمر إلى درجة قيام قائد الحرس القومي (الطيار منذر الهنداوي) بقصف مقر وزارة الدفاع، واستنفار قوات الحرس القومي في شوارع بغداد.

بعد تفاقم الأوضاع في العاصمة قام رئيس الجمهورية عبد السلام عارف في 18 تشرين الثاني 1963 بأنقلاب عسكري مدعوما من بعض الضباط البعثيين، وبذلك سقط أول نظام سياسي أقامه حزب البعث بعد تسعة أشهر من الحكم.

---

(1) الحمداني، حامد: جمهورية البعث الأولى 8 شباط – 17 تشرين الثاني 1963، موقع ankawa الإليكتروني، 2010/3/1

* قانون رقم 80 لعام 1961 أصدرته حكومة عبد الكريم قاسم وبموجبه تم أستعادة معظم الأراضي العراقية غير المستثمرة التي كانت تحت أمتياز الشركات النفطية الأجنبية

أما الانقلاب العسكري الثاني، ففي 17 تموز 1968 قام حزب البعث العراقي وبالتحالف مع ضباط لهم مواقع هامة في المؤسّسة الأمنية وفي القوات المسؤولة عن حماية القصر الجمهوري حيث مقر رئيس الجمهورية، قام بتنفيذ انقلاب عسكري غير دموي في أيامه الأولى أسقط نظام عبد الرحمن عارف، وعيُّن أحمد حسن البكر رئيساً لمجلس قيادة الثورة ورئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للجيش وأصبح صدام نائب رئيس مجلس قيادة الثورة. وفي عام 1972 أصبح نائب الرئيس.

تتحدّث إحدى الدراسات عن الانقلاب: «.. سارع عبد الرزاق النايف إلى إعداد خطة تنفيذ الانقلاب بالاشتراك مع إبراهيم عبد الرحمن الداود، وسعدون غيدان، واحمد حسن البكر، وصالح مهدي عماش، وحردان عبد الغفار التكريتي، وأنور عبد القادر الحديثي، حيث جرى الاتفاق فيما بينهم على تفاصيل خطة الانقلاب.

التشكيلة الحكومية الأولى كان للبعثيين ثمانية مقاعد وزارية، فيما شغل الأكراد ثلاثة مقاعد، والإخوان المسلمون مقعدين، وشغل بقية المقاعد وعددها اثنا عشر مقعداً عناصر من مختلف الاتجاهات القومية والرجعية. ويتضح من تشكيلة المجلس، ومجلس الوزراء، والقيادة القطرية للحزب، أن العنصر السني كانت له الأغلبية المطلقة (حوالي 84.9٪)، فيما تراجع العنصر الشيعي إلى (5.7٪)، وكانت أغلبية القيادات من محافظتي تكريت والرمادي السنّيتين»[1].

لم يكن انقلاب 17 تموز 1968 خاتمة الانقلابات العسكرية للبعث في العراق، خاصة وإن النظام السياسي الجديد تشكّل من تحالف هشّ جمع بين ضباط طموحين من عهد العارفين (عبد السلام عارف وشقيقه عبد الرحمن عارف) أبرزهم عبد الرزاق النايف مدير الاستخبارات العسكرية في زمن عارف (اغتالته المخابرات البعثية في لندن في سبعينات القرن الماضي) وإبراهيم الداود مسؤول حراسة القصر الرئاسي (عاش منفياً لعشرات السنين في المملكة العربية السعودية)، وبين البعثيين (من الجناح المسمّى باليميني) جماعة عفلق والبكر وصدام، وكل فريق يسعى للاستفادة من الهدنة بينهما للإعداد للانقضاض على الفريق المقابل، وحانت الفرصة المناسبة للبعثيين في 30 تموز 1968 للتخلّص من

---

(1) الحمداني، حامد: الأسرار الخفية وراء انقلاب 1968/7/17، موقع الحوار المتمدن، العدد 253، 2002/9/21.

عبد الرزاق النايف والضباط الموالين له والانفراد بالسلطة، وهي فترة الحكم الثانية للبعث في العراق والتي أستمرت لثلاثة عقود ونصف ولم تنته إلا باجتياح عسكري أمريكي للعراق.

يرى البعض بأن ما حصل في 1968/7/30 هو من تداعيات التنافس البريطاني الأمريكي في العراق والمنطقة والذي انتهى بانقلاب 30 تموز لصالح النفوذ البريطاني، ثم عاد النفوذ الأمريكي ثانية بعد 1975 من خلال تداعيات اتفاقية الجزائر بين صدام وشاه إيران. وكانت بريطانيا العظمى في أواخر الستينات على وشك تصفية وجودها العسكري في الخليج. كتبنا لاحقا في هذا الفصل عن الظروف السياسية التي ساعدت على تنفيذ ونجاح الانقلاب الثاني للبعث في العراق، وعن سياسة التخادم التي اعتمدها البعثيون مع دوائر دولية وإقليمية لترسيخ ركائز حكمهم وإدامته لأطول فترة ممكنة، فضلا عن استراتيجية القمع المفرط للشعب ولقواه الوطنية.

بالطبع لا يكفي التعرّف على الأفكار والأهداف المعلنة والنظام الداخلي للحزب، لتقييم مسيرة ودور حزب البعث، بل نحتاج إلى دراسة خصائص المؤسّسين والشريحة الغالبة للمنتمين وطبيعة البيئة الاجتماعية التي أنتشر فيها وحقيقة رؤاه ومواقفه تجاه القوى الوطنية وتجاه التعدّدية القومية والدينية والمذهبية التي يتميّز بها الشعب العراقي فضلا عن تجربته العملية عند وصوله للسلطة (بالطبع مع دراسة أساليبه وسياساته للوصول اليها، ومدى انخراطه في لعبة الأمم أي الانقلابات التي دبّرتها أجهزة مخابرات أجنبية خاصة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي)، التي تكون هي الكاشف لمدى النجاح والكفاءة في تطبيق المبادئ والأهداف المعلنة أو مدى الصدق والإخلاص في تبنّيها واعتمادها عند التمكّن من السلطة وامتلاك عناصر التأثير والفاعلية في المجتمع والنظام السياسي.

4- التصفيات الداخلية استراتيجية للبقاء في السلطة

لا يمكن اعتبار سياسة المؤامرات والمكائد السياسية والاغتيالات والتصفيات الجسدية نهجا خاصا بصدام حسين كما يفترض البعض، بل هو نتاج طبيعي للثقافة والتربية البعثية والعقلية السائدة لدى النخبة القيادية لحزب البعث، فكلا المرتين التي وصل فيهما حزب البعث إلى السلطة في العراق (1963، 1968)، كان الانقلاب العسكري واستخدام الدبابة والسلاح واغتيال رجال العهد السابق هو النهج المعتمد للوصول إلى دفة الحكم، ولم

تكن المظاهرات السلمية او الثورات الشعبية أو صناديق الانتخابات هي الوسائل المعتمدة في العمل السياسي عند البعثيين، بالرغم من فسحة الحريات المتاحة في ظل العهود التي انقلبوا عليها (عهد عبد الكريم قاسم وعهد عبد الرحمن عارف) بالمقارنة مع الحريات المتاحة في ظل النظام البعثي في كلا تجربتيه (الإعدام لمن يكتب شعارا معاديا للنظام على الجدران ومن يشتم الرئيس ومن ينتمي إلى غير حزب السلطة.. الخ).

بل وحتى قبل الوصول إلى السلطة كان قرار القيادة في 1959 هو اعتماد الاغتيال وسيلة للتخلّص من الزعيم عبد الكريم قاسم، ثم تحوّل الخلاف الفكري والسياسي بين الجناحين المختلفين في حزب البعث بعد انقلاب شباط 1963 إلى صدام بالسلاح وقصف بالطائرات قام به قائد الحرس القومي، وهكذا تم اعتماد السلاح والغدر ثم التصفية الجسدية تجاه حلفاء البعث في انقلاب 1968/7/17 للانفراد بالسلطة بالرغم من المواثيق والعهود والاتفاق على المشاركة في السلطة. وهكذا لاحظنا وبمرور الزمن تقلّصا مستمرا لدائرة السلطة والقرار في النظام البعثي البائد، من الدائرة الوطنية الواسعة إلى الدائرة الحزبية البعثية ثم الدائرة المناطقية التكريتية ثم دائرة العشيرة والعائلة وصولاً إلى انحصار قرار السلطة بشخص صدام وولديه[1].

5- البعث وتدمير المؤسّسة العسكرية العراقية

أن احدى الادعاءات التي تردّدت بعد سقوط النظام البعثي في 2003 ولا تزال، هي إن النظام البعثي أهتم ببناء مؤسّسة عسكرية وأمنية وطنية كفوءة، ولذا يرى البعض خطأ وخطورة القرار الذي أتخذه الحاكم المدني الامريكي (بريمر) الممثل لسلطة الاحتلال بحل المؤسسة العسكرية والأمنية في العراق، علما بأن القوى الوطنية العراقية المعارضة للنظام البعثي والتي اجتمعت في صلاح الدين في كانون الثاني 2003 لم تطلب ذلك من الإدارة الأمريكية.

في الواقع ذلك القرار لم يكن سوى القشة التي قصمت ظهر البعير لأن المؤسسة العسكرية والأمنية والقوات المسلحة العراقية وبسبب السياسات والأخطاء الشنيعة التي أرتكبها

---

(1) مجيد، د. محمد: القسوة لدى صدام حسين، مدوّنة على الانترنت.

النظام البعثي متعمداً.. كانت وفي اواخر ذلك العهد البائد قد وصلت إلى حالة، يرثى لها سواء على مستوى القدرات والإمكانات أو على مستوى الروح المعنوية وإرادة القتال والانضباط أو مدى عدالة القضية التي تقاتل من أجلها في حروب النيابة التي، زجّت فيها.

حزب البعث كان أول وأكثر من عمل على ضرب القيم والتقاليد العسكرية في القوات المسلحة العراقية، عندما قام ومنذ السنوات الاولى لاستيلائه على السلطة بمنح رتب اعتباطية لعناصر حزب السلطة التي لم تلتحق يوماً بأية مؤسسة تعليمية عسكرية، حتى بلغ ذروة الاستخفاف بتلك القيم والتقاليد عندما أعطى رأس النظام السابق لنفسه أعلى رتبة عسكرية دون أن يدرس في الكلية العسكرية وكلية الأركان وأعطى أعوانه رتب عليا لا تتناسب والضوابط العسكرية. والنظام السابق هو اول من سلّط عناصر الحزب على المعسكرات والفرق العسكرية وكبار الضباط وأعطاهم صلاحيات مطلقة تضرب عرض الحائط كل التقاليد والأعراف العسكرية المرتبطة بسلسلة المراتب.

كما تسبّب حزب البعث بإفقار وإذلال الشريحة الكبرى من مراتب الجيش العراقي خاصة في تسعينات القرن الماضي بسبب الحصار والتمييز بين أبناء المؤسّسة العسكرية بحسب درجة الولاء لرأس النظام، فكانت مثلاً قوات الحرس الخاص هي صاحبة الحظوة الأولى في الامتيازات، وهو أول من أدخل وعلى نطاق واسع ومنهجي سياسات التمييز الطائفي والقومي إلى صفوف المؤسسة العسكرية، ليس لانحيازه وخدمته لأحدى المكونات العراقية ولكن للإيغال في تمزيق هذه المؤسسة الهامة وتكريس سياسة فرّق تسد[1].

يقول أحد الباحثين: «طُعّمت المؤسسة العسكرية منذ 1970 بقرابة 3000 مفوض بعثي وتكريتي ومبكرا ابتدأ صدام بدفع قيادات مدنية من شلّته إلى عضوية مجلس قيادة الثورة الهيئة التي يُفترض أنها الأعلى سلطةً. ولئن حاول البعث التماهي مع الطائفة السنية العربية، وهي أصلاً أقلية عدداً، فقد تماهى مع قطاعها الأقل تقدماً في المثلث السني، لا

---

(1) الزيدي، أحمد: البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية، تاريخ النشر 1990/1/1، الناشر دار الروضة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، راجع الفصل الخامس من الباب الثاني.

سيما منه تكريت. أما بغداد وعائلاتها هي التي مثّلت تاريخياً ركيزة البلد الاقتصادية والاجتماعية السياسية والثقافية فظلت ضيفاً ثقيلا على البعث يحاول تطويعها بالأرياف»[1].

المبحث الثاني: نخبة السلطة البعثية من الإطار الوطني إلى الحزبي ثم العائلي

هكذا وجدنا نخبة السلطة في العراق تنحصر في ظل حكم البعث شيئاً فشيء من الدائرة الوطنية الأوسع والأكثر تنوّعاً قومياً ومناطقياً ومذهبياً إلى الدائرة الحزبية التي لم تلبث أن تحوّلت (بسبب ملابسات النشأة والانتشار والصراعات الداخلية) إلى الدائرة المناطقية والعشائرية، حتى وصلت إلى الدائرة العائلية الأضيق وهو الأمر المناقض للمبادئ والشعارات والأهداف المعلنة لحزب البعث والمؤدّي بطبيعة الحال إلى عزلة النخبة الحزبية الحاكمة عن أوسع الشرائح الشعبية وعدم التمكّن من أدراك آلام وآمال تلك الشرائح والتفاعل معها، بل ويؤدّي إلى زيادة استعداد القيادة الحزبية الحاكمة الانعزالية لاتخاذ أقسى الإجراءات وارتكاب أبشع الجرائم تجاه أوسع القطاعات الشعبية للبقاء في السلطة، وهو ما عاشه العراق بعد أن أحتكر صدام وولديه والحاشية العائلية المقرّبة قيادة الحزب والدولة والمؤسّسة العسكرية والأمنية. أما آليات الوصول إلى السلطة والبقاء فيها، فلم تتعدى الانقلابات العسكرية وتدبير المكائد السياسية واغتيال الخصوم الحقيقيين او المحتملين، فلم، يعرف عن البعث أطلاقا اهتمامه بالعمل السياسي المتحضّر وبالانتخابات الحرّة المباشرة، ولا اهتمامه بالآليات الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.

1- سياسات البعث تجاه القوى الوطنية العراقية:

يمكن أن ندرس سياساته تجاه الشيوعيين والكرد والشيعة كنماذج واقعية معروفة – مع قناعتنا بعدم صحة المعيار العنصري او الطائفي في توصيف الأزمة العراقية وفي اقتراح الحلول لها، الاّ أن النظام كانت له بالفعل حربه العنصرية ضد القومية الثانية أي

---

(1) صاغية، حازم: بعث العراق : سلطة صدام قياما وحطاما , دار الساقي للطباعة والنشر – 2004

ضد الكرد وكذلك ضد التركمان والآثوريين والشبك.. الخ، وكانت له حربه الطائفية تجاه الأكثرية الشعبية أي الشيعة، وفي تشخيصنا فأن الأسباب دوما كانت سياسية –.

2- حرب البعث على الشيوعيين:

باستثناء فترات قصيرة في سبعينات القرن الماضي أتّسمت علاقة البعث بالشيوعيين العراقيين بالعداء الصارخ والصراع المستمر وكانت أشد الفترات قساوة على أعضاء وأنصار الحزب الشيوعي العراقي، هي الفترات التي وصل فيها البعثيون إلى السلطة في العراق، حتى ذهب بعض المحللين السياسيين إلى أن الهدف الأساسي لانقلاب 8 شباط 1963 الذي أوصل حزب البعث للمرة الأولى إلى الحكم، كان التصدّي لتصفية واستئصال الحزب الشيوعي العراقي أحد أقوى الأحزاب الشيوعية العربية في المنطقة، باعتباره حسب الفهم الغربي والبعثي من الأدوات الفاعلة للنفوذ السوفيتي آنذاك في العراق والمنطقة العربية.

نقرأ في إحدى الدراسات ذات الصلة، البيان الذي صدر بعد انقلاب 8 شباط 1963: «بيان رقم 13 صادر من الحاكم العسكري العام: نظراً للمحاولات اليائسة للعملاء الشيوعيين، شركاء عدو الكريم !! في الجريمة، لزرع الفوضى في صفوف الشعب، وتجاهلهم للأوامر والتعليمات الرسمية، فقد كُلف قادة الوحدات العسكرية، والشرطة والحرس القومي بالقضاء على كل من يعكر صفو السلام، وإننا ندعو أبناء الشعب المخلصين إلى التعاون مع السلطات بالإعلام عن هؤلاء المجرمين وإبادتهم»[1].

حاولت قيادة الانقلاب الثاني للبعث في العراق (17. 30 تموز 1968) أن تتجنّب السياسات والممارسات التي حصلت بعد الانقلاب الأول (8 شباط 1963) وأبرزها المجازر الواسعة بحق الشيوعيين العراقيين ومعاداة المعسكر الاشتراكي وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي آنذاك، ليس بسبب تغير القناعات الفكرية والسياسية للحزب أو تبدّد مخاوفها من نفوذ الحزب الشيوعي في الواقع السياسي العراقي، وإنّما لتغير الظروف السياسية الدولية والإقليمية أولاً ولتغير توازنات القوى السياسية في الواقع العراقي وما يؤدي ذلك إلى تغيّر أولويات النظام البعثي في فترة، حكمه الثانية.

---

(1) الحمداني، حامد: جمهورية البعث الأولى 8 شباط، 17 تشرين الثاني 1963، موقع ankawa الإليكتروني، 2010/3/1.

3- موقف البعث من الحركة الكردية:

بالرغم من أنه كان للانقلاب العسكري الثاني للبعث في العراق أولوياته السياسية وقائمته السوداء الخاصة بالقوى والنشاطات التي يمكن أن تهدد سلطته في بغداد، إلاّ أنه ظل ينظر للحركة الكردية في كردستان العراق باهتمام أكبر لأن القوى الكردية المعارضة تحمل السلاح ولديها قاعدة آمنة وأرض محرّرة بحسب رؤيتها، فضلا عن امتلاكها خبرة العمل العسكري ودعم إقليمي لها على الأرض.

وكعادة الأنظمة الانقلابية التي تفتقد القواعد الشعبية الحقيقية الواسعة حيث تحتاج إلى هدنة مع القوى السياسية لكي توظف العامل الزمني لبناء ركائز قوتها خاصة في المجال الأمني، لجأ النظام البعثي في الأيام الأولى إلى محاولة توظيف الانقسامات في الحركة الكردية فدخل في تحالف مع جماعة إبراهيم أحمد لمواجهة القوة الكردية الرئيسية المتمثّلة آنذاك بالحزب الديمقراطي الكردستاني (البارزانيون)، ثم عادوا للاتفاق مع القيادة البارزانية من خلال صيغة اتفاقية 11 آذار التي وقعها صدام مع القيادة الكردية والتي انتهت بفشلها وعودة الحرب، مجدّدا إلى كردستان العراق.

يتناول أحد الباحثين هذه المرحلة: «تتالت ذيول اتفاقية الجزائر، فقد تم إفراغ منطقة يترجّح عرضها بين خمسة اميال وعشرة على امتداد الحدود المشتركة من سكانها، بعد ذاك دُمرت القرى وأعيد إسكان أهلها في مجمّعات سكنية في ضواحي المدن في أواسط الثمانينات تولى ابن عم صدام علي حسن المجيد (علي الكيماوي) منصبه كقائد أعلى مطلق الصلاحيات في كردستان ليُسمّى في 1987 أميناً عاماً للمكتب الشمالي لحزب البعث. علي حسن المجيد – في قسوته وفي استخدامه للكيماوي – قضى على شيء اسمه القرية الكردية، وعلى يدي صدام وابن عمه سجّل التاريخ للمرة الأولى أن حكومة من الحكومات تستخدم سلاحاً من هذا النوع في قصف سكانها المدنيين»[1].

---

(1) صاغية، حازم: بعث العراق قياما وحطاما , دار الساقي للطباعة والنشر – 2004

المبحث الثالث: سياسة البعث تجاه الشيعة

يدّعي البعض بأن الطائفية جاءت مع الاحتلال وهو أدّعاء خاطئ قد يشير إلى عدم الإلمام الكافي بتاريخ العراق المعاصر أو ربما يشير إلى حسن ظن البعض بالمشروع السياسي الذي صنعه البريطانيون قبل اكثر من تسعين عام في العراق والذي يعتبره البعض الآخر بأنه هو من زرع بذور الطائفية السياسية، أو تعبر مقولة اقتران الطائفية في العراق بالاحتلال الأمريكي عن محاولة البعض لتبرئة النظام البعثي من ممارساته الطائفية والتي وصلت إلى حد ضرب العتبات المقدسة بالصواريخ وكتابة شعار (لا شيعة بعد اليوم) على دباباته عند اقتحام قواته للمدن المقدسة في آذار 1991، وقبلها وبعدها قتل عدد من مراجع الدين الشيعة وقتل المئات من علماء الدين والخطباء وتهجير مئات الآلاف من العراقيين الشيعة وتدمير البيئة في جنوب العراق (تجفيف أقدم وأكبر مسطح مائي في المنطقة وهي أهوار جبايش الناصرية) وضرب القوة الاقتصادية لعدد كبير من التجار العراقيين وإسقاط الجنسية العراقية عنهم وتهجيرهم بالقوة إلى الخارج وفق معايير طائفية، حتى وصل الأمر إلى التمييز حتى بين المرتبطين بحزب السلطة على أساس طائفي.

1- جذور الاضطهاد السلطوي لشيعة العراق:

في العراق مشكلة طائفية راسخة الجذور منذ عشرات السنين، وقامت العديد من الأنظمة الحاكمة السابقة بحماية وضمان ودوام تلك المشكلة وتأجيجها من خلال مؤسسات وتشريعات مقنّعة ومن خلال نتاجات فكرية تقوم على تزوير التاريخ وكذلك من خلال إشاعة قيم ومفاهيم بالية تقوم على إحياء العصبيات المقيتة بين أبناء بعض الأقليات الاثنية لاستقطابها كقاعدة للنظام الدكتاتوري ولتأجيج صراعات جانبية بينها وبين الأغلبية الشعبية بالرغم من آن جرائم النظام البعثي البائد شملت كل شرائح وأوساط الشعب، وان كانت بنسب متفاوتة.. وهدف النظام دوما هو منع انبثاق وحدة كفاح شعبي، مقاوم له.

وتكاملت سياسات النظام البعثي الطائفية وللأسف مع بعض التوجهات الإقليمية والغربية السلبية تجاه الشيعة انطلاقاً من قناعات خاطئة تجاه تجارب خارج العر اق، من قبيل تداعيات نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية وتأثيراتها في المنطقة... وتجربة الصراع بين حزب الله اللبناني والكيان الصهيوني.

لا نقصد بالمشكلة الطائفية في العراق، وجود صراع شيعي سني (كما يريد البعض تصويره) فالشيعة والسنة من أبناء العراق عاشوا تاريخاً وواقعاً مشتركاً وتعايشوا سوية في المدارس والجامعات ومحلات المدن المختلفة وأسواقها وفي الأحزاب السياسية وفي الدوائر الحكومية والشركات الخاصة واختلطت دماؤهم بالمصاهرة، وساهموا معاً في صنع الأحداث الكبرى في الوطن، وما هو موجود بين اتباع المذاهب السنية والشيعية من اختلافات وحساسيات ومشكلات هي حالة طبيعية ويوجد اكثر منها بين المذاهب النصرانية وكذلك بين اتباع المذاهب اليهودية المختلفة، وحتى أن تاريخ العديد من الحروب الدموية القديمة في أوربا يشير إلى جذور مذهبية للصراع.

ولكن نقصد بالمشكلة الطائفية إن الدولة الاستعمارية التي صنعت المشروع السياسي في العراق قبل اكثر من تسعين سنة وكذلك أنظمة الحكم التي لم تخرج في مجملها (باستثناء نسبي لسنوات حكم الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم) عن الخطوط العامة لأساسيات المشروع الغربي، وضعت سياساتها وخططها على أساس تهميش دور الأغلبية الشعبية وبناء نظام الأقلية العشائرية المتمترس بالأغطية الطائفية وذلك لأسباب سياسية بحتة لا علاقة لها بالدين والمذهب، وسوف نأتي على تفصيلها في البحث.

ونقصد أيضاً بالمشكلة الطائفية (المذهبية): أن قوى سياسية محلية تفتقد القاعدة الشعبية الحقيقية، وشرائح تضرّرت من سقوط النظام البعثي البائد، أضافة إلى دوائر سياسية وأمنية واقتصادية إقليمية ودولية خائفة من التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي بدأت وتسارعت وتيرتها منذ عام 2003 ولحد الآن هذه القوى والشرائح والدوائر تعتمد في هذه الفترة سياسة أثارة وتأجيج الخلافات والصراعات المذهبية بين الشيعة والسنّة كأداة ومنهج لبلوغ أهدافها.

أقر العديد من الباحثين المحايدين بوجود مشكلة طائفية سياسية حادة في العراق، بلغت ذروتها في فترة النظام البعثي السابق وكان يمكن ملاحظة مصاديق رسوخ تلك المشكلة آنذاك بوضوح في تركيبة ومؤسسات الحكم وفي مناهج التربية والتعليم وتركيبة المستويات القيادية في حزب السلطة وفي المؤسسات الوطنية كالجيش بل وحتى في النظرية السياسية والمنظومة الثقافية.

وفي هذا البحث سوف نتحدث عن الفترة التي بدأت بولادة الدولة العراقية الحديثة في العشرينيات من هذا القرن[1].

أشار العديد من الباحثين المحايدين وكذلك مسؤولين سابقين في الدولة العراقية إلى هذه الظاهرة، ومع وجود تباين في تحديد أسبابها وعمق رسوخها في الواقع العراقي وربما في تعريفها.. إلا أن اغلب تلك الجهات أكدت وجودها وخطورتها في الواقع والمستقبل العراقي. نقرأ في خلاصة كتاب «اطروحة دكتوراه اعتمدت على دراسة الوثائق السرية البريطانية في لندن» فيما يتعلق بتحليل وتقييم مسألة الشيعة والسياسة البريطانية: «إنّ هذه السياسة كانت تقوم على إقصاء جميع الشيعة عن المناصب الرفيعة المسؤولة. وان الأجهزة الاستخبارية البريطانية كانت تتوقع إن تؤدي هذه السياسة إلى الإيقاع بين الطائفتين وخلق حالة من سوء التفاهم»[2].

وكتب شاعر العراق المعروف محمد مهدي الجواهري في الجزء الأول من ذكرياته المنشورة، كلاماً يشير فيه إلى طائفية بعض من تقلدوا وظائف خطيرة في الدولة العراقية الحديثة مثل ساطع الحصري[3]. قام عبد الكريم الازري السياسي العراقي المخضرم بتحليل العوامل الطائفية والعنصرية في تعطيل الحكم الديمقراطي في العراق واشار إلى الحلول الضرورية للتغلب عليها، حيث بحث: "كيف إن الذين تداولوا الحكم بعد وفاة فيصل الأول أهملوا وصيته وتجاهلوا وجود المشكلة الطائفية وكيف تتحكم في مقدرات البلد أقلية حاكمة مسيطرة تخاف على مراكزها وسلطتها من الديمقراطية الليبرالية، واشار إلى طائفية بعض الشخصيات السياسية التي لعبت دوراً في أنظمة الحكم التي تعاقبت على الحكم في العراق.

ويتطرق الكاتب في نفس المصدر إلى مصاديق السياسة الطائفية في المؤسسة العسكرية والأمنية والتي كانت تنفيذاً لسياسة يبدو إنها كانت مرسومة من قبل الفئة الحاكمة وبتأييد من الجهة البريطانية التي كانت تؤيدها، مثلاً تخرج من الكلية العسكرية خلال دورات (1932 – 1941) ألف وعشرة ضباط عسكريين وبلغ عدد الضباط العسكريين الذين

---

(1) الهلالي، عبد الرزاق: تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني، ط1، بغداد، 1959، ص 43.

(2) النفيسي، عبد الله فهد: دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، الكويت، 1976. ص 199 – 201.

(3) الجواهري، محمد مهدي: ذكرياتي، مطبعة الرافدين، الطبعة الأولى عام 1988. ج1/ ص 167 – 171.

تخرجوا من نفس الكلية ما بين (1941 – 1970) خمسة آلاف ضابط عسكري وبالإمكان معرفة تركيبهم الطائفي والاثني من قراءة الارادات الملكية في العهد الملكي والمراسيم الجمهورية في العهد الجمهوري التي كانت تصدر بأسمائهم والتي كانت تنشر في جريدة الوقائع العراقية وهي الجريدة الرسمية للحكومة العراقية ومنها سيتبين إن نسبة الضباط الشيعة بينهم ضئيلة جداً.

أهم التطورات في المؤسسة العسكرية هي التي حدثت بعد سنة 1970 عندما قررت وزارة الدفاع الامتناع عن نشر المراسيم الجمهورية بتعيين الضباط المتخرجين من الكلية العسكرية وغيرها من كليات القوات المسلحة العراقية في الوقائع العراقية لأن الفئة التي استولت على الحكم وقتئذ كانت عازمة على أجراء تغييرات أساسية جوهرية في الجيش العراقي والقوات المسلحة العراقية الأخرى ولم تكن تريد الكشف عنها[1].

ولاحظ أحد الباحثين: «ان سياسة الاضطهاد الطائفي لم تكن بعيدة عن قرارات نظام عبد السلام عارف الخاصة بتأميم التجارتين الداخلية والخارجية عام 1964».

ثم ينقل الكاتب نص مشروع القيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي «في هذه الظروف نرى ان موقف التجاهل وإغماض العيون الذي سارت عليه الحركة الوطنية في العراق إزاء النظام الطائفي هو موقف يتهاون بمستقبل البلاد ويفرط بمصير الثورة الوطنية سيما وان بلادنا تتعرض اليوم لأفدح الأخطار والدسائس الدولية. لذلك نرى من الواجب مواجهة حقيقة النظام الطائفي وكشف الستار عن مقوماته الاجتماعية وأصوله التاريخية وارتباطه بالأطماع الأجنبية عبر العصور»[2].

أما الدكتور سعيد السامرائي فقد أجاب في كتابه على السؤال: «هل في العراق مشكلة طائفية ؟ ثم استعرض طائفية الدولة العراقية وطائفية المجتمع والافراد. ثم أجاب على سؤال: هل الطائفية نتاج الاستعمار الغربي أم سببها صراع المسلمين السياسي في

---

(1) الأزري، عبد الكريم: مشكلة الحكم في العراق، لا يحمل الكتاب معلومات عن سنة ومكان الطبع.ص 387

(2) العلوي، حسن: الشيعة والدولة القومية في العراق 1914 – 1990 . الطبعة الأولى 1989 فرنسا.

الماضي ؟ ثم اقترح مجموعة من الحلول واشار إلى الدور الخاص للإسلاميين السنة والشيعة»[1].

بينما تطرق أحد الباحثين إلى ازدياد سياسات الاضطهاد الطائفي في العراق ضد الشيعة بعد حرب تحرير الكويت وبعد توقف الانتفاضة الشعبية (آذار 1991)، يقول الباحث: «ازدادت سياسات الحكومة العراقية بعد حرب الخليج في الحد من النشاط الديني في كربلاء والنجف وأضعفت نسيج الثقافة الشيعية والمجتمع الشيعي في العراق، ونقل عن تقرير قدمه مقرر لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (ماكس فان ديرشتويل) ان مكتبات تحوي مخطوطات تشكّل جزءاً من التقاليد الإسلامية قد دُمّرت عن عمد وان بضعة آلاف من طلبة العلوم الدينية ورجال الدين قد انخفض إلى مئات والأغلبية اختفت، كما يشكك الباحث بالدافع من قيام النظام بإنجاز مشروع تحويل مجرى نهر الفرات ويحتمل ان دوافع صدام هي أضعاف الصلة بين المدينتين المقدستين كربلاء والنجف وسكان الريف الشيعة، وهو المشروع الذي وصفه مراقب حقوق الإنسان بكونه جريمة القرن بحق البيئة ،كما أن مسؤولي الإدارة الأمريكية وصنّاع سياستها أدركوا ان الشيعة عراقيون أولاً وليسوا انفصاليين، وكانت لحظة التجلي هذه تعكس ما وصفه المسؤولون بأنه أفضل فهم لمن يكون حقا الشيعة في جنوب العراق، إنهم بشر مضطهدون وليس بالضرورة نُذُر دولة إسلامية راديكالية ستتحالف مع إيران، ويطرح الانقلاب الذي أحيط بدعاية واسعة في الموقف من الشيعة العراقيين تحديات جديدة ليس على الولايات المتحدة وحلفائها فحسب بل وعلى المواطنين في العراق فضلاً عن فصائل المعارضة في

الخارج »[2] . باحث أمريكي معروف يتطرق إلى المشكلة الطائفية في العراق في العهد البعثي البائد، فيشير إلى: «الشيعة العراقيين سيشكلون الخطر الأكبر على الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة، فالشيعة ناقمون ومستاؤون إلى ابعد الحدود وهم مُبعدون ومنبوذون بفعل إقصائهم المنظم والمدروس عن السلطة في بغداد على الرغم من انهم يُشكّلون الأكثرية الغالبة من سكان البلاد. لكن الشيعة لا يريدون الانفصال عن العراق،

---

(1) السامرائي، سعيد: الطائفية في العراق. الواقع والحل، الطبعة الأولى 1993، مؤسسة الفجر لندن.

(2) نقاش , أسحق : شيعة العراق – ترجمة عبد الأله النعيمي 1992 – منشورات دار المدى – الطبعة الأولى

بخلاف المخاوف القائمة في عدد من الدوائر السياسية، بل يطمحون إلى ان يكون لهم صوت مسموع ومؤثر يتناسب مع وضعهم كأغلبية في العراق. وأي تحرك تدريجي نحو تحقيق الديمقراطية مستقبلاً لن يؤدي ألا إلى تغيير موقفهم والى وضع حد لاحتكار السلطة السياسية والاجتماعية من قبل أقلية.. كما ان أي عملية تحول ديمقراطي في العراق ستؤدي إلى خلخلة دعائم استقرار النظام السياسي والاجتماعي التقليدي، إلى إن يتم التوصل إلى تحقيق توازن جديد أكثر ديمقراطية ولا سبيل لمنع هذه العملية ألا إذا كان الثمن استمرار الديكتاتورية والممارسات القمعية التي تُرتكب بحق كل العراقيين»[1].

وقد أشار الباحث د. فرهاد إبراهيم إلى المشكلة الطائفية التي قال: «إنها تحولت إلى مشكلة سياسية في المجتمعات العربية متعددة الأثنيات والطوائف من خلال عملية التطور التاريخي بعد قيام الدول الجديدة، وفي دراسته الخاصة عن النموذج العراقي اشار إلى انه بعد وفاة فيصل الأول والصراع على السلطة الذي أعقب وفاته حصلت أزمة شديدة في البلاد، وفي ظل تلك الأزمة أزيح الشيعة بعيداً عن الساحة بدرجة أكبر»[2].

كما اشار كاتب آخر: «ان شيعة العالم العربي وهم يتمركزون بالدرجة الأولى في شريط يمتد من جنوب العراق إلى جنوب الجزيرة العربية قاموا بأدوار بارزة في تاريخ القومية العربية، لكن بعض المؤسسات الرسمية للفكر السني لم تستطع في كثير من الأحيان تقدير هذا الدور، وقد راحت هذه المؤسسات تخلط مرات كثيرة مفترضة وجود خلافات أعمق بين المذاهب الإسلامية، وبدلاً من ان تحاول مؤسسات السنة الواثقة من نفسها بحكم أغلبيتها الساحقة في العالم العربي تقريب الخلافات بين المذاهب، فأنها – واعية او غير واعية – راحت تزيد الفجوة غير مدركة أنها بذلك تفتح ثغرات لا داعي لها في الجسم العربي. كانت بعض قيادات السنة تبالغ في الخلاف بين المذاهب وتضع على حساب مجمل التراث

---

(1) فولر، غراهام: العراق في العقد المقبل.. هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002، 14سلسلة دراسات عالمية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

(2) ابراهيم، فرهاد: الطائفية والسياسة في العالم العربي (نموذج الشيعة في العراق)، ط1، مطبعة مدبولي 1996.

الشيعي شوائب لحقت بأطرافه (وهو أمر طبيعي في كل مذهب ديني) ثم إنها بطريقة عشوائية أضافت الشيعة على حساب الخلاف العربي – الفارسي»[1].

<< مارس النظام البعثي سياسة التحريض السياسي الداخلي والخارجي ضد الأغلبية في الوطن، ووظف العلاقات الإقليمية والدولية لذلك من خلال إثارة مخاوف بعض الحكومات المجاورة التي تعيش في بلدانها أقليات تنسجم مذهبياً مع الأغلبية الشعبية في العراق او من خلال رفع شعار تهديد الأغلبية الشيعية العراقية للأمن القومي العربي.

قام المشروع الطائفي للنظام البعثي ولعشرات السنين، بالمحافظة على القيم والمفاهيم المتخلفة التي تعيشها أوساط متخلفة وانعزالية بعيدة عن مراكز العمران والثقافة في الوطن ووفر لها امتيازات مادية وسياسية ومعنوية لضمان بقاء قدرته على تأجيج الصراعات المذهبية ولضمان معين لا ينضب من الرجال والقوى الحاقدة طائفياً لتوظيفها سياسياً وعسكرياً عند اللزوم.

أن إعلان الانتماء لطائفة ليس مظهراً للمشكلة الطائفية وانما حق آنساني لكل فرد وكذلك فان طرح المشكلة سياسياً واعلامياً باتجاه المطالبة بحلها بصورة عادلة ليس تأجيجاً للطائفية بل العكس هو الصحيح.

وهكذا فإن مطالبة رموز وقيادات الحركة الوطنية بحل المشكلة الطائفية ليس انجرارا لسياسة طائفية كما يريد البعض تخويف تلك القيادات به، بل تعمّد تجاهل الواقع المأساوي هو مساهمة في تكريس المشكلة وضمان لاستمرارها واستمرار النزيف في الشعب والوطن.

لماذا تحرص الدوائر الاستعمارية على بناء نظام الأقليات ؟ أم لماذا تم استبعاد الأغلبية الشعبية منذ الاستقلال وحتى سقوط البعث ؟

الجواب يرتبط بالسياسة الاستعمارية التي غالباً ما تنطلق من خطط بعيدة المدى ومن وعي بجذور الخطر الذي يهدد المصالح الاستعمارية على المدى المتوسط والبعيد، بكلمة أخرى:

---

(1) هيكل، محمد حسنين: حرب الخليج أوهام القوة والنصر ، منشورات مركز الأهرام للترجمة والنشر, مؤسسة الأهرام . القاهرة، ط1، 1992.ص 574

1- ان بناء نظام حكم الأقلية (أقلية عشائرية كانت ام حزبية ام طائفية ام غيرها) يؤدي إلى جعل الحكومات بحاجة دائمة إلى دعم القوى الخارجية لمواجهة او لمعالجة أزمتها الأساسية المتمثلة بافتقاد القاعدة الشعبية داخل أوطانها.

2- استبعاد الأغلبية يؤدي إلى بروز مشكلات وصراعات وحساسيات داخل المجتمع الواحد وداخل الوطن الواحد، وبالتالي تصبح هذه السياسة وسيلة جيدة لإلهاء الجماهير بصراعات جانبية تشغلها عن الصراع الحقيقي.

3- استبعاد قطاعات شعبية واسعة من المشاركة في الحكم وفي فعاليات المجتمع المدني، يؤدي بالضرورة إلى منع تكامل عناصر استقلال البلاد ومنع تطوره وازدهاره وهذا بدوره يؤدي إلى خلق بؤرة توتر مزمنة تساهم في عدم استقرار المنطقة.

4- استبعاد الأغلبية يؤدي بالضرورة إلى استقطاب الأقليات والمجموعات الانعزالية وهو ما يضمن للدكتاتوريات معيناً لا ينضب من العناصر التي تمسك الأجهزة القمعية والعسكرية اللازمة لاستمرارها، وتستمر الدكتاتورية في العزف على وتر تخويف الأقلية من الهيمنة المحتملة للأغلبية لدفعها للالتصاق بدرجة أكبر بالنظام القمعي الحاكم وللدفاع عنه عند تعرضه للأخطار، كما تستعين بتلك المخاوف عندما يشتد الكفاح الشعبي العام ضد السلطة، للإيحاء بوجود صراعات داخلية وبذور حرب أهلية إذا زال النظام ولتخريب وحدة ذلك الكفاح.

5- شخّصت الدوائر الاستعمارية وفي وقت مبكر نقاط القوة التي تتميز بها الحالة الشيعية مثل الارتباط بالمرجعية الدينية العليا والانقياد لها من منطلق شرعي ديني ودور الشعائر الحسينية في التعبئة السياسية ضد الظلم والاحتلال، وصرامة الأحكام الشرعية ضد الحكومات الظالمة. >> (1)

2- عمق المشكلة الطائفية في العراق:

ربما تكفي مشاعر الملايين من العراقيين الذين شعروا بالمظلومية للدلالة على حجم المشكلة، ولكن دعونا نتعرف على مقاييس أخرى يُمكن بواسطتها التعرف على عمق المشكلة، وأهمها:

1- نكتشف البعد الخطير عندما ندرس مدى تناسب نسبة أبناء المذاهب المختلفة الذين يشغلون المواقع الأساسية والعليا في المؤسسة العسكرية والمؤسسة الأمنية والمؤسسة الحزبية الحاكمة خلال الفترة(1920، 2003) مع نسبتهم إلى مجموع السكان.

2- كما نكتشفها عندما ندرس طبيعة مناهج التربية والتعليم ومصادرها من رياض الأطفال وحتى الجامعات، وخاصة في مجال التاريخ والقانون والعقائد الدينية وما يتعلق بها، حيث نكتشف ان واضعي هذه المناهج شطبوا وبالكامل على مصادر هذه المواضيع عند مذهب الأغلبية وجعلوا النظام (الذي يرفع شعارات العلمانية والثورية) منحازاً بشكل مطلق إلى اتجاه مذهبي محدد لا يمثل الأكثرية الشعبية في البلد.

3- وهكذا إذا درسنا درجة عناية السلطة (المركز) آنذاك بمدن ومناطق البلاد المختلفة، حيث سنلحظ عدم غياب البعد الطائفي في تحديد السلطة لدرجة عنايتها بالمناطق المختلفة. وليس غريباً ما سمعناه بعد توقف الانتفاضة الشعبية (آذار 1991) عن تصنيف السلطة لمحافظات سوداء والمقصود فيها اغلب محافظات الفرات الاوسط والجنوب التي ساهمت بنشاط في الانتفاضة الشعبية (آذار 1991) وأخرى تُسمى بالمحافظات البيضاء، وإن كانت غالبية المحافظات (ربما باستثناء العوجة) كانت هي بنظر السلطة محافظات سوداء لاتساع المقاومة فيها خاصة بعد الانتفاضة [1]

4- الرمادي 1995 بعد تسليم جثمان الشهيد الطيار الدليمي[2].

5- كما يمكن التوصل إلى استنتاجات مشابهة إذا قمنا بدراسة مدى تناسب مراكز القوى في حقل التجارة والاقتصاد مع التنوع المذهبي والقومي في المجتمع، بمعنى ان الدولة قامت وبتخطيط مدروس بإتاحة فرص وامتيازات استثنائية للأوساط العشائرية المرتبطة بقمة السلطة والحيلولة دون تمتع أبناء الأغلبية الشعبية بمثل تلك الفرص والامتيازات، بالضبط كما قام نظام عبد السلام عارف – الذي لم يكن معروفا بحماسته للنظام

---

[1] الحكيم،أكرم – دراسة بعنوان " المشكلات الطائفية والخيار الديمقراطي" – مجلة المعهد،السنة الأولى – العدد الثاني كانون الثاني 2000 – لندن ،ص265

(2) هو اللواء الركن الطيار محمد مظلوم الدليمي الدي أعدمه النظام البعثي في عام 1995 وقامت السلطة بالتمثيل بجثمانه بعد اتهامه بمحاولة الانقلاب على النظام.

الأشتراكي – باستغلال شعارات الاشتراكية والتأميم فاصدر قرارات تأميم التجارة الداخلية والخارجية ليقضي على فئة التجار الذين كان اغلبهم من الشيعة، ثم وبمرور الزمن لاحظنا نشوء طبقة بديلة لتلك الفئة ولكن اغلب رموزها من أبناء قرى ومدن الاقلية العشائرية الطائفية الحاكمة.

أي ان الحكومات المتعاقبة قامت بتغيير تركيبة الطبقة التي تمتلك مفاتيح القوة الاقتصادية وذلك من منطلقات طائفية.

ماذا كانت نتائج السياسات الطائفية والعنصرية للنظام البعثي البائد ؟

1- تدمير المجتمع العراقي العريق بحروب طائفية وقومية هوجاء زرعت بذور تقسيم العراق.

2- ارتكاب مجازر بشعة بحق الاخوة الكرد وبحق الأغلبية العربية الشيعية، فضلا عن التركمان.

3- بناء دكتاتورية همجية لا مثيل لها في المنطقة العربية والإسلامية.

4- شن حروب عدوانية مدمرة على دول وشعوب مجاورة (عربية ومسلمة). للأسف الشديد يتم التلاعب بمصطلحات مثل: الطائفية والمحاصصة لأغراض سياسية، ويتم استخدامها للإرهاب الفكري والنفسي وللابتزاز السياسي، خاصة إذا تم دمج هذا الملف مع ملف ما يسمى بالخطر الإيراني والتمدد الإيراني في المنطقة.

يرى أحد الباحثين: «مشكلة البعث مع الشيعة بدت أكبر من مشكلته مع الأكراد. فلأن الأخيرين ليسوا عرباً، وجدت الحرب عليهم غطاءً يوفّره تأويل شوفينيّ ما مهما بدا ضمنياً. أما الشيعة ففضلاً عن عروبتهم التي تُحرج حزباً قومياً عربياً، يشكلون أكثرية عددية مُحرجة بدورها لسنيّة نظامه. هكذا اتجه الحكم العراقي إلى سحق كل تذكير بهوية للشيعة حتى لو اقتصرت على الحيز الثقافي أو الطقسي. رُدّ كل تعبير عن خصوصية شيعية إلى تآمر إيراني مفترض يتصيّد به (الفرسُ) (العرب). وتآمر كهذا لا يستقبله من العراقيين الا المنقوصو العروبة او المطعون في عروبتهم»[1].

---

(1) صاغية، حازم: سلطة صدام قياما وحطاما , دار الساقي للطباعة والنشر – 2004

بالطبع استعراضنا للنماذج الثلاث (الشيوعيون، الكرد، الشيعة) لا يعني عدم شمول القوى السياسية الأخرى بالاضطهاد والقمع، لأن الطبيعة الشمولية القمعية للنظام البعثي لا تسمح لأي نشاط سياسي أو ثقافي وحتى اجتماعي خارج السلطة وحزبها الأوحد أي حزب البعث العربي الاشتراكي، ولذا شملت سياسات الاضطهاد والاعتقال والتعذيب والقتل والإعدام والاغتيال والتشريد والحرمان من حقوق المواطنة قادة وأعضاء ومؤيدين وأنصار كل القوى السياسية الدينية والقومية واليسارية واللبرالية وعلماء دين ومفكرين ومثقفين ووجهاء وشيوخ عشائر وتجار وطلاب وأساتذة جامعيين وعمال وفلاحين ونساء ورجال وحتى أطفال، ليس فقط بتهمة معارضة البعث بل وبسبب عدم الانتساب لحزب السلطة وعدم تنفيذ سياساته.

وصول البعث وبقائه في السلطة مرهون بتبعيته وتصفيته للحركة الوطنية:

<< كما أشرنا قبل قليل فأن، عزلة القيادة البعثية عن المزاج الشعبي العراقي العام (بالرغم من محاولاتها في السنوات الأخيرة لطرح نفسها ممثلة لسنّة العراق)، أدّت ولاتزال إلى ارتكاب النظام البعثي البائد (والمجموعات البعثية الحالية) أبشع وأوسع الجرائم وأكثرها تدميرا للنسيج المجتمعي العراقي وللوحدة الوطنية العراقية، بالطبع بعد أن يقوم بتخوين غالبية أبناء الوطن، تلك العزلة جاءت لأسباب موضوعية، فدراستنا لنشأة ومسيرة حزب البعث تشير بأن الفكر البعثي والتنظيم البعثي لم ينبعا كإفراز طبيعي من البيئة الحضارية والثقافية والاجتماعية للمجتمع العراقي ذو الجذور التاريخية الضاربة في عمق التاريخ والتركيبة السكانية والخصائص الثقافية والاجتماعية التي تميّزه عن الكثير من الدول العربية بما فيها المجاورة (يمكن أيضاً ملاحظة عدم وجود عراقي واحد بين المؤسّسين للخلية الأولى لحزب البعث)، بل جاء من ملابسات وظروف عاشتها مجتمعات أخرى، وهي نفس الإشكالية التي وقعت فيها الحركة الماركسية ذو الجذور الأوروبية، وأن كان الحزب الشيوعي حاول أن يخفّف من سلبياتها من خلال السعي للتفاعل مع أوسع القواعد الشعبية الفقيرة القريبة من التراث أو المزاج الشعبي العام للعراقيين، ونجح نسبيا في ذلك في بعض الفترات. وفي الوقت الذي كان يتوزع فيه التيار القومي العربي في بدايات انطلاقته في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على تيارات ثلاث هي: الديني الإسلامي والعلماني

الاشتراكي والتقدمي اليساري الذي برز لاحقا الاّ أن مؤسّسي البعث بشكل عام كانوا متأثرين بالفكر القومي الأوربي، وكان منظّروه الأوائل متأثّرين بالفكر الاستشرافي الأوربي.

ساعد على ذلك التأثّر تخلّف المجتمعات العربية والإسلامية في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين عن الدول والمجتمعات الأوربية المتقدمة صناعيا والمتطورة مدنيا، أضافة إلى نشاط بعض المستشرقين المرتبطين بالدوائر السياسية للقوى الاستعمارية (آنذاك)، كل ذلك أدّى إلى غلبة الفكر القومي ذو النزعة العنصرية والفاشية (المتأثِر بالفكر القومي الالماني) على توجّهات حزب البعث، وأقصاء الفكر القومي العربي الاصيل المتصالح مع التراث العربي والإسلامي والذي مثّله في حينها السيد عبد الرحمن الكواكبي والشاعر عبد المحسن الكاظمي والسيد جمال الدين الافغاني والشيخ محمد عبده وغيرهم.

النقاط اعلاه وطبيعة الصراعات الدولية والإقليمية في المنطقة العربية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، صنع من النظام البعثي اداة بناء نظام استبدادي متوحش، وصنع منه أيضاً أداة، مثلى لخدمة سياسات القوى الكبرى.

في تلك الحقبة كانت الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي في ذروتها، أضافة إلى صراع خلف الكواليس بين بريطانيا التي بدأت الشمس تغرب عن الكثير من مستعمراتها بسبب ما أصابها في الحرب العالمية الثانية، وبين الاستعمار الجديد آنذاك المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية الذي حاول ركوب موجة التطلّعات المشروعة للشعوب العربية للخلاص من الاحتلال والاستعمار لتحل محل بريطانيا العظمى وفرنسا في عدد من مستعمراتهما في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط.

المعسكر الغربي كان يبحث عن أدوات محلية مؤهّلة للوقوف أمام نفوذ المعسكر الشيوعي الذي بدأ بعد الحرب العالمية الثانية يكتسح الكثير من الدول العربية والإسلامية ودول ما كان، يسمّى بالعالم الثالث، بالطبع كانت الأحزاب الشيوعية هي الأداة المعتمدة من قبل المعسكر السوفيتي.

توجد العديد من الأدلة التي تشير إلى نوع من التفاهمات وسياسات التخادم مع دوائر أمنية وسياسية غربية (وخاصة البريطانية والأمريكية)، يتم بموجبها المساعدة في وصول حزب البعث في العراق إلى السلطة عام 1963، في مقابل تعهّد البعث التصدّي

للنفوذ السوفيتي وللحزب الشيوعي العراقي والسعي لاستئصاله وإعادة ما أخذه قانون 80 الذي أصدره الزعيم عبد الكريم قاسم من شركات النفط البريطانية والأمريكية.

أما في عام 1968، فقد كان الثمن الذي طلبته الدوائر الأجنبية من حزب البعث لإيصالهم ثانية إلى السلطة في العراق، هو التصدّي لنفوذ المرجعية الدينية (التي بدأ صوتها يعلو ونفوذها يزداد خلال فترة، حكم عبد الرحمن عارف، خاصة بعد نكسة حزيران أي هزيمة الأنظمة العربية على يد القوات الإسرائيلية في حرب الستة أيام، وهو ما، يفسّر استهداف مرجعية الإمام السيد محسن الحكيم في فترة، مبكّرة من عمر النظام البعثي بعد الوصول الثاني للسلطة)، وأيضاً منح الشركات الأمريكية والبريطانية الأولوية في الهيمنة على الآبار العملاقة النفطية الجديدة التي تم اكتشافها مثل حقل الرميلة وحقل مجنون وثروة الكبريت وباقي الثروات المعدنية الموجودة في العراق، ووضع العقبات أمام الشركات الفرنسية والروسية، التي حصلت على صفقات جيدة خلال عهد عبد الرحمن عارف.

تحييد القاعدة المناطقية والاجتماعية للنظام البعثي من مستلزمات المصالحة الوطنية: عندما استولت مجموعة البكر– صدام على السلطة باستخدام بضع دبابات للجيش العراقي وبتسلل عدد من البعثيين المدنيين في منتصف ليلة 17 تموز 1968، من بوابات القصر الجمهوري وبتواطؤ قائد الحرس الجمهوري ورئيس الاستخبارات العسكرية لنظام عبد الرحمن عارف ثم احتلال مبنى الاذاعة والتلفزيون واذاعة بيان واحد، كانت تعلم بأن لا قاعدة شعبية حقيقية لها في العراق، بل أن الشعب العراقي لا زالت ذاكرته مليئة بصور الجرائم والانتهاكات التي مارستها هذه المجموعة وأقرانهم خلال فترة الانقلاب الاولى (شباط 1963) لذا كانت استراتيجية السلطة الجديدة تتمثل بـ:

(1) ضرب القواعد الشعبية للقوى الوطنية العراقية وتصفية قياداتها الوطنية.

(2) تأجيج سياسة فرق تسد لمنع تطور وحدة كفاح شعبية ضدها، ومحاولة تخريب أرضية تطور عناصر تلك الوحدة.

(3) محاولة بناء قاعدة شعبية لها بشتى الأساليب، سواءاً بوسائل الترهيب أو الترغيب.

من هنا عمل نظام صدام وطيلة فترة حكمه (الـ 35 عاماً) على تأجيج الصراعات الجانبية بين ابناء الشعب العراقي على أسس عنصرية ودينية ومذهبية وحزبية وحتى مناطقية واجتماعية، وهو ما نشاهد نتائجها ومضاعفاتها هذه الأيام، حيث أن سعة قاعدة الإرهاب ووحشيته يشيران إلى عمق جذور أرضيته الثقافية والاجتماعية وعمق جذور بنيته التحتية.

وفي نفس الوقت قام بعقد تحالفات مرحلية مع قوى سياسية معيّنة لضرب قوى أخرى ثم ينقلب على تلك القوى المتحالف معها ليواجهها بتحالفات جديدة، وفق تصور عن أولويات الخطر بالنسبة لنظامه الجديد، حتى وصل الأمر إلى الاستعانة بمجموعات وشعارات دينية متطرفة خاصة منذ بداية تسعينيات القرن الماضي وذلك لتفتيت المجتمع العراقي ولمواجهة العزلة الدولية بعد غزو دولة الكويت.

وما يهمنا هنا هو توظيفه لمشروع حزب البعث في العراق لمصالحه الضيّقة. فالمعروف تاريخياً أن صدام لم يكن في موقع هام في حزب البعث ليلة الانقلاب بالمقارنة مع قيادات تاريخية اخرى مثل عبد الخالق السامرائي وسعدون حمادي وصالح مهدي عماش إلا أنه عمل وبعد انقلاب 1968/7/17 مباشرة على بناء مراكز قوى جديدة وتصفية مراكز قوى قديمة داخل حزب البعث في العراق بما يضمن له بعد سنوات تبوّأ الموقع الاول في الحزب والحكومة، وأعتمد سياسة الاغتيالات الغامضة والمكائد السياسية ومؤامرات خلف الكواليس لتحقيق ذلك.

المشكلة التي تعنينا في هذا السرد هي أن نظام صدام عمل ولسنوات طويلة على بناء حزب للسلطة يضم الملايين من العراقيين، حزب يقوم بالتجسس والدعاية لصالح النظام ويقدم الكوادر التي تحتاجها الدولة العراقية، وتحرك على كل العراقيين لضمّهم إلى هذا الحزب، حتى وصل الأمر إلى جعل حقوق المواطنة العراقية يمر الحصول عليها من خلال الانتماء إلى حزب السلطة (حزب البعث) وصارت بعض المؤسسات والقطاعات الحكومية وشبه الحكومية مقفلة على البعثيين كالتربية والتعليم والامن والجيش والخارجية والمخابرات ومفاصل إدارات الدولة والمحافظات وحتى إجازات الاستيراد الكبرى والمتوسطة والمقاولات الكبرى وأجهزة الرئاسة والسفارات... الخ.

أما مناطقياً فيعرف المطلّعون إن سياسة التمييز بين المحافظات والمدن والمناطق في الخدمات والامتيازات التي توفرها الحكومة قد تم اعتمادها من قبل نظام صدام منذ او اسط السبعينات وازدادت بعد تسلّم صدام للموقع الاول في الحزب والدولة ووصلت ذروتها بعد الانتفاضة الشعبية (آذار 1991) حيث اختصت محافظات ومناطق وعشائر في غرب العراق بامتيازات كبيرة في قبال افقار وإذلال وتدمير البُنى التحتية لغالبية محافظات ومدن كردستان العراق ووسط وجنوب العراق. ووصل الأمر إلى حد تفكيك معامل ومنظومات صناعية كبرى في الجنوب ونقلها إلى الغرب العراقي وإلى حد إقامة مستوطنات بشرية موالية حول العاصمة بغداد وحول بعض المدن المقدسة والتلاعب الكبير بحدود المحافظات باتجاه إضعاف محافظات ومدن الاخوة الكرد ومحافظات ومدن الوسط والجنوب، فضلاً عن تجفيف أكبر وأقدم مسطّح مائي في هذا الامر ادى إلى خلق طبقة عراقية كبيرة وأوساط عراقية غير قليلة مستفيدة من امتيازات نظام صدام وأصبح همّ بعض تلك الاوساط إبقاء تلك الامتيازاتمهما كانت جرائم النظام بحق الشعب.>> [1]

ثانية ما يهمنا الآن وجود أوساط عراقية بعثية ومناطقية كانت مستفيدة من امتيازات النظام السابق، نحتاج إلى سياسات متوازنة مسؤولة للتعامل معها بما يضمن حقوقها المشروعة ويبعدها عن الاستقطاب الإرهابي المعادي من خلال عزل عتاة المجرمين والسرّاق من بين تلك الاوساط وتقديمهم للقضاء العادل المستقل في مقابل طمأنة الباقين بأن مصالحهم وامتيازاتهم الوطنية المشروعة محفوظة.

3 – العلاقات المريبة لبعض قادة البعث:

إضافة إلى ما ذكرناه في الصفحات السابقة من جوانب في واقع ومسيرة حزب البعث في العراق، وما سوف نذكره لاحقا عما سمّيناه بـ (تخادم البعث مع الدوائر الأجنبية الاستعمارية)، هناك جوانب، أخرى من واقع البعث ومسيرته قبل وبعد وصوله إلى السلطة في العراق، تتميّز بسرّيتها وبقاءها بعيدة عن أنظار الكثير من المراقبين والمتابعين بالرغم من أهميتها وخطورتها وتشير تلك الجوانب إلى علاقات غامضة ومريبة بين بعض رموز

[1] الحكيم ، أكرم – كتاب " بعث العراق ..ورقة محروقة أستنفدت أغراضها" – معد للطباعة

وقيادات حزب البعث عموما وبعث العراق خصوصا مع شخصيات ودوائر خارجية ذات صفة أمنية ، حيث يذكر أحد المؤرخين: «ينفي حازم جواد ما شاع عن علي صالح السعدي قولته انهم في العام 1963 قد جاؤوا بقطار امريكي.. فهذا ما لا يمكن قبوله ابدا يا حازم ! لقد سمعناها عبارة منذ عشرات السنين ولم اسمع بأن السعدي قد نفاها هو نفسه.. فلماذا تأت اليوم من اجل نفيها كما ولم اسمع بك قد نفيتها على مر هذي السنين»[1].

ويؤكد باحث آخر: «أيليا زغيب من اصل لبناني ويحمل الجنسية الأمريكية وهو صديق شخصي مقرب جداً من ميشيل عفلق ويزيد من تقاربهما كونهما من مذهب واحد ومدرسة واحدة، وكان زغيب على علاقة شخصية بعراقيين، وكان زغيب حينها يقوم بالعمل في المركز الثقافي الأمريكي ببيروت. استغل السيد أيليا زغيب الأجواء السياسية والثقافية في بيروت في فترة الخمسينات وتواجد أعداد من العراقيين وأكثرهم من الطبقات المتمكنة مادياً ومن ابناء الأثرياء والإقطاعيين والموظفين الكبار ليعمل بين اوساطهم، وبقيت علاقة زغيب مستمرة مع تنظيمات حزب البعث الجديدة دون ان تكون له صفة حزبية او قيادية معروفة، وكان السيد طالب شبيب هو صلة الوصل بين التنظيم وبين ايليا زغيب في بغداد[2].

إنّ بعض ممّن كتب بضمير مفتوح وبردة فعل مَن يشعر بتأنيب الضمير أورد اسم زغيب والملابسات التي أحاطت ارتباطاته والشكوك التي دارت حوله وكونه ضمن دائرة الشك والاتهام في قضية عمله لصالح المخابرات الامريكية ومنهم المرحوم الفكيكي والمرحوم طالب شبيب في مذكراتهما»[3].

ويشير نفس الباحث إلى ارتباطات قيادات بعثية، أخرى: «لم ينتبه احد من الباحثين بدقة لما ورد من حقائق مثيرة خلال المحاكمات التي عقدتها المحكمة العسكرية العليا

---

(1) الجميل، د. سيّار: مذكرات حازم جواد.. مسائلات تاريخية، موقع إيلاف 2004/2/25، ومنشور أيضاً في الموقع الشخصي للمؤرخ العراقي الدكتور سيّار الجميل.

(2) وفق ما ذكره الكاتب علي كريم سعيد في الصفحة 271 من كتابه «من حوار المفاهيم إلى حوار الدم».

(3) عبود، زهير كاظم: حقائق مخفية عن علاقة البعث، القسم الأول (أيليا زغيب)، والقسم الثاني (علي عبد السلام) موقع الحوار المتمدن، العدد 979، 2004/10/7.

الخاصة بوزارة الدفاع المسماة «محكمة الشعب»، فقد ظهرت بعض الحقائق التي تشير إلى ارتباط وعمل صالح مهدي عماش ومحمد المهداوي ضمن وكالة المخابرات المركزية، وقد اشيع وقتها أن عماش هو المسؤول عن ارتباط أحمد حسن البكر بحزب البعث، ومن الطريف ان يحضر محمد المهداوي أعلى مؤتمر حزبي للبعث في العراق مرتدياً بدلة سوداء ونظارة سوداء ويحمل بيده حقيبة سوداء ودون أن يردد شعار الحزب[1]. وان يتم انتخابه عضواً أصيلا في القيادة القطرية للحزب، وفي شباط 1963 تم تعيين المقدم محمد المهداوي قائداً لكتيبة الدبابات الرابعة بالإضافة إلى تعيينه نائباً لرئيس أركان الجيش»[2].

وباحث آخر يشير إلى ارتباط آخر مشبوه بين صدام حسين – البعثي الذي حكم العراق لأكثر من ثلاثة عقود – وبين شخصية سياسية أوروبية غامضة لعبت دوراً هاماً في توجيه سياسة البعث وصدام بعد انتصار الثورة الإيرانية، حيث كانت تلك الشخصية تزور العراق بين فترة وأخرى وتلتقي صدام على انفراد وفي بعض اللقاءات حضر طارق عزيز[3].

الملفت للنظر إن حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب الوحيد من بين الأحزاب العراقية الذي وصل إلى السلطة مرتين وبقي فيها لفترة ثلاثة عقود ونصف، بالرغم من إنه لم يكن يوما قبل الوصول إلى السلطة الحزب الأكبر في عدد أعضائه أو سعة قاعدته الشعبية أو مقبولية أطروحته الفكرية، ولم نعرف يوما بامتلاكه لقيادات أو رموز ذات رصيد شعبي متميز بل وتدهورت، سمعة الحزب وأعضائه بدرجة كبيرة بعد تجربة الحكم الأولى التي لم تتعدّى تسعة أشهر (شباط، تشرين الثاني 1963) بسبب الجرائم التي أرتكبها الحرس القومي وهي ميليشيا الحزب آنذاك ولجان التحقيق في قصر النهاية وباقي مراكز الاعتقال، ولهذا السبب لم يكشف الإنقلابيون هويتهم الحزبية في أول يوم من انقلاب 1968/7/17.

---

(1) شهادة حسن وداي العطية – كتاب علي كريم ص 329.

(2) عبود، زهير كاظم: حقائق مخفية عن علاقة البعث، القسم الثالث (صالح مهدي عمّاش ومحمد المهداوي)، موقع الحوار المتمدن، العدد 980، 8 / 10 / 2004.

(3) العلوي، حسن: أسوار الطين.. في عقدة الكويت وأيديولوجيا الضمّ، دار الكنوز الأدبية، الطبعة الأولى 1995، بيروت / لبنان. ص 106 – 107

ربما ميكافيلية النهج السياسي لحزب البعث وتحالفاته غير المبدئية وسياسة التخادم مع الدوائر السياسية والأمنية والاقتصادية الدولية، فضلا عن نهج التآمر السياسي والاغتيالات والانقلابات العسكرية والغدر بالحلفاء بعد الاستفادة منهم واعتماد استراتيجية القمع والقوة المفرطة وإرهاب الدولة وغيرها من الآليات غير الديمقراطية، ربما كل ذلك، يفسّر نجاحه في الوصول إلى السلطة والبقاء فيها مدة طويلة، إلاّ أنه تبقى الحاجة إلى الدراسة الدقيقة لدلالات وتأثير بعض العلاقات المريبة التي كانت تربط بعض رموز وقياديي البعث بدوائر وشخصيات أمنية غربية على واقع ومسيرة الحزب خاصة في تمكينه من الوصول إلى السلطة،، يمكن مراجعة الملحق 35 ضمن قائمة الملاحق المرفقة بالأطروحة، للاطلاع بشكل أكثر تفصيلا على هذا الملف.

في هذا الخصوص يذكر أحد الباحثين: «يأتي في مقدمة الباحثين الجادين الذين تناولوا ملف العلاقات السرية بين البعث وبين الأجهزة السرية الغربية الباحث الذي أصدر سِفَره الطبقات الاجتمـاعية القديمة والحركات الثورية في العراق

The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq

وهي أول دراسة تاريخية باللغة الإنكليزية تذكر دور وكالة المخابرات المركزية في انقلاب 1963، يقول زيمان: «يُخزي حنا بطاطو[1]*مَن سبق ذكرهم من الكتاب المعاصرين باقتباس سجل عام كان متاحاً لهم جميعاً". ورغم تحفظ بطاطو على بعض الأحكام غير الموثقة .. لكنه يضيف ما يعرفه شخصياً عن اتصالات خفية جرت قبل الانقلاب بين أعضاء في حزب البعث والأمريكيين». كما نشر الثنـائي «أديث وإي. أف. بنروز» في عام 1978م كتابهما: « Iraq: International Relations and National Development» والذي ترجمه الأستاذ عبد المجيد حسيب القيسي تحت عنوان «العراق: دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915–1975».

(*) بطاطو، حنا: مؤرخ أمريكي من أصل فلسطيني (**1926 – 2000**) متخصص في تاريخ المشرق العربي الحديث، من أشهر كتبه عن العراق: «**الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية منذ الحكم العثماني حتى العهد الجمهوري**»، و«**الحزب الشيوعي العراقي**»، و«**الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار**».

أجرى المؤلفان مقابلات مع بعثيين عراقيين حسني الاطلاع قالوا: إن وكالة المخابرات المركزية تعاونت مع البعث في عام 1963. وإن هاشم جواد وزير الخارجية، في عهد عبد الكريم قاسم، قال لنا لاحقاً إن وزارة الخارجية العراقية كانت لديها معلومات عن وجود تواطؤ بين البعث ووكالة المخابرات المركزية (C.I.A).

في معرض تقييمه للكتاب يقول زيمان إنه عمل دقيق وعلمي آخر، وهو بالاقتران مع عمل بطاطو (الطبقات الاجتماعية القديمة) يوفر توثيقاً تاريخياً بشأن دور الولايات المتحدة في انقلاب 1963 في العراق.

وفي عام 1986نشر ماريون وبيتر سلغليت كتابهما «العراق منذ 1958»، وهو تأريخ كامل آخر جرى تحديثه في عام 2001. ويلخص الثنائي سلغليت دور الولايات المتحدة في الانقلاب، بما في ذلك معلومات عن تعاون وكالة المخابرات المركزية حصلا عليها من مقابلة مسؤول كبير سابق في وزارة الخارجية الأمريكية، كان هذا المسؤول على الأرجح جيمس ايكنز James Akins السفير السابق في العربية السعودية والسكرتير الثاني للشؤون السياسية في السفارة الأمريكية في بغداد وقت الانقلاب. وايكنز معروف بتعاونه في تقديم معلومات عن دور وكالة المخابرات المركزية في الانقلاب، لكنه امتنع مؤخراً عن الحديث عن انقلاب 1963، إذا كان الحديث لأغراض النشر على صعيد الباحثين الغربيين صدرت دراسات عديدة، ما يهمنا منها تلك التي ذكرت ارتباط انقلاب 8 شباط بوكالة المخابرات المركزية[1].

---

(1) نكتفي هنا بثلاثة نماذج: أول هؤلاء كان «رامزي كلارك» وزير العدل الأمريكي السابق (حضر محاكمة صدام وطرده القاضي رؤوف)، في كتابه «النار هذه المرة: جرائم الحرب الأمريكية في الخليج»، الذي صدرت ترجمته العربية في الأردن عام 1993م إذ ذكر وهو يسلسل الأحداث المؤدية لحرب الخليج عام 1991م، ما نصه: «في 1963: انقلاب ساعدت فيه الـ(C.I.A) يؤدي إلى الإطاحة بقاسم» وأضاف: «بعد وقت قصير من ثورة عام 1958، شكلت المخابرات الأمريكية لجنة للتآمر بهدف اغتيال عبد الكريم قاسم. وفي الوقت نفسه، وضع جنرالات أمريكيون في تركيا خطة عسكرية تحت أسم «عظمة المدفع» لغزو شمال العراق، والاستيلاء على حقول النفط هناك، وفي عام 1963 ذُبح عبد الكريم قاسم والآلاف من مؤيديه في انقلاب دامٍ دعمته المخابرات الأمريكية».

وفي السياق ذاته، أصدر الثنائي «أندرو كوكبورن وباتريك كوكبورن» كتابهما: «صدام الخارج من تحت الرماد» الذي صدر في بيروت والقاهرة، عام 2000م حيث توقف المؤلفان سريعاً أمام تورط وكالة المخابرات المركزية في انقلاب 8 شباط 1963، واستشهدا بمقولة علي صالح السعدي الشهيرة، واعتراف ضابط المخابرات الكبير جيمس كريتشفيلد

4- تخادم البعث مع الدوائر الأجنبية الاستعمارية:

أبرم النظام البعثي العراقي عام 1975 صفقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال اتفاقية الجزائر مع شاه إيران، يتم بموجبها دعم بقاء حزب البعث في السلطة في العراق وعدم مساعدة القوى المعارضة له في الداخل وخاصة الحركة التحررية الكردية، في مقابل فتح أبواب العراق للمصالح ونفوذ الأجهزة الأمريكية، ولاحقا تم تطوير الصفقة لتشمل ألوان الدعم الأمريكي في المجالات العسكرية والأمنية والاقتصادية للنظام البعثي في مقابل شنّ الحرب على الجمهورية الإسلامية في إيران بعد انتصار ثورتها الإسلامية الشعبية عام 1979 وسقوط نظام الشاه الحليف الأهم للولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني في المنطقة.

حول ذلك. أما الكتاب الثالث فهو «إرث من الرماد: تاريخ الـ(C.I.A)» لمؤلفه «تيم واينر» مراسل النيويورك تايمز، صدرت الترجمة العربية عام 2010م وتضمن الكتاب العديد من الإشارات التي تؤكد ضلوع وكالة المخابرات المركزية في تدبير انقلاب 8 شباط 1963.

على صعيد حزب البعث العراقي، فقد أصدر بعض القياديين مذكراتهم – قبل رحيلهم – واعترفوا بلا مواربة بدور وكالة المخابرات المركزية في انقلاب 8 شباط 1963م.أبرزهم: هاني الفكيكي: في كتابه «أوكار الهزيمة: تجربتي في حزب البعث العراقي» الذي نشره كحلقات في جريدة الحياة (طبعة لندن) عام 1992م، ثم أصدره في لندن عام 1993 وأعيد طبعه بالأوفسيت مرات عديدة. وقد وردت في ثنايا الكتاب معلومات خطيرة، بعضها يُعلن لأول مرة، وكلها إدانات لحزب البعث وكبار قياديه!.

خالد علي الصالح: جاء كتابه «على طريق النوايا الطيبة، تجربتي مع حزب البعث» بمثابة تكفير عن ذنب كان يُثقل كاهله إذ وردت عبارة «هل هو ذنب اقترفناه نسدد الآن كفارته» تعليقاً على ما لقيه من تعذيب في قصر النهاية على يد رفاق الأمس. صدر الكتاب عام 2000م، اتسمت ذكرياته بالصدق والصراحة والجرأة ترقى إلى مستوى المحاكمة – ولا نقول جلد الذات – لتجربته التي عاشها مع حزب البعث، منذ نشوئه وحتى منتصف الستينات، عندما تعرض كغيره للعنف الذي فرضه بقايا ذلك التنظيم.

فخري قدوري: عام 2006 أصدر كتابه «هكذا عرفت البكر وصدام: رحلة 35 عاماً في حزب البعث»، والكتاب وإن كان دون رفيقيه السابقين في الجرأة. فهو يحمل في ثناياه عدداً من الإشارات الخطيرة لارتباط سلطة البعث عام 1968 بأجندات مريبة. »[1].

[1]. حسن السعيد، البعث والقطار الأمريكي. أسرار وخفايا انقلاب 8 شباط 1963م / الحلقة 16 / جريدة الدعوة، 2013/3/26.

أصبح الدعم الخارجي (الدولي) هو الأساس لضمان بقاء حزب البعث في السلطة، إبتداءً من انقلاب 8 شباط 1963 وانتهاءا بانقلاب 17 – 30 تموز 1968، نتيجة صفقة دولية، لإيصال الكتلة البعثية التي كانت تسمّى بالبعث اليميني أو جماعة عفلق إلى السلطة، ومرورا بالخضوع للضغوط الإقليمية والدولية كما أشرنا قبل قليل (اتفاقية الجزائر 1975مع شاه إيران أو القيام بتقديم خدمات لمراكز قرار دولية مهمة والقيام بتنفيذ خطط وسياسات بالنيابة، كما حصل في سعي النظام البعثي في أوائل السبعينات من القرن الماضي لتعويض الدور البريطاني في الخليج العربي بعد القرار البريطاني بالانسحاب من هناك أو حرب النيابة التي شنّها النظام البعثي على إيران عام 1980 بعد تضرر المصالح الأمريكية والإسرائيلية نتيجة انتصار الثورة الشعبية عام 1979 أو تهيئة الأرضية لإسرائيل لاحتلال لبنان عام 1982 من خلال عملية فبركتها المخابرات العراقية لاغتيال السفير الإسرائيلي في لندن (شلومو أرغوف) في حزيران 1982 أي قبل أيام من الاجتياح الإسرائيلي لبيروت بواسطة جماعة صبري البنا (أبو نضال) المنشقة والتي كانت تقيم قياداتها في العراق وتحظى بدعم جهاز المخابرات العراقي، ووصولا لفترة التسعينات أي بعد غزو دولة الكويت حيث قام النظام باعتماد الرشاوى الكبيرة كوسيلة لكسب تأييد مراكز قوى دولية (هناك كلام غير موثق عن تقديم رشاوى مالية لمسؤولين كبار في الأتحاد السوفيتي ، وعن دعم مالي للحملة الأنتخابية للرئيس الفرنسي الأسبق "جاك شيراك"وعرض حقول نفطية غنية وبشروط سخية على شركات معروفة للتأثير في سياسات حكومات معينة). بمعنى أن النظام البعثي كان يفضل دوما تقديم الخدمات والتنازلات وتلبية الطلبات للقوى الخارجية وخاصة الكبرى منها كوسيلة لضمان البقاء في السلطة والتظاهر(والتظاهر عكس دلك)، بدلا من تلبية المطالب الشعبية ومطالب القوى الوطنية المعارضة.

المبحث الرابع: ملفات متخصّصة

بعد أن تكوّنت صورة عامة عن نشأة حزب البعث وطبيعة العناصر والبيئات التي نما فيها، والآليات التي أعتمدها للقفز الى السلطة في العراق، والبقاء فيها والملامح العامة لمسيرته خاصة في السلطة وحتى أزاحته عنها بالقوة المسلّحة، سنتطرّق إلى ملفّات، محدّدة ذات علاقة مباشرة بموضوع البحث وهو الوفاق الوطني او المصالحة الوطنية، فهي ملفات ذات

أهمية خاصة لتعلّقها بحياة مئات الآلاف من المواطنين العراقيين الذين تم التعامل معهم بوحشية فائقة وبدرجة هائلة من الانتهاك لحقوقهم ليس فقط كمواطنين عراقيين بل كبشر. حيث أدّت السياسات الخاطئة للنظام البعثي البائد في التعامل مع تلك الملفات إلى تعريض الوفاق الوطني في العراق إلى مخاطر كبيرة وزرع الواقع الاجتماعي والسياسي للشعب العراقي بألغام خطيرة لانزال نعيش في المرحلة الراهنة بعض نتائجها، ومن تلك الملفات:

الملف الأول: الكرد الفيليون

عانت شريحة الكرد الفيليين كثيراً في عهد النظام البعثي وربما أكثر من كل الشرائح العراقية الأخرى فالبعث يعاملها تارة بوصفها جزءا من الملف الكردي وخاصة وأن شخصيات كردية فيلية شغلت مواقع بارزة في الحركات الكردية المعارضة للبعث ذات النفوذ في كردستان العراق، ويعاملها تارة أخرى بوصفها شريحة فاعلة ضمن ملف الشيعة، لكون الكرد الفيليين يتبعون المذهب الشيعي الاثنا عشري، فضلا عن حضورهم الواسع والنشط سابقا في الحركة الشيوعية ولاحقا في التنظيمات الإسلامية الشيعية، ولذا تعرّض مئات الآلاف منهم للتهجير القسري من 1968/7/17 ولغاية 2003/5/1.

ووفق الإحصاءات الرسمية للهلال الأحمر ووزارة الهجرة والمهجرين العراقية ووثائق المحكمة الجنائية العليا فأن 750 ألف كردي فيلي تم تهجيرهم[1] ومصادرة أملاكهم ووثائق المواطنة مع حجز الآلاف من شبابهم الذين اختفوا دون أية معلومات عنهم، فيما ذكرت بعض التقارير أخبارا عن استخدامهم كنماذج حية لتجربة أسلحة جرثومية وكيمياوية وفتح حقول الألغام في الحرب العراقية الإيرانية.

يذكر أحد الباحثين: «برزت الإشكالية الكبرى إزاء الأكراد الفيلية في فترة حكم البعث، إذ عاد النظام إلى التعامل معهم على أساس الجنسية (أ) و(ب) والتمييز بين من اعتبروا تبعية عثمانية (أ) أو تبعية أجنبية (ب) وبالتالي وضع النظام قاعدة وسابقة خطيرة للتمييز بين العراقيين. بعد مجيء البعث ثانية إلى السلطة صدرت مجموعة قرارات عن

---

(1) فيلي، علي حسين: بالأرقام والتفاصيل الجديدة .. حقيقة مأساة الكورد الفيليين، موقع شفق نيوز – 2017/4/8.

مجلس قيادة الثورة، جميع التشريعات والتعديلات القانونية والقرارات الخاصة بالجنسية العراقية استهدفت تحقيق النتائج التالية:

1- تكريس الفكر الشوفيني في الحياة الفكرية والسياسية العراقية، وهو نهج مناهض لكل العراقيين من غير العرب ومنهم الأكراد الفيلية.

2- تكريس الفكر الطائفي المناهض للمذهب الشيعي، إذ أن الذين اعتبروا أجانب في قانون الجنسية الأول (رقم 42 لسنة 1924) هم الجماعات الشيعية التي رفضت استحصال التبعية العثمانية.

3- استخدام سلاح الجنسية العراقية سياسياً للتخلص من عدد كبير من العراقيين الذين اعتبروا مناهضين للنظام أساساً، ومن ثم اعتبروا عملاء أو طابوراً خامساً لإيران في العراق.

4- وكانت هذه السياسة محاولة جديدة لتغيير الطابع القومي والطائفي لمناطق معينة من العراق.

5- وممارسات النظام في تطبيق تلك التشريعات كانت أكثر بشاعة إزاء الشعب العراقي، وخاصة إزاء الجماعات التي شملتها تلك التشريعات.

6- وكانت لهذه التشريعات والممارسات السياسات والأمنية عواقب وخيمة على الوحدة الوطنية في العراق والتي تناولناها سابقاً في الموقف من الشعب الكردي، ومنهم الأكراد الفيلية، ومن جماعات كبيرة من عرب الجنوب والوسط التي سنتناولها بالارتباط مع قانون الجنسية العراقية»[1].

تقول الباحثة هاديا: «مشهد آخر حيث ارتال المرحّلين من الاكراد الذين كنا نلتقيهم في ارضهم ويفتحون لنا قلوبهم وبيوتهم، وإذا بهم الان في شاحنات تحملهم... ماضية بهم إلى الجنوب، فيما نكون متوجهين لزيارة الشمال بدأ يشهد أمر تهجير وترحيل لأبنائه ليشهد في مرحلة قادمة افظع مجزرة ارتكبت في حقهم وهي مجزرة حلبچه الشهيرة عام 1988 .

---

(1) حبيب، كاظم: محنة الأكراد الفيلية في العراق، موقع الحوار المتمدن، العدد 509، 2003/6/5.

يمكنني القول اضافة إلى ما كتبته هادياً، ان صدام اتبع سياسة تجميع الاكراد واليزيدية في مجمعات سكنية في مناطق سهلية معينة قريبة من معسكرات وقلاع عسكرية بعد ان حرق الاف الاراضي الزراعية والقرى واحدة من المجمعات كانت قريبة من قصبة قضاء سنجار، خلط فيه الاكراد بالعرب واليزيدية وفلول التركمان، بيوت حقيرة ومسيّجة ومسيطر عليها كالسجون تماما من قبل اجهزته الامنية. ولعل أشرس تهجير جماعي صادفه العراقيون من الشيعة، اولئك الذين اتهموا بالتبعية الإيرانية، وسواء كانوا من العراقيين ام الإيرانيين فهم يستوطنون العراق بالتقادم، عذابات التهجير القسري تنال كل من وصفوا بالتبعية[1].»

من زاوية المصالحة الوطنية، يبقى ملف الكرد الفيليين من الملفات المعقّدة التي تحمل العديد من التحديات، بسبب عدم معالجة الحكومة العراقية للكثير من مشكلات هذا الملف، على سبيل المثال لم يتم إنجاز حل سريع مناسب لمشكلة إعادة وثائق المواطنة العراقية التي سحبت منهم بالرغم من مرور أكثر من عشر سنوات ولم يتم إعادة الكثير من الممتلكات التي صادرها النظام البعثي منهم، ولم يتم إنجاز تحقيق كاف لمعرفة مصير الآلاف من أبناءهم الذين أحتجزهم النظام البعثي عند تسفير عوائلهم وغيرها من المشكلات.

الملف الثاني: قوانين الإعدام في ظل حكم البعث

أصدر النظام البعثي البائد خلال فترة، حكمه الثانية (1968 – 2003) عددا غير قليل من القوانين التي يتم بموجبها إعدام المواطنين العراقيين لأسباب متعددة، الكثير منها لا يستحق مثل تلك العقوبة القصوى، ويمكن القول وبدون، مبالغة إن عدد الذين تم إعدامهم من العراقيين بموجب تلك القوانين وخلال الثلاث عقود ونصف التي حكم فيها البعث في العراق تجاوز مئات الآلاف من المواطنين في حين أن عدد الذين تم إعدامهم من العراقيين منذ استقلال العراق قبل أكثر من تسعين سنة ولغاية 1968 لم يتجاوز المئات والنسبة الكبيرة من هذه المئات كانت أيضاً في فترة، حكم البعث الأولى (شباط 1963 – تشرين

---

(1) الجميل، د. سيّار: الأزمان المرعبة: قراءة تحليلية لظاهرة الخوف في تاريخ العراق القريب (قراءة في كتاب: سنوات من الخوف العراقي / بقلم هاديا سعيد / دار الساقي 2004)، موقع صحيفة أيلاف الإليكترونية، العدد 4408، 2004/8/28.

الثاني 1963) في السبعينات استورد العراق في عام 1977أجهزة إعدام حديثة، يمكنها إعدام ثلاثة عشر شخصاً في الدقيقة الواحدة، وباعتراف مدير سجن أبو غريب لأحد السجناء (وهو السيد محمد باقر الحكيم الدي تحدث لي شخصيا) بأن تلك الأجهزة الحديثة استمرت بالعمل لعدة أشهر داخل السجن وبدون توقف – على عدة شفتات – لإعدام عدد كبير من السجناء العراقيين.

واستهدفت قوانين الإعدام تلك العسكريين بالدرجة الأولى والمنتمين للحركات الوطنية العراقية المعارضة للنظام البعثي البائد إضافة إلى أعداد أخرى من الذين كان يتم القبض عليهم في فعاليات مناهضة للحكومة كما في حالة المظاهرات التي رافقت مراسم مواكب المشاة في أربعينية الإمام الحسين (ع) في عام 1977 وكذلك الذين يتم إعدامهم انتقاماً من قوى أو حركات سياسية، مضادة للحكومة كما في حالة عمليات إعدام الآلاف من الكرد التي سمّاها النظام البعثي بالأنفال، وإعدام عشرات الآلاف من المدنيين بضمنهم نساء وأطفال انتقاماً من المدن والقرى التي شارك بعض رجالها في انتفاضة آذار 1991.

الملف الثالث: ملف التسفيرات (التبعية وغيرهم):

قام النظام البعثي البائد ولعدة مرات بإبعاد وتسفير مئات الآلاف من المواطنين العراقيين وفق قوانين جائرة تتناقض وحقوق المواطنة وتتعارض مع الأعراف الدولية ولائحة حقوق الإنسان، حصل ذلك في بداية السبعينات وطيلة سنوات الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينات من القرن الماضي، وشملت حملات الإبعاد تلك والتسفيرات مجموعات تحمل الجنسية الإيرانية ولكنها، مقيمة بشكل قانوني لعشرات السنين، بل وبعضها مولود في العراق وغالبية المسفّرين في بداية سبعينيات القرن الماضي كانوا من هذا الصنف، ومجموعات كبيرة تحمل وثائق المواطنة العراقية القانونية ولكن الآباء والأجداد من، أصول إيرانية وتمتد إقامتهم في العراق لفترات طويلة والكثير من أبناءهم أدّوا الخدمة العسكرية (الإلزامية للمواطنين).

وأيضاً تم تسفير عشرات الآلاف من المواطنين العراقيين الذين ليست لهم أية، أصول أجنبية، إيرانية أم غير إيرانية، ولم يعرفوا، هم وآباءهم وأجدادهم غير العراق وطنا وبعضهم من عوائل تسكن العراق لمئات السنين «ضمن التحضير للحرب العراقية الإيرانية،

تم تهجير حوالي مليون عراقي بحسب أخصائيات الصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر في الفترة بين 1980/4/4 و1990/5/19 بتهمة التبعية الإيرانية»[1].

تفاوتت أساليب التسفير باختلاف الظروف السياسية وهوية المسفّرين، ففي الوقت الذي سمحت فيه السلطات الرسمية للإيرانيين المسفّرين في بداية سبعينات القرن الماضي (عندما كان النظام الملكي الشاهنشاهي يحكم إيران) بأخذ الكثير من ممتلكاتهم وتم إيصالهم إلى المعابر الرسمية على الحدود العراقية الإيرانية، قامت نفس السلطات العراقية الرسمية في الثمانينات باحتجاز المراد تسفيرهم (وغالبيتهم كانوا من الكرد الفيلية وهي شريحة عراقية أصيلة وبعضهم كان من العراقيين ذوي الأصول الإيرانية) لفترات متفاوتة وفي ظروف سيئة جدا وقامت بمصادرة كل ممتلكاتهم ووثائقهم ومن ثم رميهم بعيدا عن المعابر الرسمية وعلى طرق مزروعة بالألغام انفجرت أثناء مرورهم عليها مما أدّى إلى مقتل بعضهم كما شجعت بعض الخارجين على القانون على مهاجمتهم في الطريق واختطاف بعض نساءهم فضلاً عن قيام أجهزة الأمن العراقية باحتجاز الشباب من الذكور وعدم السماح لهم بمرافقة عوائلهم واحتجازهم في السجون ثم انقطعت أخبارهم.

وقد أشارت تقارير لاحقة إلى استخدام بعضهم كعيّنات بشرية حيّة لتجارب تطوير أسلحة جرثومية وكيمياوية، بينما تم استخدام البعض الآخر لفتح طرق الألغام أثناء تحرير شبه جزيرة الفاو في الحرب العراقية الإيرانية.

كما تم تسفير المئات من التجار العراقيين وبعضهم من أصول إيرانية، قبل الحرب العراقية الإيرانية بأشهر بعد مصادرة أموالهم وممتلكاتهم ووثائق المواطنة العراقية التي حصلوا عليها بشكل قانوني، وتم إرغامهم على تطليق زوجاتهم، وهكذا تسبّبت تلك الإجراءات البعثية الجائرة بتشتّت المئات من العوائل العراقية دون أي جرم.

بالطبع طرحت السلطة عدة تفسيرات وأصدرت العديد من القوانين والمقررات الرسمية التي تسعى لتبرير وشرعنة ارتكاب مثل تلك الجرائم اللاإنسانية والتي لا مثيل لها في دول العالم في محاولة لإقناع الرأي العام المحلي والعالمي بسلامة إجراءاتها، إلاّ أن الدافع

---

(1) الفضل، د. منذر: الكورد الفيليون وحقوقهم في مستقبل العراق، موقع cabinet.gov.krd – 2003/8/20

السياسي كان واضحاً في الكثير من حالات التسفير، خاصة إذا لاحظنا توقيتات حملات التسفير الكبرى. فضلا عن سياسة الاضطهاد الطائفي والعنصري المنظم الذي كانت السلطة البعثية، تمارسه (وأيضاً لأسباب سياسية) بحق الأغلبية الشيعية وتجاه أبناء القومية الثانية في العراق أي الأخوة الكرد.

الملف الرابع: ملف الأنفال وكردستان العراق

ما سمّاه النظام البعثي البائد بعمليات الأنفال، هي جريمة، أخرى من جرائم النظام البعثي البائد التي استهدفت، كرد العراق ومناطق، كردستان العراق في الفترة الواقعة أواخر الحرب العراقية الإيرانية (بين أواخر 1987 وأواخر 1988)، مستفيدا من الدعم الإقليمي والدولي الذي حظيت به الحكومة العراقية آنذاك لحربها ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فالموقف الدولي عموما والغربي خصوصا والموقف العربي (الخليجي والمصري والأردني خاصة) المؤيد للحرب على إيران والداعم للنظام البعثي سياسياً وأمنياً واقتصادياً وإعلامياً وحتى عسكرياً خلال سنوات الحرب الثمانية، شكّل غطاءاً مناسباً للنظام الحاكم آنذاك لتصفية القاعدة الشعبية الواسعة للحركة الوطنية العراقية عموما والحركة الكردية في كردستان العراق خصوصا، ففي ظل انشغال العالم بتطورات الحرب وجبهات القتال نفّذت الحكومة حملات قتل وتدمير واسعة أدّت إلى قتل مئات الآلاف من المواطنين وتدمير الآلاف من القرى العراقية خاصة على الشريط الحدودي بين العراق وإيران، وازدادت تلك الحملات ضراوة ووحشية بعد وقف إطلاق النار في 1988/8/8 والتي، يمكن اعتبارها جرائم إبادة بموجب القوانين الدولية.

بالطبع لم يعجز النظام البعثي البائد عن تهيئة الاتهامات والتشريعات اللازمة لمثل تلك الجرائم، مستفيدا من الفرص التي تتيحها الحرب مع دول أخرى لاتهام المعارضين وقواعدهم الشعبية بالخيانة والعمالة للعدو الخارجي.

كان من الواضح إن النظام البعثي يهيأ البلاد لفترة ما بعد الحرب بعد أن بدأت نتيجة لا غالب ولا مغلوب تلوح في الأفق، سواء في جبهات القتال أوفي كواليس التحركات الدولية والإقليمية لترتيب وقف إطلاق النار بعد فشل النظام العراقي في تحقيق أبرز أهداف الحرب التي تم شنّها في أيلول 1980 باستثناء إشغال الثورة الإسلامية وإنهاك النظام

الإيراني الإسلامي الجديد، وبعد بروز مخاطر جدّية في دخول القوات الإيرانية إلى مناطق حيوية في العراق، وكذلك بعد اتضاح عجز الجمهورية الإسلامية عن إسقاط النظام البعثي في بغداد وعجزها عن البقاء في المناطق التي دخلتها في العراق، مثل بعض مناطق، كردستان العراق وأهوار العمارة (حيث تقع حقول نفط استراتيجية مثل حقل مجنون) ومنطقة شرق البصرة والفاو بسبب الدعم (الغربي الإقليمي) العسكري والمعلوماتي غير المحدود للقوات العراقية وغض النظر عن استخدامه الواسع للأسلحة الكيمياوية خاصة في الأشهر الأخيرة من الحرب، وكانت جريمة (الأنفال) إحدى أكبر وأبشع خطط النظام البعثي للتخلص من أرضية المعارضة الداخلية قبل توقف الحرب.

جاء في أحد المصادر: أصدرعلي حسن المجيد مسؤول تنظيم الشمال لحزب البعث الحاكم وابن عم صدام والمخول بالملف الكردي ، أصدر كتابين لكيفية تعامل الدولة مع القرى المحذورة أمنيا وكانا الأساس الذي أعتمد لتنفيذ مهمة حسم نشاط المخربين، صدر الأول بعد أن تمت المرحلة الأولى من مهمة تجميع القرى وصدر الثاني وهو الأهم مباشرة بعد أن تمت المرحلة الثانية من تلك المهمة. نص الكتاب الأول لقيادة مكتب تنظيم الشمال المرقم ٣٦٥٠/٢٨ في ١٩٨٧/٦/٣على:

1- يمنع منعاً باتاً وصول أية مادة غذائية أو بشرية أو آلية إلى القرى المحذورة أمنيا المشمولة بالمرحلة الثانية من تجميع القرى ويسمح للعودة إلى الصف الوطني من يرغب منهم ولا يسمح الاتصال بهم من أقربائهم نهائيا ألا بعلم الأجهزة الأمنية.

2- يمنع التواجد منعاً باتاً بالمناطق المرحلة من القرى المحذورة أمنياً والمشمولة بالمرحلة الأولى ولغاية ١٩٨٧/٦/٢١ للمنطقة المشمولة بالمرحلة الثانية.

3- بعد اكمال الموسم الشتوي والذي يجب أن ينتهي قبل يوم ١٥ تموز بالنسبة إلى الحصاد ولا يجوز استمرار الزراعة فيه للموسمين الشتوي والصيفي لهذا الموسم أيضاً.

4- يحرم كذلك رعي المواشي ضمن هذه المناطق.

5- على القوة العسكرية كل ضمن قاطعه قتل أي انسان أو حيوان يتواجد ضمن هذه المناطق وتعتبر محرمة تحريماً كاملاً.

6- يبلغ المشمولين بترحيلهم إلى المجمعات بهذا القرار ويتحملون مسؤولية مخالفتهم له.

أما الكتاب الثاني لقيادة مكتب تنظيم الشمال فهو الكتاب المرقم ٤٠٠٨ في ٦/٢٠/ ١٩٨٧ فقد نص على: «بالنظر لانتهاء الفترة المعلنة رسمياً لتجميع هذه القرى والتي سينتهي موعدها يوم ٢٠ حزيران ١٩٨٧ قررنا العمل ابتداء من يوم ٢٢ حزيران ١٩٨٧ صعودا» بما يلي:

1- تعتبر جميع القرى المحذورة امنيا والتي لم تزل لحد الان اماكن لتواجد المخربين عملاء إيران وسليلي الخيانة وامثالهم من خونة العراق.

2- يحرم التواجد البشري والحيواني فيها نهائياً وتعتبر منطقة عمليات محرمة ويكون الرمي فيها حراً غير مقيداً بأية تعليمات مالم تصدر من مقرنا.

3- يحرم السفر منها واليها او لزراعة والاستثمار الزراعي او الصناعي او الحيواني وعلى جميع الاجهزة المختصة متابعة هذا الموضوع بجدية كل ضمن اختصاصه.

4- تعد قيادات الفيالق ضربات خاصة بين فترة واخرى بالمدفعية والسمتيات والطائرات لقتل أكبر عدد ممكن يتواجد ضمن هذا المحرمات وخلال جميع الاوقات ليلاً ونهاراً واعلامنا.

5- يحجز جميع من يلقى عليه القبض لتواجده ضمن قرى هذه المنطقة وتحقق معه الاجهزة الامنية وينفذ حكم الاعدام بمن يتجاوز عمره (١٥) سنة داخل صعوداً إلى عمر (٧٠) سنة داخل بعد الاستفادة من معلوماته واعلامنا.

6- تقوم الاجهزة المختصة بالتحقيق مع من يسلم نفسه إلى الاجهزة الحكومية او الحزبية لمدة اقصاها ثلاثة ايام وإذا ستوجب التحقيق أكثر من هذه المدة عليهم اخذ موافقتنا هاتفيا او برقيا وعن طريق الرفيق طاهر العاني.

7- يعتبر كل ما يحصل عليه مستشارو أفواج الدفاع الوطني او مقاتلوهم يؤول إليهم مجانا، ماعدا الاسلحة الثقيلة والساندة والمتوسطة اما الاسلحة الخفيفة فتبقى لديهم ويتم اعلامنا بأعداد هذه الاسلحة فقط وعلى قيادة الجحافل ان تنشط لتبليغ جميع المستشارين وامراء السرايا والمفارز واعلامنا بالتفصيل عن نشاطاتهم ضمن افواج الدفاع الوطني[1].

الملف الخامس: المقابر الجماعية

واحدة من أبشع ملفات قتل العراقيين خلال فترة سلطة النظام البعثي البائد، هو ملف المقابر الجماعية التي لم يتعرّف عليها الرأي العام العالمي الاّ بعد سقوط البعث عام 2003، وإذا كان البعض يقول سابقا في مجال التعريف بالعراق: «أينما تحفر في العراق فأنك سوف تجد آثاراً أو نفطاً»، فنحن نعدّل العبارة لتصبح: «أينما تحفر في العراق فأنك سوف تجد آثاراً أو نفطاً أو مقابر جماعية»! ولا توجد أية مبالغة في العبارة لأعداد ومناطق أنتشار تلك المقابر التي لم يتم التعرّف على جميعها لحد الآن سوف نستعرض بعض التقارير الخبرية الموثقة للتعرّف على بعض ملامح هذا الملف المأساوي، كما نشرنا في الملاحق المرفقة بالدراسة، ملحق برقم 32 يتضمّن نصوص شهادتين لمشاركين فعليين في هذه الجرائم الوحشية.

لقد جاء في أحد التقارير: «أعلنت وزارة حقوق الانسان ارتفاع عدد المقابر الجماعية المكتشفة في العراق إلى 157 مقبرة جماعية، مشيرة إلى فتح 18 مقبرة خلال هذا العام وحده. وقال وزير حقوق الانسان خلال افتتاحه «مؤتمر احياء ذكرى ضحايا المقابر الجماعية» الذي عقدته الوزارة: «ان المؤتمرات التعريفية بجرائم النظام السابق التي عقدت في بريطانيا والولايات المتحدة اضافة إلى مقر الامم المتحدة في جنيف اثمرت عن الحصول على إقرار دولي بأن المقابر الجماعية تعتبر جريمة إبادة جماعية بحق العراقيين»[2].

---

(1) مجيد، د. محمد: القسوة لدى صدام حسين، مدوّنة على الانترنت.

(2) عفيف، براء: اكتشاف 157 مقبرة جماعية في العراق، إذاعة العراق الحر، 2013.

وجاء في تقرير آخر: «دخلت عبارة «المقابر الجماعية» قاموس العراقيين عقب عام 2003 إثر الكشف عن عشرات المقابر التي حوت رفات الآلاف العراقيين الذين إما دفنوا أحياءً أو نفّذ فيه حكم إعدام جماعي ليواروا حفرا أعدت لدفنهم في مناطق متفرقة من العراق. بعض تلك المقابر ارتبط بمناسبات وتوقيتات أنتجت قتلا جماعيا لمجاميع سياسية او قومية او طائفية. وبقيت مشاهدُ بثتها قنوات تلفزيونية عقب إسقاط نظام حكم صدام لعراقيين رجالاً ونساء مائلة في الذاكرة، وهم ينبشون مقابر جماعية بحثاً عن ما يدلهم على رفات أبنائهم وضحاياهم. وبعد ثمان سنوات من تلك المشاهد والصور، مازالت الأخبار تتوالى عن كشف المزيد من المقابر الجماعية»[1].

وفي تقرير آخر جاء: «أمهات وأباء وأشقاء وزوجات وأخوات وأبناء، جميعهم يبحثون في أرض قاحلة لا زرع فيها ولا ماء، سوى بقايا لجثث بشرية غيّر معالمها الموت القسري لنظام صدام الإجرامي، منهم من يبحث في بقايا الملابس المتهرئة وآخر يتفحص الجماجم والعظام لعله يستدل على من فقده قبل عشرين عاما، الحفر الكبيرة اختلطت فيها رفات الشهداء مع بعضها فنظام المباد صدام لم يراعِ حتى حرمة دفن الموتى، مما صعب مهمّة التعرّف على هوية الشهداء وارجاع رفاتهم إلى ذويهم. وقد تم تحديد 177 مقبرة، منها 130 مقبرة تم فتحها وبعض منها في طور العمل، في حين وصل عدد الشهداء حتى الان اربعة آلاف شهيد، ألفا شهيد منهم تم العثور عليهم في أكبر مقبرة أكشفت في السادس عشر من ايار العام 2003 وهي مقبرة المحاويل»[2].

وورد في تقرير آخر: «عادت الأضواء لتسلط من جديد على ملف المقابر الجماعية في العراق، وسط تجدد الدعوات للحكومة والبرلمان المقبلين للتعامل الجدي مع هذا الملف وإصدار تشريعات قانونية للاهتمام بذوي الضحايا وضمان حقوقهم الشرعية والوطنية. العديد من المؤتمرات الدولية عقدت مؤخرا حول المقابر الجماعية التي وصل عددها إلى قرابة 300 مقبرة جماعية في مناطق مختلفة من العراق، وقد عقد «مركز العراق الجديد للإعلام والدراسات في بريطانيا» ندوة موسعة في العاصمة البريطانية لندن في 13 حزيران 2010،

---

(1) الحيدري، نبيل: المقابر الجماعية في العراق.. قصص عذاب وهويات ضحاياها، إذاعة العراق الحر، 2011/8/5.

(2) صحيفة الصباح، في ذكرى المقابر الجماعية نصف مليون عراقي غيّبتهم جرائم النظام الدكتاتوري، 2013/5/16.

وجهت فيه الانتقادات للحكومة العراقية وطريقة تعاملها مع ملف المفقودين. ومن أبرز التوصيات التي رفعها المشاركون في الندوة، دعوة الحكومة الجديدة إلى التعامل الجدي مع ملف المقابر الجماعية وجرائم النظام السابق بصورة عامة، ومخاطبة البرلمان العراقي الجديد للاعتراف بجرائم المقابر الجماعية واعتبارها تطهير عرقي وإبادة للجنس البشري»[1].

ويشير تقرير آخر أظهرت المقابر الجماعية التي تم اكتشاف المئات منها بعد سقوط نظام حكم البعث في نيسان عام 2003 حجم وهول الجرائم التي ارتكبتها سلطات ذلك النظام بحق ابناء الشعب العراقي بقتل وتغييب مئات الالاف من العراقيين الابرياء. وتؤكد المعلومات ان عدد المقابر الجماعية التي تم اكتشافها في مختلف محافظات العراق منذ العام 2003 وحتى اليوم بلغت نحو 346 مقبرة منها 81 مقبرة تضم رفات المئات من ضحايا عمليات الأنفال من الكرد، أما البقية فتعود إلى ضحايا انتفاضة 1991 المعروفة بالانتفاضة الشعبانية التي انطلقت عقب حرب الكويت. ويؤكد المتحدث الرسمي باسم وزارة حقوق الانسان "ان هناك مقابر تم اكتشافها بعد نيسان 2003 تعود إلى حقبة السبعينيات والثمانينيات وتضم رفات معارضي النظام السابق الذين تم تصفيتهم واعدامهم ودفنهم في مقابر جماعية.

وواجه ملف المقابر الجماعية مشاكل عديدة، لعل أبرزها النبش العشوائي من قبل ذووي الضحايا. وعلى الرغم من مرور اكثر من تسع سنوات على اكتشاف اول مقبرة جماعية في محافظة بابل قبل ان يتوالى اكتشاف المئات منها في مناطق مختلفة من العراق لاسيما في وسط العراق وجنوبه، الا ان هذا الملف بنظر العديدين ما زال في بدايته، إذ ان المشكلة الاكبر تكمن في وجود عشرات الالاف من ضحايا المقابر الجماعية الذين لم يتم التعرف عليهم بسبب ضعف اجراءات وزارة حقوق الانسان في تسوية هذا الملف، لكن الوزارة أطلقت في اذار الماضي حملة وطنية لجمع العينات من ذوي ضحايا المقابر الجماعية عن طريق اجهزة حديثة، ومن قبل خبراء أجانب»[2].

---

(1) مندي، سميرة علي: أضواء جديدة على ملف المقابر الجماعية في العراق، إذاعة العراق الحر، **2010/6/21**.

(2) أحمد، ليلى: حملة وطنية للتعرّف على ضحايا المقابر الجماعية عن طريق أجهزة حديثة وبمساعدة خبراء أجانب، إذاعة العراق الحر، **2012/7/30**.

وعن موقف منظمات حقوق الإنسان من المقابر الجماعية، تذكر إحدى التقارير: «منذ اكتشاف أول مقبرة جماعية في العراق، تنهمك مجموعات مختلفة من الهيئات القانونية ومنظمات حقوق الإنسان في عواصم العالم في استكمال الملفات القانونية المتضمنة للتهم الموجهة لقادة نظام صدام المخلوع عن ارتكاب مجازر جماعية وانتهاك فاضح لحقوق الإنسان. من ناحية أخرى، تقول رئيس منظمة (إندايت) النائبة العمالية آن كلايد: إن لدى منظمتها ملفات مفتوحة أيضاً منذ أكثر من عشر سنوات حول المفقودين من العراقيين والمصريين والكويتيين في آن، وتضيف: إن العثور على المقابر الجماعية أخيراً سيساعدنا في عملية استكمال المعلومات والشهادات من أقرباء الضحايا، تمهيداً لإعداد الملفات القانونية لتقديمها لمحاكم جرائم الحرب ضد مجرمي نظام صدام».

وفي موقع شركة ناقلات النفط القريبة من جامعة البصرة، تمكن أعضاء من المنظمة من تسجيل روايات شهود عيان قالوا إنهم شاهدوا عملية تصفية جسدية بحق 25 رجلاً وعشر نساء في الساحة الخلفية للشركة، وتم دفن الجثامين في حقل قريب وقد اكتشفت جثثهم أخيراً.

من الملفات الأخرى (ملف قصي) الابن الأصغر لصدام، وهو الأكثر ترويعاً وذعراً، والمعلومات الواردة فيه مستقاة من شهود عيان وقعوا على وثائق تؤكد استعدادهم للإدلاء بشهادات حول الأمر أمام المحاكم. وتكشف المعلومات كيف أن قصي كان يعطي الأوامر بقتل العشرات من السجناء أثناء زيارته المفاجئة للسجون. فتقول إحدى الروايات مثلاً: إن قصي كان يلقي من فوهة الزنزانات الفردية الضيقة بقارورة من غاز الخردل بعد سؤاله الحرس عن من في داخلها. كما كان يقوم باستخدام آلات فرم المواد البلاستيكية الكبيرة لفرم الموقوفين.

وتقول إحدى هذه الروايات ما يلي: «كان هناك (في السجون) آلة كبيرة مخصصة لفرم البلاستيك، وكان يتم حمل السجين ورميه في داخلها أمام أعين بقية السجناء. أحياناً كان يوضع السجين من رأسه أولاً ويموت على الفور، وفي أحيان أخرى كان يوضع من ساقيه كي يصرخ ويتألم أثناء عملية الفرم التي يشاهدها قصي»[1].

---

(1) تقرير خبري. Ebaa net . منظمات حقوق الأنسان تتابع المقابر الجماعية.

الحقيقة المرعبة التي يصعب تصديقها لحد الآن من قبل الكثير من العراقيين، هي إن المفقودين نتيجة قمع النظام البعثي البائد قد تصل أعدادهم إلى الملايين، فتقديرات المختصين بالإحصاءات السكانية إن عدد، سكّان العراق في هذا الوقت وبالمقارنة بمعدلات النمو السكّاني للدول المجاورة، يجب أن يكون أكثر بكثير من العدد الحالي.

الملف السادس: تصفية النخب العلمية

تصاعدت ظاهرة هجرة الكفاءات بعد وصول حزب البعث للسلطة، بسبب القمع السياسي والفكري والتمييز القومي والديني والطائفي والتبعيث القسري، ويعد العامل السياسي الدافع الرئيسي للهجرة في هذا العقد، «وبحسب دراسة أجرتها (اليونسكو) تبين أن العراق من ضمن سبعة بلدان عربية يهاجر منها كل عام (10000) من المتخصصين»[1].

واضافة لذلك فقد هاجرت أعداد كبيرة من الكفاءات في شتى التخصصات عام 1978 وما تلاه، نتيجة اشتداد المضايقات السياسية والتصفيات الجسدية والسجن والتعذيب وبالأخص وسط أعضاء ومؤيدي الحزب الشيوعي العراقي والأحزاب والقوى الدينية.

الدليل الذي يؤكد كثرة الكوادر والكفاءات التي كانت تقيم في الخارج، هو الحملة الواسعة التي قامت بها الحكومة العراقية أوائل السبعينات بإرسال وفود رسمية عالية المستوى لإقناع هؤلاء بالعودة إلى العراق وذلك بتقديم الامتيازات وتحديدها بإصدار القوانين والقرارات ولكن رغم ذلك عاد القليل منهم. وحتى الذين عادوا هاجر معظمهم مرة ثانية، بسبب عدم وجود مقاييس موضوعية لتقييم الكفاءات على المستوى الرسمي، والمضايقات التي تعرضوا لها ومن أبرزها سياسة التبعيث القسري.

نقرأ في أحد المصادر: «بسبب استمرار هجرة العقول العراقية في السبعينات، وعدم نجاح قانون 154 لعام 1975 حاول النظام جذب الكفاءات العربية، وهذا ينطبق بقدر معين، على مدرسي التعليم الثانوي مما ولد بديلاً جزئياً ومؤقتاً ومكلفاً من الناحية المادية

---

(1) الفيل، د. محمد رشيد: الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية، مراجعة هبة الله الغلاييني، مجلة النهج، 2001، العدد 62/ ص 293.

لخزينة الدولة»[1]، ولمزيد من المعلومات عن هذا الملف الخطير يمكن مراجعة مصادر أخرى[2].

ملفات أخرى: وإضافة للملفات الستة السابقة الذكر، توجد ملفات، أخرى لجرائم أرتكبها النظام البعثي أضرّت بعشرات بل بمئات الآلاف من العراقيين قتلا أو تشريدا، مثل:

جريمة تجفيف أقدم وأكبر مسطّح مائي في المنطقة (أهوار جنوب العراق): وقتل وتشريد سكانها وهي جريمة بيئية خطيرة فضلا عن كونها جريمة بحق سكان المنطقة الذين، يعتبرون امتدادا لحضارات سومر القديمة.

ومع إن أهوار الجنوب شهدت في أواسط ستينيات القرن الماضي نشاطاً، مسلّحاً لإحدى المجموعات اليسارية المنشقة عن الحزب الشيوعي العراقي إلا أن الفترة التي تلت فشل الانتفاضة الشعبية في آذار 1991، بعد هزيمة النظام البعثي في الكويت كانت هي الأكثر ترويعا لسكان المنطقة والأكثر دموية وتدميراً.

نقرأ في تقرير: «كانت قوات التحالف في تلك الفترة قد اعطت الضوء الاخضر لصدام في مفاوضات خيمة صفوان باستخدام المروحيات وكانت نتيجة عمليات التطهير التي حدثت في الاهوار هي حرق ما يزيد على 250 قرية بأكملها حتى انه لم يبق منها إلا الرماد إذ كانت قوات الحرس الجمهوري تقصفها بمختلف الأسلحة طوال الليل، ثم يشنون هجوما واسعا عليها مع ساعات الصباح الأولى»[3].

الملف السابع: ملف تدمير المؤسسات والوزارات والدوائر الحكومية:

---

(1) الطائي، صادق: قراءة نقدية لكتاب التطهير الثقافي او التدمير المتعمد للعراق، موقع الحوار المتمدّن، العدد 2968، 2010/4/7.

(2) أحمد، د. نادر عبد الغفور: العقول العراقية المهاجرة بين الاستنزاف والاستثمار، مؤسسة الرافد، ط1، لندن، 2003. ص 23.

النعمة، د. هاشم: العراق دراسات في الهجرة السكانية الخارجية، دار الرواد، بغداد، 2006، ص 6.

(3) الطائي، صادق: قراءة نقدية لكتاب التطهير الثقافي او التدمير المتعمد للعراق، موقع الحوار المتمدّن، العدد 2968، 2010/4/7.

بعد هزيمة النظام في نيسان 2003، توضّح إن تدمير وإحراق وتفجير المؤسسات والوزارات والدوائر الحكومية كان أيضاً حلقة من حلقات تدمير العراق وتشير الكثير من الدلائل على احترافية عالية لمن قام بهذا العمل لأن اختيار الاماكن لم يكن التي دمرت لم يكن عشوائيا بالإضافة إلى استخدام معجلات الاحتراق لتحدث اكبر اثر من التدمير، وقد وجهت اصابع الاتهام إلى الكثير من الاطراف العراقية والاقليمية والدولية وكل كان يوجه الاتهام حسب قراءته للحدث، وتشير إحدى المصادر إلى: " الوثيقة التي تم العثور عليها في احدى دوائر المخابرات العراقية بعد تعرضها للنهب والحريق ابان سقوط النظام فهي تنص على:

سري للغاية العدد: 4049 / التاريخ: 2003/1/23

الى/ كافة دوائر الدولة المدرجة ادناه

م/ خطة طوارئ سرية

- الامن
- الاستخبارات
- المخابرات

الحاقا بكتابنا السري المرقم (3870) في 2003/1/11 يرجى العلم بعد سقوط القيادة العراقية من قبل قوات التحالف الامريكية والبريطانية الصهيونية لا سامح الله على كافة منتسبي دوائركم الخاصة بالمديريات المذكورة اعلاه العمل حسب التعليمات المذكورة ادناه:

1- نهب وحرق كافة دوائركم الخاصة بمديرياتنا وغيرها.
2- تغيير سكناكم بين حين وآخر
3- تخريب محطات توليد الطاقة الكهربائية
4- تخريب محطات المياه
5- تجنيد عناصر ومصادر معتمد عليها وادخالها إلى الجوامع والمساجد
6- الانتماء إلى الحوزة العلمية في النجف
7- الانتماء إلى الاحزاب والتجمعات الوطنية والإسلامية
8- قطع الاتصالات الداخلية والخارجية
9- شراء الاسلحة المسروقة من المواطنين
10- التقرب من العائدين من خارج القطر
11- اغتيال ائمة وخطباء الجوامع والمساجد

نسخة منه الى

- دائرة مخابرات بغداد
- دائرة مخابرات نينوى
- دائرة مخابرات البصرة

الرفيق مدير المخابرات العامة 2003/1/22[1].

---

(1) الطائي، صادق: قراءة نقدية لكتاب التطهير الثقافي او التدمير المتعمد للعراق، موقع الحوار المتمدّن، العدد **2968**، **2010**/**4**/**7**.

المبحث الخامس: السياسة الأمريكية تجاه البعث

يفترض البعض إن مبررات تلك السياسة ما يلي:

(1) كانت الادارة الامريكية في الفترة الأولى من احتلالها للعراق 2003 تسعى للتفاهم مع المجموعات التي، تقاتلها بالسلاح للتوصل إلى اتفاق أو هدنة معها يقلل من حجم خسائرها وبالطبع كانت بعض تلك المجموعات من بقايا الأجهزة الأمنية والحزبية للنظام البعثي البائد.

(2) وسعت الإدارة الأمريكية إلى تحييد شرائح واسعة من قيادات وقواعد النظام السابق في صراعها المركزي مع من تسميهم (بالقاعدة) او الإرهاب الدولي وترى إن استيعاب شريحة واسعة من البعثيين العراقيين في أجهزة الدولة وفي العملية السياسية يؤدي إلى إبعادها عن البؤر الإرهابية وحرمان تلك البؤر من حاضنتها الاولى داخل العراق، ويضرب البعض مثلاً يعتبره ناجحاً لهذه السياسة وهو مشروع الصحوات لمواجهة المجموعات التكفيرية والقاعدة القادمة من وراء الحدود.

(3) كما وترى بعض الدوائر الامريكية ان إعطاء امتيازات واسعة للبعثيين قد يؤدي إلى تقليل مشاعر بعض أوساط السنّة في العراق بكونهم مهمّشين او انهم ليسوا شركاء حقيقيين في القرار، لأن أغلب القيادات البعثية والعسكرية والأمنية في عهد صدام (خاصة بعد تسلّم صدام الموقع الاول في الحزب والدولة والجيش في تموز 1979) هم من السنّة ومن بعض مناطق ومدن المنطقة الغربية في العراق.

(4) كما وينظر بعض المسؤولين ومخططي السياسة الأمريكية إلى حزب البعث (بوصفه حزباً علمانياً) قادراً على الحد من نفوذ الإسلاميين العراقيين الذين لا ترغب الادارة الامريكية بهيمنتهم على القرار السياسي العراقي، ويبدو ان اولئك المسؤولين الامريكان لا يهتمون ولا يكترثون بالثمن الباهظ الذي يدفعه الشعب العراقي جرّاء قيام حزب البعث بذلك الدور، وربما يتذكر بعض المتابعين، ان بعض هذه المخاوف الامريكية تعود لأكثر من عقد من الزمان قبل سقوط صدام، مثلاً في عام 1990 كتب (غراهام فولر) الباحث السابق في وكالة المخابرات المركزية، كتب دراسة لصالح مؤسسة (راند) للأبحاث والمرتبطة بوزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) حيث استعرض سيناريوهات

التغيير في العراق، وحذر من أن سقوط حزب البعث في العراق، يفتح الباب على مصراعيه لاكتساح الساحة العراقية من قبل التيار الإسلامي[1].

(5) وينظر مسؤولون أمريكان آخرين إلى أهمية وجود مؤسسات أمنية عراقية قادرة على مواجهة النفوذ الإيراني والتدخل السوري في العراق وقادرة على قمع القوى الوطنية العراقية الرافضة للسياسات الأمريكية او التي، تهدّد المصالح الأمريكية في العراق والمنطقة، وهذا لا يتحقق بنظرهم الا بإعادة بناء أجهزة الأمن العراقية بالعناصر البعثية السابقة المتمرّسة ولعقود من الزمن حيث إن القوى الوطنية العراقية التي تشكل عناصرها جسم وقيادة الحكومة العراقية الحالية غير مستعدة لترتيب أولوياتها الداخلية كما تريد بعض الدوائر الخارجية وغير مستعدة لتكرار نفس النهج الصدامي في مجال السياسة الخارجية الذي كلّف الشعب العراقي مئات الالاف من الضحايا والمليارات من الدولارات، وتعتقد بأنه يمكن مواجهة التدخلات الخارجية وخاصة من الجيران برص الصف الوطني وتحقيق مشاركة حقيقية بين القوى العراقية الفاعلة في صناعة القرار واعتماد القواعد الدولية المتعارف عليها في حل النزاعات.

هذا ما يراه البعض من مبررات لتلك الضغوط والمطاليب الأمريكية في ملف (اجتثاث البعث) أما البعض الآخر من السياسيين العراقيين ممن لا ينظر بحسن الظن والثقة بالسياسات الأمريكية بسبب التجارب السابقة المماثلة في العالم، وممن يعتقد وبقاطعية أن الذي يحدد السياسات الامريكية في المقام الاول والأساس هو المصالح الامريكية (المشروعة وغير المشروعة) وليست مصالح الشعوب والدول المحتلة، هذا البعض يوجز أسباب تلك الضغوط الامريكية المتواصلة على الحكومة العراقية وعلى مجلس النواب العراقي، لإعطاء امتيازات للبعثيين ولإعادتهم إلى مفاصل الدولة وأجهزة الأمن العراقية، نوجزها بالنقاط التالية:

أولاً: منذ البداية أي في الاشهر القليلة التي سبقت يوم 2003/4/9 أو التي تلتها كان هناك موقفين تجاه البعث والبعثيين في أوساط القرار في الإدارة الامريكية، أحدهما يؤمن بضرورة التعامل مع (البعث) كما تعاملت أوروبا وحلفائها مع (الحزب النازي) بعد الحرب العالمية الثانية، لكونه حزباً فاشياً في أفكاره وسياساته ورجالاته، فحذف (الحزب

---

(1) فولر، غراهام: هل يبقى العراق موحّدا عام **2002** ؟ مؤسّسة راند، **1993**.

النازي) من الواقع الألماني هو الذي مكّن المانيا وأوروبا والعالم من عيش حقبة سلام امتدت لأكثر من سبعين سنة ولا تزال (منذ 1945 ولحد الآن) وبعض قرارات الحاكم المدني (بريمر) تعبّر عن هذا الموقف، بينما يؤمن الموقف الآخر بضرورة استمرار دور حزب البعث بشكل ما في العراق لضرورات المصالح الامريكية المتوسطة والبعيدة المدى، كما خدم البعث المصالح الامريكية في السابق خاصة بين (1975 – 1991). ولذا فأن عودة المسؤولين الامريكيين إلى الضغط ثانية لإعطاء امتيازات للبعثيين، قد يشير إلى غلبة الفريق الثاني بسبب إخفاقات السياسة الامريكية في السنوات الأربعة السابقة في تحقيق المصالح الامريكية العليا في العراق، والعودة إلى محاولة توظيف حزب البعث في العراق، بعد عجز الاجهزة الامريكية عن توظيف وترويض القوى الوطنية العراقية التي تشكّل المعادلة السياسية القائمة والحاكمة في العراق وبعد تصاعد مظاهر سخط شعبي على السياسة الامريكية في العراق.

ثانياً – يعتقد أيضاً بعض السياسيين العراقيين بأن الضغوط الامريكية بهدف إعطاء امتيازات للبعث والبعثيين (وبعض النظر عن حملة التسويق الاعلامي والسياسي لها)، ليس لها أية علاقة بمشروع المصالحة الوطنية ولا بما يسمّوه بالصراعات الطائفية السنيّة الشيعية، ولا بتلبية مطاليب بعض المجموعات المقاومة للعملية السياسية وللوجود الامريكي في العراق لكسبها إلى العملية السياسية، وانما ترتبط بجوهر السياسة الغربية الثابتة والمعروفة والمتكررة في أغلب مناطق النفوذ، وخلاصة تلك السياسة، هي أن أغلب القوى الكبرى التي تحرص على استمرار نفوذها في بلدان العالم، تعتمد عادة على ثلاث سياسات أساسية عامة هي:

أ- منع استلام القوى الوطنية ذات القاعدة الشعبية الحقيقية والواسعة للقرار السياسي ولمفاصل السلطة في البلد، لأن تحكّم تلك القوى الوطنية المستقلة بالقرار وآليات العمل السياسي، يعني بداية النهاية لأي نفوذ خارجي ويعني بناء دولة وطنية حرة مستقلة قد تشكل عبئاً إضافياً على سياسات ومصالح القوى الكبرى في المنطقة.

ب- بناء مؤسسة عسكرية يُمكن توظيفها عند الحاجة لموازنة قوى الحركة الوطنية والشعبية، وهي الوسيلة المفضّلة لدى الولايات المتحدة وبريطانيا وغالبية القوى الكبرى (كما هو معروف في العالم الثالث منذ خمسينات القرن الماضي والى سنوات

قريبة مضت) أي القيام بانقلاب عسكري لإجهاض اي تغيير وتطور داخلي لا ينسجم والمصالح الدولية.

ج- بناء مؤسسة أمنية قمعية شرسة (تضم عناصر لا تتورع عن ارتكاب أبشع وأوسع الجرائم تجاه أبناء الشعب وكوادر الحركة الوطنية) لضرب نفوذ وفاعلية الحركة الوطنية، وتطويع الحركة الشعبية بالاتجاهات التي تتطلبها السياسات والمصالح الدولية غير المشروعة.

وفي تقدير بعض دوائر القرار، فأن البعثيين هم الأكثر أهلية واستعدادا لِلَعِبَ هذا الدور في العراق وتجربتي (انقلاب شباط 1963 وما أعقبها من مجازر) و(انقلاب 17 تموز 1968 وما أعقبتها من تصفيات واسعة لقيادات وكوادر كل القوى الوطنية العراقية وكذلك انتهاكات وحشية لحقوق الانسان العراقي وبشكل لم يشهد تاريخ العراق المعاصر مثيلاً لها) تؤكد ذلك. لذا يعتقد البعض ممن لا يثقون كثيراً بالسياسات الدولية بان البعض يُريد بناء تلك المؤسسة العسكرية وتلك الأجهزة القمعية بعناصر البعث، لمعالجة الآثار السلبية لانسحاب القوات الأمريكية وضمان استمرار النفوذ السياسي والأمني والاقتصادي وحتى الثقافي للولايات المتحدة الأمريكية وقوى غربية، أخرى في العراق.

ثالثاً- كما أن الضغوط الأمريكية المتصاعدة على الحكومة العراقية لإعطاء البعثيين امتيازات من خلال الالحاح على تغيير قانون اجتثاث البعث، في نظر البعض قد يعبّر عن استمرار السياسة الأمريكية السابقة في إعطاء دور للنظام الرسمي العربي (خاصة لبعض الدوائر الخليجية التي تتمتع بعلاقات قوية مع بعض مراكز القرار في واشنطن)، فالسعودية خاصة وأغلب الحكومات العربية عامة (وبالرغم من الجرائم التي ارتكبها صدام بحق شعوبهم ودولهم) لا تنظر بعين الارتياح للتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تجري في العراق بعد سقوط نظام صدام، وتقف مجموعة متشابكة من الاسباب والعوامل التاريخية والطائفية والاقتصادية والسياسية والامنية خلف ذلك الموقف الغريب لأغلب الحكومات العربية، وهو ما يفسّر مواقف فضائياتهم الإعلامية الشامت والمحرّض، وكذلك ما يفسّر تواطؤهم مع خطط تعبئة ودعم وتهريب الإرهابيين العرب إلى العراق.

1- تقييم عام لحزب البعث في العراق

<< النتيجة الطبيعية لأي حزب سياسي يصل إلى السلطة ويبقى فيها اعتمادا على الانقلابات والمؤامرات وعلى الدعم الأجنبي وليس على القاعدة الانتخابية الشعبية، هو الاستخدام المبالغ فيه للقمع والقتل وكل أساليب انتهاك حقوق المواطن العراقي وحقوق الجماعات السياسية المعارضة، للتخلّص من المخاطر التي ربما تهدد السلطة يوما ما.

عدم الحوار والاتفاق مع القوى المعارضة والقيادات الاجتماعية والدينية، إلاّ لأغراض تكتيكية ومؤقتة، لا تتيح الفرصة مطلقا لنمو مؤسسات دستورية وآليات ديمقراطية تتيح للشعب ممارسة دوره ونيل حريته وكسب حقوقه السياسية، وأدّى ذلك في العراق إلى بناء عشرات الأجهزة القمعية المرعبة والعديد من التشكيلات المسلّحة الرسمية وشبه الرسمية، والمئات من القوانين المجحفة التي تتحكّم بكل صغيرة وكبيرة بما فيها المسائل الشخصية من حياة المواطن العراقي.

وأيضاً من مقتضيات تلك السياسة، السعي لتدمير القيم والمنظومات الفكرية والأخلاقية والعقائدية والتراثية للمجتمع العراقي (وحتى أنماط العمران للمحلات ومناطق المدن العريقة) لقطع الارتباط بالتاريخ الحضاري، ومحاولة إعادة تشكيل المجتمع العراقي لتحويله إلى مجتمع مسخ فاقد لأية هوية حضارية ومجتمع خانع وذليل ومُستعبد ومهيأ لخدمة سياسات وخطط يحددها النظام الحاكم لأهداف محلية أو خارجية والتركيز على الحرب النفسية ونشر الرعب والفقر وفرض الحصار الكامل على المواطن لتحقيق ذلك.

وأكثر من ذلك السعي لتغيير التركيبة السكانية للشعب العراقي باستقدام الملايين من مواطني دول أخرى، وكذلك السعي لتغيير البيئة الجغرافية والطبيعية لمجموعات سكانية كاملة، خدمة لنفس الهدف (كما في مثال تجفيف أهوار الجنوب).

اعتمد النظام البعثي البائد سياسات القصاص الجماعي والمحاسبة على النوايا، وتفتيت الحركات من الداخل وإثارة الصراعات العنصرية والطائفية والمناطقية في المجتمع، ووضع المواطن أمام خيارين لا ثالث لهما:

اما الانتماء إلى حزب السلطة وخدمة سياساته وخططه وحتى الاشتراك في تنفيذ جرائمه، أو اعتباره عدوا للنظام يستحق أقصى درجات العقاب بما فيها الاعدام فيما لو أنتمى إلى حزب أو مارس نشاط لا يرتضيه النظام البعثي الحاكم.

النظام البعثي كباقي النظم الدكتاتورية الشمولية أغلق على نفسه كل أبواب الاصلاح والتطور الذاتي في النظام السياسي ومنع سنن التغيير في المجتمع من ان تأخذ دورها الطبيعي في الحفاظ على استقرار الدولة ونمو وسلامة المجتمع، وبذلك فتح الباب واسعا أمام التدخّلات الخارجية حتى وصلت الأمور إلى الاجتياح العسكري الاجنبي، وربما تنحصر عملية إسقاط هكذا نظام بتدخّل العامل الخارجي بغض النظر عن نوايا وأهداف القوى الخارجية المساهمة فيه.

كما أعتمد النظام البعثي للبقاء والتفرّد بالحكم: تأجيج الانقسامات (القومية والدينية والمذهبية والحزبية والمناطقيه وغيرها) والتحالفات المرحلية لتحييد فئه او اكثر وضرب الفئات الأخرى وهكذا حتى تتم تصفية كل القوى التي تهدّد النظام، وتوظيف ما باليد من عناصر قوة، لبناء مركز قوة اكبر (مثلا توظيف علاقات رأس النظام العائلية والعشائرية والمناطقية لبناء مركز قوة له داخل حزب السلطة (حزب البعث)، وتم توظيف مركز القوة في الحزب لبناء مركز قوة في الدولة وما يهمنا في هذا المنهج تأثيره السلبي في بناء الهوية الوطنية والمواطنة، أضافة إلى توظيف الشعارات الفكرية والأيدولوجية العامة لصالح نظام الحكم القمعي العائلي.

فمن شعارات الامة العربية الواحدة ذات الرسالة الخالدة إلى حملة الايمان الكبرى إلى الدعوة للجهاد ضد الصليبية العالمية، وضد حكام العرب عملاء القوى الشريرة (والغريب أنهم نفس الحكام الذين دعموه في الحرب ضد إيران بل وأقام أتحادا مع بعضهم مثل، حكّام مصر والأردن) إلى الدعوة لتوزيع الثروة العربية على الفقراء..!! توظيف الشعار الفكري او الأيدولوجيا الصحيح لخدمة مصالح سياسية ضيّقة لنظام الحكم يتحول بالطبع إلى عامل مضاف لضرب مقومات او عناصر الوحدة والانسجام في المجتمع، لأنه يتسبّب بفقدان تلك الشعارات لمصداقيتها، وبالتالي خلط الأوراق لدى الشعب.

أما بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية في آذار 1991، قام النظام البعثي وبهدف توظيف العصبيات الطائفية والمناطقيه والعنصرية في ترميم ركائز النظام التي بدأت

بالانهيار السريع، برفع شعارات انقسامية صريحة مثل: المحافظات البيضاء وكان يقصد بها المحافظات الغربية والمحافظات السوداء ويعني بها محافظات كردستان العراق والفرات الاوسط والجنوب، وشعار «لا شيعة بعد اليوم» .. والكرد المرتدّين .. وغيرها.

وحتى الشريحة والمنطقة التي حاول النظام الظهور بمظهر المدافع عنها والممثّل او المعبّر عن مصالحها، كشفت زيف سياسات النظام وشعاراته (كما رأينا في انتفاضة مدينة الرمادي 1995 بعد تسليم جثمان المرحوم الطيّار مظلوم الدليمي وزملائه من ضباط القوة الجوية والجيش العراقي الذين تم اعدامهم والتمثيل بأجسادهم بعد أتّهامهم بالأعداد لانقلاب عسكري.

وكما رأينا أيضاً في التصفيات التي تمت بعد فرار ثم عودة صهر رأس النظام حسين كامل) خلال فترة حكم النظام البعثي الثانية (1968 – 2003)، بلغت سعة وعمق الانقسامات والصراعات الجانبية داخل المجتمع العراقي وداخل الكيان العراقي، الحد الأقصى بالمقارنة مع الحقب السياسية السابقة لانقلاب 1968/7/17، بسبب سياسات التمييز المنهجي والمنظّم التي تمارسها السلطة تجاه شرائح متعددة من ابناء العراق، وهي الخدمة الكبرى التي قدّمها النظام البعثي للقوى الاجنبية المتربِصة بالوطن والتي تم توظيفها جيدا في خطط الاجتياح العسكري عام 2003، بل وتم توظيفها أيضاً في خطط الولايات المتحدة بعد احتلالها للعراق لبناء معادلة سياسية واجتماعية زاخرة بالتناقضات تتمكّن من توظيفها لصالح نفوذها ومصالحها في العراق.

لقد تناولنا في هذا الفصل الخاص بحزب البعث، نشأة الحزب ومنطلقاته الفكرية والسياسية والبيئة الاجتماعية التي جاء منها أغلب قادته ورموزه للتعرّف على خصائص النخبة الحزبية التي حكمت العراق لفترة تزيد على ثلاثة عقود ونصف.

وقد تطرّقنا إلى الارتباطات المشبوهة لبعض قادة ورموز الحزب وكيفية وصولهم إلى السلطة لمرتين، والتصفيات الداخلية الواسعة التي قام بها صدام وشلّته داخل الحزب والنظام وأجهزته العسكرية والأمنية، للتعرّف على الآليات والأساليب التي أعتمدها النظام البعثي للوصول إلى الحكم وللبقاء فيه.

وتناولنا أيضاً بعض أهم جرائمه تجاه الشعب العراقي وقواه الوطنية، لمعرفة المضاعفات والتداعيات العميقة والواسعة التي خلّفتها تلك الجرائم في الواقع الاجتماعي والسياسي للشعب العراقي، وهو ما يعني أن ملف الوفاق او المصالحة الوطنية سيكون واحدة من أعقد الملفات وأصعبها وأكثرها حاجة للوقت والعمل المدروس المستمر بسبب تلك المضاعفات.

2- سمات عامة لحزب البعث في العراق:

1- لم يُعرَف حزب البعث في العراق وهو خارج السلطة بكونه حزبا ذو قاعدة شعبية واسعة، وإنما كان يضم اعدادا محدودة موزعة في مناطق ذات توجهات قومية وعشائرية خاصة، ويقال بان عدد اعضائه عند قيامه بانقلاب 17 تموز 1968 كان قليلا لذا لجأ إلى التحالف مع مسؤول الاستخبارات العسكرية في عهد عارف عبد الرزاق النايف وقائد قوات الحرس الجمهوري عبد الرحمن الداود.

2- ولكن عندما يكون في السلطة يستخدم الحزب إمكانات الدولة وأجهزتها للضغط على المواطنين للانتماء بالترهيب والترغيب إلى صفوف الحزب، حتى وصلت الحالة في الثمانينات في العراق، هو إن حصول العراقي على حقوق المواطنة يمر من خلال الانتماء إلى حزب السلطة الذي هو حزب البعث. ويتم إرغام الموظفين في دوائر الدولة على شراء، كتب الحزب من خلال استقطاع قيمتها من رواتبهم الشهرية.

3- من يدرس تاريخ البعث في العراق، يكتشف ان اهم الوسائل التي اعتمدها حزب البعث للوصول إلى السلطة، ليست هي صناديق الانتخاب أو الحركة الشعبية الواسعة أو السبل الدستورية المعروفة وإنما أهم وسائله هي الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية.

4- الأمر الغريب الاخر هو ان المتابع لفترة حكم البعث الاخيرة (1968 – 2003) سوف يكتشف ان أغلب زعامات الحزب المدنية والعسكرية تم تصفيتها مباشرة او بطرق غير مباشرة من قبل صدام والمقربين اليه وأكبر مجزرة نفذها صدام بحق رفاقه كانت مجزرة حدائق القصر الجمهوري في تموز 1979 عندما أراد احتلال

الموقع الاول في الحزب والدولة والجيش بدلاً من احمد حسن البكر حيث قام بقتل حوالي ثلثي القيادة القطرية وعدد كبير من الوزراء البعثيين وعدد من القيادات العسكرية البعثية وعدد من اعضاء قيادة فرع بغداد وغيرهم بذريعة التآمر..!

5- تميزت فترة حكم حزب البعث بقيادة صدام بما يلي:

- حملة واسعة لتصفية زعامات وكوادر وقواعد القوى الوطنية العراقية بمختلف توجهاتها الفكرية، وهو الأمر الذي لم تشهد العهود السياسية السابقة (1920 – 1968) له مثيلاً.
- انتهاكات صارخة وواسعة لحقوق الانسان العراقي حتى بلغت عدد السجون المئات وأعداد المعدومين رسميا مئات الالاف واعداد المفقودين مئات الالاف واعداد العراقيين المهجرين والهاربين بالملايين.
- شن حروب خارجية على الدول المجاورة للعراق (كشن الحرب على الجمهورية الإسلامية الإيرانية وغزو دولة الكويت وضرب الرياض بصواريخ أرض، أرض وغيرها).
- تأجيج الصراعات العنصرية والطائفية والاجتماعية والسياسية بين ابناء المجتمع العراقي العريق، وهو ما نشاهد نتائجه ومضاعفاته الخطيرة هذه الايام.
- تدمير القدرة الاقتصادية للبلد من خلال الحروب وفتح الابواب واسعة امام التدخلات الخارجية التي وصلت ذروتها في لجان التفتيش الدولية التي أستباحت كل المنشآت والدوائر الرسمية وحتى بيوت المسؤولين، وأخيرا الاجتياح العسكري الامريكي للعراق عام 2003.
- هناك معلومات غير موثقة عن وضع 5٪ من عائدات النفط (كانت تسمّى بحصة كولبنكيان) لحساب امين الحزب آنذاك (صدام) وهو ما ادى إلى هدر المليارات من اموال الشعب العراقي.

بالطبع هناك بعثيون اعتنقوا فكر حزب البعث وناضلوا في صفوفه في الحقب السياسية المنصرمة وناضلوا أيضاً ضد دكتاتورية صدام (غالبيتهم كانوا مرتبطين بالقيادة

القومية المرتبطة بالنظام السوري)، ودفعوا ثمناً باهضاً بسبب نضالهم ذاك وعملوا من اجل خدمة المبادئ والشعارات القومية التي رفعها الحزب للنهوض بواقع الامة العربية.

أولئك البعثيون لا يعتبرون جناح صدام هو الممثل والوريث الحقيقي لحزب البعث الذي يعتبروه حزباً وطنياً وقومياً ساهم في صياغة نضالات الشعب العراقي والأمة العربية لعقود من الزمن، ويرون كذلك ضرورة إعطاء فرصة عادلة لهم ليبرزوا الوجه الاخر لحزب البعث .. ذلك الوجه الذي لا تعتقد غالبية القوى الوطنية العراقية بوجوده اصلاً لأن ممارسات صدام وأعوانه هي في الواقع نتاج الفكر البعثي الذي يصفه مناوؤه بالعنصرية والفاشية والتخلّف. >> [1]

[1] الحكيم ، أكرم – كتاب" بعث العراق .. ورقة محروقة أستنفدت أغراضها " معد للطباعة

الفصل الرابع:

أولا – الاحتلال الأمريكي من 2003/4/9 ولغاية مغادرة القوات الأراضي العراقية

المبحث الأول: الرؤية الأمريكية تجاه المصالح والتحديات والمخاطر

المبحث الثاني: رؤى ومواقف أمريكية تجاه مكونات مجتمعية وقوى سياسية عراقية

المبحث الثالث: الرؤية الأمريكية تجاه دول الجوار والمنطقة

المبحث الرابع: مهام وأولويات (من وجهة نظر أمريكية) مطلوبة في العراق

المبحث الخامس: الموقف الأمريكي من ملف المصالحة الوطنية

يتيح لنا استعراض الرؤى الأمريكية في الصفحات التالية فرصة جيدة للتعرف على منطلقات ورؤى ومواقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الواقع العراقي القائم بشكل عام وتجاه ملف المصالحة الوطنية في العراق بشكل خاص. راجعنا عشرات الدراسات والأبحاث الصادرة عن مراكز ودوائر ذات تأثير كبير في القرار الأمريكي، وتم إعداد، خلاصات، مركّزة للموقف الأمريكي تجاه عناوين أبرزها:

المصالح الأمريكية في العراق، التحديات والمخاطر التي تواجه الولايات المتحدة في العراق، مكوّنات مجتمعية وقوى سياسية عراقية، أهمها الشيعة والكرد والسنّة والمرجعية الدينية في النجف الأشرف، جيران العراق وخاصة الجار الإيراني ودول المنطقة الأخرى، الأحزاب السياسية العراقية وخاصة الأحزاب الفاعلة في النظام السياسي الجديد، الفدرالية في العراق، الأولويات المطلوبة في العراق، المصالحة الوطنية في العراق.

بصورة عامة كانت الأهداف والعوامل المتحكّمة بمدى تطور العلاقات الأمريكية العراقية: الوصول إلى مصادر الطاقة (خاصة النفط)، التنافس والصراع مع الاتحاد السوفيتي (روسيا الاتحادية حاليا) على النفوذ في المنطقة، وبدرجة أقل التنافس مع النفوذ البريطاني، منع وصول قوى وطنية محلية، معادية للمصالح الأمريكية في المنطقة إلى السلطة، الصراع مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتحجيم القوى الوطنية العراقية المتعاونة معها أو المؤيدة لها، منع تطوّر تهديدات حقيقية لأمن إسرائيل، وباقي حلفاء الولايات المتحدة.

المبحث الأول: الرؤية الأمريكية تجاه المصالح والتحديات والمخاطر

المصالح الأمريكية:

تشير إحدى الدراسات إلى المصالح الإمريكية في العراق كما يلي: (المصالح الأمريكية تتمثل بوحدة العراق وتطوره الاقتصادي والديمقراطي وأمن الطاقة والوصول الى موارد الطاقة في العراق والخليج ، وإحتواء وهزيمة الحركة الجهادية العنفية، والسلام بين العراق وجيرانه بما في ذلك إيران وتركيا، ومكانة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط والعالم الا سلامي)[1].

([1]) Jombert ،David and Terence Kelly - Jessica Watkins - Security in a (Framework for Analysis of Threats Emerging After “Departure of US Forces” This paper has been prepared for the Office of the Secretary of Defense - National Defense Research Institute - Publication Date 2010 RAND Corporation

نقول إذا كانت المصالح الأمريكية في العراق والمنطقة هي ما ذكرته هذه الدراسة، فأن الحكومة العراقية والنظام السياسي الجديد في العراق.

(وبعيدا عن كل ملابسات فترة الاجتياح والاحتلال العسكري الماضية التي لم تندمل جراحها بعد) يمكنهما البدء بعمل جاد مع الإدارة الأمريكية ووفق شراكة سياسية واقتصادية حقيقية وتعاون صادق، على الأقل ضمن تحقيق الأهداف الأربعة الأولى، وبشرط احترام سيادة العراق واحترام قيادته والتعهّد بعدم الإخلال بنظامه الديمقراطي. وأما الهدف الأخير فنحن نعتقد أن تغييرا حقيقيا في السياسة الخارجية الأمريكية وإعادتها إلى القيم الأخلاقية للجمهورية الأمريكية الأولى وترك التدخل غير المشروع في شؤون دول المنطقة والعالم الإسلامي وترك التحيز للكيان الصهيوني وعدم دعم الدكتاتوريات العربية وغيرها في العالم الإسلامي، كل هذه كفيلة بتحسين صورة أمريكا عند العرب والمسلمين وبالتالي المحافظة على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي.

بينما 'تشيردراسة هامة أخرى إلى:(تحدد المصالح الامريكية التالية : إستعادة مصداقية الولايات المتحدة وحفظها، بالاضافة الى حفظ مكانتها وقدرتها على العمل في جميع أنحاء العالم،وتحسين الاستقرارالاقليمي،والحد من النفوذ الإيراني وإعادة توجيهه،وحفاظ إستقلال العراق كدولة واحدة، ومنع العراق من أن يصبح ملاذاً آمنًا للإرهابيين او منطلقًا له) [1]

التحدّيات والمخاطر:

يشير باحث:أهم التحديات والمخاطرمن وجهة النظرالإمريكية: (لا تزال هناك تحديات خطيرة موجودة، تتمثل التحديات الواسعة والكبيرة للسياسة الامريكية في الحفاظ على وتوسيع نطاق الاتجاه المنخفض للعنف ووضع صيغة للأمن والاستقرار بشكل مستدام في العراق وجميع أنحاء المنطقة، واذا ما أُريد تحقيق سلام دائم فإن الأمر سيتطلب من العراقيين التوصل الى إتفاق بشأن المسائل المتعلقة بتقاسم السلطة وإدارة الموارد في النظام السياسي الجديد)

(1) Siror ،Daniel B. and Sam Parker - Iraq in the Obama Administration (Briefing Paper from the American Institute of Peace) - American Institute of Peace publication - December 2008.

[1] ويشير باحث آخر: (تحديات تتراوح ما بين العنف المستمر وصولا الى التسوية السياسية وإنتهاءًا بالاستقرار الاقتصادي،وهي كما يأتي:

1. هزيمة التهديد الذي تفرضه بقايا التمرد والبعثيون الجدد بالاضافة الى التحديات التي تمثلها الميليشيات والمجموعات المسلحة الشيعية
2. بناء قوات أمنية عراقية فاعلة
3. تسريع الوتيرة البطيئة للتسوية السياسية
4. إيجاد توازن جديد بين الادارة المركزية والاقليمية والمحلية
5. التعامل مع التحديات الحالية (الفقر والبطالة وقلة اليد العاملة وسوء توزيع الدخل)
6. تحريك العراق ودفعه بإتجاه التنمية الاقتصادية
7. وضع ميزانية العراق على مسار مستقر ثابت

– جميع تلك التحديات هي هيكلية، بمعنى أنها تتطلب تغييرات كبيرة في السياسة العراقية الحالية فضلا عن الحكم و الامن و البنية والاقتصاد، وهو ما سيستغرق سنوات عدّة لإنجازه.

– هناك ثلاث فئات من المخاطر قد تهدد الأمن الداخلي والاستقرار للعراق أثناء وبعد خفض وإنسحاب القوات الامريكية: المتطرفون الذين يرفضون النظام السياسي الناشئ، ومجموعات المعارضة المسلحة الرئيسية والتي أصبحت تشترك الآن في النظام السياسي وقوات الأمن العراقية المسيّسة.

– إن التهديد الاكبر للاستقرار سيكون الصراع بين العرب والاكراد وإستمرار الزحف الكردي على هذه المنطقة والمناطق الأخرى المتنازع عليها يمكن أن يقود الى صراع يبدأ نتيجة حادث ربما يكون صغيرًا ولكنه يمكن أن يطلق العنان لسلسلة من الاحداث لايمكن ضبطها والسيطرة عليها.

([1]) Hems ،Dr. Thomas and Others - The End of the Iraq Game: Domestic and Regional Stability - National Defense University ،Institute for National Strategic Studies - September 2009.

من نواح عديدة يعتمد مستقبل العراق على مهارة قواته الأمنية لا سيما الجيش والشرطة الوطنية، واذا كان الجيش والشرطة غيرقادرين اوغيرمستعدين للحفاظ على المكاسب التي تحققت في مجال الأمن والاستقرار فإن البلد يمكن أن ينزلق الى الفوضى من جديد) [1]

المبحث الثاني: رؤى ومواقف أمريكية تجاه مكوّنات مجتمعية وقوى سياسية عراقية

الكرد

(يستغلّ الأكراد خط التقسيم الطائفي لرفع مستوى طموحاتهم في مسعى للمحافظة على الاستقلال الذاتي الذي تمتعوا به منذ انتهاء حرب الخليج الأولى 1991 تعتمد الولايات المتحدة على الأكراد أيضاً في إحتواء الشيعة، لكن هذا الخيار لايخلو من مشكلات. فالأكراد يساندون حملة إجتثاث البعث أيضاً وهم يتنافسون مع السّنة في السيطرة على الأراضي الواقعة في المحافظات الشمالة. يبقى الأكراد أهم الحلفاء الذين يمكن للولايات المتحدة التعويل عليهم في العراق، لكن يوجد احتكاك بينهم وبين واشنطن التي تسعى لإيجاد توازن بين الأكراد والسنّة والشيعة، مع مراعاة الهواجس التركية حيال النفوذ الكردي المتنامي في شمال العراق) [2]

نحن نعتقد بأن كون الكرد أهم الحلفاء للولايات المتحدة الأمريكية، تغيرت في السنوات الأخيرة بدرجة غير قليلة، وأظهرت عملية الأستفتاء على أستقلال كردستان العراق ذلك بوضوح، ولدى كرد شمال العراق شعور عال بالأحباط من موقف الأدارة الأمريكية الذي وقف الى جانب رئيس الوزراء السابق (حيدر العبادي). يرى باحث أمريكي آخر (وجود

---

[1] Cordesman, Anthony - Iraq: Building a Strategic Partnership (Executive Summary of an Important Strategic Study at the Request of the US Congress from the Department of Defense / RAND Corporation) - published on the Center for Strategic and International Studies website - late 2008.

[2] Experts at the Center for Intelligence Prediction - A study entitled: The American withdrawal from Iraq - Washington، March 5، 2010

خطر إندلاع العنف بين المجموعات العراقية المنخرطة الآن في العملية السياسية، والمتمثلة بأبناء العراق يقصد الصحوات. الباحث– جيش المهدي و قوات البيشمركة، تمتلك الفصائل الرئيسية قدرات مسلحة تكفي لأغراق العراق"مرة أخرى" في أتون حرب أهلية بل وتهديد بقاء الدولة العراقية الجديدة، إن الصراع الكردي العربي هو الاكثر خطورة وقد يؤدي الى إنهيار العراق) [1]

(قد تواجه إيران تحدياً داخلياً مهماً عندما تكون هناك دولة كردية مستقلة في شمال العراق، لأن مثل هذا الأمر قد يشجع مشاعر الانفصاليين من السكان الأكراد في إيران) [2]

(– ينبغي على الولايات المتحدة الاعتراف بالإنفتاح الجزئي للنظام السياسي لحكومة إقليم كردستان ولكن يجب أن تبقى يقظة في مراقبة سياسات الإقليم. ولكي تحافظ على التواصل مع حكومة إقليم كردستان، لدى الولايات المتحدة حافزان: الحافز الأول هو أن التقارب بين بغداد وحكومة إقليم كردستان يشكل أحد الأعمدة الهامة لاستراتيجية الولايات المتحدة في العراق، وعلى نفس القدر من الأهمية، إن الديمقراطية في كردستان العراق هي في حد ذاتها تستحق الدعم.

ومن المحتمل أن يستمر الحزب الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطنيالكردستاني بالسيطرة على حصة الأسد من المقاعد، لكنهما لم يعودا قادران على إقرار التشريعات في البرلمان دون معارضة، وقد استحوذت قائمة "التغيير" على نصيب غير نصيب غيرمسبوق من الأصوات، باعتمادها على رغبة حقيقية في حدوث تغيير سياسي

[1] Jombert ،David and Terence Kelly - Jessica Watkins - Security in Iraq (a framework for analyzing the emerging threats after the 'departure of American forces') This paper has been prepared for the Office of the Secretary of Defense - National Defense Research Institute - Publication date 2010 RAND Corporation

[2] Cordesman ،Anthony / Adam Mossner - How safe is soon? The development of the Iraqi force and the conditional US withdrawals - Center for Strategic and International Studies - 4/22/2009

– كيف سيمكن تحديد سلطات رئاسة إقليم كردستان حسب مسودة الدستور سيحتاج وضع دستور جديد وجود مستوى عال جداً من التأييد له لكي يكون ذو مصداقية. هذا، وقد أوضحت قائمة "التغيير" بأنها تؤيد قيام نظام برلماني للحكم، وليس رئاسي) [1]

المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف (السيد السيستاني)

(– في خضم الهياج الكبير الذي أعقب الغزو الأمريكي للعراق، وفي غياب القائد الوطني ذي المكانة الرفيعة القادر على توحيد العراقيين، إستطاع آية الله العظمى السيد علي السيستاني أن يفرض نفسه باعتباره الزعيم أو القائد الأكثر وقاراً وهيبةً بين الشيعة العراقيين. هذا الرجل الناسك المنعزل عن العالم، ورجل الدين صاحب الخمسة وسبعين عاماً الذي يتمتّع بأكبر عدد من المقلّدين والأتباع بين الشيعة في العالم، وعلى الرغم من إعتقاد السيد السيستاني الراسخ بعدم تدخّل علماء الدين بالسياسة وحِرصه على إبقائهم خارجها إلا إنه سُحب مضطراً الى ملئ فراغ السلطة في العراق، الأمر الذي جعله يطرح رؤيته بوضوح في شكل الحكومة وصياغة الدستور. وكذلك، وفي عدة مناسبات بين عامي ٢٠٠٤ – ٢٠٠٣ ، إصطدم السيستاني أو وقف ضد خطط بول بريمر الثالث في قمة هرم الإداريين الأمريكان العاملين في العراق. وفي يونيو / حزيران ٢٠٠٣ أصدر السيستاني فتوى منع بموجبه تعيين عناصر أو أشخاص لكتابة مسودة الدستور، وجعل ذلك حصرياً بانتخابهم (أي إنتخاب هؤلاء الأشخاص) من قبل أبناء الشعب العراقي ."حكمة السيد السيستاني وفطنته التي إستطاعت تفادي إنهيار كامل للعلاقات بين الشيعة والولايات المتحدة الأمريكية ودعوته الشيعة للتركيز على الإنتخابات فقط " وإنتزاع الحقوق ديمقراطياً. الدور ويتصدر الواجهة كمحرض ومتعهد بحفظ المصالح السياسية للشيعة مضيفاً: " الشخصية المحركة التي كانت تقف وراء إنتخابات ٣٠ يناير ٢٠٠٥

هو علي السيستاني الذي أظهر حنكة قيادية مشهود بها في كبح كافة المحاولات داخل العراق وخارجه، والتي كانت تدعو الى تأجيل الانتخابات، وأظهر كذلك (حكمة) قيادية

---

[1] Eisenstadt ،Michael - The End of Managed Democracy in Iraqi Kurdistan - Washington Institute for Near East Policy - 3/8/2009

في تعبئة الشيعة وباقي العراقيين للمشاركة في العملية السياسية. في الشهور التي قادت إلى الانتخابات، إستطاع السيستاني أن يتربع على سدة القرار وكأنه الزعيم الوطني العراقي (الأوحد). لقد عمل الرجل على تجسير الفجوات وردم الهوى بين المجاميع العراقية، التي كانت في المنفى سابقاً كالمجلس الأعلى والدعوة وبقية المعارضين لصدام حسين من الشيعة الذين بقوا في العراق، كذلك فعل مع الحركة الصدرية وحزب الفضيلة والزعماء المسيحيين، مؤكداً بأن التمثيل السنّي في الحكومة يمكن أن يكون فاعلاً ومؤثراً في شكل الدولة العراقية الجديدة أو النظام الجديد. فقد دعا في فتاواه وأحكامه الى إنتخابات حرة وشفافة معتبراً التصويت واجباً على جميع العراقيين كما شدد بأن المرأة المتزوجة ليس واجباً عليها أن تصوت لنفس القائمة التي يفضلها زوجها وإنما عليها أن تدلي برأيها وفق ضميرها وقناعتها ومعتقداتها") [1]

(على الولايات المتحدة أن تحاول التحدث مباشرة مع آية الله العظمى علي السيستاني) [2]

الشيعة

("الهلال الشيعي"، إلى حدٍ كبير، هو أسطورة تغطي مصالح رسمية مهمة ولكنها مرنة طيعة. وبرفض هذه الأسطورة تستطيع الولايات المتحدة أن ترى الشيعة في الشرق الأوسط على حقيقة ما هم عليه...) [3] (يشكل النهج السياسي للشيعة في العراق، فيما بدأت واشنطن بعملية خفض قواتها، بالاشتراك مع راعيتهم طهران أهم عامل يمكن أن يهدد خطط الخروج الأميركية. واستباقاً للعملية الانتخابية، يقود شيعة العراق، تحت شعار تحالف جديد. هو الائتلاف الوطني العراقي،حملة متجددة وشرسة لإجتثاث البعث. [4]

---

[1] Naqash ،Isaac - Getting to Power / The Shiites in the Contemporary Arab World / - From 2006 Publications

[2] Baker ،James / Hamilton - Summary of the Report of the (Baker - Hamilton) Commission - Washington 6/11/2006.

[3] Maoz ،Moshe - The Shia Crescent: Between Myth and Reality - The Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institution - November 2007 again.

[4] Experts at the Center for Intelligence Predictions - a study entitled: The American withdrawal from Iraq - Washington ،March 5 ،2010.

في هذه المرة، يمكن لتدابير إجتثاث البعث أن تشعل الصراع الطائفي في البلاد (أن شيعة العراق يعتبرون من أهم المجتمعات الشيعية في الشرق العربي، لأنهم يمثلون غالبية السكان في العراق والشيعة العرب في الخليج. فضلاً عن ذلك، فإنهم يسيطرون على المراكز المقدسة للشيعة في النجف وكربلاء، فإذا كانت هناك أية حركة شيعية في الشرق العربي، فالأولى أن تُقاد من قبل شيعة العراق بدلاً من أن توجّه من قبل إيران، وإن الشيعة العرب العراقيين، المكثف في المدن المقدسة، وعلمائهم وموروثهم الثقافي، يستطيعون تشكيل قطب الجذب للشيعة العرب الآخرين. بعد سنتين من الانقلاب على صدام حسين صارت الولايات المتحدة تبحث عن زرع شيعة علمانيين في العراق الجديد وتهميش الحركات الشيعية الأكثر شعبية. الأغلبية الشيعية العراقية الذين يعدون جزءاً من الـ ٩٠ مليون شيعي في منطقة الشرق الأوسط والذين يحملون مفتاح المستقبل في هذه المنطقة، وكذلك مفتاح العلاقات بين المسلمين والمجتمعات الغربية. هذا ما يعلنه إسحاق نقاش، أحد أكبر الخبراء في العالم في موضوع التشيّع. أنه يبيّن كيف أن الشيعة، وعلى النقيض مما تقوم به الجماعات السنية على صعيد الروح القتالية المتنامية بينهم، يتحولون ومنذ تسعينات القرن الماضي ، أو يحولون إتجاههم وتركيزهم من مرحلة مواجهة الغرب الى مرحلة التكيّف أو التسوية أو التعايش معه. مسألة الإصلاح في الشرق الأوسط ما تزال في متناول اليد، إلا إن بذور هذا الإصلاح يجب أن تُزرع من قِبل شعوب المنطقة نفسها، وليس من قِبل أية قوة خارجية، وهو ما يثير نقدياً سؤالاً مهماً بشأن السياسة الخارجية الأمريكية مفاده: هل يستطيع الشيعة الذين هم تأريخياً أقلّية داخل الإسلام، أن يأخذوا زمام المبادرة في النهوض بعملية الاصلاح في العالم العربي؟ " إنّ صعود الشيعة الى السلطة في العراق يمكن أن يؤشر على بداية إيجابية، ولكنه يمكن أن يقود كذلك الى حرب أهلية شاملة في البلد، وربما الى عنفٍ أكثر فظاعة في أماكن أخرى في الشرق الأوسط. الولايات المتحدة الأمريكية من جانبها بحاجة أيضاً أن تُدرك أن ليس جميع الاسلاميين متشابهون، وأن تسعى بجد الى تطوير إستراتيجية واسعة وعريضة للشرق الأوسط قادرة على إستيعاب المعتدلين منهم كجزء من الحلّ الشامل) [1]

[1] Naqash ،Ishaq - Reaching power / the Shiites in the contemporary Arab world - from 2006 publications.

أعتقد أن مبالغة بعض الباحثين الأمريكان في تصوير الدور الرائد لشيعة العراق لعناصر قوتهم، تهدف الى تأجيج الصراع بينهم وبين شيعة ايران، وهو أمر مستبعد مادامت المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف هي صاحبة الكلمة الأولى بين قواعدها الشعبية الواسعة، ومادامت طبيعة نظام الحكم في بغداد ديقراطية. تعقيبا على ما أشار اليه أحد الباحثين عن محاولة الأمريكان زرع عناصر شيعية علمانية وتهميش الحركات الشيعية الأكثر شعبية، نقول أن الأداء الفاشل لأغلب قيادات الحركات الشيعية المعروفة خلال سنوات حكمهم (2005–2018) وعجزهم عن مكافحة الفساد الذي ابتلى به عدد غير قليل من قياداتهم واعضائهم هو السبب الأكثر تأثيرا في أنحسار قواعدهم الشعبية

السنّة

(– لا يشعر السنّة، الذين أنهوا تمردهم منذ أقل من ثلاث سنين، بأن وعود التسوية التي قضت بدمج قوات التمرد في القوات المسّلحة وفي العملية السياسية قد تحققت. وهم يشعرون بخطر المعاناة من مزيد من التهميش، وهو خطر يمكن أن يروا عليه بالعودة إلى العنف.

– في كلتا الحالتين، يرتبط مستقبل السنّة بشكل وثيق بخطط الانسحاب الأميركية. فالسنة لا يريدون انسحاب الولايات المتحدة من العراق، كما تريد الولايات المتحدة وحلفاؤها في الدول العربية السنّية، لا سيما المملكة العربية السعودية وتركيا، التأكد أيضاً من تشكيل السنّة جداراً منيعًا في وجه إيران. والطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك هي أن تقوم القوى الخارجية بزيادة نفوذ السنّة إلى حد يكفي لتمكينهم من توفير رافعة سياسية كافية في وجه الشيعة.

– التحدي الذي يواجه الولايات المتحدة هو إدارة جبهتي هذا الصراع ومساعدة السنّة على زيادة نفوذهم. ومن شأن بروز كتلة سنّية قوية مساندة جهود واشنطن.) [1] (– في الفصل السادس عشر المعنون ب: الدور الأمريكي في الأمن العالمي. يؤكد هذا الفصل على محاور رئيسية منها:

1. ضرورة دمج السّنة في الحياة السياسية والاقتصادية للعراق

[1] Experts at the Center for Intelligence Predictions - a study entitled: The American withdrawal from Iraq - Washington، March 5 ،2010.

4. لا تزال الطائفية موجودة في المؤسسة الامنية العراقية خصوصًا في الشرطة وفي خدمات حماية المنشآت

5. قد تقدم الانتخابات الفرصة لتوسيع التمثيل في البرلمان العراقي، ولا سيما في جانب الجماعات السّنية والعلمانية التي لم تشارك في السابق) [1]

(حركة أبناء العراق (الصحوات) تثق بالقوات الامريكية أكثر مما تثق بالحكومة العراقية وقوات الأمن العراقية، ومغادرة الولايات المتحدة بشكل سريع يمكن أن يجعلهم يشعرون بالاهمال او الاضطهاد من الحكومة. وعلاوة على ذلك و بإفتراض أن السّنة يدركون إن قوات الأمن العراقية تستمر بشكل ثابت في كسب ميزة وفائدة قتالية على المقاتلين السّنة فإنهم سيكونون أقل ميلا الى اللجوء للقوة مع مرور الوقت.) [2]

(– الاشراف على إطلاق سراح المعتقلين، وعلى الخصوص العرب السنة، وإعادة دمجهم في المجتمع العراقي.

– هناك تعقيدات أخرى ناتجة عن تركيبة عدداً من مجالس المحافظات. المقاومة السنية تجاه الاشتراك في إنتخابات مجالس المحافظات أدت الى هيمنة الاكراد في المحافظات ذات الاغلبية العربية، كنينوى وصلاح الدين، وكذلك أدت الى هيمنة السنة العرب المتطرفين في الانبار، والى عزلتهم المتزايدة عن الجماهير. تعتمد نقطة قوة الحركة الرافضة السنية على إعتبار أمريكا هي العدو الاول، لانها سلّطت الشيعة عليهم) [3]

الحزب الإسلامـي

(– كان الحزب الاسلامي يتابع وبإنتظام أجندة الحد الاعلى السنية، رافضاً إدراك، أن العرب السنة لايمكنهم السيطرة على عراق ديمقراطي، يشكلون هم فيه نسبة حوالي

---

[1] Hems ،Dr. Thomas and Others - The End of the Iraq Game: Domestic and Regional Stability - National Defense University / Institute for National Strategic Studies - September 2009

[2] Cordesman ،Anthony - Iraq: Building a Strategic Partnership (Executive Summary of an Important Strategic Study at the Request of the US Congress from the Department of Defense / RAND Corporation) - published on the Center for Strategic and International Studies website - late 2008

[3] Keegan ،Frederick - The Road Ahead in Iraq (Phase Four Report - Executive Summary and Introduction) - The American Enterprise Institute's Iraq Planning Group Report - March 24 ،2008

٢٠% من السكان، ولايمكنهم أن يفاوضوا من موقع القوة، حتى وإن حاولوا إستخدام العنف. من الضروري إدراك، على أية حال أن صحوة الانبار، لم تكن ببساطة ثورة ضد وحشية القاعدة، ولكنها كانت كذلك كحركة سياسية ناشئة منذ البداية الاولى إنها كانت على الاغلب ثورة عامة ضد قيادة كلاً من القاعدة وضد القيادة داخل الحكومة العراقية، التي كانت شغوفة بإرتكاب العنف، بدل عقد التسويات مع الامريكان او الشيعة، كانت الانبار تعتبر مكاناً غير عادياً في العراق، لانها عربية سنية بالكامل، وتحتفظ بأقوى هيكل عشائري في القطر، بالرغم من هجمات صدام على هذا الهيكل من المحتمل أن يتكيّف الحزب الأسلامي مع الحقائق الجديدة التي ظهرت بين جماهيره الشعبية ، وبذلك يكسب دعمهم مرة أخرى، أو أن يبقى هؤلاء القادة المحليون أعمدة سياسية لمجتمعاتهم الأكثر إحتمالاً، هو أن القادة المحليين سيدخلون وبالتدريج العملية السياسية، وسيكتشفون بأنه ليس هناك أي طريق آخر للاستمرار في تقديم أجندتهم، أبعد من حدود نقطة معينة. نتيجة هذه العملية، واضحة أصلاً، من غير المحتمل ظهور حزب سياسي سني متماسك، من بين هذه الحركات المحلية، لكي يحل محل الحزب الاسلامي، جملة وتفصيلا، النتيجة هي وضعاً متناقضاً، الحزب الاسلامي لايزال لايتحدث بإسم العرب السنة ولايسيطر على جماهيره، وقادة الصحوة لم يشكّلوا الحزب البديل للحزب الاسلامي، ولا يتوقع أن يفعلوا ذلك. إن ضعف الحزب الاسلامي في أوساط المجتمع العربي السني، يقابله ضعف الاحزاب الشيعية الرائدة ضمن المجتمع الشيعي، ولكن ليس لصحوة الانبار معادل سياسي في أوساط الشيعة)

المالكي وحزب الدعوة الإسلامية

(– الإنسحاب المبكر من الجنوب الشيعي يمكن أن يرّحب به من قبل المالكي والدعوة ، الذي يمكن أن يدعي تحقيق نجاح آخر) [1]

(– بدأ رئيس الوزراء نوري المالكي من خلالها بتعزيز سلطته ونفوذه على القوات الأمنية العراقية مؤكدًا سلطته على المحافظا ت،ومع هدوء الأوضاع فإن البلاد لم تعد تشبه

[1] Cordesman ،Anthony - Iraq: Building a Strategic Partnership (Executive Summary of an Important Strategic Study at the request of the US Congress from the Department of Defense / RAND Corporation - published on the Center for Strategic and International Studies website in late 2008.

ديمقراطية ذات نمط أو أسلوب غربي الذي كان هدف الولايات المتحدة عندما قامت بغزو العراق ، وإنما نموذجًا سلطويًا حكم العراق حتى عام ٢٠٠٣، مكان يوجد فيه زعيم قوي يضمن الإستقرا ر وتجمّع المواطنين حول الدولة، مع وجود فارق واحد أساسي ومهم وهو إن الأغلبية الشيعية في العراق هي التي تحكم في الوقت الحاضر وليست النخبة السّنية ،وبغض النظر عن الإنتماءات الشيعية أو السّنية، فإن العراقيين مستعدون لقبول زعيم وقائد يؤكد إرادته مع مزيج من المحسوبية والقوة، مما يؤدي الى إيجاد النظام وتوحيد البلاد. – اذا ما جاء الحاكم من حزب ديني أصولي مثل المالكي فإن النتيجة جيدة طالما يؤدي ذلك الى الإستقرار، أما اذا تجاوز المالكي حدوده فإن الإحتكاكات الناتجة قد تؤدي الى إشتعال العنف

– وسواء ظل رئيسًا للوزراء أم لا بعد هذا العام ، فإن تركة وميراث المالكي ستتمثل في إعادة تقديم وإنتاج نموذج تقليدي يتمثل بنموذج الرجل القوي في السياسة العراقية، ولكن ليس بصورة وحشية مثل صدّام حسين ولكن زعيم وقائد يرغب بضمان هدوء الأمة والدولة عن طريق إستخدام الرعاية والعناية والقبضة الحديدية.

– اذا ما قام المالكي بإستبعاد الكثير من أعضاء الصحوة، فإنهم من الممكن أن يطلبوا الحماية من القاعدة، أوأية جماعة أخرى – إن قدرته في كسب بعض الفصائل والتعامل بشدّة مع الآخرين، سوف تمنع النخبة السّنية في البلاد من التأثير على بعضها البعض، وتشكيل تهديد جدي يمكن أن يؤدي الى إسقاط الحكومة ـ كانت فكرة المالكي بشأن قيام حكومة مركزية أكثر حضورًا وقبولا مما حظيت به فكرة المجلس الإسلامي بشأن إقامة الإقليم الشيعي الكبير) [1]

(لدى رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي حوافز حزبية تفضل الخطاب الداعي الى سحب سريع للقوات الامريكية، وربما يبالغ بقدرات بلده العسكرية على الاداء في غياب القوات

[1] Parker ،Ned-Machiavelli in Mesopotamia: Nuri al-Maliki builds the political entity - World Politics Journal / World Policy Institute - Spring 2009.

الامريكية. ولكن قدرته الفعلية على توفير الأمن في العراق بدون قوة أمريكية مهمة، لها حدود جدية وواضحة.) [1]

(في هذا العدد ترجمة لتحليل إستراتيجي، للخبير الأمني والعسكري أنطوني كوردسمان، يتناول فيه الهجوم الحالي الذي يقوم به المالكي على الصدريين، ويطرح ثلاثة احتمالات:

الاول: يمكن أن يربح المالكي وأن يهزم ميليشيا الصدروأن يهمش التيار الصدري.
الثاني: يمكن أن يجر المالكي، الصدر الى عنف مفتوح والى شكل جديد من التمرد.
الثالث: إنجرارالطرفين الى صراع سلطة شيعي–شيعي طويل الامد، يخلط فيه العنف بألعاب السلطة السياسية.) [2]

(إن زعامة الحكومة المركزية لازالت بعيدة عن الكمال. نمى وتطور المالكي في إدارة مكتبه الى حد ما، ولكنه لازال يعاني من تقليد الدعوة الممتد ، كحزب ثوري تحت الارض،ولازالت هناك عناصرمتطرفة في دائرته الداخلية) [3]

(لقد إستمر التنافس بين الدعوة والمجلس الأعلى، لكن مع ذلك فإن الحزبين حققا النجاح في التعايش فيما بينهم في عراق ما بعد صدام.) [4]

(سيحاول رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي وغيره من السياسيين المحتملين الذين سيلاحقون الأكراد لضمهم إلى إئتلافهم والتودد إليهم بصورة جماعية أو منفردة، وربما

---

[1] Biddell ،Stephen and Michael E. O'Hanlon and Kenneth M. Pollack - Book: Restoring Balance / A Middle Eastern Strategy for the Next President - Published by: International Crisis Group Board (131) - Shiite Policy in Iraq: The Role of the Supreme Council - Published on the International Crisis Group Research Center website - 11/15 / 2007. Foreign Relations and the Saban Center of the Brookings Institution - December 2008.

[2] Cordesman ،Anthony - The Shiite Gambling: Rolling a "backgammon" on the future of Iraq - Center for Strategic and International Studies - April 2008.

[3] Keegan ،Frederick - The Next Way in Iraq (Fourth Stage Report / Chapter Two - The Political Situation) - Report of the American Project Institute's Planning Group for Iraq - 3/24/2008.

[4] International Crisis Group - Shiite Policy in Iraq: The Role of the Supreme Council - Publication on the International Crisis Group Research Center website - 11/15/2007

سيسعون إلى استهواء قائمة "التغيير" و/أو الاتحاد الوطني الكردستاني للإنضمام كأعضاء في حكومة وحدة وطنية.) [1]

لدي معلومات موثقة ليس كتبيا، بل من خلال رواة ثقاة أكدوا :انه كانت هناك جهود أمريكية محمومة خلف الكواليس لدفع بعض قيادات حزب الدعوة الأسلامية (وهو الحزب الذي كان آخر ثلاث رؤساء وزراء سابقين، الدكتور أبراهيم الأشيقر الجعفري [2005] والسيد نوري المالكي [2006 – 2014] والمهندس حيدر العبادي [2014 – 2018] كانوا منتمين اليه ومن قياديه)، دفعهم للتصرف في العراق وفق منهج حزب السلطة كماهو الحال في أغلب الأنظمة الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، مع المحافظة على شكليات النظام الديمقراطي، ويمكن لهم البقاء لعقود في حكم العراق، بشرط الأنسجام التام مع السياسات الأمريكية في العراق والمنطقة. الا ان جملة عوامل ساهمت في عدم نجاح تلك الجهود الأمريكية ،منها الهوية الأسلامية الثورية للحزب وملابسات العلاقة مع باقي القوى الشيعية الشريكة معها في السلطة، فضلاعن التأثير الأيراني على بعض قيادات الحزب.

[1] Eisenstadt ،Michael - The End of Managing Democracy in the Near Kurdistan Iraq - The Washington Institute / 8/2009.

المجلس الأعلى الإسلامي في العراق

(كيف سيتعامل المجلس الاعلى والدعوة مع الولايات المتحدة بعد أجراء الانتخابات، وبعد مغادرة البريطانيين للجنوب؟ يبدو أنهم سيستمرون بعلاقتهم مع الامريكان ويحتفظون بفاصلة مع ايران، ولكن سيكون من الاسهل لهم، لعب لعبة أمريكا ضد ايران اذا غاب الصدر) [1]

لتأمين جنوب العراق، وبدون إستعمال قوات تحالف كبيرة. (دعم التحالف للمجلس الاعلى أمراً يتعذر إجتنابه وكان مناسباً، إن دعم القوات العراقية/المجلس الاعلى/ بدر، ضد جيش المهدي، لهو أفضل إستراتيجيا على المدى القصير. كانت المجموعات الخاصة متورطة كذلك وبشدة في القتال ضد القوات العراقية والمجلس الاعلى في جنوب العراق، ومطلقة لحملة من الاغتيالات الموجهة ضد قيادات الشرطة والجيش وكذلك ضد مساعدي السيستاني ووكلائة.) [2]

(بارك آية الله السيستاني التكتل الشيعي الموحد، الذي يشمل الدعوة والمجلس الاعلى والصدريين، مما أدى الى صعود قادة الى السلطة، مثل نوري المالكي . المجلس الاعلى معروف بطابعه الديني الشديد جداً وعلاقاته الوثيقة بايران، الامر الذي لايمكن تغييره وتجميله في الامد القصير، للتأثير على موقف

الجماهير بشكل كبير، وبالذات لظهور حقيقة واضحة ، لأن من يديره ويقوده "معمم"، وأنه محشور مع ايران، بالرغم من أنه لايسيّر من قبل طهران، بشكل كبير كما يتصور أحياناُ هناك إحتمال آخر، وهو إستمرار الحركة في تسليط ضغطاً كبيراً من الاسفل على الاحزاب الحاكمة.

---

[1] Keegan ،Frederick - The Road Ahead in Iraq (Phase Four Report - Executive Summary and Introduction) - The American Enterprise Institute's Iraq Planning Group Report - 24/March/2008

[2] Keegan ،Frederick - The Next Way in Iraq (Stage Four Report / Chapter Two: The Political Situation) - Report of the American Project Institute's Iraq Planning Group - 24/March/2008

المجلس الأعلى والفيدرالية

قادة المجلس الاعلى إستمروا، وبشكل ملفت في الدفع بإتجاه الفيدرالية. إن قادة المجلس الاعلى هم الوحيدون الآن في الحقيقة في أوساط الشيعة، الذين يطرحون مثل هذه الفيدرالية.) [1]

الضغط الإمريكي على المجلس الأعلى

(يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تضغط على المجلس الأعلى لقطع الصلات مع عناصره وممارساته الأكثر طائفية بالرغم من إستمرار الحزب في تسلّم المساعدات المالية الإيرإنية ،هو بهذا لا يختلف كثيراً عن غيره من الأحزاب، وجهة نظر الادارة الامريكية، بإعتبار المجلس الأعلى حزباً معتدلاً، هو إن الحزب محافظ ويمثل، بشكل واسع، الشيعة من الطبقة الوسطى، وبضمنها العناصر العلمانية. وهي تدرك كذلك بأن الشيعة أكبر مجموعة في العراق، وتريد شريكاً شيعياً لبناء نظام جديد، في الواقع أصبح المجلس الأعلى، والحزبين الكرديين الرئيسيين، الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، حجر الزاوية للتحالف المعتدل الجديد، والذي وضعته واشنطن في مواجهة توأم الاخطار المتصورة، لتنظيم القاعدة في العراق وجيش المهدي، وعليه علقت آمالها لإستقرار وحكم البلاد يتضمن التحالف رئيس الوزرإ نوري المالكي وحزبه حزب الدعوة ، بالاضافة (من المحتمل على الأقل) الحزب الاسلامي العراقي السني.

(المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق) (SCIRI) هو بالتأكيد من أقوى الأحزاب الشيعية في العراق. وخصائصه المحددة هي حزب قوي وقيادته تنحدر من واحدة من العوائل النجفية القيادية (الحكيم)، سياسة واقعية براغماتية مدهشة في ضوء الميول والنزعات الطائفية الكبيرة المجلس الأعلى هو منظمة مظلية، "المجلس الأعلى" و تضم ثلاثة تيارات رئيسية : ما يسمى بمجموعة المرجعية على رأسهم محمد باقر الحكيم، والتي شملت أخاه عبد العزيز الحكيم، علاء الجوادي، أكرم الحكيم، الشيخ محمد تقي المولى و محمد الحيدري، ومجموعة الدعوة وعلى رأسهم كاظم الحائري والشيخ محمد

---

[1] Keegan ،Frederick - The Road Ahead in Iraq (Phase Four Report - Executive Summary and Introduction) - The American Enterprise Institute's Iraq Planning Group Report - March 24 ،2008

مهدي الآصفي، الشيخ محمد باقر الناصري، د إبراهيم الجعفري، د علي الاديب، عز الدين سليم، الشيخ حسن فرج الله، ومجموعة المستقلين والتي تشمل آية الله محمود الهاشمي، علي الحائري، الشيخ جواد الخالصي. المجلس الأعلى كان قد إنجر الى إستراتيجية، التناقض المخطط – المشاركة الفاعلة في المؤسسات الجديدة ، ورفض خطابي لها ورفض المقاومة المسلحة.

وكذلك وافق على المشاركة في الإنتخابات المحلية أو تخصيص مقاعد في المناطق التي تقوم الولايات المتحدة وحلفاؤها بتشكيل مجالس فيها بدون إنتخابات. لقد إنتقد المجلس الأعلى هذه المجالس وعلى وجه العموم، أظهر المجلس الأعلى براغماتية عالية في نظام ما بعد الحرب. لقد إستنكر الوجود الامريكي علناً، بينما قبل به بالفعل، ونفى أية علاقة مباشرة مع المحتل، في حين عمل في المؤسسات التي أنشأها الاحتلال، وقبل بفكرة الديمقراطية بالرغم من التصاقه بفكرة ولاية الفقيه ، تدريجياً إتسعت سيطرته السياسية على النظام الجديد من خلال تحالفه مع الحزبين الرئيسين الكرديين .المجلس الأعلى – وفي الواقع كل الاحزاب الشيعية ذات القاعدة الدينية – قد ناوروا بعلاقتهم مع هذا الرمز الديني الكبير، مؤكدين على نقل بياناته ومنفذين فتاواه وأوامره الإنفتاح والمرونة والبراغماتية والعلاقات مع الإدارة الإمريكية.

في التحليل النهائي، لقد كان تحول المجلس الأعلى في أيار ٢٠٠٧ نتيجة شكلية لعملية بدأت منذ 2003 وهي تعادل أكثر بقليل من إرتداء الحزب لزي مختلف، كونه يتقدم الى حقل سياسي جديد. وهذا يؤكد بأن المجلس الأعلى براغماتي، والحزب بفقدانه للايديولوجية، يرغب بأن يتصل بجمهور أوسع، قاضياً وقته في مداهنة مرجعية النجف من أجل أن يبقى متناغماً مع المشاعر الشعبية.

بينما يهاجم الصدريون القوات الامريكية بإسم الوطنية العراقية، فإن المجلس الأعلى يعرض التوسط بين الولايات المتحدة وايران، محتفظاً بابٍ قد تؤدي الى حلٍ سلمي لصراعهم المفتوح.) [1]

[1] International Crisis Group - Shiite politics in Iraq: The role of the Supreme Council - Posted on the International Crisis Group Research Center website - 11/15/2007.

في الواقع رفض المجلس الأعلى للعمل المسلح ضد القوات الأمريكية المحتلة، بعد سقوط النظام السابق، ليس من ابتكار قيادة المجلس الأعلى، بل هو ألتزام بموقف المرجعية العليا في النجف الأشرف.

التيار الصدري

(وقد تجزأت ميليشيا الصدر أو) جيش المهدي (الى مزيج من الفصائل غير الفاعلة وإستمر نفوذها وقدراتها بالتدهور والانخفاض، ويبدو أن التيار الصدري أخذ يركز على السياسة بدلا من العنف.) [1]

(جيش المهدي المستقل فقد تم إضعافها بشكل جذري عن طريق مجموعة من العوامل. – ومن أبرز العناصر المساهمة في تحقيق هذه النتيجة المشجعة، نمو ونضوج القوات العراقية والجيش العراقي والشرطة الوطنية وقوات الشرطة المحلية وحرس الحدود.) [2] (في الحقيقة كل الخبراء يتفقون بأن التيار الصدري، من المحتمل أن تكون شعبيته بين الشيعة أكثر من المجلس الاعلى وحزب الدعوة مجتمعين والأكثر عملية، من الصعب تجاهل إمكانية أن القتال الذي بدأ في 2008/3/25 كان موجهاً بشكل كبير ضد الصدر بدقة، لانه أصبح وبشكل متزايد قوة سياسية أفضل تنظيماً وأكثر تهديداً لقيادات الدعوة والمجلس الاعلى، هذا القتال من الممكن أن يلغي إنتخابات ٢٠٠٨ في العراق، وأن يحرمهم من أية شرعية، ويدفع الصدريين الى الاعتماد المفتوح او المخفي على ايران، وسيكون له تأثيراً كبيراً على الانتخابات الامريكية. من الصعب الاعتقاد بأن الصدر سيكون صديقاً للامريكان، وإن جيش المهدي سينحل ويختفي بهدوء ومن تلقاء نفسه، او أن المجموعات الخاصة سوف لن تستمر بالقتل، وإن جيش المهدي سوف لن يشكل تهديداً شيعياً داخلياً للقتال. هكذا كان هو الحال مع جيش المهدي منذ أن اصبح يشكل تهديداً لاول مرة في 2004. المشكلة العملية، هي أنه من الاسهل إستفزاز حركة أيديولوجية وسياسية بواسطة هجمات

---

[1] Cordesman ،Anthony Iraq: Building a Strategic Partnership (Executive Summary of an Important Strategic Study at the Request of the US Congress from the Department of Defense / RAND Corporation) - published on the Center for Strategic and International Studies website - late 2008.

[2] Biddell ،Stephen and Michael E. O'Hanlon and Kenneth M. Pollack - Book: Restoring Balance / A Middle Eastern Strategy for the Next President - Publication: The Council on Foreign Relations and the Brookings Institution's Saban Center - December 2008

تكتيكية ناجحة، من أن تهزمها كقوة دينية وسياسية. سوف لن يختفي العراقيون الفقراء والشيعة الاكثر تديناً، وبغض النظر عن مقدار مكاسب الجيش مقابل جيش المهدي. سوف يبقون كقوة سياسية أساسية في أية إنتخابات مستقبلية، بغض النظر عن بقاء الصدر، والسماح لهم بالنشاط، الانتخابات عادلة أم جزئياً كذلك. من غير الواضح كذلك دور حزب الدعوة والمجلس الاعلى، الذي سيلعبوه في تشكيل مستقبل العراق، اذا ما إستطاعوا هزيمة الصدر، وأي تحدٍ ذات معنى سيواجهون، من قبل القادة الشيعة الحاليين. أبعدت ايران نفسها وبحذر عن الصدر، كلا السيناريوهين محتمل، وعلى أية حال أرتفاع نسبة توقع عدم التأكد والنتيجة الغير مستقرة او إستمرار الفوضى المربكة، إنتعش التيار الصدري وخرج بنصف هزيمة من الاصطدامات الثلاثة السابقة. من الممكن أن تصبح المجموعات الخاصة أكثر إرهابية وعمومية في إستهدافاتها. من الممكن أن تستغل ايران الانقسام الشيعي بشكل ثابت، والقاعدة في العراق، من الممكن أن تستغل حاجة الحكومة للتعامل مع جبهتين.) [1]

(- الاستمرار في مهاجمة المجموعات الخاصة المدعومة من قبل ايران في العراق. إستهداف قياداتهم وقواعدهم المساندة ومنع خطوط إتصالهم مع ايران.

- والاستمرار في تشتيت جيش المهدي ومنع إعادة بناه كقوة قتالية منظمة ومتجانسة.
- جيش المهدي قد تمزّق وسقط في مستنقع الاقتتال الداخلي. المجموعات الخاصة المدعومة من قبل ايران، إستمرت بهجماتها مستعملة الاسلحة والاساليب المتطورة ولازالت تثير القلق، ولكنهم يزدادون عزلة عن الجماهير وعن دعمهم من قبل الشيعة، ويواجهون التوترات مع التيار الأصلي في جيش المهدي

- إن العدو الوحيد الاكثر خطراً ونشاطاً في العراق اليوم، هي شبكة المجموعات الخاصة، المنظمة والمدربة والممولة والمجهزة من قبل قوات الحرس الثوري الاسلامي، قوات القدس أسست ايران المجموعات الخاصة كتنظيم مستقل ضمن جيش المهدي في ٢٠٠٤، مع تزايد إنفجار العبوات المضادة للدروع كانت تبقى المجموعات الخاصة كمعارضة قوية في العراق بسبب الدعم الايراني لها، وإنها أكثر انسجاماً وإنضباطاً من عناصر

---

[1] Cordesman ،Anthony - The Shiite Gambling: The Rolling of the "backgammon" The Future of Iraq - The Center for Strategic and International Studies - April 2008

جيش المهدي، التي لازالت تحت سيطرة الصدر، ويبقى تأثيرها غامضاً لانها تفتقد الى أي دور في النظام السياسي العراقي، مثل بقية المجاميع المسلحة الشيعية الرئيسية) [1]

تحدثنا في المبحث الخامس من الفصل الثاني بالتفصيل عن أسباب قوة التيار الصدري، وعموما قرائتي الخاصة لأغلب رؤى ومواقف التيار الصدري وقيادته من 2003 وحتى الآن، أراه الأكثر نجاحاً في أدارة التحالفات وأدارة الأنتخابات وصياغة خطابه السياسي في كل مرحلة، بغض النظر عن مدى سلامة وشرعية الأساليب التي يعتمدها.

[1] Keegan ،Frederick - The Road Ahead in Iraq (Phase Four Report - Executive Summary and Introduction) - The American Enterprise Institute's Iraq Planning Group Report - March 24 ،2008

المبحث الثالث: الرؤية الأمريكية تجاه دول الجوار والمنطقة

(لا تزال الدول العربية المجاورة ودول مجلس التعاون الخليجي غيرراغبة بدعم ما يعتبرونها حكومة شيعية ذات توجه طائفي في بغداد) [1]

(لايزال الدعم العربي للعراق ضعيفا ويخشى جيران العراق العرب من الهيمنة الشيعية والايرانية في العراق و من الهلال الشيعي الذي يضم سوريا ولبنان) [2]

(– طبيعة العلاقات بين إيران و الشيعة العرب العراقيين، هوالمسألة الرئيسية للشرق الأوسط ، وسيكون لطبيعة هذه العلاقات تأثيراً هائلاً على المجتمعات الشيعية الأصغرمن عرب الشرق الأوسط . ـ إن التحدي الحاسم للولايات المتحدة هو تهدئة العراق ، وخلق حكومة فعالة هناك ، ثم سحب القطعات الأمريكية . مثل هذا العراق المكتفي ذاتياً لن يعمل بالنيابة عن إيران، ولا كقوة للتغيير المتطرف بين العرب الشيعة الخليجيين.) [3]

(لدى الولايات فرصة لتحقيق أهدافها الاساسية فيالعراق من خلال ، بناء دولة مسالمة ومستقرة وعلمانية وديمقراطية، وحليف معتمد في الصراع ضد الارهاب السني والشيعي. إن نمو العواطف المناهضة للايرانيين بين السنة والشيعة في العراق، يسمح بتحول العراق الى حاجز منيع أمام الاهداف الايرانية في المنطقة،والعراق قادر على– وبمساعدة الولايات المتحدة – أن يستعيد دوره في موازنة النفوذ الايراني، وبدون أن يشكل تهديداً في المنطقة، كما كان في عهد صدام حسين.) [4] (إنَّ جيران العراق، بمجموعهم، لايريدون عراقاً قوياً وديمقراطياً يبرز كمنارةٍ للحرية في المنطقة، إنَّ مصالح الحكومات الجارة يمكن خدمتها بشكل أفضل كثيراً بوجود عراقٍ ضعيفٍ نسبياً. تقدم الكويت دعماً مهماً لنشاط الولايات المتحدة العسكري في العراق ولجهود إعادة إعمار

---

[1] Hems ،Dr. Thomas and Others - The End of the Iraq Game: Domestic and Regional Stability - National Defense University / Institute for National Strategic Studies - September 2009.

[2] Curdesman ،Anthony / Adam Mossner - How safe is soon? The development of Iraqi force and conditional US withdrawals - Center for Strategic and International Studies - 4/2/2009.

[3] Maoz ،Moshe - The Shiite Crescent between myth and reality - Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institution - November 2007.

[4] Keegan ،Frederick - The Road Ahead in Iraq (Phase Four Report - Executive Summary and Introduction) - The American Enterprise Institute's Iraq Planning Group Report - March 24 ،2008.

البلد ولهذا ، فإنَّ الكويت كانت، ومن غير دهشة، أقل تعبيراً عن مخاوفها حول الإستراتيجية الأمريكية في العراق مقارنة مع زميلاتها الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. إنَّ الموقف الكويتي من سياسات الولايات المتحدة في العراق هو إيجابياً، نتيجة للشعور بالخيانة من قِبل بعض الدول العربية عندما إحتل صدام حسين الكويت عام ١٩٩٠. بالمقارنة مع الكويت، تتبنى قطر موقفاً أكثر تناقضاً في مجال تعاونها مع العمليات العسكرية للولايات المتحدة في العراق، فهي من جانبٍ كثيراً ما تسعى للتعاون في هذا المجال، بينما تؤكد في الجانب الآخر على إحتفاظها بحالةٍ من عدم الإنحياز.) [1]

تقرير بيكر – هاملتون

(اعتبرت المجموعة الأميركية للدراسات حول العراق الوضع خطيراً ومتدهوراً (...) ولا سبيل يمكن أن يضمن النجاح، ولكن يمكن تحسين الفرص، وأوصت المجموعة في تقريرها الذي أصدرته أمس بخفض دعم الولايات المتحدة السياسي والعسكري والاقتصادي للحكومة العراقية إذا لم تحرز تقدماً جوهرياً على صعيدي الامن والمصالحة الوطنية.

[1] Olterman ،John B. - Iraq and the Gulf States: The Balance of Terror - United States Institute of Peace - August 2007.

المبحث الرابع: مهام وأولويات (من وجهة نظر إمريكية) مطلوبة في العراق

(إن إستمرار المساعدة الامريكية يجب أن يكون مشروطًا بتحقيق المصالحة السياسية والاستقرار الداخلي. إن تطبيق الاتفاقية الامنية الامريكية العراقية سيكون أمراً أساسياً وحاسماً في تحديد مستقبل العراق – يتوجب على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة جنباً الى جنب مع المجتمع الدولي لتعيين مبعوثين وتقديم دعم دبلوماسي مستمر لتسهيل الحلول السياسية بشأن الاسباب الكامنة وراء الخلاف وعدم الاتفاق داخليًا.) توفر إتفاقية الاطار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق إطارعمل أستراتيجي يمكن للإعتماد عليه بشكل يمكن أن يخدم المصالح الاستراتيجية لكلا البلدين، وسيعتمد الكثير على مدى سرعة الولايات المتحدة في إظهار العراق بإعتباره شريكاً إستراتيجياً مُهماً ويُعتمد عليه، وأنها تحترم سيادة العراق وقيادته، وأن الولايات المتحدة ترغب بتوفير المساعدات والدعم وإستمرارهما. [1]

– وينبغي على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للحفاظ على دورها كوسيط نزيه دون الحاجة الى قوة عسكرية كبيرة على الارض.

– القيام برحيل أكثر تدرّجاً للقوات الامريكية من المناطق المختلطة (السّنة والشيعة يمكن أن يوفر الوقت اللازم والمطلوب لتسوية مستقبل (أبناء العراق) والاستمرار في تعزيز المصالحة بين السّنة والشيعة وترك قوات الأمن العراقية في وضع أفضل لمكافحة التمرد الجديد والتصدي له، وأهم تلك المناطق المختلطة هي بغداد و الحزام المحيط بها . وينبغي أن تبقى قوة أمريكية صغيرة في تلك المناطق لبعض الوقت.) [2]

---

[1] Hems ،Dr. Thomas and others - The end of the Iraq game: internal and regional stability - National Defense University / Institute for National Strategic Studies - September 2009

[2] Gordsman ،Anthony - Iraq: Building a strategic partnership (Executive summary of an important strategy study at the request of the US Congress from the Ministry of Defense / Foundation RAND ،published on the Center for Strategic and International Studies website - late 2008.

كسب الحرب ضد الارهابيين والمتمردين

(– الاستمرار في حماية السكان العراقيين ومساعدة القوات الامنية العراقية للسيطرة على كلا من العنف العرقي – الطائفي والارهابي

– دحر القاعدة في العراق والتمرد السني في آخر معاقلهم ومنعهم من إعادة بناء أنفسهم فيالمناطقالمحرّرة.

التوسط بين المجموعات المتخاصمة والمتباعدة:

– الاحتفاظ بالمتطوعين المحليين والعمل معهم ومع الحكومة العراقية لدمجهم بالمجتمع العراقي والحياة السياسية.

– دعم البعثة الخاصة للامم المتحدة في التفاوض حول البند ١٤٠ المثير للجدل بين الاكراد والعرب.

– المساعدة في ربط الحكومات المحلية ومجالس المحافظات والحكومة الوطنية من خلال، فرق إعادة الاعمار في المحافظات والفرق المدمجة فيها، وهيكل قيادة

جيش الولايات المتحدة

التوسط بين المجموعات المتخاصمة والمتباعدة:

– الاحتفاظ بالمتطوعين المحليين والعمل معهم ومع الحكومة العراقية لدمجهم بالمجتمع العراقي والحياة السياسية.

– دعم البعثة الخاصة للامم المتحدة في التفاوض حول البند ١٤٠ المثير للجدل بين الاكراد والعرب.

– المساعدة في ربط الحكومات المحلية ومجالس المحافظات والحكومة الوطنية من خلال، فرق إعادة الاعمار في المحافظات والفرق المدمجة فيها، وهيكل قيادة جيش الولايات المتحدة.

– الاشراف على إطلاق سراح المعتقلين، وعلى الخصوص العرب السنة، وإعادة دمجهم في المجتمع العراقي.

– تحقيق الاستقرار على مستوى المحافظات يحتاج الى أربعة أمور: تمرير قانون مجالس المحافظات، إجراء إنتخابات مجالس المحافظات، زيادة الفعالية البيروقراطية في الحكومات المحلية وفي المحافظات، وإعادة التوازن الى القوات الامنية المحلية، لتتناسب مع الخليط العرقي والطائفي المحلي كان يتركز النقاش السياسي الامريكي على موضوع المصالحة الوطنية، والقوانين المرتبطة به مثل: قانون مجالس المحافظات وإصلاح قانون إجتثاث البعث وقانون العفو العام وقانون النفط وقانون إنتخابات مجالس المحافظات) [1]

(من توصيات المجموعة الأميركية للدراسات حول العراق/ بيكر. هاملتون :

للتعريف باللجنة : «ما هي أصول مجموعة دراسة العراق (ISG)؟

في آذار (مارس) 2006 ، مع تحول الوضع الأمني << والعنف الطائفي في العراق إلى الأسوأ بعد تفجير ضريح شيعي في سامراء في فبراير، اقترح النائب فرانك وولف (جمهوري من ولاية فرجينيا) إنشاء لجنة خارجية من شخصيات بارزة في السياسة الخارجية توفير "أعين جديدة" واقتراح توصيات لحل الصراع في العراق. أصدرت اللجنة المكونة من عشرة أشخاص ، والتي تضم في عضويتها خمسة جمهوريين وخمسة ديمقراطيين ، تقريرها في 6 ديسمبر 2006. ويرأس اللجنة وزير الخارجية السابق جيمس أ. عضو الكونجرس الديمقراطي ديسمبر 2006. ويرأس اللجنة وزير الخارجية السابق جيمس أ. عضو الكونجرس الديمقراطي عن ولاية إنديانا لي هاملتون، الذي شارك أيضًا في رئاسة لجنة 11 سبتمبر، ويتم تنسيقه من خلال معهد الولايات المتحدة للسلام (USIP) وهو مركز أبحاث تموله الحكومة.» [2]

19– على الرئيس وفريق الأمن القومي التابع له أن يظلا على اتصال قريب ومستمر مع القيادة العراقية. وهذه الاتصالات يجب أن تبعث برسالة واضحة – في حال لم تحقق

---

[1] Keegan ،Frederick - The Road Ahead in Iraq (Phase Four Report - Executive Summary and Introduction) - The Iraq Planning Group report at the American Enterprise Institute March 24 ،2008

[2] The Baker-Hamilton Commission (aka Iraq Study Group)،Council Foreign Relations

الحكومة العراقية تقدماً ملموساً على طريق المصالحة الوطنية وتحقيق الأمن وتثبيت الحكم، ينبغي على الولايات المتحدة أن تخفض الدعم السياسي أو العسكري أو الاقتصادي لها.

22 – ينبغي أن يعلن الرئيس الأميركي أن بلاده لا تسعى إلى إقامة قواعد عسكرية دائمة في العراق. وإذا طلبت الحكومة العراقية إقامة قاعدة مؤقتة أو قواعد، فعلى الولايات المتحدة أن تنظر في هذا الطلب كأي طلب من حكومة دولة أخرى.

25 – يجب أن تتشاور الولايات المتحدة عن كثب مع الحكومة العراقية لوضع أهداف إضافية في ثلاثة مجالات: المصالحة الوطنية، والأمن، وتحسين الخدمات التي تمس الحياة اليومية للعراقيين. وينبغي أن توضع جداول زمنية لتنفيذ هذه الأهداف.

26 – مراجعة الدستور العراقي أمر اساسي لتحقيق المصالحة الوطنية ويجب ان يتم ذلك في شكل عاجل. والأمم المتحدة لديها خبرة فى هذا المجال، ويجب أن تلعب دوراً في هذه العملية.

27 – تتطلب المصالحة الوطنية إعادة البعثيين والقوميين العرب إلى الحياة الوطنية، مع رموز نظام صدام حسين. على الولايات المتحدة أن تشجع عودة العراقيين المؤهلين من السنة أو الشيعة أو القوميين أو البعثيين السابقين أو الأكراد إلى الحكومة.

30 – في ضوء الوضع الخطير في كركوك، هناك ضرورة للتحكيم الدولي لتجنب العنف الطائفي. كركوك يمكن ان تكون برميل بارود. وإجراء استفتاء حول مصير كركوك قبل نهاية عام 2007، كما يقضي الدستور العراقي، سيكون انفجاراً، لذا يجب تأخيره. وهذه مسألة يجب أن تدرج على جدول أعمال المجموعة الدولية لدعم العراق في إطار عملها الديبلوماسي.

31 – يجب أن تكون مبادرات العفو متاحة. ونجاح أي جهد في المصالحة الوطنية يجب أن يشمل إيجاد سبل للتوفيق بين ألد الأعداء السابقين.

32 – يجب حماية حقوق المرأة وجميع الأقليات في العراق، بما في ذلك التركمان والآشوريين والكلدانيين والأيزيديين والصابئة والأرمن.

36 – على الولايات المتحدة أن تشجع الحوار بين الجماعات الطائفية. ويجب أن تكون الحكومة العراقية أكثر سخاء فيما يتعلق بموضوع العفو عن المسلحين.

37 – يجب أن لا تعوق الولايات المتحدة مشاريع العفو العراقية، سواء عبر السلطة التنفيذية أو التشريعية.

53 – يجب إخضاع وزارة الداخلية العراقية إلى عملية تحويل تنظيمية تتضمن جهوداً لتوسيع قدرات الوحدة الرئيسية لمكافحة الجريمة وفرض مزيد من السيطرة على قوات الشرطة المحلية. ويجب نقل السلطة الوحيدة لدفع مرتبات الشرطة المحلية إلى وزارة الداخلية.

79 – على وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي إي) توفير جنود أكثر في العراق لتطوير وكالة استخبارات فاعلة وتدريبها وبناء مركز لمكافحة الإرهاب يمكنه تسهيل جهود مكافحة الإرهاب بقيادة الاستخبارات.) [1]

الباحث والخبير الأستراتيجي الأمريكي كتب رأيه الأولي في 6 كانون الأول 2006

بخصوص " تقرير مجموعة دراسة بيكر–هاملتون " تحت عنوان " الفيل يولد فأرا "جاء فيه:

« سوف يستغرق الأمر وقتًا لإجراء تقييم كامل لجميع ملاحق ومحتوى التقرير الكامل ، لكن التوصيات الأساسية للجنة بيكر هاملتون من غير المرجح أن تحقق النجاح. يدرك التقرير أن الوضع في العراق آخذ في التدهور وأن الإستراتيجية الحالية غير قابلة للتطبيق – ولكن بعد ذلك يفعل الجميع تقريبًا.» [2]

[1] Baker, James and Hamilton - Summary of the (Baker-Hamilton) Commission Report - Washington 6/11/2006.

[2] Cordesman H.Anthony, The Baker-Hamilton Study Group Report, THE Elephant Gives Birth to Mouse – December 6,2006 – CSIS

المبحث الخامس: الموقف الأمريكي من ملف المصالحة الوطنية

يبقى الموقف الأمريكي من ملف المصالحة الوطنية ذو أهمية بسبب النفوذ الذي امتلكته الولايات المتحدة الأمريكية في الواقع العراقي بعد إسقاط النظام البعثي البائد بالاجتياح العسكري الأمريكي، حيث استفادت من السنوات الأولى للاحتلال لبناء ركائز نفوذ أمني وسياسي وبناء قاعدة معلومات واسعة عن تفاصيل الواقع العراقي. ينبثق موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ملف المصالحة الوطنية من:

أولاً: تشخيصها لمصالحها في العراق والمنطقة والتي تتمثل ،كما يعلن خبراؤها بوحدة العراق والحفاظ على استقلاله كدولة واحدة وعلى تطوره الاقتصادي والديمقراطي وأمن الطاقة والوصول إلى موارد الطاقة في العراق والخليج، واحتواء وهزيمة الحركة الجهادية العنفية، والسلام بين العراق وجيرانه بما في ذلك إيران وتركيا، ومكانة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط والعالم الإسلامي، استعادة مصداقية الولايات المتحدة وحفظها، بالإضافة إلا حفظ مكانتها وقدرتها على العمل في جميع أنحاء العالم وتحسين الاستقرار الاقليمي، والحد من النفوذ الإيراني وإعادة توجيهه، ومنع العراق من أن يصبح ملاذاً آمناً للإرهابيين او منطلقاً له.

وثانياً: رؤيتها تجاه التحديات والمخاطر في العراق، وأهمها الحفاظ على الاتجاه المنخفض للعنف ووضع صيغة للأمن والاستقرار بشكل مستدام والتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المتعلقة بتقاسم السلطة وإدارة الموارد في النظام السياسي الجديد وتسريعالتسويةالسياسية وهزيمة التهديد الذي تفرضه بقايا التمرد السني والبعثيون بالإضافة إلى التحديات التي تمثلها الميليشيات والمجموعات المسلحة الشيعية،وتحدي بناء قوات أمنية عراقية فاعلة، وإيجاد توازن جديد بين الادارة المركزية والاقليمية المحلية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التعامل مع تحديات الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل ودفع البلد باتجاه التنمية الاقتصادية ووضع ميزانية العراق على مسار مستقر ثابت.

المشكلة الكبرى في الموقف الأمريكي: تجاه ملف المصالحة الوطنية، إن رؤاها التي لخصناها قبل قليل في السطور السابقة والمواقف العملية التي تقترحها لإنجاح المصالحة كما ترى هي (من قبيل العفو عن الذين قاتلوا النظام السياسي الجديد بالسلاح وإعادة

البعثيين ورموز النظام البعثي السابق والكثير من النخب الأمنية والعسكرية لذلك النظام البائد إلى الحياة السياسية وإلى أجهزة الدولة، وإدخال قوات التمرد المسلّح إلى بنية الأجهزة الأمنية في النظام السياسي الجديد ودفع دول مثل السعودية وتركيا – حليفة لأمريكا ولكنها معادية للنظام السياسي الجديد في العراق – دفعها للتعامل مع العراق من منظور طائفي، بل وتدعوهم للانحياز إلى مكوّن طائفي عراقي معين وتقويته بزعم الوقوف أمام التمدّد الإيراني)، إن تلك الرؤى والمواقف المقترحة تؤدي إلى: انبثاق مخاطر كبرى تهدد الهوية الديمقراطية للنظام السياسي الجديد، وزعزعة الاستقرار في الدولة وتعريض كل المكاسب التي حصل عليها الشعب العراقي (نتيجة إسقاط نظام صدام) للخطر، وزيادة احتمال وقوع مغامرات وانقلابات عسكرية في المدى القريب، فضلا عن تحويل العراق إلى ساحة صراعات إقليمية وربما دولية مدمّرة كما هي الحالة في سوريا في هذه الأيام.

إن تلك الرؤى والمواقف الأمريكية في ملف المصالحة الوطنية في العراق، تعطي أدلّة كافية ومؤيدة لمن يزعم بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تخطط وتسعى من خلال غزوها للعراق في 2003 إلى إقامة نظام سياسي ديمقراطي دستوري ذو سيادة في العراق، كما زعمت.

إن أهم أخطاء الموقف الأمريكي في ملف المصالحة الوطنية ترويجها للمعيار الطائفي في تفسير الأزمة العراقية وفي وضع الحلول لها، واعتمادها سياسة إيجاد توازن هش بين المكوّنات الرئيسية للمجتمع العراقي بدلاً من المساعدة في بناء القاعدة السياسية الاجتماعية الحقيقية للنظام الجديد، محاولة الاستعانة بأنظمة إقليمية موالية للولايات المتحدة ولكنها معادية للنظام السياسي الجديد في العراق وتعيش أحقاد طائفية معادية لمكوّن رئيسي فيه، فضلا عن محاولتها فرض أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وأولويات الدفاع عن مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، فرضها على الواقع الداخلي العراقي. لو أحسنّا الظن بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق بعد سقوط النظام البعثي، بالرغم من إن تجارب شعوب المنطقة والعالم السابقة لا تدعم، حسن الظن هذا، فأن تلك السياسة تجاه، مفردة «المصالحة الوطنية» لا تكشف عن استراتيجية صحيحة وثابتة لبناء نظام ديمقراطي مستقر قادر على البقاء وتحقيق الازدهار للعراق.

خطورة التوظيف الأمريكي للملف الطائفي: للأسف الشديد يتم التلاعب بالملف الطائفي في العراق لأغراض سياسية، ويتم استخدامها للضغط الفكري والنفسي وللابتزاز السياسي، خاصة إذا تم دمج هذا الملف مع ملف ما يسمى بالخطر الإيراني والتمدد الإيراني في المنطقة.

نحن نعتقد بأن النظام البعثي أستخدم التمييز الطائفي والقومي كاستراتيجية لضرب وحدة الكفاح الشعبي ضد النظام وأيضاً كوسيلة لضمان دعم إحدى المكونات المجتمعية للنظام، من خلال الادعاء كذبا بوصفه المدافع عن سنّة العراق، وهو أدّعاء، تكذّبه العشرات من الوقائع والسياسات.

أما الصراعات الطائفية التي حصلت بعد سقوط صدام (نيسان 2003) والتي وصلت إلى حد التصفيات الجسدية على الهوية وتطهير مناطق بغداد على أساس طائفي وقتل الزوار وتفجير العتبات المقدسة، فهي تعود لأسباب أهمها:

استمرار بقايا النظام البعثي المنهار من حزبيين ورجال مخابرات ممّن تلطّخت أيديهم بدماء أبناء العراق طيلة ثلاث عقود ونصف، استمرارهم بتنفيذ نفس الخطط والسياسات السابقة، لاستعادة نفوذهم.

عناصر ومجموعات محلية انتهازية طامحة بالسلطة والنفوذ، ولكنها تفتقد القاعدة الشعبية الحقيقية، لذا فهي تلجأ إلى السلاح القديم الجديد أي سلاح الصراعات الطائفية، لخلط الاوراق وكسب الانصار وتصدر المشهد وتوظيف رأسمال متوفر ولكنه لا يخصها، ولكنه ربما ينفعها لكسب بعض النفوذ وبعض امتيازات السلطة ولو بتأجيج أحقاد عمرها قرون من الزمان، وحتى لوأدت إلى تدمير الهوية الوطنية لشعب ودولة تعيش في مرحله تتطلّب ترسيخ تلك الهوية.

دوائر سياسية وأمنية عربية وإسلامية، تسعى لتحويل بعض المكونات العراقية إلى امتدادات موالية لها بحكم المشتركات الدينية والمذهبية والقومية، وذلك في الصراع على النفوذ في العراق.

قوى كبرى لم تتغير كثيرا منذ عقود، حيث لا تزال تعتمد نفس السياسة القديمة «فرّق تسد»، ولا تزال ترى في اذكاء الصراعات الجانبية، ومنها الصراعات الطائفية سياسة نافعة

لمصالحها وما جاء في التقرير الصادر عن مركز التنبؤات الاستخبارية في واشنطن بتاريخ 2010/3/5 وعنوانه «الانسحاب الامريكي من العراق» خير مثال لذلك، حيث يعتمد التقرير المعيار الطائفي أساساً لتحليل الأزمة العراقية وفي وضع الحلول لها.

أغلب الاحداث التي وقعت في العراق منذ عقود ولحد الآن، تثبت تهافت منهج اعتماد المعيار الطائفي (المذهبي) في تفسير الازمة في العراق وفي اقتراح الحلول لها، فقد أصطف عرب وكرد وتركمان وشيعة وسنّة ومسيحيين وصابئة وغيرهم من أبناء المكوّنات العراقية الاخرى، ضمن صفوف الحركة الوطنية العراقية المناهضة للاستعمار وأدواته المحلية. والمناهضة للدكتاتورية ونظام البعث الشمولي القمعي وسقط، شهداء كرام من كل تلك الشرائح العراقية، وفي نفس الوقت تصارعت مجموعات سياسية (حتى وصل صراعها إلى حد التصفيات الجسدية) بالرغم من انها تنتمي إلى نفس المكوّن المذهبي او القومي.

ومن أخطاء سياسة الولايات المتحدة تجاه ملف المصالحة الوطنية في العراق، ضغوطها الدائمة على الحكومات العراقية المنتخبة لإعادة النخب الحزبية والأمنية والعسكرية للنظام البعثي البائد إلى أجهزة النظام السياسي الديمقراطي الجديد، وهو ما يؤدي إلى تلغيم تلك الأجهزة بألغام قابلة للانفجار في أي لحظة.

كما هو معروف فلسفة دور الاجهزة الامنية وعقيدتها السياسية والقتالية يرتبطان بشكل عضوي بطبيعة نظام الحكم ونوعه والمنطلقات والأفكار والعقائد التي يحملها قادته وحتى قاعدته الشعبية، مثلا دور ونوعية الاجهزة الامنية والعقيدة السياسية الموجّه لها وخصائص رجالها ومسؤوليها في النظام الدكتاتوري او الشمولي القمعي والقائم على منظومة افكار فاشية وعنصرية وطائفية وإقصائية والمحكومة بنظرية الحزب الواحد القائد والحاكم الواحد الملهم والمعادية للهوية الوطنية الحضارية والهوية الاجتماعية للأغلبية الشعبية (كما هو حال النظام البعثي البائد) تختلف بالتأكيد عن دور ونوعية ورجال وعقيدة الاجهزة الامنية في النظام الديمقراطي الدستوري التعددي القائم على الانتخابات والتداول السلمي للسلطة وعلى احترام الهوية الوطنية الحضارية للغالبية الساحقة من الشعب وأقلياته واحترام الهويات الفكرية والاجتماعية لكل مكوّناته.

وكذلك تختلف فيما بين النظام الدكتاتوري الذي يعتمد في وصوله للسلطة وبقائه فيها على الانقلاب العسكري والاغتيالات واستخدام القوة والغدر وكذلك الاعتماد على الدعم الخارجي

وبين النظام الذي يعتمد في وصوله إلى السلطة على الانتخابات وعلى احترام إرادة الشعب وخدمته والدفاع عن حريته واستقلاله وسيادته ومصالحه للبقاء فيها.

ومن هنا فان مقولات من قبيل ضرورة إبقاء نفس الاجهزة الامنية التي نشأت وعملت في ظل النظام البعثي السابق، وضرورة الاستفادة من إمكاناتها وخبرات رجالها في النظام الجديد، بل واعطائهم ثانية المواقع القيادية فيها، هي مقولات اما تدل على جهل أو سطحية أو تدل على نوايا وأهداف لا يهمها بناء أجهزة أمنية وطنية مستقلة.

وتتأكد أهمية هذه النقطة إذا كان النظام السابق قد بقي في السلطة لفترة طويلة (كما هي الحال في النظام البائد الذي حكم العراق لثلاثة عقود ونصف من الزمان) لأنه كانت لديه فترة كافية لتخريج أجيال من الضباط الكبار ومن الكادر التنفيذي للمؤسسة العسكرية والاجهزة الامنية، وخلال فترة الحكم الطويلة ترسّخت في نفوس اولئك نفس عقيدته الفاشية والعنصرية والطائفية ونفس منظومته القيمية وتكونت لهم علاقات ومصالح وامتيازات مرتبطة عضويا بالسلطة البعثية القمعية الحاكمة.

ومن السذاجة افتراض أن بضعة دروس في حقوق الأنسان وبعض الأوامر الرسمية التقليدية التي توصي بمراعاة القوانين والدستور ولائحة حقوق الأنسان كفيلة بتحويل الوحوش البشرية التي أطلقت النار على مواطنين عزّل وسحقت بدباباتها المنازل والقرى أو مارست التعذيب الوحشي وولغت في دماء المواطنين داخل السجون لسنوات طويلة، تحويلها إلى عناصر أمنية صالحة للعمل في صفوف أجهزة الأمن في النظام الجديد(□).

ويجب أن لا ننسى أيضاً أن النظام البعثي البائد ومنذ استلامه الثاني للسلطة (تموز 1968) قام بتصفية الآلاف من الضباط الوطنيين في الجيش والشرطة، وأكثر منهم من المراتب الاخرى وأحــلّ محلّهم بعثيين بعضهم كان لا يحمل حتى شهادة المتوسطة وتم ادخالهم في دورات قصيرة ومن ثم منحهم رتب اعتباطية ضاربا بعرض الحائط كل الأعراف والمعايير العسكرية المهنية التي كان يتميز بها الجيش العراقي، ومن هؤلاء تشكّلت فيما بعد طبقة النخبة من كبار ضباط المؤسّسة العسكرية والاجهزة الامنية البعثية.

نحن نعتقد بأن ما يجب أن تهتم به الدوائر الأمريكية عند تعاملها مع ملف المصالحة الوطنية في العراق، هو المساعدة على توفير البيئة السياسية المناسبة للاستقرار وتوفير الأمن، وأهم عناصر تلك البيئة:

استقلالية القرار السياسي والأمني الوطني عن التدخّلات والتأثيرات الخارجية السلبية.

اعتماد المعادلة السياسية الاجتماعية الصحيحة المعبّرة عن واقع مكوّنات المجتمع العراقي.

المحافظة على حرية الانتخابات ونزاهتها وعلى ضمان التداول السلمي للسلطة.

احترام ورعاية المعادلات السياسية والأمنية وحتى الاجتماعية السائدة في المنطقة على ألا تهدد تلك المعادلات استقلال العراق وسيادته وحريته والمصالح العليا للشعب العراقي.

الفصل الرابع:

ثانيا – التأثيرات الأقليمية في العراق

قد نحتاج الى مراجعة تاريخية شاملة لفهم التأثيرات الأقليمية في العراق، ولكن ليس هنا في الأطروحة، ولكن مايهمنا الحقبة الزمنية التي تلت سقوط النظام البعثي البائد، أي بعد غياب الأجهزة الأمنية العراقية ووسقوط هيبة النظام السياسي القائم، وحصول الفراغ الأمني والسياسي و يتحمل نفس النظام البائد المسؤولية الأكبرفي حصولها.

طبعا لم يكن العراق في العقود الماضية طرفا منفعلا فقط بالتأثيرات الأقليمية، بل كان أيضا وفي العديد من الأحداث طرفا فاعلا في المنطقة نتيجة عوامل القوة والعلاقات الخارجية التي كان يمتلكها ابتداءا من العهد الملكي ومرورا بجمهوريات مابعد 14 تموز 1958.

أبرز الدول التي أمتلكت التأثير داخل العراق بعد سقوط النظام البعثي السابق هي الجمهورية الأسلامية الأيرانية والجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية والجمهورية التركية والمملكة الأردنية الهاشمية .

إيران وشيعة العراق:

يرى باحثون امريكيون: (إن طبيعة العلاقات بين إيران و الشيعة العرب العراقيين هوالمسألة الرئيسة للشرق الأوسط .سيكون لطبيعة هذه العلاقات تأثيراً هائلاً على باقي المجتمعات الشيعية الأصغر من عرب الشرق الأوسط في الوقت الحاضر، إيران ليست لها مصلحة في إستقرار العراق. تبني عدم الاستقرار في العراق هو وسيلة غير مباشرة لإلحاق الضرر بالولايات المتحدة، ولكن فرضت أيضاً كلفة باهضة على الشيعة العراقيين) [1].

(أمتلكت الجمهورية الإسلامية نفوذاً عظيماً في العراق، من خلال حلفائها الشيعة، وهي تستخدمه في بسط هيمنتها على المنطقة،وبالتالي، خدم الحضور للجيش الأميركي في العراق وتدخُل الولايات المتحدة في النظام السياسي كثقل موازن. ومن شأن انسحاب أميركي إتاحة فرصة لإيران لتعزيز نفوذها في البلاد.

[1] Maoz, Moshe - The Shiite Crescent: Between Myth and Reality - Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institution - November 2007.

– على أنه مما سيهدئ من مخاوف الدول العربية هذه ضمان امتلاك سنّة العراق صلاحيات كافية للخدمة كسد منيع في وجه أيران لكن من وجهة نظر الدول العربية التي طالما اعتمدت على الضمانات الأمنية الأميركية، لا يوجد بديل لوجود عسكري أميركي في العراق.

– يمكن لتركيا، بفضل شراكتها مع الولايات المتحدة، وهواجسها الأمنية من الانفصاليين الأكراد المتمركزين في شمال العراق، وحاجتها إلى الطاقة وقدرتها على الاضطلاع بدور لاعب إقليمي، أن تملأ الفراغ الذي سينجم عن خروج الولايات المتحدة . بالنظر إلى الطبيعة المقسمة للجمهورية العراقية التي نشأت بعد سقوط نظام البعث. برغم ما تقدم، ستتنافس تركيا مع إيران ليس لإيجاد دائرة نفوذ في العراق وحسب، بل وتملك عدداً أكبر من الحلفاء في الداخل بالنظر إلى التركيبة الإثنية الطائفية في البلاد.) [1]

(لا تزال الدول العربية المجاورة ودول مجلس التعاون الخليجي غير راغبة بدعم ما يعتبرونها حكومة شيعية ذات توجه طائفي في بغداد) [2]

(لايزال الدعم العربي للعراق ضعيفا ويخشى جيران العراق العرب من الهيمنة الشيعية والايرانية في العراق وكذلك من الهلال الشيعي الذي يضم سوريا ولبنان) [3]

(إيران تفضّل عراقا موحّدا بسيطرة شيعية ولكن ضعيفاً، بدلاً من عراق مقسماً إلى ثلاثة دويلات شيعية وسنّية وكردية، السياسة الخارجية الإيرانية تهدف إلى دفع المصالح القومية الإيرانية بقدر ما تسعى للترويج لأية أجندة طائفية شيعية، ومن المحتمل أن الشيعة العرب في العراق سينافسون إيران على قيادة المجتمعات الشيعية في دول الخليج، كما يحتمل أن يرتبط العرب الشيعة في العراق بإيران كجزء من تحالف شيعي شامل.

– إن التحدي الحاسم للولايات المتحدة هو تهدئة العراق، وخلق حكومة فعالة هناك، ثم سحب القطعات الأمريكية. مثل هذا العراق المكتفي ذاتياً لن يعمل بالنيابة عن إيران.

---

[1] Experts at the Center for Intelligence Predictions - a study entitled: The American withdrawal from Iraq - Washington, March 5, 2010.

[2] Hems, Dr. Thomas and Others - The End of the Iraq Game: Domestic and Regional Stability - National Defense University / Institute for National Strategic Studies - September 2009

[3] Cordesman, Anthony / Adam Mossner - How security will soon? The development of the Iraqi force and the conditional US withdrawals - Center for Strategic and International Studies - 4/2/2009.

– تفتقر جميع التعليقات بشأن الرغبة الإيرانية المزعومة لتشكيل "هلال شيعي" بقيادتها إلى مقومات مهمة لم تظهر في السياسة الإيرانية مع إن إيران لم تروج لأيديولوجيتها من خلال الطائفية، فإنها أيضاً لم تعلن إنشاء "هلالاً شيعياً" كهدف أيديولوجي إستراتيجي كذلك وبدلاً من ذلك، إستعملت المجتمعات الشيعية العربية "كطابور خامس" أيراني في الشرق الأوسط.

ستواصل إيران إستخدام نفوذها الديني الشيعي و االموارد الاقتصادية و المهارات السياسية و إستخباراتها وهيبة إمكاناتها النووية لممارسة النفوذ على المجتمعات الشيعية لا تهدف إيران الى تقوية و توسيع الايديولوجية الشيعية أو معتقداتها و ثقافتها و لكن لدعم مصالحها الاستراتيجية الرئيسية : لكبح الهيمنة الامريكية و لموازنة وكبح القوى الاقليمية الاخرى و محاربة إسرائيل.. وسيحركهم هذا أما لمساندة تحالف شيعي بقيادة إيرانية أومن المحتمل جداً، مناهضة الهيمنة الإيرانية ، أما بالنسبة للطموحات الإيرانية الإقليمية ، و زعامتها المزعومة " لهلال شيعي" فأيران لم تعبر عن هذا أو تطبقه في نمط شيعي طائفي . تهدف السياسة الإيرانية الخارجية إلى دفع المصالح الوطنية الإيرانية بنفس قدر الترويج لأية أجندة طائفية شيعية [1]

(لدى الولايات فرصة لتحقيق أهدافها الاساسية فيالعراق من خلال ، بناء دولة مسالمة ومستقرة وعلمانية وديمقراطية، وحليف معتمد في الصراع ضد الارهاب السني والشيعي. إن نمو العواطف المناهضة للايرانيين بين السنة والشيعة في العراق، يسمح بتحول العراق الى حاجز منيع أمام الاهداف الايرانية في المنطقة، والعراق قادر على– وبمساعدة الولايات المتحدة – أن يستعيد دوره في موازنة النفوذ الايراني، وبدون أن يشكل تهديداً في المنطقة، كما كان في عهد صدام حسين.) [2]

(إنَّ جيران العراق، بمجموعهم، لايريدون عراقاً قوياً وديمقراطياً يبرز كمنارةٍ للحرية في المنطقة؛ إنَّ وجود عراقاً "مشعاً" يمكن أن يسبب ظهور عصياناً مسلحاً من داخل هذه

---

[1] Maoz ،Moshe - The Shiite Crescent between myth and reality - Saban Center for Middle East Policy at Brookings Institute - November 2007.

[2] Keegan ،Frederick - The Road Ahead in Iraq (Phase Four Report - Executive Summary and Introduction) - The American Enterprise Institute's Iraq Planning Group Report - March 24 ،2008

البلدان .وحتى بشكلٍ أكثر شؤماً، أخفى العراق لفترةٍ طويلة طموحاته في أن يكون دولة إقليمية مسيطرة فإنَّ عراقاً معادٌ بناؤه بالكامل يمكنه أن يستفيد من تعداد سكانه الكبير وثروته النفطية الهائلة للتعويض عن سلسلةٍ طويلةٍ من المظالم الإقليمية.

تبقى الحقول الكويتية الشمالية – خصوصاً الرتقة والعبدلي– التي تتاخم أو تقع داخل الحدود العراقية، موضوعاً مثيراً للنزاع: على الرغم من الإعتراف الرسمي العراقي بالحدود التي رسمتها الأمم المتحدة بين العراق والكويت بعد حرب الخليج الأولى، فإنَّ محاولات الكويت لبناء سياجٍ حدوديٍ دائمي تسببت مؤخراً في وقوع صِدامين على الأقل.

إنَّ الخوف من نزاعٍ طائفيٍ محتمل يلقي الضوء على مدى القلق الذي يعاني منه الكويتيون اليوم والذي هو قليلٌ حيال مسألة عبور الجيوش لحدودهم وكبيرٌ حيال إرتفاع وتيرة الصراع داخل حدودهم في الوقت الذي تواجه فيه الكويت المخاطر بسبب النزاع الطائفي في جاره المضطرب العراق، ونمو النفوذ الإيراني في الجوار . إنَّ الموقف الكويتي من سياسات الولايات المتحدة في العراق هو إيجابياً) [1]

– ينبغي أن تكون أهداف هذه الحملة الديبلوماسية الإقليمية: دعم وحدة العراق وسلامة أراضيه، ووقف التدخلات وأعمال زعزعة الاستقرار من جانب جيران العراق.

توصيات لجنة بيكر – هاملتون

أقرت اللجنة بقدرة سورية وإيران على التأثير في أحداث العراق، وأوصت بمحاولة إشراكهما بصورة بناءة. وفيما يلي مختارات من التوصيات الـ 79:

8 – ينبغي أن تطور المجموعة نهجاً محدداً للتعاطي مع دول الجوار، يأخذ بعين الاعتبار مصالح هذه الدول واتجاهاتها ومساهماتها المحتملة.

[1] Olterman ،John B. Iraq and the Gulf states: Balance of Terror - United States Institute of Peace - August 2007

إن التعامل مع إيران وسورية مثار خلاف. ومع ذلك، نرى أن أي أمة، من وجهة نظر ديبلوماسية، يمكنها وينبغي عليها أن تشرك خصومها وأعداءها في محاولة لتسوية النزاعات والخلافات تماشياً مع مصالحها.

11- يجب أن تسعى المجموعة الدولية إلى إقناع إيران، عبر الجهود الديبلوماسية، بأن عليها اتخاذ خطوات محددة لتحسين الوضع في العراق.) [1]

طبعا نحن نعتقد بوجود نفوذ وتأثير أيراني قوي في العراق،خاصة بعد سقوط النظام البعثي السابق،وقد زادت الحرب العراقية الأيرانية (1980-1988) من دوافع الأيرانيين لأمتلاك أدوات التأثير في العراق، وقبل الحرب، تحولت بغداد الى غرفة عمليات متقدمة (ضد ايران) للقوى الدولية والأقليمية المتضررة من سقوط شاه ايران السابق على يد ثورة شعبية أسلامية، وساعد على قوة النفوذ الأيراني أحتضان طهران لقيادات قوى سياسية عراقية ،وخاصة الشيعية والكردية، (في وقت كانت أغلب الحكومات العربية ترفض بأستثناء الجمهورية العربية السورية السماح لهم بالتواجد وممارسة النشاط السياسي على أراضيها ، خوفا من ردة فعل النظام البعثي تجاهها)،فضلا عن الهوية المذهبية المشتركة ووجود العتبات المقدسة وحوزة النجف الأشرف الدينية العريقة والروابط الأجتماعية على طرفي الحدود.

عموما الحضور الأيراني يعتبر جزءا من الصراع الأقليمي – الأقليمي والأقليمي الدولي لملأ الفراغ الناتج عن سقوط النظام البعثي ،المشكلة في رؤى الباحثين الأمريكان بخصوص الدور الأيراني في العراق والتي أستعرضناها قبل قليل، أنها تنطلق من أولويات السياسات الخارجية للحكومة الأمريكية ومن عقدة صراعها القديم مع القيادة الحاكمة في الجمهورية الأسلامية الأيرانية، ومحاولة توظيف المسألة الطائفية في المجتمع العراقي لصالح أبقاء قواتها وقواعدها في العراق من خلال دفع سنة العراق مدعومين من أنظمة عربية حليفة للولايات المتحدة الأمريكية ليكونوا (سد منيع بوجه ايران)، كما جاء في نص الدراسة الأمريكية الحرب العراقية الأيرانية ربما تمثل الصورة المثلى للعلاقة بين الجارين العراق وايران، بحسب رؤية بعض الدوائر الغربية والعربية الخليجية.

---

[1] Baker ،James / Hamilton Summary of the Report of the (Baker-Hamilton) Commission ،Washington 6/11/2006

أننا نعتقد بأن الطريقة الأمثل للوقوف في وجه التمدد الأيراني ان وجد هو بناء نظام ديمقراطي عادل في العراق يمثل مصالح كل العراقيين بغض النظر عن هويتهم الدينية والمذهبية والقومية، والمحافظة عليه، وأقامة العلاقات مع جيران العراق كافة على أساس مبدأ أحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل بالشؤون الداخلية لكل بلد وعلى أساس المصالح المشتركة، وحل المشكلات بالرجوع لقواعد وأعراف المجتمع الدولي والهيئات الدولية ذات العلاقة.

في تقديري هناك أشكالية فقهية يجب أن يبحثها علماء الدين خاصة وأقصد الفقهاء الشيعة بالذات ،وهي في ظل الظروف الأقليمية والدولية السائدة في الحياة السياسية المعاصرة، كيف يمكن فهم واجبات المتدينين الشيعة في العراق تجاه الجمهورية الأسلامية الأيرانية وهي تمثل في مرحلتنا الراهنة الكيان السياسي الوحيد المحكوم من قبل فقيه أو ولي أمر مبسوط اليد (بحسب المصطلح الفقهي)؟

لاأرى الموضوع صعباً أو معقداً في ظل وجود مرجع مالك للشرائط متصدي في النجف الأشرف وهو الأمام السيد علي السيستاني (حفظه الله)، الذي يمكن أعتماد رؤاه ومواقفه المدعومة بأدلة فقهية، للأجابة على سؤالنا السابق، لأن الكثير مما يعتبره البعض نفوذا أيرانيا هو في واقعه موقف مواطنين عراقيين من الجمهورية الأسلامية من منطلق ديني وليس سياسي أو أمني، ويجب حل هذه الأشكالية الهامة جدا ،وليست المسألة من أختصاص كتاب وصحفيين وقادة أحزاب، بل من أختصاص فقهاء ولكن ملمين بدقة بالأوضاع السياسية القائمة. بالنسبة لباقي دول الجوار، فأن تغييرات داخلية هامة حصلت في أوضاعها الداخلية أدت الى تغيرطبيعة وحجم دورها في العراق ، الجمهورية العربية السورية مثلاً وبعد ان كان لها الدور الكبير في السنوات الأولى من سقوط نظام صدام في دعم المجموعات المسلحة التي واجهت نظام مابعد البعث، حتى وصل الأمر الى أتهام رئيس الوزراء العراقي الحكومة السورية بالمسؤولية عن أنفجاري وزارتي الخارجية والمالية وطالب مجلس الأمن الدولي بالتحقيق.[1] بينما اصبح دور سوريا الآن ضعيفا، بل وأصبح العراق هو الطرف الفاعل، بسبب الأضطرابات والحرب الأهلية التي اندلعت فيها أبتداءا

[1] المالكي يطالب مجلس الامن بالتحقيق في التفجيرات ،BBC عربي – 4 أيلول 2009

من مظاهرات يوم 15 آذار 2011. وهكذا في المملكة العربية السعودية، فبعد حصول تغيرات جوهرية في منظومة الحكم في الرياض، وبعد تضاؤل دور الحرس القديم وتسلم ولي العهد أدارة الملفات الرئيسية ومنها الملف العراقي، تحولت السياسة الخارجية السعودية الى تصنيف شيعة العراق الى الشيعة الموالين لأيران والشيعة الراغبين بالبقاء ضمن المحور العربي الذي تقوده السعودية، بعد أن كان الأتهام للمملكة بانها تقف خلف الجماعات الأرهابية التكفيرية التي تستهدف الشيعة.

مثلا كشف السفير الاميركي السابق في بغداد كريستوفر هيل، ان السعودية تمثل التحدي الأكبر والمشكلة المعقدة بالنسبة الى الساسة العراقيين، وفيما اكد انها تمول هجمات القاعدة في العراق بحسب ما نقلته مصادر مخابراتية، اشار الى ان السعوديين ينظرون الى هذا البلد وكأنه كحاجز يسيطر عليه "السنة ضد الانتشار الشيعي والنفوذ السياسي الإيراني". (1)

يمكن للحكومة العراقية أن تتحرك بمجموعة مبادرات رسمية وشعبية بأتجاه كل دول الجوار، حتى تلك التي أغتصبت حقوقا عراقية في الأرض والمياه أو التي عاشت سنوات من الحرب مع العراق أو التي تآمرت على نظام مابعد البعث، لأقناعها بأن ماتحصل عليه من خلال العلاقات الطبيعية الرسمية في المجالات الأقتصادية والأمنية والثقافية وباقي المجالات وفق مبدأ أحترام السيادة الوطنية وخدمة المصالح المشتركة وأعتماد الحوار والهيئات الدولية عند الخلاف، هي أكثر بكثير مما تكسبه من النشاطات السرية غير القانونية وبناء الطابور الخامس لها داخل العراق أو تأجيج الفتن الطائفية والمؤامرات المغامرة أو التدخل غير المشروع في شؤوننا الداخلية. وعلى الحكومات العراقية ان تدرك بأنها تملك نقاط قوة مع كل دول الجوار، ويمكن أن تكون نقاط القوة تلك، العامل المشترك بينها وبين كل دولة من تلك الدول.

فأذا كانت منابع دجلة والفرات في بلدان مجاورة فأن تلك البلدان بحاجة ماسة لمصادر الطاقة عندنا، وكل دول الجوار بحاجة الى الموقع الجغرافي الأستراتيجي للعراق بوصفه أقصر الطرق للتجارة عبر القارات ،وهكذا بناء منظومات الأمن الأقليمي ومواجهة الأرهاب

[1] السومرية نيوز/ بغداد السفير الاميركي السابق ببغداد: السعودية تمول هجمات القاعدة بالعراق لزعزعة الحكومة – السبت 10 آب 2013

المتحرك دوليا والتي تحتاج الى جهد مشترك ومنظومات حماية البيئة والصحة التي لايمكن بناءها الا بجهود اقليمية مشتركة، فضلا عن السياحة الدينية والتاريخية وتبادل المنتجات الزراعية والصناعية.

الفصل الخامس:

مبادرات الحكومة العراقية للمصالحة الوطنية

منذ عام 2006

في هذا الفصل سنتعرّف على نصوص الرؤى والمشاريع والتشكيلات التي بادرت اليها الحكومة الدستورية الأولى 2006، 2010 وحتى في السنوات اللاحقة، في مجال الحوار والوفاق الوطني والمصالحة الوطنية، كما سندرس تفاصيل أهم الفعاليات التي جرت في هذا المجال، وبالطبع سنقوم في الفصل الخاص بالمناقشة والاستنتاج بتقييم كل تلك المشاريع والفعاليات.

المبحث الأول: بدايات مشروع المصالحة الوطنية

لابد أولاً من الإشارة إلى أن إرهاصات المبادرة لطرح مشروع الحوار الوطني والمصالحة الوطنية، بدأت في اجتماعات القيادات السياسية التي سبقت تشكيل الحكومة الدستورية الأولى، وشاركت فيها قيادات القوى الوطنية.

هذه الانتخابات مثلت الاقتراع الثالث بعد سقوط النظام البعثي وجرت في 15 كانون الأول (ديسمبر) 2005 لاختيار 275 عضوا في مجلس النواب العراقي الدائمي ليقوموا بدورهم بتشكيل حكومة تتولى السلطة لمدة أربع سنوات. طرحت قوائم وقوى متنافسة برامج انتخابية، سعت من خلالها إلى تجاوز الاستقطابات الحادة التي شكّلت سمة الانتخابات السابقة، إذ لم يكن التصويت للبرنامج السياسي بقدر ما كان لدوافع الانتماء الديني أو الطائفي أو القومي بسبب الظرف الخاص الذي مر به العراق.

وشاهدت هذه الانتخابات على عكس الانتخابات الأولى والثانية مشاركة بعض القوى السنية بعد أن قاطعت سابقتها، النظام الانتخابي في هذه الانتخابات اختلف عن الانتخابات السابقة التي أجريت في كانون الثاني الماضي.

ففي هذه الانتخابات كانت لكل محافظة عدد ثابت من المقاعد البرلمانية تناسبا مع تعداد سكانها، وحصلت كل محافظة على المقاعد المخصصة لها بغض النظر عن نسبة الإقبال على الانتخابات حيث كان من المرجح أن يعود هذا النظام بفائدة على (السنّة).

للمرأة العراقية إذا اخفقت في الحصول على نسبة 25٪ من المقاعد التي اقرها الدستور. وقد كانت التكتلات الرئيسية كالتالي:

- الائتلاف العراقي الموحد (555): وضمت الأحزاب الشيعية الدينية مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وحزب الدعوة الإسلامية وحركة مقتدى الصدر.
- التحالف الكردي (730): وضمت الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.
- القائمة العراقية الوطنية (731) تحالف وطني علماني بقيادة اياد علاوي.
- قائمة المؤتمر الوطني العراقي (618) تحالف وطني منافس بقيادة أحمد الجلبي.
- عدد من التجمعات السنية ضمن (جبهة التوافق العراقية وفيها الحزب الإسلامي).

وبعد أن اظهرت النتائج الأولية تفوقاً كبيراً للأحزاب (الشيعية) الدينية في مقابل القوى الأخرى، أطلقت بعض القوائم الأخرى المنافسة اتهامات مفادها ان الانتخابات قد زوّرت لصالح ائتلاف الأحزاب الشيعية الدينية.

وقد ادت هذه الاحتجاجات إلى تأخير اعلان نتائج الانتخابات حيث قام فريق من المراقبين الدوليين بزيارة العراق لمراجعة شكاوى تتعلق بالانتخابات والتي طالبت الأحزاب السنية والعلمانية بإعادتها بدعوى حصول تزوير فيها واستفزاز الناخبين إلا أن المراقبين قرّروا إن الانتخابات اتسمت بالشفافية وأنها يمكن الوثوق بها.

في 20 كانون الثاني 2006 أعلنت المفوضية العليا للانتخابات في العراق ان قائمة الائتلاف العراقي الموحد (555) التي ضمت الأحزاب الشيعية الدينية مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وحزب الدعوة الإسلامية وحركة مقتدى الصدر قد حازت على 128، وحلت قائمة التحالف الكردي (730) بالمرتبة الثانية بعد حصولها على 53 مقعدا بينما حصل جبهة التوافق السنية على 44 مقعدا وحلت بالمرتبة الثالثة.

المبحث الثاني: أرضيـة الانقسامات والصراعات في الواقع العراقي

أهمية مشروع المصالحة الوطنية تتوضح عندما نتعرّف على أرضية الانقسامات والتناقضات في الواقع العراقي القابلة للانفجار والتشظّي، خاصة إذا وضعت قوى إقليمية

نصب أعينها هدف منع العراق من تحقيق الاستقرار والازدهار لكونه يتعارض مع مصالحها، وقد تطرّقنا في فصل المقدمة إلى أهم أسباب الانقسامات.

حدثان خطيران وقعا بعد اعلان نتائج الانتخابات وهما: الأول حدث قيام مجموعات إرهابية بتفجير قباب وأضرحة العتبة العسكرية حيث مراقد أثنين من أئمة أهل البيت (ع)، أحدهم والد الإمام المهدي (عج) ذو الأهمية الاستثنائية لدى المسلمين الشيعة (مرقد الإمام علي الهادي ومرقد الإمام الحسن العسكري عليهما السلام)، وعبّرت الجريمة آنذاك عن أكبر وأخطر عملية إرهابية استفزازية ذات طابع طائفي تحصل في العراق في تاريخه المعاصر بعد عملية تفجير أحد عشر إرهابيا لأنفسهم بواسطة الأحزمة الناسفة وسط الزوّار في مدينتي كربلاء والكاظمية المقدّستين في يوم عاشوراء عام 2004، وبالفعل نجحت تفجيرات سامراء في خلق ردود فعل شعبية سلبية هائلة قادت في النهاية إلى موجات قتل متبادلة على أساس الهوية المذهبية في العاصمة بغداد وعدد من المحافظات المختلطة مذهبياً.

الثاني: عجز القائمة الفائزة في الانتخابات (الائتلاف العراقي الموحّد) عن حسم قرارها الداخلي بأغلبية واضحة لصالح أحد المرشحين لموقع رئاسة الوزراء حيث كانت نتائج التصويت الداخلي: الدكتور السيد إبراهيم الأشيقر الجعفري 63 صوت والدكتور السيد عادل عبد المهدي شبّر 62 صوت.

بعبارة أخرى فأن الانتخابات الداخلية لقائمة الائتلاف العراقي الموحّد كشفت عن انقسام خطير في أكبر كتلة برلمانية وأفرزت جناحين متساوين تقريباً، يقف في أحداها حزب الدعوة الإسلامية والكتلة الصدرية وبعض المستقلين المتحركين في الساحة السياسية تحت يافطة المرجعية، خلف المرشح رئيس الوزراء السابق د. السيد أبراهيم الجعفري ويقف في الكتلة الثانية المجلس الأعلى وبعض شخصيات منظمة بدر وحزب الفضيلة وبعض المستقلين ومنهم شخصيات محسوبة أيضاً على خط المرجعية، خلف المرشح السيد د. عادل عبد المهدي، ونقلت تقارير شبه موثقة عن قيام البعض باستخدام أساليب غير مناسبة في التنافس السياسي... منها تهديد بعض أعضاء الائتلاف ليلة الانتخابات الداخلية وتحذيرهم من التصويت لصالح مرشح المجلس الأعلى السيد د. عادل عبد المهدي والذي

كان يحوز على قبول وطني ودولي عام، كما سادت إشاعات متواترة عن تحرك السفير الإيراني في بغداد لصالح أحد المرشحين، بينما تحرك سفراء آخرين لصالح المرشح الآخر.

الخطورة في تلك الأزمة الداخلية للقائمة الفائزة في الانتخابات، تمثلت في أن عدم حسم اختيار أحد المرشحين بغالبية واضحة أدّت إلى عدم تقديم مرشح ذو قاعدة قوية في مجلس النواب وحتى داخل كتلته البرلمانية، وزاد في تلك الخطورة الموقف الرافض تماما للمرشح ابراهيم الجعفري لدى الكتل البرلمانية الأخرى (التحالف الكردستاني وجبهة التوافق)، وعدم موافقتهم على انتخابه مرة ثانية لموقع رئاسة الوزراء بمبررعدم قناعتهم بأدائه في المرة السابقة.

كل تلك المواقف أي انقسام الائتلاف حول مرشحه وإصرار المرشح الفائز بفارق صوت واحد على أحقيته بمنصب رئاسة الوزراء وثبات الكتل البرلمانية الأخرى على موقفها الرافض له، والانقسام الإقليمي والدولي في الموقف من المرشحين، أدّت إلى خلق أزمة سياسية خانقة في النظام القائم استمرت لعدة أشهر (خلال نفس تلك الأشهر حصل تفجير العتبات المقدسة في سامراء واندلعت موجة العنف الطائفي، المذهبي، التي أدّت إلى سقوط آلاف الضحايا).

هذه كانت أوضاع العراق قبل تشكيل الحكومة العراقية الدستورية الأولى 2006 ثم اعلانها لمشروعها للمصالحة الوطنية، ولا يفوتنا الاشارة هنا إلى أنه كانت للسفارة الأمريكية وقيادة قوات التحالف (وخاصة الجهات الأمريكية والبريطانية) مبادراتها لمقترحات خاصة بملف المصالحة الوطنية كاقتراح قوانين وإجراءات أو بشكل فعاليات ميدانية ذات صلة بالمصالحة الوطنية (مثل دعوتها لتشكيل قوات الصحوة في المنطقة الغربية من العراق بمبرر مواجهة القاعدة، ودعوتها إلى ضمّ هذه القوات إلى الأجهزة الأمنية الحكومية) وكانت لها أيضاً ميزانياتها الخاصة في هذا المجال.

تمثلت المبادرة الحكومية، بالإجراءات التالية:

المبحث الثالث: المبادرات الحكوميـة

أولاً: طرح رئاسة الوزراء لمشروع المصالحة الوطنية المتكوّن من 24 نقطة.

ثانياً: تشكيل اللجنة العليا للمصالحة الوطنية.

ثالثاً: تشكيل لجنة تنفيذ ومتابعة المصالحة الوطنية المرتبطة بمكتب رئيس الوزراء

رابعاً: تعديل قانون اجتثاث البعث، وإصدار قانون المساءلة والعدالة.

خامساً: عقد مؤتمرات سياسية على الصعيد الوطني، ودعوة كل القوى الوطنية للمشاركة، بما فيها القوى المعارضة غير المساهمة في السلطة وأيضاً شخصيات ذات صلة ببعض الجماعات المسلّحة المعارضة باستثناء تلك المتورّطة بسفك دماء المواطنين العراقيين.

سادساً: دعم جهود منظمات دولية غير حكومية متخصّصة، لعقد مؤتمرات مصالحة تجمع ممثلي الحكومة والقوى الوطنية العراقية المشاركة في النظام السياسي الجديد وممثلي جماعات معارضة بما فيها بعض الجماعات المسلّحة (مؤتمرات هلسنكي برعاية فنلندية، مؤتمرات ساندوا برعاية سويدية، مؤتمرات الحوار المستديم برعاية منظمات غير حكومية أمريكية وإيطالية، اجتماعات طوكيو برعاية الخارجية اليابانية، أضافة لاجتماع القاهرة الذي رعته الجامعة العربية والرئاسة المصرية في حينها).

سابعاً: أجراء اتصالات وحوارات وعقد اتفاقات مع بعض المجموعات المسلّحة.

ثامناً: إصدار الحكومة العراقية لمجموعة من القرارات لصالح مراتب وفئات من أعضاء حزب البعث المنحل ومن منتسبي المؤسّسة العسكرية والأمنية للنظام البعثي البائد، وكذلك قرارات العفو وقرارات استثناء بعض المشمولين بقانون اجتثاث البعث أو قانون المساءلة والعدالة.

تاسعاً: استلام ملف الصحوات (أبناء العراق كما سمّتهم الإدارة الأمريكية) من القوات الأمريكية، في تشرين الثاني 2008، وهي قوات شبه رسمية تم تشكيلها في بعض مناطق العاصمة بغداد وعدد من المحافظات الغربية، ووصل تعدادها إلى ما يقرب المائة ألف عنصر، وتم تخصيص ميزانية وطنية لها ودمج الآلاف (أكثر من عشرين ألف) من عناصرها بالأجهزة الأمنية.

أهم الفعاليات التي نهضت بها دوائر، مرتبطة بالحكومة العراقية في مجال الحوار الوطني والمصالحة الوطنية:

1- المؤتمر الأول للقوى السياسية العراقية لدعم المصالحة الوطنية.

2- المؤتمر الثاني للقوى السياسية العراقية لدعم المصالحة الوطنية.(18-19 آذار 2008)

3- مؤتمر شيوخ ووجهاء العشائر العربية العراقية لدعم المصالحة الوطنية.(آب 2006)

4- مؤتمر الضباط ومنتسبي المؤسّسة العسكرية والأمنية الوطنية العراقية.(4 آذار 2007)

5- مؤتمر منظمات المجتمع المدني لدعم المصالحة الوطنية.(16 أيلول 2006)

6- مؤتمر للنخب المفكرة حول الخطاب الثقافي والمصالحة الوطنية.(2009)

7- الاجتماعات المنتظمة للّجنة العليا للمصالحة الوطنية، وغالبا ما تكون بحضور ومشاركة السيد رئيس مجلس الوزراء.

8- إرسال الوفود الرسمية باسم اللجنة العليا للمصالحة الوطنية، إلى الدول المجاورة ودول عربية، أخرى، للحوار مع الشخصيات العراقية المعارضة المقيمة في تلك البلدان ولدعوة بعضها للمشاركة في المؤتمرات الوطنية للمصالحة والمنعقدة في بغداد.(من 28تشرين الأول 2006 -8تشرين الثاني 2006)

9- مؤتمر الجالية العراقية في المملكة المتحدة لدعم المصالحة الوطنية في الوطن. (29 تشرين الأول 2006) .

10- مؤتمرات محلية في بعض المحافظات لدعم المصالحة الوطنية.

11- استلام قوات «الصحوات» من قوات التحالف، وأدارتها وطنيا.

12- عقد لقاءات وحوارات منتظمة مع خبراء دوليين وممثلين سياسيين وعسكريين من خارج العراق، ذوي صلة بملف الحوار والمصالحة الوطنية، لدراسة التجارب واستخلاص الدروس وكسب الدعم.

13- إدارة أو المشاركة في مبادرات دولية لدعم مشروع المصالحة الوطنية في العراق (مثل مؤتمرات ساندوا الثلاثة برعاية أكاديمية برنادوت السويدية ومؤتمري هلسنكي برعاية منظمة إدارة الأزمات الفنلندية واجتماعات طوكيو برعاية الخارجية اليابانية، ولقاءات الحوار المستديم وغيرها).

14- إجراء حوارات وتفاهمات مع مجاميع مسلّحة لضمّها إلى مشروع المصالحة الوطنية. (يراجع الملحق للاطلاع على إحدى نماذج هذا النشاط)

15- تشكيل لجان الأسناد في المحافظات الوسطى والجنوبية لدعم مشروع المصالحة الوطنية.

16- حل المشكلات الخدمية للمواطنين في المناطق الملتهبة، بالتعاون مع الدوائر الحكومية، وهو ما كانت تقوم به لجنة متابعة المصالحة الوطنية المرتبطة برئاسة الوزراء مباشرة.

17- رعاية مبادرات محلية في المناطق الملتهبة، تقوم بها شخصيات عشائرية أو وجاهات اجتماعية أو سياسية أو مسؤولين في الحكومات المحلية، لإيجاد تفاهمات بين الأطراف المتصارعة.

من أبرز النقاط التي تناولتها لجان المؤتمرات السياسية:

- وضع اليات لتحقيق حالة المشاركة الواسعة للقوى السياسية وجميع مكونات الشعب العراقي وتوزيع منصف وعادل للقدرة والنفوذ وصنع القرار السياسي بين القوى السياسية وبناء العملية السياسية على اساس الهوية الوطنية ومن خلال الثوابت الوطنية والتمسك بالعملية الديمقراطية ومن خلال اعتبار المواطنة والوطنية والكفاءة والنزاهة، واتاحة الفرصة لأوسع دائرة من الاحزاب والقوى السياسية الراغبة في المشاركة لتأخذ دورها في ترشيد وتطوير العملية السياسية وادارة الدولة. ومن الياتها تضييق الموانع الدستورية والقانونية والسياسية والتحرك من قبل الحكومة

والبرلمان لدعوة الاحزاب من خارج العملية السياسة ممن يؤمنون بالثوابت الوطنية والعملية السياسية الجديدة في العراق والاليات الديمقراطية واعتماد مبدأ الحوار والتوافق لضمان اوسع مشاركة وطنية ممكنة.

- اعادة النظر في مواد الدستور الحالية المتعلقة بالفيدرالية لكي تكون منسجمة مع النظام الاتحادي المثبت دستورياً وتجنب ما يوحي بغير ذلك وهذا يشمل: توضيح الصلاحيات الاتحادية وصلاحيات الاقاليم وخصوصاً الصلاحيات المشتركة بين الاقليم والمركز باتجاه تعزيز وحدة العراق وسيادته، الامن والدفاع والثروات الوطنية والموارد المائية والسياسية الخارجية، وبذل مزيد من الجهد لتوسيع الثقافة الدستورية للمواطنين العراقيين.

- تعزيز السيادة الوطنية بوضع جدول انسحاب القوات الأجنبية متزامناً مع بناء القوات المسلحة، واستلام الملف الامني بالشكل الذي يمكن القوات المسلحة العراقية من رسم خططها الأمنية بأسرع وقت، واستخدام الصلاحيات الكاملة للحكومة العراقية بما يمكنها من تحريك القوات المسلحة وبسط سيادتها على كامل البلاد، ومعالجة ملف الميلشيات وضمها للقوات الحكومية، والاستفادة من عناصر الجيش السابق من غير المتورطين بجرائم ضد الشعب العراقي وتفعيل الخدمة الإلزامية.

- بناء الجيش والقوات المسلحة والمؤسسة الأمنية على أساس المواطنة والمهنية وبما يضمن مشاركة جميع مكونات الشعب العراقي دون تحيز أو إقصاء، ورعاية جميع العسكريين من خلال تخصيص الرواتب التقاعدية المجزية وشمولهم بقانون الخدمة والتقاعد أسوة بأقرانهم، وتشكيل لجنة خاصة من قبل القائد العام للقوات المسلحة لتمشيه متطلباتهم واحتياجاتهم الملحة وتذليل مشاكلهم داخل العراق وخارجه، واتخاذ الاجراءات السريعة لتسهيل عودة من يرغب من العسكريين بالالتحاق والعودة إلى الجيش العراقي وفقا للمؤهلات المهنية والضوابط القانونية. وإعادة

الاعتبار للعسكرين المتضررين من النظام السابق وفقا لقرارات مجلس الوزراء وتجنب الاجتهادات الشخصية[1].

1- مؤتمرات المحافظات العراقية

واحدة من المبادرات المهمة هي عقد مؤتمرات محلية في المحافظات. ندرس مؤتمر المصالحة الوطنية في محافظة كربلاء المقدسة كمثال ناجح لتلك المؤتمرات، حيث تم البحث حول الكتل السياسية والأكاديمية الكربلائية الفاعلة الواجب مشاركتها في المؤتمر، علما بأن كربلاء المقدسة وبالرغم من طابعها الديني زاخرة بمختلف الكتل السياسية العلمانية، وتم الاشارة إلى وجود أقلية تركمانية في المدينة، إضافة إلى ثقل المهجرين في المدينة، وأيضاً الشخصيات العامة المؤثرة في المدينة التي يجب استمالتهم للمؤتمر بشكل فعال.

كما رأت وزارة الحوار ضرورة تفعيل دور عشائر محيط كربلاء وزجهم في عملية المصالحة وخص بالذكر عشائر غرب المدينة المرتبطين عبر الصحراء مع حدود مدينة الرمادي والمملكة السعودية ومناطق الرحالية وعين التمر.

وكانت التفاصيل تتمحور باستمالة قبائل عنزة بدعوة مجموعة من أمرائها وكان التحديد يتمحور في اختيار الشيخان فيصل ومتعب الهذال باعتبار كون القبيلة من القبائل الحدودية السنية (حنابلة) ولها نفوذ كبير في مناطقها ولها تأثير مهم على امن كربلاء لكونهم البوابة الغربية للمدينة، كما تمت الإشارة إلى عشائر (الزكاريط) في منطقة عين التمر وعشائر السهلان واليسار وخفاجة مؤكدين على دورها لدعم الملف الأمني في المدينة

---

(1) يمكن الاطلاع على قائمة المشاركين في مؤتمرات القوى السياسية وأسماء أعضاء كل لجنة من لجان المؤتمر وكذلك على تفاصيل النقاط التي تم تداولها في اللقاء التحضيري للمؤتمر، وأيضاً تفاصيل زيارة وفد اللجنة العليا للمصالحة الوطنية إلى جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة الأمارات العربية المتحدة للحوار مع شخصيات عراقية مقيمة في الخارج، ضمن خطوات التحضير للمؤتمر وكذلك المداولات الخاصة بالمؤتمر في اللجنة العليا للمصالحة الوطنية، وأيضاً نصوص بيانات مؤتمرات المصالحة لشيوخ العشائر والضباط ومنظمات المجتمع المدني يمكن الاطلاع على كل ذلك في فصل الملاحق المرفق بالبحث.

مكتب وزير الدولة لشؤون الحوار الوطني، الكتاب السنوي الثاني لوزارة الحوار الوطني – 2008.

وضرورة استمالتهم لعملية المصالحة وان كان قسم كبير منهم ليسوا معاديين للعملية السياسية ومن الضروري التأكيد على قبائل الطرق الرابطة بين المنطقتين أعلاه والمدينة.

وأبدى مشاور الوزير لشؤون العشائر رغبته بتفعيل دور العشائر بالمدينة من خلال الاستعانة بشيوخ عشائر كبار ومقربين من الدولة كما طرح فكرة تأسيس لجنة دائمة لحل النزاعات في مدينة كربلاء، وخاصة بوجود تحديات إقليمية خطيرة لاستمالة شيوخ الجنوب والفرات الأوسط عبر أجندة منظمة.

الشعار الرئيسي: توسيع المشاركة السياسية وخلق التوازن الوطني دعامة أكيدة لمشروع المصالحة الوطنية.

الشعارات الثانوية: وهي عدة شعارات كالتالي:

- ستبقى القوى السياسية الوطنية العراقية ركيزة حقيقية وضمان لإنجاح العملية السياسية والمصالحة الوطنية.
- المصالحة ليست قرارا فوقياً، أو أمرا أداريا بل هي نمط جديد من التفكير السياسي الناضج.
- التوازن الوطني يجب أن يعتمد على مبدأ إحياء الكفاءات ودعم القدرات الأكثر إمكانية لخدمة العراق أو العراقيين.
- يجب أن نتعاطى مع المتغيرات والأحداث بشكل وطني لا بصورة طائفية أو قومية أو أثنية أو حزبية.
- الالتفاف حول مشروع المصالحة الوطنية والحوار يساعدنا في إيقاف ما يجري من عنف ودمار.
- التوازن الوطني الحقيقي يجب أن يسمح للجميع بالمشاركة في العملية السياسية الوطنية، عدا من تلطّخت يداه بدماء العراقيين سابقا أو لاحقا.
- يجب أن يكون للقضاء العراقي المستقل كلمته في بناء العراق الجديد.

- من اجل بناء جبهة وطنية واسعة لمواجهة التحديات واستحقاقات عملية بناء العراق، ندعم مشروع المصالحة الوطنية.
- لا تنمية حقيقية ولا إعادة بناء وإعمار من دون توفير الأمن والاستقرار وإعادة الوئام والسلم إلى ربوع الوطن الواحد.
- مشروع المصالحة الوطنية والحوار وليد التوافق والجهد المشترك والحوارات الجادة التي أجرتها القوى السياسية والوطنية العراقية.
- من حق أي جهة تؤمن بالثوابت الوطنية وبسلمية انتقال السلطة وبآليات الديمقراطية أن تشارك في العملية السياسية.
- دعوتنا للمصالحة الوطنية لا تنطلق من ضعف أو شعور باستنفاذ الطاقة بل من الثقة بتوفر إمكانات إلحاق الهزيمة بأعداء مسيرتنا الديمقراطية.
- ان دعوتنا للتوازن الوطني هي من اجل جذب أوسع قاعدة شعبية إلى العمل الجاد والمستمر لبناء العراق الجديد. إنا نفهم التوازن الوطني على انه أعادة اصطفاف لقوى الشعب بكل مكوناته وبغض النظر عن انتماءاتهم، باستثناء المجرمين والقتلة والصداميين.
- إن دائرة الخلافات تضيق كلما اتسع نطاق حوارنا ونشاطنا المشترك.
- التوازن الوطني وتفعيل المشاركة السياسية يعني تظافر الجهود وتوحيد المواقف والتعالي على الجراحات والتسامي فوق الصغائر من اجل العراق الجديد.
- العراقيون بكل قومياتهم وأديانهم وانتماءاتهم، هم الرصيد الوطني الخلاق للعراق.
- يجب أن نقف وقفة انسان واحد، بإرادة صلدة، ضد الإرهاب والإرهابيين.
- على الجميع أن يحددوا موقفهم بكل وضوح من الاتجاهين المتعارضين، اتجاه الديمقراطية والوطنية العراقية الحقة واتجاه الإرهاب والقتل على الهوية والتكفير.

تقررت العناوين التالية للجان المؤتمر:

1- لجنة التوازن الوطني وتوسيع المشاركة.
2- لجنة الحشد الشعبي لدعم العملية السياسية ومناهضة الإرهاب.
3- لجنة الحوار الوطني وحل الأزمات.
4- لجنة الكيانات الملغية.

برنامج المؤتمر:

- كلمة ترحيبية يلقيها الناطق باسم المؤتمر.
- كلمة وزير الحوار الوطني.
- كلمة عن لجنة التوازن الوطني وتوسيع المشاركة السياسية المنبثقة عن مؤتمر المصالحة الوطنية للقوى السياسية.
- كلمة محافظ كربلاء المقدسة.
- كلمة رئيس مجلس محافظة كربلاء المقدسة.
- كلمة سماحة السيد احمد الصافي (عن الأمانة العامة للعتبتين المطهرتين).
- كلمة مكتب السيد الشهيد الصدر (عن المكاتب الدينية).
- كلمة المجلس الإسلامي الأعلى العراقي (عن الحركات السياسية الإسلامية).
- كلمة حزب الدعوة (عن الحركات السياسية الإسلامية).
- كلمة الحزب الشيوعي العراقي (عن الحركات السياسية الديمقراطية).
- كلمة حركة الوفاق الوطني العراقي (عن الحركات السياسية الليبرالية).
- كلمة كتلة مستقلون (عن التيارات السياسية في قضاء الهندية).
- كلمة كتلة السلام والإخاء (عن التيارات السياسية في ناحية الحر).
- كلمة الشيخ طالب الياسري (عن شيوخ محافظة كربلاء المقدسة).
- كلمة مجلس أهالي كربلاء المقدسة (عن منظمات المجتمع المدني).
- كلمة (عن الحركة النسوية في كربلاء المقدسة).

المدعوون للمؤتمر:

الأحزاب والقوى السياسية: 60 شخص، المكاتب الدينية والحوزوية: 15 شخص، الشخصيات المستقلة: 60 شخص، العشائر: 25 شخص، منظمات المجتمع المدني: 30 شخص، الأكاديميون: 10 شخص، الضيوف من بغداد.

اللجان المنبثقة من المؤتمر

تم الاعداد لانبثاق اربعة لجان تفتتح ورش عمل لمناقشة المحاور. ورش العمل تقرر ان تبدأ اعمالها بعد انتهاء الجلسة الاولى الخاصة بقراءة الكلمات.

اللجـان:

1- لجنة التوازن الوطني وتوسيع المشاركة السياسية.
2- لجنة الحوار الوطني ومعالجة الازمات.
3- لجنة الحشد الشعبي لدعم العملية السياسية ومناهضة الارهاب.
4- لجنة الكيانات الملغاة.

وقد تم الاقتراح على المحافظ انشاء مكتب دائم للحوار والمصالحة في كربلاء يرتبط بوزارة الدولة لشؤون الحوار الوطني، وقد وافق وبلا تردد مؤكداً ان مبنى مجلس المحافظة جاهز لإعطائهم أي جناح لفتح المكتب. وان شاءوا شغل أي عقار خارجي تابع للمحافظة من اجل فتح المكتب فلهم ذلك ايضا، وعندما طالبنا المحافظ بان يساهم في طرح افكاره للحوار والمصالحة في كربلاء بكونه الجهة الحكومية الرسمية في المدينة رحب كثيراً ووعد بإرسال افكاره بأقرب فرصة.

تفاصيل اللجان:

أولاً: لجنة التوازن الوطني وتوسيع المشاركة السياسية

رئيس اللجنة المنتخب: السيد فرقد هادي الموسوي.

مقرر اللجنة المنتخب: السيد تحرير محمد كاظم.

المحاور التي ستناقش باللجنة:

1- كيف تنظر القوى السياسية والوطنية في محافظة كربلاء لمفهوم التوازن الوطني.
2- ما هي الية تفعيل التوازن الوطني في المشاركة السياسية.
3- ما هي الية اشتراك القوى السياسية والاحزاب (خارج العملية السياسية) للمشاركة فيها.
4- ما هي الالية المقترحة لتضييق المحاصصة من خلال توسيع المشاركة السياسية.

توصيات مؤتمر كربلاء للمصالحة الوطنية:

توصيات لجنة التوازن الوطني وتوسيع المشاركة السياسية: «ايمانا منا بان العراق وطن نهائي لجميع ابنائه وهو حر سيد مستقل عربي الهوية إسلامية المذهب والانتماء ونظامه جمهوري ديمقراطي برلماني. وايمانا منا بان الطائفية والمذهبية والتعصب والانغلاق ليست هي البنية الاساسية لتكوين دولة مؤسسات ودولة قانون ودولة مدنية حديثة».

أهم توصيات اللجنة:

1- تكوين لجنة دائمة أو مكتب للحوار في كربلاء لمتابعة مقررات المؤتمر.

2- اعتماد بعض الأشخاص والكفوئين في إدارة هذا المكتب.

ثانياً: لجنة الحوار الوطني ومعالجة الأزمات:

هذه اللجنة استخدمت آلية أخرى في رفع توصياتها وهي جمع مقترحات بأسماء شخصيات من اللجنة بعد المداولة وتقديمها باسم الشخص المقترح ومن التوصيات:

أفكار البدء بالإجابة على الأسئلة المفترضة نجد من الضروري التذكير ببعض المعطيات التي أصبحت بمثابة المفاتيح الأساسية للولوج إلى جوهر الموضوع وهو مشروع المصالحة والتوازن السياسي والسبل الموصلة لهما إلا وهو الحوار الجدي وأول هذه المعطيات هي إفلاس وسائل العنف والصراع المسلح في حل المشاكل العالقة بين القوى السياسية المختلفة بل وان العنف لم يجلب سوى الدمار والخراب لأبناء شعبنا الجريح وثاني

هذه المعطيات ضرورة طوي صفحات الماضي وفتح جديدة تعتمد المصالحة وتامين مصالح كل القوى السياسية وان يأخذ القضاء والقانون مجراه لحل المشاكل الناجمة عن هذه الصراعات وإعطاء كل ذي حق حقه فالجميع شركاء في

هذا الوطن وانطلاقا من هاتين الحقيقتين فان الخطوات العملية الواجب اتخاذها لخلق حالة من الحوار السليم هي:

1- تشكيل لجنة ميدانية من الحوار أعلى أن يكون ممثلي الأطراف المعنية بالتصالح من بين أعضاءها وعلى درجة كافية من الصلاحيات لاتخاذ القرارات الضرورية.

2- تدعم هذه اللجنة من قبل أعضاء آخرين من ذوي الكفاءة والخبرة في حل الخلافات وعلى سبيل المثال من شيوخ العشائر أو الوجهاء.

3- تقوم اللجنة بزيارة المراجع العليا للأطراف المتنازعة للوصول إلى فهم مشترك ومعالجات للمشاكل التي تنجم بسبب التصرفات غير المدروسة من هذا الطرف أو ذاك بل وربما تختلق من قبل طرف ثالث للإيقاع وإثارة الفتنة.

4- تقوم اللجنة بصياغة ورقة بمثابة (عهد شرف) تتعهد كافة الأطراف بالالتزام بالحوار والتشاور كطريق وحيد لحل الإشكالات ويكون التعهد من قبل المرجعيات العليا للمكونات والأحزاب ويتم إعلانها ونشرها بكافة وسائل النشر المتاحة.

5- تصدر اللجنة بياناً كلما اقتضت الضرورة لتوضيح ما أنجزته وما تعمل على تحقيقه في كل مرحلة من مراحل عملها.

6- تقوم لجنة الحوار بالتشاور والتنسيق مع اللجان الأخرى لإتمام الفائدة وتبادل الأفكار خدمة للغاية القصوى (تحقيق المصالحة والتوازن السياسي في المحافظة).

والسؤال حول وجود مواضيع لا يمكن التحاور حولها وما إلى ذلك من خطوط حمراء إننا نرى أن لا شيء يقع خارج دائرة الحوار ما دام القصد منه دعم العملية السياسية وحمايتها والسير قدما نحو توحيد قوى شعبنا لمجابهة أعداءهم قوى الظلام والإرهاب والجريمة المنظمة. وان محاولة البعض وضع خطوط حمراء حول هذا الموضوع أو ذاك من شأنه

إشاعة سياسة التخندق والتباعد وتغليب الرؤى والآراء الضيقة على حساب الخطاب الوطني الموحد المشترك.

والسؤال حول وثيقة الشرف نعم وبالضرورة على أن تصاغ من قبل مواطن القرار في كل حزب او حركة لتأخذ أهميتها المرجوة وان تأخذ طريقها للإشهار والنشر وان لا تكون مضامينها مرحلية بل ذات بعد زمني ومكاني واسع وتحظى برقابة ومتابعة مستمرة.

اما السؤال حول خلق حالة حوار وتواصل مع المحافظات الأخرى.

ان الاجابة على هذا السؤال تبدو مبكرة نوعا ما وهي تقع ضمن الطموح المشروع كما انها تعتمد على مدى نجاح عملنا على مستوى المحافظة. إلا إن خلق هذه الحالة في الوقت الحاضر يبقى في إطار تبادل الخبرات والزيارات لإيجاد المشتركات بين المشاريع والإجراءات والسبل الناجحة للاستفادة منها في اغناء تجربة كل محافظة في هذا المجال.

توسيع المشاركة السياسية وخلق التوازن الوطني ضرورة جماهيرية ملحة لاسيما ونحن نمر بهذه الظروف الصعبة حيث انعدام الثقة انعكاس الاختلاف بين القوى السياسية الفاعلة في المحافظة على الواقع الكربلائي بتشكل سلبي يهدد الأمن والاستقرار وتعثر العملية السياسية ويفقد الجميع الانجازات التي يأمل الشرفاء من ابناء هذا البلد أن تستمر وتأخذ دورها الفاعل في صنع العراق الجديد يكون على مستوى الطموح لذا على جميع الخيرين من أبناء كربلاء العمل على ايجاد الحلول الناجحة لحلحلة المشاكل المتفاقمة في الواقع الكربلائي وان يصار إلى ايجاد تاركين الآراء الفردية المنصبة إلى الخلاف وبعض نقاط التأثير في الإيديولوجيات لبعض الجهات والتي تتعارض والواقع الكربلائي من الناحية الأمنية والقانونية وتغليب رأي الأغلبية ومصلحة المحافظة وديمومة أمنها وأمانها.

الاهداف:

1- خلق التوازن في محافظة كربلاء بين القوى السياسية والوطنية.
2- خلق حالة من الحوار المستمر بين القوى الفاعلة في المحافظة لدعم ازدهار هذه المحافظة.
3- سيادة القانون وحصر السلاح بيد الدولة.

4- إشاعة ثقافة التسامح ونبذ الاقتتال.

5- دعم الطاقات الخيرة والكفؤة لخدمة المدينة.

ملخص المقترح:

تحقيق قناعات لدى الجميع في ضرورة نبذ العنف وايجاد وثيقة شرف تؤمن في مضامينها حالة التعايش السلمي وترسخ حالة الحوار وتدفع بالكوادر المؤهلة والخيرة لخدمة المدينة. بعض الآليات الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف:

1- لجنة تأخذ على عاتقها تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين وردم الهوة بين القوى السياسية في المحافظة.

2- التوقيع والالتزام بميثاق الشرف بالوثيقة والتي من فقراتها ما يلي:

أ- عدم اللجوء إلى العنف (استخدام السلاح) في حل المشاكل.

ب- عدم السماح بان تكون مدينة كربلاء المقدسة ساحة للاقتتال المؤدي إلى دمار المدينة.

ج- عدم توظيف البعد الديني كوسيلة ضغط على الناخبين.

د- الاحتكام إلى لجنة منبثقة في حل النزاعات.

هـ- الاهتمام بالآراء الهادفة إلى بناء المدينة.

و- دعم المسيرة السياسية والنهوض بواقعها.

ز- حصر السلاح ومظاهر التسلح بيد الدولة فقط.

3- ولطول الفترة الزمنية التي يستغرقها تحقيق الأهداف يجب أن يصار إلى:

أ- استدامة عمل اللجنة.

ب- إيجاد الدعم الحكومي من السلطة المركزية والمحلية وتعاونها بصفة رسمية.

ثانياً: ليس هناك خطوط حمراء من وجه نظرنا بل ان ما يعرقل الحوار الهادف هي الخطوط الحمراء التي ان سمحنا بوجودها اقترحها كل على هواه وتصبح عقبة كؤوده امام الحوار وحل المشاكل. هذا الموضوع يتعلق بالقوى السياسية المشاركة في العملية السياسية وداعمة لها وليس بينها وبين الصداميين والتكفيريين الملطخة اياديهم بالدماء.

ثالثاً: ان وجود مثل هذه اللجنة الموقرة الزاهية الالوان الواسعة الطيف ضمان لحل المشاكل إذا ما قدر لها ان تدعم وبشكل رسمي من قبل الحكومة لتكون صمام امان تأخذ على عاتقها استطلاع الواقع الكربلائي وحل المشاكل المتفاقمة فيه، وتكون معرفة لدى الجميع انها معنية بهذا الامر.

رابعاً: متابعة الامر بين الجهة المنظمة للمؤتمر والحكومة مع مسودة مشروع يبين اهمية مثل هكذا لجنة وايقاع اليات عمل مشتركة مع الوزارة سعيا لتحقيق الاهداف العامة والخاصة للمؤتمر ولمثل هذه اللجان. لجنة حل الأزمات والحوار الوطني:

التوصيات:

1- الخطوات العملية التي يجب ان تتبناها القوى السياسية الوطنية لخلق حالة من الحوار:

أ- تشكيل لجنة مصغرة من خمسة اعضاء تقوم بمسح ميداني للكيانات والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة.

ب- تقوم هذه اللجنة بوضع دراسة لأسباب النزاعات والاختلافات بين تلك المكونات.

ج- دراسة طرق ووسائل تلافي تفعيل تلك الازمات والمشاكل ومحاولة ايجاد حلول لها قبل ان تكون الازمة واقع حال وتبدأ بالتأكيد في المجتمع.

د- يحدد موعد ثابت لاجتماعات اللجنة.

2- مع ان المشتركات كثيرة بين أطراف النسيج الكربلائي فان مساحة الائتلاف قليلة وبسيطة.

3- يمكن عمل لجنة تسمى لجنة المتابعة والتنسيق تعنى بعمل ميثاق شرف يتعهد الجميع بالالتزام بها.

4- كذلك تتبنى هذه اللجنة متابعة تنفيذ المشتركات وتقريب وجهات النظر حول الامور الخلافية.

5- التعامل بين المكونات السياسية والمؤسسات الفاعلة واستمرار قنوات الحوار والاتصال.

ثالثاً: لجنة الكيانات الملغاة:

المحاور التي تناقش في اللجنة:

1- هل الكيانات الملغاة مرفوضة ام مقبولة بين القوى السياسية والوطنية في محافظة كربلاء المقدسة.
2- ما هو موقف القوى السياسية والوطنية في محافظة كربلاء المقدسة من الموظفين والعاملين والمنتمين إلى الكيانات الملغاة.
3- هل يمكن اعادة هيكلة الكيانات الملغاة في محافظة كربلاء المقدسة.

توصيات لجنة الكيانات الملغاة:

ان الكيانات الملغاة التي اغلبها كانت تمارس عملية الاضطهاد والتنكيل والقتل والتصفية ضد المعارضين للنظام المباد، تعتبر مرفوضة وغير مقبولة وان موقف القوى السياسية والوطنية في محافظة كربلاء المقدسة تنظر إلى العاملين في الكيانات الملغاة نظرة ذات بعد انساني، لان اكثرهم كانوا يؤدون عملهم بحكم الوظيفة الا من كان مجرما وهو اما تم الانتقام منه وقتل او حاليا هارب خارج العراق ن او يعمل حاليا ضد العملية السياسية المختارة من الشعب العراقي في عمليات الابادة الموجّهة ضد ابناء شعبنا.

كما انه لا يمكن اعادة هيكلية هذه الكيانات كونها تمثل رموز القهر والظلم والمعاداة للشعب العراقي. عليه من الضروري التعامل مع منتسبي هذه الكيانات ممن لم تتلطخ اياديهم بدماء العراقيين سابقا وحاليا، من زاوية احترام الحق الطبيعي في الحياة الكريمة الذي كفله الدستور والاعراف الدولية ويتلخص ذلك في اصدار قانون يضمن ما يلي:

1- الاعتراف بمواطنتهم وحقوقهم الدستورية.
2- عدم ملاحقتهم قانونيا بسبب عملهم في هذه الكيانات، الا من تثبت عليه جناية قانونية ومحاسبتهم عن طريق القضاء.
3- توفير الامن والعيش الكريم لهم، وضمان عدم تعرضهم للاغتيال والتصفية خصوصاً وان بينهم طاقات عملية واكاديمية.
4- ضمان حصولهم على حقوقهم الوظيفية كالتقاعد وغيرها.

5- عدم تسلّمهم المراكز القيادية المؤثرة في القرارات العامة في قطاعات الدولة، ومن درجة عضو في الحزب المنحل فما فوق.
6- احالة منتسبي هيئة التصنيع العسكري الملغاة للاستفادة منهم في دوائر الدولة الاخرى وخصوصا وزارة العلوم والتكنولوجيا ويستثنى من ذلك من هم في درجة مدير عام فما فوق.
7- احالة منتسبي الاجهزة الملغاة الاخرى إلى التقاعد.
8- تشكيل مكتب الحوار الوطني في كربلاء ينبثق من هذا المؤتمر ويعمل على متابعة مقرراته ومعالجة الأحداث المستجدة.

رابعاً: لجنة الحشد الشعبي لدعم العملية السياسية ومناهضة الإرهاب

التوصيات (لجنة الحشد الشعبي لدعم العملية السياسية):

1- عقد لقاءات مع الحكومة المحلية الممثلة بمجلس المحافظة والسيد المحافظ للوقوف على المشكلات والعمل على تقويمها وبيان الانجازات والثناء عليها.
2- إيجاد حلول آنية وسريعة من خلال دعم عمل المؤسسات ومن خلال تطهيرها من العناصر الفاسدة.
3- وضع آلية تضمن وصول الخدمات العامة للمواطن وذلك من خلال زيارة المسؤولين ميدانياً.
4- التأكيد على القضاء على البطالة وفتح مجال التعيينات امام الكفاءات من غير الحزبيين والبطانة.
5- تحقيق لقاء مع السيد رئيس الوزراء ووزير الحوار الوطني ومطالبتهم بتحقيق انجازات سريعة للمواطن لضمان تفاعله مع العملية السياسية.
6- تحديد الجهات والشخصيات التي يمكن ان تشارك في دعم العملية السياسية.
7- تفعيل دور مؤسسات التجمع المدني من خلال دعم حكومي مستقل.
8- يكون موقع لهيئة الحوار الوطني في المدينة.

9- إشاعة ثقافة الوطن والمواطن يعبر عن كل الأطر وبعيداً عن كل أشكالها القومية والمذهبية والحزبية.

10- الخبرة والكفاءة والنزاهة معيار في اختيار المسؤول.

11- المصادقة والوضوح في طرح البرامج والمشاريع ضمن خطط استراتيجية له الأثر البالغ في نفس المواطن.

12- يكون عمل اللجان الجماهيرية والشعبية هو معلوماتي لإسناد الأجهزة الأمنية في مكافحة الإرهاب.

2- مبادرات دولية لدعم المصالحة الوطنية

في سلسلة الحوارات المستديمة للمصالحة الوطنية بدأت هذه المؤسسات غير الحكومية بعقد مؤتمرات في دول مختلفة وحسب منطلقاتها وغاياتها. وأهم هذه المؤتمرات والاجتماعات هي: الحوار المستدام، كما في حوار إستانبول وحوار بيروت، لقاء كوبنهاغن – ولقاءات ساندوا في السويد، مؤتمر البحر الميت، مؤتمرات هلسنكي (واحد وأثنين) في فنلندا، مؤتمرات ساندوا في السويد، الحلقات الدراسية عن المصالحة الوطنية في طوكيو / اليابان، وغيرها.

وتتبنى بعض الجهات المشرفة على تلك اللقاءات، عدم نشر أسماء الذين يشاركون في الاجتماعات والمؤتمرات وبعيدا عن الاعلام كي لا يتحول الحوار إلى سجال ودفاع عن آراء وأفكار تعبوية بل ليكون الحوار جاداً وهادئاً خالياً من الحماسة والدعوة إلى اسقاط الآخرين. ومن خلال التعرف الدقيق على المشاركين والذين رشحتهم القوى والأحزاب السياسية التالية: الحزب الإسلامي العراقي، مؤتمر أهل العراق، مجلس الحوار الوطني، الحزب الديمقراطي الكردستاني، الاتحاد الوطني الكردستاني، القائمة العراقية الوطنية، حزب الفضيلة، التيار الصدري، المجلس الأعلى الإسلامي، حزب الدعوة الإسلامية (المقر العام) حزب الدعوة الإسلامية (تنظيم العراق) . القائمة العربية المستقلة، مجلس صحوة ديالى، مجلس صحوة الانبار، بعثيون سابقون، المجلس التأسيسي (الشيخ جواد الخالصي).

في لقاءات هلسنكي أجتمع ستة عشر شخصية عراقية من القوى السياسية العراقية في الفترة بين 31 آب و3 أيلول 2007 قرب هلسنكي في فنلندا بمؤتمر لمناقشة امكانية

الاستفادة من مشاريع المصالحة الوطنية الناجحة في ايرلندا الشمالية وجنوب افريقيا وبحضور الاشخاص الذين شاركوا في صياغة مشاريع الصلح في هذين البلدين. وبعد نقاشات استمرت لأربعة أيام تم الاتفاق على 12 قاعدة كمبادئ للحوار في عملية المصالحة الوطنية في العراق و(9) نقاط كتوجهات سياسية، ووقّع الاشخاص المشاركون في المؤتمر على اتفاقية هلسنكي لمشروع المصالحة الوطنية العراقية.

حضر المؤتمر جناحي الصراع في شمال ايرلندا، وهم مارتن ميكنز الرجل الثاني في الجناح السياسي للجيش الجمهوري الإيرلندي بعد جيري ادمز رئيس الحزب (أي ار أي)، واللورد جون الدرديس رئيس حزب الائتلاف في وقت الصراع والان رئيس حزب الاحرار، وجفيري دونالدسن من حزب الاتحاد الديمقراطي المناوئ الاساسي لـ (أي ار أي) وكوينتن اولفر رئيس لمجلس ايرلندا الشمالية، وبلي هوجنستون عضو البرلمان الإيرلندي الشمالي، ولي كرين عضو وزارة ايرلندا الشمالية.

والفريق الثاني الذي حضر في المؤتمر من جهتي الصراع في جنوب افريقيا هم المساعد الاول لمنديلا واسمه ماك مهراجي من حزب المؤتمر الوطني الافريقي، ورشيد ابو بكر اسماعيل أحد مسؤولي الجناح العسكري لحزب المؤتمر الوطني الافريقي، ورالف ماير الوزير في الحكومة العنصرية السابقة وصار وزيراً أيضاً للشؤون الدستورية في حكومة مانديلا.

أما وجهة نظري كباحث:

من حيث المبدأ والمفترض أرض الوطن وفي أية بقعة منه، هو المحل المناسب لعقد مؤتمرات ولقاءات الحوار والمصالحة الوطنية بين الفرقاء العراقيين سواء المشاركين منهم في العملية السياسية أو الذين لا يزالون (ولأسباب مختلفة) خارجها، هي عملية يجب إن يقوم بها ويقودها العراقيون بشكل عام والحكومة العراقية، والأشخاص الإضافيين يمكن ان يقدموا النصح والاسناد لكن لا يمكنهم قيادة العملية. المصالحة المفروضة من جهات خارجية غالبا ما تفشل لتناقض رؤى وإرادات تلك الجهات فيما بينها، فضلا عن تناقضها مع الرؤى والإرادات الوطنية، أضف إلى ذلك صعوبة التعامل والتعقيد في ذلك، يمكن

للدوائر الخارجية ان يسهلوا او يعرقلوا العملية لكن ليس باستطاعتهم القيام بها لكن على العموم فان خبرات العالم يجب ان تكون في قلب العملية لكن يقودها وينفذها العراقيون.

والسبب في اعتماد هذا المبدأ هو أن نتائج أيه حوارات في ملف المصالحة الوطنية يجب أن يؤدي في المحصلة إلى مواقف على الأرض وفي الميدان، فالهدف ليس بلورة بيانات سياسية أو أطروحات نظرية، بل التوصل إلى رؤى ومواقف مشتركة تجاه مفردات الواقع السياسي والمستقبل القريب المنشود، لتطويق بؤر التوتر والاحتقان ودفع مخاوف أوساط شعبية وسياسية وبناء او اصر ثقة وتعاون وعمل مشترك لدعم مسيرة العملية السياسية وتكريس الآليات الديمقراطية وإيقاف نزيف الدم العراقي الطاهر ومنع الإرهابيين والمجرمين من تضليل واستقطاب أوساط شعبية قلقة أو خائفة أو متضرّرة في النظام السياسي الجديد... وبالتالي سيادة الاستقرار والأمان ودولة القانون وتوازن الحقوق والواجبات لكل المواطنين باختلاف انتماءاتهم السياسية والقومية والدينية والمناطقية والمذهبية والاجتماعية..

هذا من حيث المبدأ، ولكن في نفس الوقت تبادر العديد من منظمات المجتمع المدني الأجنبية ودوائر سياسية ومراكز أكاديمية إقليمية ودولية إلى عرض استعداداتها وإمكاناتها للقيام بدور الوسيط المساعد الايجابي لجمع فرقاء الساحة العراقيين المختلفين في رؤاهم ومواقفهم السياسية والميدانية، للتوصل إلى تفاهمات مشتركة ضمن ملف المصالحة الوطنية.

ويفترض بالحكومة العراقية صاحبة المبادرة الأساسية لمشروع المصالحة الوطنية، أن تكون دوماً منفتحة وايجابية في تعاطيها مع المؤتمرات والملتقيات المنعقدة خارج العراق. تحت لافتة المصالحة الوطنية، والتفاعل معها بمقدار التزام تلك المؤتمرات بالثوابت الوطنية العراقية وباحترام العملية السياسية والدستور والاستحقاقات الدستورية للانتخابات وتجنّب أي منهج يسعى لفرض وصاية خارجية على القرار الوطني العراقي المستقل أو التدخل في الشأن الداخلي العراقي وبالشكل الذي يتعارض مع السيادة الوطنية.

شاركت الحكومة العراقية ووزارة الحوار الوطني من خلال كادرها السياسي والإداري، ليس فقط في تلبية بعض دعوات مؤتمرات الخارج، وإنما ساهمت وبفعالية في تهيأة مستلزمات مشاركة المرشحين من أعضاء مجلس النواب والأحزاب والحركات والكتل

والأوساط السياسية المختلفة (بما فيهم من غير المشتركين في العملية السياسية)، وساهمت في إعداد أوراق عمل وبرنامج بعض تلك المؤتمرات وتوفير المستلزمات اللوجستية للانعقاد والنجاح، والمثال البارز لهذا الدور هو ما قامت به الوزارة في مجال التحضير والانعقاد لمؤتمري هلسنكي واحد واثنين.

في ملف المؤتمرات التي انعقدت خارج العراق وتناولت ملف المصالحة الوطنية في العراق، توجد مجموعة من النقاط ذات الأهمية التي يجب الإشارة إليها، إضافة إلى ما ذكرناه في مقدمة هذا الملف، وأبرز تلك النقاط ما يلي:

أولاً: العراقيون المشاركون فيها: يمكن القول بأن المشاركين في لقاءات المصالحة الوطنية المنظمة في الخارج يمثلون أغلب القوى السياسية الموجودة والمتحركة في الساحة العراقية، بغض النظر عن مدى عمق جذورها في الواقع الاجتماعي العراقي وسعة قواعدها الشعبية وحجم تأثيرها في الساحة السياسية، كما أن في أغلب تلك الاجتماعات شاركت شخصيات أما لها صلة مباشرة بـ (أو قريبة من) مجموعات معارضة للنظام السياسي الجديد، وبعضها حتى قريب من بعض المجموعات المسلّحة التي كانت تقاتل النظام، وغالبا ما كانت، تشارك تلك الشخصيات تحت عناوين مموّهة مثل (مجالس الصحوات) أو(شيوخ عشائر) أو (شخصيات، مستقلة). ويمكن التعرّف على شمولية المشاركين في مؤتمرات الخارج، من خلال استعراض أسماء الجهات التالية، والتي تمثل مجموع من شارك في تلك الاجتماعات:

وزير وكادر من وزارة الدولة لشؤون الحوار الوطني، الحزب الإسلامي العراقي، مؤتمر أهل العراق، مجلس الحوار الوطني، الحزب الديمقراطي الكردستاني، الاتحاد الوطني الكردستاني، القائمة العراقية الوطنية، حزب الفضيلة، التيار الصدري، المجلس الأعلى الإسلامي، حزب الدعوة الإسلامية (المقر العام) – حزب الدعوة الإسلامية (تنظيم العراق) – القائمة العربية المستقلة، مجلس صحوة ديالى، مجلس صحوة الانبار، بعثيون سابقون، المجلس التأسيسي (الشيخ جواد الخالصي)، جبهة مجلس الحوار الوطني، منظمة بدر، مستشار الامن القومي للشؤون الدينية، كتلة رساليون من التيار الصدري، جبهة التوافق، رئيس لجنة تعديلات الدستور، الكتلة العربية، المستشار القانوني في مجلس النواب (حسن الياسري) – لجنة المصالحة في مجلس النواب، الائتلاف العراقي الموحد، الحزب الشيوعي

العراقي، الحركة الاشورية، التحالف الكردستاني، شيوخ عشائر مستقلون، الشبك من الائتلاف العراقي الموحد، الاتحاد الإسلامي الكردستاني، تركمان شيعة من الائتلاف العراقي الموحد، حركة الاصلاح الوطني، الحزب الإسلامي الكردستاني.

ثانياً: المشاركون الأجانب: كما كان الممثلين الخارجيين من الشخصيات السياسية من المستوى الأول في بلدانهم، مثلا من جنوب أفريقيا، كانت إحدى الشخصيات المشاركة: مفاوض في إدماج وتحويل الجناح العسكري للقوات الوطنية لجنوب افريقيا، والرئيس السابق للسياسة العامة والتخطيط لقوات الدفاع، مدير عام ورئيس خدمات العملات والحماية، بنك جنوب افريقيا الاحتياطي.

ومن حزب المؤتمر الوطني الافريقي (حزب الرئيس مانديلا)، كان، يشارك رئيس المفاوضين للحزب في منتدى الاحزاب المتعدد للتفاوض، أمين مشترك، المجلس الاداري الانتقالي، عضو مجلس الوزراء في حكومة منديلا، استاذ مشروع الديمقراطية، كلية بنينطن.

ومن الطرف المقابل لحزب مانديلا، كان، يشارك المفاوض الرئيسي لحكومة جنوب افريقيا في منتدى التفاوض المتعدد الاطراف، قائد للحزب الوطني في المفاوضات حول الدستور الجديد لجنوب أفريقيا، وزير الدفاع السابق في حكومة دكلرك وزير سابق للشؤون الدستورية والمحلية في حكومة مانديلا.

ومن ايرلندا الشمالية: شارك رئيس اللجنة المستقلة للمراقبة عضو مجلس اللوردات للمملكة المتحدة وايرلندا الشمالية، حزب الاحرار، الرئيس السابق لمجلس ايرلندا الشمالية، رئيس حزب الائتلاف في مفاوضات اتفاق الجمعة العظيمة، وشارك أيضاً نائب مجلس عموم وستمنستر، عضو المجلس التشريعي لايرلندا الشمالية، حزب الاتحاد الديمقراطي، عضو فريق المفاوضين في حزب ألستر الوحدوي في اتفاق الجمعة العظيمة. وشارك أحد قادة حزب شين فين، وأيضاً العضو السابق في اللجنة التشريعية لايرلندا الشمالية، مؤسس حزب الاتحاد التقدمي (بي يو بي)، عضو سابق في قوة متطوعي ألستر (يو في أف)، وممثلها في عملية نزع السلاح.

وأيضاً نائب الوزير لايرلندا الشمالية، نائب مجلس عموم وستمنستر، مفاوض رئيسي لحزب شين فين في اتفاق الجمعة العظيمة، وزير التربية السابق، القائد السابق في الجناح

السياسي للجيش الجمهوري الإيرلندي. وأيضاً قائد استفتاء حملة (واي أي أس) لمساندة المفاوضات، رئيس «ستراتجم»: شركة للشؤون العامة والعلاقات الحكومية، مدير مؤسس لمعهد التشاور، الرئيس الاول للرابطة الاوروبية لمكافحة الفقر، إضافة لموظفين إداريين يحمل أغلبهم شهادات عليا متخصصة في العلوم السياسية وإدارة الأزمات وعلى رأسهم الاستاذ بادريغ اومالي، حامل لقب «جون جوسف موكلي» وكبير الاساتذة في شؤون عملية السلام والمصالحة، معهد «جون ماكورماك» للدراسات السياسية العليا جامعة ماساتشوستس – بوسطن، وماك مهراج، وزير المواصلات السابق لحكومة جنوب افريقيا، وروبرت بندتسن، رئيس مجلس الاستشاريين في معهد القيادة العالمية، وكرستينا رنتاوسكي مديرة CMI. وتولى كل من معهد «جون ماكورماك» للدراسات السياسية العليا التابع لجامعة ماساتشوستس في بوسطن ومعهد القيادة العالمية التابع لجامعة تفتس سير فعاليات المؤتمر وفي فنلندا بمساعدة CMI (وهي منظمة إدارة الأزمات، التي يرأسها رئيس جمهورية فنلندي سابق).

ثالثاً: وفّرت المشاركة الخارجية مستوى عال ومباشر من خبرات الحوار وإدارة المفاوضات، من خلال تبادل خبرات الشخصيات الخارجية المشاركة مع العراقيين، والطريق الطويل الذي سلكوه لتحقيق السلام، والاخفاقات والدروس المستفادة، والاساليب الضرورية لبلوغ عملية مفاوضات ناجحة وتحديد أوجه التشابه في تجربتهم، وسبل عزل العراقيل التي تمنع من التقدم في المباحثات.

وساهم الخبراء الأجانب بشكل نشط مع المشاركين العراقيين في بلورة (مبادئ عامة للعمل الوطني المشترك)، و(آليات لتنفيذ تلك المبادئ)، وهي:

1- الالتزام بوحدة العراق أرضاً وشعباً.

2- الالتزام بالدستور والعمل على إجراء التعديلات الضرورية الممكنة وفق الآليات الدستورية.

3- الالتزام بالأساليب والوسائل السلمية والديموقراطية في حل القضايا الخلافية وحظر استخدام السلاح من قبل المجموعات المسلحة خلال التفاوض؛

4- تلتزم جميع الأطراف بنتائج المفاوضات التي تم الاتفاق عليها، ولا يجوز تعريض أي طرف للتهديد باستخدام القوة ضده من قبل أي جماعة تعارض جزئيا أو كليا ما يتم إبرامه من اتفاقات.

5- نبذ الإرهاب بأشكاله وصوره كافة.

6- اعتماد مبدأ التداول السلمي للسلطة عبر الوسائل الديمقراطية.

7- احترام سيادة القانون وحصر السلاح بيد الحكومة.

8- رفض التدخل الدولي والإقليمي في الشأن الداخلي.

9- احترام حقوق الإنسان وحماية الحريات الأساسية واحترام حقوق الأقليات المكفولة دستوريا واحترام إرادة الأفراد والمكونات في تحديد انتماءاتها العرقية والمذهبية.

10- الالتزام بمبدأ استقلال السلطة القضائية والتقيد بأحكامها وقراراتها.

11- ضمان مشاركة عادلة لجميع القوى الوطنية في العملية السياسية وفق الآليات الديموقراطية.

12- الوظيفة العامة حق مكفول لكل العراقيين واعتماد الكفاءة والنزاهة وحسن السيرة واحترام مبدأ تكافؤ الفرص بعيدا عن التمييز الطائفي أو العرقي أو الفئوي.

13- استكمال مقومات السيادة الوطنية وبناء القوات المسلحة والأجهزة الأمنية العراقية ومستلزماتها وفق أسس مهنية ووطنية وصولا إلى إنهاء وجود القوات الأجنبية في البلاد.

14- الالتزام بمكافحة الفساد الإداري والمالي بكل صوره وأشكاله ومستوياته.

15- الالتزام بمبدأ المواطنة والمساواة بين المواطنين بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية والقومية والمذهبية والسياسية.

16- المبادئ أعلاه تمثل منظومة قواعد متكاملة ينبغي الالتزام بكل بنودها سوية.

17- الالتزام بوضع آليات كفيلة بضمان تطبيق المبادئ من 1 إلى 16.

آليات تنفيذ المبادئ

1- اعتماد مبدأ الحوار والتفاوض لحل الخلافات السياسية ودعم جهود المصالحة الوطنية واجتناب الخطاب التحريضي وعدم استثناء أي طرف يقبل بمبادئ هذه الوثيقة.

2- اعتماد الانتخابات وسيلة وحيدة لتداول السلطة والعمل على ضمان حرية الانتخابات وشفافيتها واحترام نتائجها وضمان استقلالية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومنع التدخلات غير القانونية في عملها.

3- اعتماد برنامج جاد وواقعي في بناء قواتنا المسلحة الوطنية بما يؤدي إلى حفظ الأمن والدفاع عن الوطن.

4- حظر المجموعات والميليشيات المسلحة العاملة خارج إطار القانون مهما اختلفت أشكالها.

5- مواجهة الخارجين عن القانون مهما كانوا ودون تمييز بينهم ومعاقبة المقصرين والمتهاونين في ذلك من موظفي الدولة ومنتسبي أجهزتها الأمنية والعسكرية وفق القانون.

6- العمل على توفير الفرص المناسبة لاستيعاب المؤهلين من أفراد المجموعات الميدانية التي واجهت الإرهاب وساندت خطة الدولة لفرض القانون وبضمنها (الصحوات) في مؤسسات الدولة المختلفة وتحريك وتنشيط العجلة الاقتصادية في البلاد بشكل أفضل لاستيعاب قوى البطالة الشابة وتوظيفها في مشاريع انتاجية وذات تأثير على حياة المواطنين ورفاهيتهم.

7- مواصلة سياسات وخطط الحكومة لاستيعاب الراغبين من منتسبي الجيش العراقي السابق والكيانات المنحلة وحسب احتياجات مؤسسات الدولة ووفقا للضوابط والقوانين وضمان الإحالة على التقاعد لمن لا يمكن إعادته.

8- وضع الآليات الكفيلة بمنع عمليات التهجير والسعي لإعادة المهجرين إلى مناطقهم وتقديم العون للذين يتعذر إعادتهم في الوقت الحاضر واتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بإنهاء كافة أشكال القتل والعنف والاختطاف وتدمير البنى التحتية.

9- إعادة تشكيل الهيئة العليا للحوار الوطني لاستكمال إجراءات المصالحة الوطنية وإدارة فعاليات المصالحة الوطنية والإشراف عليها، ودعمها تشريعيا بسن مجلس النواب قانونا ينظم ذلك.

10- تشكيل لجنة استشارية مستقلة لتقديم الرؤى والحلول العملية لمعالجة الآثار السلبية التي نتجت عن الماضي لتساهم في دعم المصالحة الوطنية وتوحيد العراقيين.

11- إشاعة ثقافة المواطنة والحوار والتسامح والتعددية وقبول الآخر والمشاركة في الحقوق والواجبات والثروات.

12- اعتماد مبدأ التوازن (السكاني) في مؤسسات الدولة الاتحادية، وبحسب النسب السكانية للمحافظات والأقاليم.

13- دعم دور القبائل والعشائر ومنظمات المجتمع المدني وكافة القوى الوطنية في تعزيز الأمن والسلم الأهلي والوحدة بين العراقيين.

14- الإسراع بتشريع قانون ينظم العملية السياسية (قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية) وقانون ينظم النشاط الإعلامي.

15- مراجعة القوانين والقرارات التي صدرت في المراحل السابقة وإلغاء أو تعديل ما يتعارض منها مع المصلحة العامة والمصالحة الوطنية.

ومن المواضيع الهامة التي طرحها الخبراء الأجانب، هو موضوع مبادئ ميتشل، وتتضمّن: تأكيد جميع المشتركين على التزاماتهم خلال المفاوضات بما يلي:

1- التصميم على حل القضايا السياسية بطرق ديموقراطية وسلمية حصرا.

2- نزع شامل للسلاح من كافة المنظمات المسلحة الشبه عسكرية.

3- الاتفاق بأن عملية نزع السلاح يحب أن تكون قابلة للإثبات وبإشراف لجنة مستقلة.

4- يتعهدون على أنفسهم ويعارضون كل جهود الاخرين باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها للتأثير على مسيرة أو نتائج مفاوضات جميع الاحزاب.

5- الالتزام بكافة الشروط التي تم التوصل اليها في مفاوضات جميع الاحزاب واللجوء إلى طرق ديموقراطية وسلمية حصراً عند محاولة تغيير النتائج المختلف عليها، وأخيرا.

6- الإلحاح والتأكيد على اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة لمنع وإنهاء عمليات القتل والعنف.

تلخيصنا لأهم وجهات النظرالمطروحة في مؤتمرات الخارج:

من خلال المشاركة المباشرة في أكثر لقاءات المصالحة الوطنية خارج الوطن ومن خلال دراسة الكلمات والحوارات وجدنا بأن وجهات النظر التالية هي خلاصة تلك اللقاءات:

- العراق له دستور مستفتى عليه، والمؤسسات العراقية الحالية مبنية على اساس هذا الدستور ولكن هناك اوساط وقوى سياسية تطالب بتعديل بعض مواد الدستور، وهناك مواد في الدستور لم تنفذ (المادة 140، 142 ومواد أخرى).
- ليس هناك اعتراض على إمكانية تعديل الدستور، لكن وفق الآليات المنصوص عليها في الدستور نفسه وعلى ان لا يخل التعديل بمبادئ الفيدرالية والديمقراطية والتعددية والتداول السلمي للسلطة وحقوق الانسان ووحدة العراق وفصل السلطات واستقلالية القضاء وتوزيع الصلاحيات بين السلطات الاتحادية والاقليمية.
- بسبب السياسات الخرقاء للنظام البائد واعتدائه على دول الجوار وعلى الشعب العراقي، وتسببه لكوارث في المنطقة، ولبروز قضية الحرب الدولية على الارهاب وتصدي الولايات المتحدة الامريكية لقيادة هذه المواجهة، وبسبب الموقع الجغرافي والاستراتيجي للعراق والثروات النفطية والطبيعية فيه ولوجود المخطط الاستراتيجي الامريكي للسيطرة على مصادر الثروة في المنطقة، ادى ذلك إلى تواجد القوات الاجنبية في العراق.

لقد أدت الاسباب الآنفة الذكر إلى صدور قرارات دولية بحق العراق باعتباره يمثل خطرا على المنطقة، ووضع العراق تحت طائلة الفصل السابع من قرارات الامم المتحدة منذ عام 1990، وكان نتيجة ذلك:

- إسقاط النظام الدكتاتوري السابق بواسطة الولايات المتحدة الامريكية والدول الحليفة لها.
- انهيار مؤسسات الدولة وحل المؤسسة العسكرية والاعلامية.
- تدخل دول الجوار في الشأن الداخلي العراقي في اتجاهات متعددة.
- بروز ظاهرة العنف والانفلات الامني، اعتماد مبدأ المحاصصة في الواقع السياسي.
- عدم وجود رؤية موحدة لدى الكيانات السياسية العراقية وابناء الشعب العراقي لتوصيف هذا التواجد الاجنبي، فهناك من يرى انه احتلال وهناك من يرى انه وجوده حليف للشعب العراقي. وقد ارتكبت الولايات المتحدة الامريكية خطأ كبيراً باستصدارها قراراً من مجلس الامن برقم 1483 والذي بموجبه اعتبر التواجد الامريكي احتلالاً للعراق، علما انه تم فيما بعد تسمية هذا التواجد كقوات متعددة الجنسيات عبر القرار 1536 لمجلس الامن وبقيادة الولايات المتحدة الامريكية.
- عودة العراق للمجتمع الدولي عدم وجود سلطة القانون وضعف السلطة القضائية انتعاش التداول السلمي للسلطة، الاقتصاد والاستثمار فقدان هيبة الدولة، سيادة القانون عدم احترام حقوق الإنسان، التعايش السلمي، إعادة الأعمار، الوضع الأمني، النتائج التداول السلمي للسلطة، مكافحة البطالة وعودة المهجرين.
- الصحوة: نتيجة لاستفحال الاعمال الارهابية من قتل وتدمير ونتيجة لتدهور الوضع الامني، تولدت فكرة انشاء مجالس الصحوات في المناطق الساخنة. وقامت هذه الصحوات بدور ايجابي في المناطق التي وجدت فيها، وتأييد الشعب العراقي والتعاون الكامل معها من خلال المعلومة الامنية والاستخبارية والمساهمة في بعض الفعاليات الساندة. ضرورة التفريق بين الصحوات والعصابات المسلحة الارهابية – ان ولاء الصحوات كان ويكون للعراق والدولة العراقية فقط.

- انعدام الأمن، المشكلة ليس للصحوات اجندة خاصة وهي ليست تياراً عقائدياً او مجموعات مسلحة تدعم اتجاها محددا، انما هي حالة رائدة من الانتفاضة الشعبية على الارهاب وعصابات القتل والخارجين عن القانون والتي عاثت فسادا في الارض، شكلت في تقديرنا وتقدير المعنيين حجر الزاوية في عملية المصالحة الوطنية، لأننا لا نعني من ذلك تجاوز الظالم وترك الجناة بل ندعو إلى الاقتصاص منهم ضمن دائرة القانون.

- ظهر التزام شامل حيال وحدة العراق وسلامة ارضه، حتى ان بعض المشاركين كرّروا العبارة التالية: علينا ان نفكر أولا كعراقيين. وفي حين انّ البعض اعتبر أنّ الوحدة الفدرالية لا تعني أبدا تقسيم البلاد، حذر البعض الاخر من استمرار حلقة العنف الحالية التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تجزئة البلاد.

- تبّين من الحوار أنّ السياسة الطائفية المذهبية هي حائط مسدود خطر، فقد رفض بعض العراقيين إنشاء وزارات مستقلة تسيطر عليها مذاهب او إثنيات منفصلة.

- الحلّ العسكري بات مستحيلا، فالحل الأمني وحده غير قادر على احلال الأمن، لأنّ ذلك يتطّلب توافقا وطنيا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال عملية سياسية قائمة على المصالحة الوطنية.

- تبيّن ان العملية السياسية الحالية يشوبها الخطأ. فقد رفض بعض المشاركين من خارج العراق هذه العملية برمتّها. ووافق المشاركون كلّهم على ضرورة مراجعة عناصر العملية السياسية القائمة حاليا وعلى ضرورة تطويرها.

- يجب توحيد الجهود للمضي قدماً في عملية المصالحة الوطنية انطلاقا من الثوابت الوطنية التي تمنع أي حزب من إلغاء الأحزاب الأخرى. وكما أشار أحد المشاركين «لا أحد يمكنه أن يحكم العراق لوحده».

- الكلّ رفض الاحتلال، وأكد البعض على ضرورة الإعلان عن برنامج زمني من أجل الانسحاب الفوري للقوات المحتلة.

- كان هناك دعم كامل وشامل لنظام تعددي وديموقراطي في العراق.

- وافق كافة المشاركين على اقصاء تنظيم القاعدة من العملية السياسية. فمن الضروري التمييز بين المقاومة والاجرام، وعمليات القتل الجارية بحق المدنيين العزل ليس شكلا من اشكال المقاومة، حجز تنظيم القاعدة كلا من السنة والشيعة في عقلية طائفية. ووضع حد للعنف احتل المرتبة الاولى في سلم الاولويات.
- تتطلب عملية المصالحة الوطنية الإقرار باقتراف الأخطاء السابقة واعترافا بأسى الآخرين وحزنهم، وكما قال أحد المشاركين: «مجرد القيام باعتراف عام والاعتذار عن عمليات القتل المرتكبة على يد «أجهزة النظام السابق»، سيساعد على تخفيف حزن الضحايا وعائلاتهم، فغضب هؤلاء لن يزول الا عندما تضعون حدا لأحزانهم.
- تتطلب المصالحة انفتاحا للتفاوض حول اوجه الاختلاف.
- لا يمكن ان يركز العراقيون بجدية حول الكم الهائل من المسائل المتعلقة بالمصالحة إلى ان تقدم الولايات المتحدة تأكيدا واضحا ومقنعا بانه لم يعد لديها خطط طويلة الامد لإنشاء قاعدة عسكرية في العراق.
- يجب ان يكون النظام الديموقراطي مبنياً على ثقافة الاندماج، وليس على الاقصاء من السلطة، فان آليات الديموقراطية وحدها لن تكفي لان العراق بحاجة إلى تطوير ثقافة الديموقراطية. وكجزء من هذا المشروع يجب أن يكون هناك ثقافة شراكة وتقاسم للسلطة حرصا على أن يتوفر للجميع صوت في إدارة شؤون البلاد. وفي هذا الإطار، اعتبر بعض المشاركين أن النظام الفدرالي من شأنه أن يكبح القمع الذي قد يمارسه نظام مركزي مهيمن كما حدث في ظل حكم صدام.
- اعتبر معظم المشاركين أن الاحتلال هو مشكلة العراق الاولى. ولا أحد أيد استمرار الاحتلال إلى مرحلة تتخطى الاتفاق المتبادل.
- واعتبر عدد لا بأس به من المشاركين أن الدستور هو «المشكلة وراء المشكلة» حتى أن البعض أكد أن الدستور ينطوي على شوائب مميتة أو على أفخاخ مفاجئة، في حين أن البعض نفى شرعية الدستور والبرلمان، وافقت الاغلبية على ضرورة مراجعة الدستور مع اللجوء إلى الاليات المتوفرة حالياً.

- رأى بعض المشاركين تطورا ايجابيا في تفعيل مشاركة العراقيين السنة في العملية السياسية، وعلت بعض الاصوات مشددة على الدور الذي يمكن ان يضطلع به بعض الشخصيات التي تعتبر مرجعاً دينياً مهما لدى العراقيين السنة، ليس فقط نيابة عن مجموعات المقاومة بل أيضاً في عملية المصلحة الوطنية التي يحتاج إليها العراق بشكل ماس.
- على كل مجموعة أن تسيطر على العنف داخلها، وكما في أطر أخرى ظهرت مشكلة استعمال كلمة «إرهاب»[1]، ولكن كافة المشاركين أجمعوا على ضرورة وضع حد لقتل المدنيين الابرياء.
- تحدث بعض المشاركين مطولاً عن العنف العشوائي الذي تمارسه بعض المجموعات المسلحة وعناصر جهاز الامن العراقي بحق المواطنين، وعن استغلال المعتقلين في السجون العراقية.
- صدر عن الجميع رأي مشترك بأن العراقيين عليهم التحكم بمستقبلهم، كما أعلن أحد المشاركين: «علينا تحرير العراق من الانتخابات الأمريكية».
- فيما يتعلق بانسحاب القوات الاجنبية، أعلن بعض المشاركين أنه نظرا لإشكالية العلاقات بين العراق وكل من البلدان المجاورة، ونظرا لعدم وجود جيش وطني كامل التجهيز للدفاع عن نفسه، فإن الانسحاب السريع للقوات الاميركية سيغرق العراق في الفوضى.
- فيما يتعلق بالجيش، وافق المشاركون على أن العراق ليس بحاجة إلى ذلك الجيش الكبير الذي كان قائماً في السابق، لأنه يريد العيش بسلام مع الجميع بموجب القانون الدولي. واعتبر البعض انه يجب التفريق بين الضباط السابقين في الجيش النظامي من جهة واعضاء الجهاز الامني من جهة اخرى.
- الخطوات المرحلية التالية لبناء الثقة: الافراج عن المعتقلين من السجون الاميركية والعراقية، وإطلاق سراحهم جزءً من عملية المصالحة، والاعلان العراقي الرسمي عن

---

(1) لأنّ مَن يبدو ارهابياً للبعض هو في الواقع عضو ميليشيا المقاومة او مناضلا في سبيل الحرية للبعض الآخر.

برنامج زمني للانسحاب: يجب ان يكون هذا البرنامج نتيجة مفاوضات ثنائية بين الادارة الاميركية والحكومة العراقية. وقد يسبق ذلك (أو يوازيه) عملية حوار/ تفاوض بين الحكومة العراقية والمقاومة الوطنية العراقية، يجب اعطاء فرصة للعملية السياسية من خلال الانتخابات المحلية القادمة، ويجب وضع قانون بلدي جديد.

- اقترح بعض المشاركين منح عفو عام كخطوة اولى على طريق بناء الثقة، إلا ان كثيرين من الذين ايدوا العفو اعتبروا أيضاً انه يجب وضع الية محاسبة عن الجرائم المرتكبة في الماضي ومؤخراً، كما اقترح منح العفو العام إلى كافة البعثيين ما عدا الذين ارتبكوا عمليات القتل أو إلى كافة العراقيين المعتقلين لارتكابهم جرائم سياسية باستثناء الذين الحقوا الضرر بعراقيين آخرين. واقترح البعض ان هذه الخطوة يجب ان تترافق مع إنشاء محكمة (حيث اقترح البعض اتباع نموذج محكمة جنوبي افريقيا). العفو الفردي هو من سلطات رئيس الجمهورية، في حين أن العفو الجماعي يجب ان يخضع للتشريع.

الاستراتيجية العراقية الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية:

تبدأ هذه الاستراتيجية بالتواصل غير الرسمي بين الحكومة والمجموعات شبه العسكرية على انواعها، من اجل تحديد الخطوات على كافة الاصعدة في سبيل بناء الثقة على امل التوصل إلى هدنة.

ومن بين هذه الخطوات: الافراج عن المعتقلين السياسيين شرط ان يساهموا في تحقيق الهدنة ووضع ترتيبات للتعاون في درء الاعتداءات على المدنيين الابرياء. الاتفاق للمضي قدما في الاصلاح الدستوري، وربما إطلاق حوار غير رسمي حول عناصر الميثاق الوطني وتشكيل مجموعة متعددة الاحزاب لمناقشة العفو، وانشاء محكمة لملاحقة المذنبين المتهمين بجرائم ضد الانسانية.وإعلان الهدنة وتشكيل حكومة تكنوقراطية لإرساء الشراكة بين مختلف الانتماءات المذهبية.

نعتقد بأن الحوار الدائم حول العراق يمكن أن يحقق الوظائف التالية:

أ- إنشاء مساحة آمنة وحيادية تسمح للمشاركين العراقيين الممثلين لمختلف الاحزاب والحركات السياسية بالتعرف على ما تخشاه المجموعات المختلفة وما تحتاجه لضمان أمنها ويحضر المشاركون الاجتماع بصفة شخصية ويجتمع الأشخاص أنفسهم عدة مرات ويعالجون جدول الأعمال الذي وضعوه معا في بداية هذه العملية ويركز جدول الأعمال على مواضيع محددة ويتم الاتفاق حوله بالإجماع قبل انعقاد كل اجتماع.

ب- يوفر الحوار مساحة لتوليد الأفكار والمقترحات المتعلقة بالمصالحة واختبارها ثم عرضها على الهيكليات الرسمية للنظر فيها أملا بتطبيقها كما يمكن أن يشكل الحوار جهازا غير رسمي لمراقبة مبادرة المصالحة الرسمية وتقويمها ويكون هذا الحوار مخصصا للعمل بموازاة المبادرة الرسمية كجزء من مبادرة ثنائية المسار.

ج- تحديد عناصر المساومة الكبرى والحواجز التي تعيقها ويمكن أن يساعد الحوار على وضع سيناريوهات مشتركة لإزالة هذه الحواجز.

د- وضع سلسلة من خطوات بناء الثقة التي يمكن تطبيقها داخل العراق لتغيير مناخ النزاع السائد بين مختلف أطياف المجتمع العراقي.

الفصل السادس:

مناقشات وإستنتاجات

في هذا الفصل نسعى لتحليل ودراسة عينة مختارة (غير عشوائية) لرؤى شخصيات وقوى سياسية عراقية داخل النظام السياسي الحاكم وخارجه تجاه ملف المصالحة الوطنية في العراق، للتوصّل إلى استنتاجات ذات صلة بموضوع الأطروحة.

وأخذنا العيّنات من كلمات تلك الشخصيات في مؤتمرات المصالحة ومن مداخلاتهم في جلسات الحوار المختلفة داخل وخارج الوطن، وبضمن تلك الشخصيات ممثلين لمجموعات معارضة للنظام السياسي القائم، بل وبعضها قاتل النظام بالسلاح.

سنستعرض خلاصات رؤى فئتين من الواقع السياسي العراقي هما فئة القوى المشاركة في السلطة والقوى القريبة عليها، وفئة القوى المعارضة للحكومة بل ولكل النظام القائم بعد 2003، ونستعرض أيضاً ونحلل رؤى ومواقف الخبراء الأجانب الذين شاركوا في الكثير من فعاليات الحوار الوطني والمصالحة الوطنية في العراق سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة. وأما الموقف الأمريكي فقد تم استقراء العديد من التقارير والأبحاث السياسية التي كتبها باحثين مرموقين ذوي صلة بدوائر القرار في واشنطن.

وبعد استعراض تلك العيّنات وتحليلها واستقرائها نسعى للإجابة على الأسئلة الأساسية في الأطروحة، وهي:

1- هل كانت هناك ضرورة لمشروع المصالحة الوطنية بعد سقوط النظام البائد في بغداد في نيسان 2003 ؟

2- هل توفّرت في المشروع الذي طرحته الحكومة العراقية (الدستورية الأولى 2006 – 2010) المعايير والشروط المتعارف عليها لدى المنظمات والهيئات الدولية ذات الصلة بملفّات حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية ؟ وهل تمت الاستفادة من دروس التجارب الأخرى في العالم في هذا المجال ؟

3- ما الذي تم القيام به؟ وما مدى نجاح مشروع المصالحة الوطنية الذي طرحته الحكومة العراقية في حزيران 2006 في تحقيق الأهداف المتوخّاة منه في الواقع العراقي؟

4- ما مدى انسجام المنطلقات والآليات والأهداف التي تضمّنها مشروع المصالحة الوطنية في العراق مع المبادئ الإسلامية ؟

عيّنة تحليلية (رؤى شخصيات وقوى سياسية عراقية)

خلاصة بأهم رؤى السيد رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي

- المصالحة والحوار الوطني وتعني في جوهرها ألا يبقى أحد من المواطنين خارج ورشة إعادة بناء الوطن سياسياً واقتصاديا وعمرانياً، نعم نختلف، والاختلاف حالة صحية، ولكننا نختلف ونلجأ إلى الحوار في حل هذه الاختلافات دون أن نحتكم إلى السلاح، فالسلاح لا يحل خلافاً أو مشكلة وهو بين الأعداء وليس بين أبناء الشعب الواحد والوطن الواحد.
- إن تحرير الوطن من أي نفوذ أجنبي وقطع يد الأعداء الذين يريدون شراً بالعراق وأهله لا يمكن أن يتم دون وحدة وطنية وإجماع وطني.
- المصالحة فرصة لمراجعة المواقف والأفكار، ولا تعني البحث عن توفير أفضل الفرص لمحاصرة الخلاف والصراع، وهي فرصة للاحتكام إلى المنطق والعقل، وتشكل أفقاً للتسامح والعفو وتغليب لغة الأخوة على منطق العنف.
- لقد جرب من فكر بعقلية طائفية ومارس سياسة الإلغاء والتهميش المذهبي والقومي والسياسي للآخر، وسقط آلاف الشهداء جراء سياسة الإلغاء والتفرد.
- المصالحة الوطنية ليست شعاراً سياسياً، انما هي رؤية استراتيجية متكاملة لإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس سليمة وتكريس لثقافة الحوار والتسامح ونبذ الخلافات الجانبية وطي صفحة الماضي المؤلمة.
- ليست المصالحة الوطنية كما يفهمها البعض ربحاً لطرف وخسارة لآخر او تقاسم للمصالح والنفوذ على اسس المحاصصة والتخندقات الخاطئة، بل هي ربح للوطن، وقارب نجاة يأخذ العراق إلى بر الامان.
- أدت جهود المصالحة الوطنية إلى استيعاب أكثر من خمسة وثلاثين ألفاً ممن كانوا أعضاءً في الجماعات المسلحة التي انشق بعضها عن تنظيم القاعدة الارهابي، وهم اليوم يشاركون في إطار مجالس الصحوات إلى جانب ابناء قواتنا المسلحة في تثبيت الأمن والاستقرار، وعملية استيعاب اعضاء الصحوات مستمرة وتحظى بعنايتنا المكثفة

رغم ما يحيط العملية من تحديات يجب التعامل معها بدقة كي لا تقع في خندق الطائفية والتمرد والاختراق.

- من خلال رؤية منفتحة تعالج شؤون منتسبي الجيش السابق والكيانات المنحلة، فقد تم اعادة أكثر من ثمانية وتسعين ألف من منتسبي الجيش السابق إلى الخدمة، وإحالة ما يزيد على واحد وعشرين ألف منتسب وحسب رغبتهم على التقاعد، وإصدار أمر ديواني بمنح رواتب تقاعدية لأكثر من ثمانية واربعين ألف من منتسبي الجيش السابق والكيانات المنحلة.
- تبني الحكومة لمشروعين مهمين أقرهما مجلس النواب، وهما قانون المساءلة والعدالة والعفو العام، ويفرق قانون المساءلة والعدالة بين من أرغموا على الانتماء لحزب البعث المنحل، واولئك الذين ارتكبوا جرائم بحق ابناء الشعب العراقي.
- إن انفتاحنا المبكر على العشائر، يعكس إيماننا العميق بالدور الكبير الذي تلعبه في تعزيز الوحدة الوطنية ومواجهة مشاريع التفرقة والتمزيق.
- ان زوال شبح الحرب الطائفية، وتوجيه ضربات قاصمة للمنظمات الارهابية والخارجين عن القانون، ونجاح مبادرة المصالحة الوطنية في تعزيز السلم الاهلي، جعلتنا أكثر قدرة واستعداداً لاستكمال مشوار الحركة الاصلاحية التي نعمل على تفعيلها في المجالات كافة.
- ان نجاح أية إصلاحات لابد أن يكون في إطار عملية تضامن كبرى، تشارك فيها القوى السياسية وعلماء الدين والعشائر والمثقفون والاعلاميون والفنانون ومنظمات المجتمع المدني، في ظل الدستور واستحقاقات العملية السياسية ومبادئ الديمقراطية فالمهام التاريخية تتحقق مع الشعور العالي بالمسؤولية الوطنية والتمسك بالمشتركات الوطنية والمصالح العليا للبلاد، ان العراق اليوم بأمس الحاجة لتقدم العملية السياسية بقوة وثبات، وأن تكون جميع القوى السياسية التي يهمها نجاح التجربة الديمقراطية حاضرة وفاعلة في مواجهة التحديات، وهذا يستلزم التخلص من نهج الصراع واعتماد مبدأ التنافس والتسابق لخدمة اهداف شعبنا، خطاب مصالحة ووئام ومحبة وتسامح، لا

خطابات تهديد ووعيد وتحريض، كما ندعو القوى السياسية للاحتكام إلى القانون وتجنب الاستقواء بالخارج، والمساهمة بجد في تثبيت الأمن والاستقرار وعملية البناء والإعمار.

السيد رئيس الجمهورية الأسبق جلال الطالباني

- المصالحة الوطنية توافقت عليها جميع الكتل السياسية وهي الان قد أصبحت مشروعا للجميع وليس لطرف سياسي معين، طريق المصالحة شاق وطويل ومرير، يحتاج إلى صبر وطاولة وإصرار.
- ان طريق المصالحة هو بمثابة اختبار وتمحيص للذين تصدوا اليه، ان تبد جميع الأطراف استعدادها لأن تلتقي في نقطة الوسط ويعطي كلا منا تنازلاً للآخر وبين الأخوة يكون للتنازل مفهوماً سامياً ونقطة قوة.
- نحترم التنوع بكل أطيافه ونرفض استخدام العنف في حل مشاكلنا وان نتصالح فيما بيننا، فنحن اليوم نحتاج إلى مصالحة القوى السياسية المشتركة في العملية السياسية فيما بينها...ومصالحة القوى السياسية غير المشتركة الان ولديها الاستعداد للتحاور والجلوس، على ان لا ننسى تلك المجاميع التي حملت السلاح ولديها مشتركات وطنية مع الذين اشتركوا في العملية السياسية باحترام رأيهم وما يحملوه من ثوابت وطنية توجههم إلى تجنب سفك الدم العراقي، وإعانتهم على مد يدهم إلى دولة القانون والمؤسسات من اجل بناء هذا البلد.
- يجب ان نضع الاحقاد جانبا وننساها ولا نبقيها في أنفسنا وان ترك الماضي المرير الذي كاد ان يهلك الحرث والنسل، وان مخطط اثارت النعرات قد فشل إلى غير رجعة والظروف الآن متهيئة أكثر من ذي قبل لإرساء هذا المشروع على شاطئ أمين فقد تم قطع شوط كبير منه والاستقرار بدا يأخذ دوره .
- قوى سياسية غير مشتركة في السلطة (عبد الإله النصراوي).

الأمين العام للحركة الاشتراكية العربية

- ليس بخاف علينا جميعاً الطبيعة التعددية لمجتمعنا (الدينية والقومية والطائفية) وهذا بحد ذاته يوجب الوحدة والوئام كما أن الآثار السلبية التي تركها النظام الاستبدادي الشمولي على نسيجنا الاجتماعي وقوانا الوطنية تستلزم المصالحة الوطنية، المصالحة لا تستقيم مع من يقتل العراقيين بالجملة ويدمر مؤسساتهم وممتلكاتهم وينصب نفسه قاضياً دون وجه حق وبدون أي مسوغ لهدر دمائهم ويصنفهم بين كفرة ومرتدين، ولا تستقيم المصالحة مع من يكابرون ويصرون على نهج الاستبداد والاعتداء على كرامات الناس ومصادرة الحقوق وإعادة العجلة إلى الوراء.
- المصالحة المطلوبة هي التي تنبذ الاستئثار وإقصاء الآخر، وتقتضي الشراكة ومن يريد السلام الأهلي عليه أن يفتش عن الشركاء، والشراكة نقيض الالتحاق.
- المصالحة بمعناها السامي هي العمل على إنقاذ الوطن وتوطيد عرى الأخوة بين مكوناته. وللمصالحة مقتضيات وتوجهات منها:

أولاً: العمل الجاد للحد من ظاهرة التوترات الاجتماعية، وذلك بتوفير أسس العدالة في المجتمع ووضع الخطط الكفيلة لمعالجة مشكلة البطالة المتفاقمة.

ثانياً: وضع حد للتعارضات والخطاب التحريضي بين أطراف العملية السياسية وتوفير الحد الأدنى من الثقة بين هذه الأطراف.

ثالثاً: تكثيف الحوار الفعال مع من خارج العملية السياسية وبخاصة الذين يدينون العنف ويؤمنون بالحوار ويحرصون على مستقبل وطنهم.

وهناك قوى كثيرة في إطار التيار القومي العربي وقوى وطنية وديمقراطية وليبرالية. لكي تكون المصالحة مبينة على اسس راسخة لابد من:

1- وضع برنامج وطني ديمقراطي يقوم على اساس بناء الدولة الوطنية التي تساوي بين العراقيين وتقوم على فكرة المواطنة.
2- حشد جميع الجهود والامكانات لتثبيت الامن في البلد وهذا هو الرهان الحقيقي فهو طريق بناء الدولة.

3- وضع خطة اقتصادية تعالج القضايا الكبرى التي يعاني منها الاقتصاد العراقي اي الحد من ظاهر الاعتماد شبه الكلي على الريع النفطي واعادة التوازن والتنوع والحيوية اليه.

4- لابد من وضع مدى زمني للوجود الاجنبي في البلاد فالأغلبية الساحقة من العراقيين يطالبون بجدول زمني يترافق مع نمو القدرات العسكرية والامنية الوطنية.

السكرتير السابق للحزب الشيوعي العراقي/عضو مجلس النواب حميد مجيد موسى

- لابد من إيفاء الموضوع حقه.
- المشكلة العراقية تبدأ من حكم نظام دكتاتوري وكان لابد ان يرحل هذا النظام ولكن القوى السياسية لم تستطع تشكيل جبهة لإسقاطه وللأسف تم التغير عبر الاحتلال.
- هذه المشاكل سيأن لها الشعب العراقي لسنين طويلة وينتج تخريب البنى التحتية وخراب في الإدارة.
- لقد نشأ تحالف بين قوى الإرهاب العالمي وبين قوى التخريب الداخلي من بقايا النظام السابق من المنتفعين والمتهمين بجرائم كبرى ولهذا بدأت بعملية كبيرة لإيذاء العراق والعراقيين، وكان فرصة مناسبة لتدخل دول الجوار ودول أخرى التي لها رغبة في توريط أمريكا لعدم تكرار العملية في دولهم وفعلوا كل ما بوسعهم من تأجيج الفتن وهذا تراث من آثار حكم الدكتاتورية، الإقصاء السياسي، كل ذلك تفاعل مع بعضه وهذا ارتباط بأخطاء كبرى في التحكم بالقرار السياسي، نعم الصراع مشروع ولكن لم يقم على أساس شرعي مما شكل حالة من الفوضى في البلد، لقد شخصنا المرض وبقى كيف نتجاوزه.
- لابد من إعادة النظر بالطريقة ونحتاج إلى نمط جديد لابد ان تنطلق من مبدأ المواطنة التساوي في الحقوق، تفعيل الدستور ونتخلى عن كل ما يسيء هذا، فعندما نتكلم عن المصالحة لا نتكلم عن القاعدة.
- المصالحة تعني الانفتاح على المنظمات التي تؤمن بالعملية السياسية وتعتبر نفسها مهمشة، الديمقراطية اساسية للعراق شرط الانسجام مع الخصوصيات للمكونات.

- نحن بحاجة إلى التوافق إلى حكومة عراقية مشاركة سياسية عبر تأمين مصالح الجميع وتجنب العنف والميليشيات.

عضو مجلس النواب / رئيس جبهة الحوار صالح المطلك

- المشكلة في العراق حصلت بإرادة دولية من حصار وتغيير في العراق وهناك حركات كانت ترتبط بإسرائيل.
- أقرّ بوجود دكتاتورية ونظام قاسي ولكن تدخل دول لإضعاف العراق من اجل إسرائيل.
- الديمقراطية في العراق مسلفنة بإرادة أمريكية لم تكن في العراق طائفية بل بين السلطة وبين شريحة معينة من العراقيين. وقد راهنا بعدم وجود حرب طائفية.
- المقاومة أبلت بلاءً حسناً واستطاعت أن تبكي الامريكان ولكن هذه المقاومة اختلطت فيها أوراق منها الإرهاب فأخذت المقاومة بتجميد نفسها وهذه مرحلة مؤقتة ونحن كسياسيين نقول لهم أبليتم بلاءً حسنا ونحن السياسيين سوف نواصل العمل المهم علينا كسياسيين مخاطبة المقاومة ونكمل عمل المقاومة.
- لا يمكن أن نبني العملية السياسية بوجود الإرهاب ولا يمكن ان تبنى بوجود ميليشيات.
- علينا ان نكون شجعان ان نتصدى للإرهاب وللقاعدة ولكل مشروع طائفي لأنه يمزق المجتمع لم تأتِ بعملية ديمقراطية، فالانتخابات كانت على اساس طائفي وقد شحن الشارع من قبل التوجه للانتخابات، نتمنى ان نثقف المواطن.
- الدستور كتب خلال ثلاث أشهر ولا يوجد في العالم دستور كتب بهذه الفترة التي حددها بوش ومرر الدستور، هناك أخطار كبيرة في الدستور يجب ان يتم تداركها.
- الاحتلال حلّ الجيش والشرطة وتبنى جيش وشرطة بطريقة غير صحيحة وليس لهم ولاء كاف.
- المهجرين هناك أربع ملايين عراقي مهجر معظمهم من الكفاءات العراقية، لابد من اعادتهم للعراق لأخذ دورهم.

- هذه النقاط لابد ان تجري وإلا فان المصالحة ليس لها معنى.

عضو مجلس النواب / قيادي في حزب الدعوة الإسلامية د. علي الأديب

- المشكلة واحدة والاختلاف بعدم الثقة والعراقيون يعيشون بأزمة عدم الثقة حتى في المذهب الواحد، كان النظام السابق بارع في تجزئة الشعب وجعل جزء لا يثق بجزء آخر.
- طموحات عراقية أسرعت لكتابة الدستور لان أمريكا كانت تريد أن تكتب هي الدستور، وأغلب الصراعات بسبب نصوص دستورية للسيطرة على أماكن معينة منها الفدرالية.
- الديمقراطية تحتاج إلى ثقافة.
- البعض يعتقد مقاومة السلاح مُجدٍ آخرين يعتقدون إن المقاومة تكون عن طريق الأسرة الدولية والسلاح قد لا يؤدي إلا إلى ما أدى إلى المذابح.
- الشرطة تم قتلهم وكذلك الأبرياء بسبب كل هذه الأعمال للمقاومة.
- ينبغي للمجتمع من اعتماد ثوابت وطنية، أمريكا جاءت لمصالحها في الشرق الأوسط.
- الآن نحتاج إلى وقفة وطنية واحدة وسحب كل السلاح ما عدى المجاز لتبقى دولة قوية لتستطيع إخراج المحتل.
- كل ما حدث في العراق هو عمل مصطنع لتحقيق أجندة.

تحليل العينة واستقراءها

من خلال دراسة النقاط التي أشارت اليها تلك الشخصيات التي استعرضنا بعض كلماتها، يمكن تأشير الملاحظات التالية:

أولاً: أغلب مسؤولي الحكومة العراقية يعتمدون منهج طرح المقولات العامة في مواجهة المشكلات المعقدة، بدلا من تقارير المختصين ونتائج عمل المؤسسات المتخصصة في الملف المعين، وهي من الظواهر السلبية التي لا تزال تحكم مواقف العديد من المسؤولين

العراقيين، المسؤول التنفيذي الأول يجب ان تكون لغته في الملفات التي لها صلة بأمن الوطن وعيش المواطنين معتمدة على الأرقام والتقارير وخلاصات تقارير اللجان المختصة والخبراء، وليست عبارات تغلب عليها العموميات الإنشائية والعاطفية.

ثانياً: للمصطلحات السياسية المعروفة تعريفها العلمي في العلوم والقواميس السياسية، فالمصالحة الوطنية لها تعريفها المحدد مع اختلاف البعض في شرح تفاصيلها وتحديد بعض ضوابطها ونفس الأمر بالنسبة للعدالة الانتقالية، وكما هو معروف لا مصالحة وطنية دون عدالة انتقالية، وقد تطرقنا في عدة مواضع من الأطروحة لتلك التعريفات والضوابط. يجب ان تتقيد لغة المسؤول بتلك المحددات لكي نوحد الأساس العلمي لدى المسؤولين والقيادات عند بحث الملف الواحد.

من خلال دراسة وجهات نظر الشخصيات والقوى السياسية العراقية المشاركة في المؤتمرات، وتحليل حواراتهم نتوصل إلى مجموعة من عناوين وتفاصيل الملفات ذات الأولوية لدى تلك القوى، تبيّن الحوارات إن هناك مفاهيم مختلفة عن تركيبة المشاكل العراقية، وإن لكل واحد فهم خاص لهذه المشاكل، وللسياسيين تصورات مختلفة لمختلف الاسماء والكلمات، وليس هناك تحديد لمفهوم ما يشترك فيه الجميع من كلمات، وقيل ان المشاكل الكبيرة قد تتولد عن سوء ادراك لتلك الكلمات، وهكذا تبدأ المشاكل من المصطلحات وبهذا تبرز عوائق على طريق العملية السياسية.

ثالثاً: من الواضح جدا تأثر أصحاب التصريحات السابقة التي أوجزناها بالموقع المشغول من قبلهم في الدولة، فثنائية السلطة والمعارضة واضحة ومؤثرة في طبيعة الموقف فمجمل وجهات نظر رئيس الوزراء الأسبق (نوري المالكي) ومطالبه من المعارضة المعادية لكل النظام تصب في صالح بقاء حكومته، منطلقا من مقولات عامة لا يختلف عليها أثنان مثل اهمية الوحدة الوطنية وأهمية السلم الأهلي وخطأ الاقتتال الطائفي، بمعنى أنه غير مستعد للعودة إلى مرحلة التفكير الجاد لإعادة صياغة هوية النظام وطبيعة القواعد السياسية والاجتماعية الداعمة له وإعادة صياغة العقد الوطني بين مكونات المجتمع العراقي ودراسة الأرضية العميقة للصراعات والاقتتال الداخلي.

نفس الأمر في كلمات رئيس الجمهورية الأسبق (جلال الطالباني) ولكن مع محاولة الايحاء بعدم التطابق الكامل مع رؤى رئيس الوزراء، باعتباره من كتلة برلمانية أخرى، مع

اعطاء بعض الحق للرافضين للنظام السياسي، وأيضاً التصريح بأن مشروع المصالحة الوطنية هو نتاج اجتماعات كل القيادات السياسية العراقية المشاركة في الحكم وليس مختصا برئيس الوزراء لكيلا يختص لوحده بمكاسبه السياسية.

رابعاً: ربما كانت كلمات القوى غير المشاركة في السلطة أو الموجودة فيها بشكل هامشي أكثر مرونة وقدرة على تشخيص العقبات واقتراح الحلول، بسبب عدم وجود مصلحة مباشرة لها في السلطة القائمة، لنتأمل في النقاط التالية التي وردت في كلمة أمين الحركة الاشتراكية العربية السيد عبد الاله النصراوي وفي كلمة سكرتير الحزب الشيوعي السابق السيد حميد مجيد موسى، ليس بخاف علينا جميعاً الطبيعة التعددية لمجتمعنا (الدينية والقومية والطائفية) وهذا بحد ذاته يوجب الوحدة والوئام.

المصالحة لا تستقيم مع من يقتل العراقيين بالجملة ويدمر مؤسساتهم وممتلكاتهم وينصب نفسه قاضياً دون وجه حق وبدون أي مسوغ لهدر دمائهم – العمل الجاد للحد من ظاهرة التوترات الاجتماعية، وذلك بتوفير أسس العدالة في المجتمع – وضع حد للتعارضات والخطاب التحريضي بين أطراف العملية السياسية وتوفير الحد الأدنى من الثقة بين هذه الأطراف – تكثيف الحوار الفعال مع من خارج العملية السياسية وبخاصة الذين يدينون العنف ويؤمنون بالحوار ويحرصون على مستقبل وطنهم – وضع برنامج وطني ديمقراطي يقوم على اساس بناء الدولة الوطنية التي تساوي بين العراقيين وتقوم على فكرة المواطنة – وضع خطة اقتصادية تعالج القضايا الكبرى التي يعاني منها الاقتصاد العراقي – الصراع مشروع ولكن لم يقم على أساس شرعي – تفعيل الدستور ونتخلى عن كل ما يسيء، المصالحة تعني الانفتاح على المنظمات التي تؤمن بالعملية السياسية، الديمقراطية اساسية للعراق شرط الانسجام مع الخصوصيات للمكونات.

خامساً: لو اعتبرنا كلمات النائب صالح المطلك معبرة بشكل كبير عن آراء المجموعات المسلحة التي كان البعض يسميها بجماعات المقاومة للمحتل، وهو توصيف لا يرفضه السيد المطلك، سنجد أن رؤيته تركز على النقاط التالية:

- التقليل من دور النظام البعثي البائد في التسبب بوضع أسس الوضع الحالي في العراق بالرغم من فترة حكمه المطلقة لحوالي ثلاثة عقود ونصف.

- الطعن بالآليات الديمقراطية التي اعتمدها الدستور في العهد الجديد بمبرر ان الولايات المتحدة الأمريكية جاءت بها متناسيا النضال الطويل للقوى الوطنية العراقية والتضحيات الكبيرة التي قدمتها في طريق تحقيق الديمقراطية في العراق.
- محاولة الفرز بين القوى والأعمال الإرهابية التي حصلت في العراق وبين قوى وفعاليات ما يسميها بجماعات المقاومة للمحتل، في وقت تجد فيه قطاعات واسعة من الرأي العام العراقي صعوبة في تشخيص مصاديقه في الواقع.
- التشكيك بالانتخابات وتفسير نتائجها بالعامل الطائفي.
- الإدانة القوية لحل المؤسسة العسكرية والأمنية والحزبية للنظام البائد، بالرغم من أن النظام البعثي البائد عمل وطيلة عقود على بعثنة المؤسسة العسكرية وتغيير عقيدتها السياسية من الدفاع عن الوطن إلى الدفاع عن عائلة الرئيس والنخبة المقربة الحاكمة فضلاً عن تقسيم المؤسسة العسكرية إلى كرية قوات تتمتع بامتيازات وتسليح عالي تقوم بحماية قيادة النظام وغالباً ما يتم اختيار عناصرها من انتماءات مناطقية وطائفية معينة، وقوات أخرى من عامة الشعب لا تتمتع بكل تلك الامتيازات وأكثر ضحايا الحروب العبثية من صفوفها، صحيح أن الحاكم المدني للاحتلال الأمريكي هو مَن أصدر قرارات حل الجيش وحزب البعث ألا أن قراراته كانت بمثتبة القشة التي قصمت ظهر البعير بسبب الحروب العبثية وسياسة التمييز الطائفي والعنصري داخل المؤسسة العسكرية فضلا عن تغيير عقيدتها السياسية والتي جعلتها في مواجهة شعبها وجيرانها.
- لا زالت هناك فاصلة بين الموقف الوطني المشترك المطلوب التزامه من قبل كل القوى الوطنية العراقية تجاه ملف المصالحة الوطنية والحوار الوطني، وبين الرؤى والمواقف الراهنة التي عرضنا وحللنا أمثلة لها، والسبب هو تفاوت الوعي تجاه ملف المصالحة وخطورته ومدى ضرورته، وأيضاً بسبب المصالح الحزبية والشخصية وأيضاً التدخلات الخارجية لتوظيف ملف المصالحة لأهداف سياسية ليست لها علاقة بالمصالح العليا للعراق والشعب العراقي.

اعلاه خلاصة تحليلنا واستقراءنا لتلك العينات وقراءة خلاصات آراء الشخصيات والاحزاب في حوارات لجان مؤتمرات القوى السياسية التي تم عقدها ضمن مبادرة مشروع المصالحة الوطنية.

نعود لنستعرض تلخيصن لأفكار مهمة تم طرحها في الحوارات التي جمعت بين القوى المشتركة في السلطة والقوى التي خارجها وأيضاً القوى المناهضة للعملية السياسية.

1- ملف الفيدرالية:

الفدرالية قد تكون هي الافضل للعراق،ولكن ينبغي تطبيقها مع مراعات الظروف الخاصة بالعراق، و ان الفدرالية شيء واقع في اقليم كردستان.

وهو مبدأ دستوري صوت له الشعب، وان تطبيقها على ارض الواقع لا يعني التقسيم وانما الحفاظ على وحدة العراق وعلى اراضيه بواسطة الاتحاد، ينبغي مراعات وضع العراق الخاص فيما يتعلق بكردستان، ويجب معاملة الاقاليم انطلاقا من الدستور. وهي لا تعني الانقسام وانما الاتحاد بعد سقوط نظام البعث مرت البلاد بعدة مراحل في العملية السياسية، ومن ذلك وضع الدستور، حسب رأي فريق عمل.

ينبغي ألا نغير في الدستور حيث ان الدستور يعترف بالفدرالية مع التعددية والتمثيل البرلماني والديمقراطية.

ان الفدرالية هي الاتحاد، وقد كتبنا في الدستور كلمة «اتحاد» ان الفدرالية هي الاستقلال، «يجب ان تكون الجمهورية العراقية فدرالية» ولو ان عبارة الفدرالية هي عبارة جديدة بالنسبة للعراقيين.

ان البعض ومن بينهم الاكراد يريدون تطبيق الفدرالية الآن في حين ان البعض الاخر متشككون انطلاقا مثلا من عدم الاستقرار ووجود المحتل، حسب رأي فريق العمل.

هناك عراقيون لا يقبلون الفدرالية وان كانوا قلة، الجميع مدركون لحقيقة ان الفدرالية في اقليم كردستان واقع ملموس وناجح. وحسب فريق العمل فان الأغلبية تريد فدرالية ادارية، وبالرغم من فترات الفشل احيانا فالعملية تحتاج إلى شيء من الوقت لكي تنضج، بعض

المحافظات مستعدة أكثر من غيرها في الوقت الحاضر. كما رأى الفريق انه يمكن مع ذلك مناقشة مفهوم الفدرالية، تبين ان المشاركين لم يكونوا متفقين حول هذا المفهوم. ورأى البعض إن الفدرالية تكون بين العراق وكردستان فقط.

ان الاتحاد ليس انقساماً – وهذه رسالة للعراقيين وللساسة – وانما هو نظام.

ان النظام الفدرالي قد يعني تقسيم الموارد والحكم بين الحكومة المركزية والاقاليم والمحافظات «هو نظام مكيف وفقا لواقع العراق اليوم، وهو نظام شديد التطور في العالم». النظام الفدرالي شيء مفروغ منه في العراق، لا أحد يستطيع انكار وجوده في الدستور. لكن المشكلة تكمن في تطبيقه»، المشاكل الاساسية التي يجب علاجها هي مشاكل الامن وتوفير الغذاء.

يبدو وكأن هناك نوعا من الاتفاق حول النظام الفدرالي، وان لم يكن هناك قبول من جميع الاطراف للطريقة التي سيدار بها، على انه اثيرت نقاشات حول ما إذا كانت مقترحات المشاركين المختلفة مطابقة للدستور ام مخالفة له. على ان تلك الاختلافات لا تبدو من النوع الذي لا يمكن التغلب عليه فيما يخص النظام الفدرالي.

2- ملف الدستور والإصلاح الدستوري:

تعديل الدستور: كان من بين الحاضرين من قد شارك في وضع الدستور العراقي، واقترحت إحدى مجموعات النقاش النص التالي: ان الدستور خطوة مهمة في بناء الدولة العراقية على اسس القانون والديمقراطية، والدستور يحتوي على فقرات متناقضة، وفيه أيضاً فقرات يمكن تأويلها انطلاقا من المصالح الشخصية. ان تجاوز الفترة الزمنية المحددة لتعديل الدستور هو مشكلة وعاتق في طريق الاستقرار السياسيين.

إنّ اهم المواد التي يجب تعديلها هي 73، 111 – 112، 115، 141 والديباجة. والنتائج السلبية تكون:

1- توقف العمل في الحياة السياسية بسبب ارتباطها بتعديل الدستور.
2- وجود تضارب بين سلطات الحكومة المركزية والحكومة الفدرالية والاقاليم.
3- وجود خيارين اثنين: تحاشي تطبيق القوانين المختلف عليها حتى تعديلها أو تطبيقها.
4- زعزعة الثقة بين المواطنين في النخبة السياسية.

5- ان يكون ذلك عائقا للمصالحة الوطنية.

والحلول يمكن ان تكون كالتالي:

1- الدعم السياسي للجنة الدستورية لشرح التعديل.
2- امكانية ضغط وسائل الاعلام والمجتمع المدني على اللجنة الدستورية لإجراء التعديل.
3- اقرار ما تم الاتفاق عليه ثم تأجيل النظر في المواد التي لم يتفق عليها إلى جولة قادمة.

وهكذا اعتبر الدستور العراقي متناقضا مع نفسه، غير ان اللجنة المسؤولة عن الدستور قد وصلت إلى حلول لكل الفقرات باستثناء المذكورة اعلاه والديباجة، حسب قول فريق عمل، وهذا امر معروف للجميع فقد اعتبر الوضع القائم بشأن تعديل الدستور مؤثراً في كل من الثقة بالساسة وامكانية المصالحة. كما وقع التعبير عن الاستياء من كون التعديل الذي كان يفترض ان ينفذ بعد شهرين من تعيين الحكومة الجديدة، وبعد مرور سنتين، لم ينفذ بعد. وقيل: هناك اجراءات تنظيم كيفية سير عملية التعديل.

وذكر ان السُنَّة كانوا عبروا عن رغبتهم في تعديل الدستور بسبب عدم مشاركتهم في وضعه، وقيل انهم يعتمدون على الفقرة 142 الخاصة بالتعديل. وان العملية الوطنية مرتبطة بتعديل الدستور، وهناك حاجة لدخول العديد من الاطراف السياسية في العملية (ولذلك يمكن للمحتل مغادرة البلاد، على حد قول البعض).وتم اقتراح الخلاصة التالية: العراق له دستور مستفتى عليه، والمؤسسات العراقية الحالية مبنية على اساس هذا الدستور ولكن:

1- هناك اوساط وقوى سياسية تطالب بتعديل بعض مواد الدستور.
2- هناك مواد في الدستور لم تنفذ (المادة 140، 142 ومواد اخرى).

ليس هناك اعتراض على امكانية تعديل الدستور، لكن وفق الآليات المنصوص عليها في الدستور نفسه وعلى ان لا يخل التعديل بمبادئ الفيدرالية والديمقراطية والتعددية والتداول السلمي للسلطة وحقوق الانسان ووحدة العراق وفصل السلطات واستقلالية القضاء وتوزيع الصلاحيات بين السلطات الاتحادية والاقليمية. ترى المجموعة أيضاً ضرورة تنفيذ

وتفعيل المواد غير المنفذة، وكذلك تفعيل المواد والقوانين التي تنص على حقوق الانسان وحقوق المرأة.

آليات الانتخاب:

العملية الانتخابية اداة لتطبيق الديمقراطية حسب قول فريق عمل، لكن المشكلة في رأي الفريق تتمثل في:

1- وجوب ضمان الانتخابات لتنفيذ الديمقراطية.
2- عدم قيام النظام الجديد بوضع اسس صحيحة لانتخاب ممثلي الشعب.
3- عدم معرفة الناخبين بالمترشحين.
4- نظام القائمة المغلقة واحادية الدائرة الانتخابية يؤديان إلى ازدياد سوء الوضعين الطائفي والعرقي.

الحلول المقترحة:

1- إعادة النظر في قانون الانتخابات، وإبراز المؤثرات الايجابية لنظام جديد والتحذير من المؤثرات السلبية للنظام الحالي.
2- تشريع قانون جديد لتكوين الاحزاب.
3- تفعيل تنظيم المجتمع المدني ودوره.
4- قائمة مفتوحة ودوائر انتخابية عديدة.

نظرة فريق العمل إلى المؤثرات السلبية في النظام الحالي:

1- التكثف العرقي والطائفي.
2- الاشخاص غير المؤهلين في العملية السياسية.
3- الهوة بين الناخبين والنواب المُنتَخَبين.
4- عدم وجود ممثلين حقيقيين لجميع الاقاليم في الانتخابات.
5- النظام البرلماني.

الانتخابات حينئذٍ اداة في سبيل الديمقراطية حسب قول احدى المجموعات، وفي رأيهم ان نظام الانتخابات الحالي الذي بموجبه يتم تعيين الحكومة ومجالس المحافظات لم يكن مرضياً، لم يكن هناك انتخابات فردية، كما ان نظام القوائم المغلقة وقلة الدوائر الانتخابية قد قوى من الاستقطاب الطائفي (كان هناك قوائم سنية وشيعية وكردية، لكن دون امكانية الانتخاب الفردي).

ان النظام الانتخابي في حاجة إلى قوائم مفتوحة والى المزيد من الدوائر الانتخابية، حسبما جاء في قول فريق العمل، كما انه من المطلوب وضع قوانين تنظم تكوين الاحزاب وكذلك من المطلوب تقوية مؤسسات المجتمع المدني . وقد عبر العديد من المشاركين عن قبولهم للقائمة المفتوحة،القائمة المفتوحة تلزم النواب المنتخبين بواجبات اخلاقية بطريقة اخرى. المواطنون يريدون معرفة الشخص الذي يصوتون له.

بإمكان الحزب الواحد والقائمة الواحدة حل مشكلة الاستقطاب، ان اهم قضية للبلاد حسب رأي البعض هو انهاء الطائفية. وقيل: ان للأغلبية حق القرار في النظام الديمقراطي، وان اجراء تغييرات في النظام الانتخابي قد يؤدي إلى نتيجة.

غير انه تبين ان هناك من يريدون الحفاظ على النظام القديم لأسباب منها صعوبات احصاء السكان وعد الاصوات. كما ان العدد الكبير من الاميين يزيد في احتمال الوقوع في الاخطاء. كما قيل ان القوائم المفتوحة قد تؤدي أيضاً إلى عدم وصول النساء إلى مناصب سياسية لأسباب منها مواقف الزعماء السياسيين. وقد وقع نقاش قصير حول محاصصة النساء وآليات مشاركتهن. يجب ان يكون 25٪ على الاقل من النواب نساء حسب رأي أحدهم، وذكر ان القائمة المفتوحة لا تضمن للنساء حقوقهن، وأعتبر ذلك أمراً سلبياً.

3- ملف الشراكة في العملية السياسية:

- ضمان مشاركة القوى الوطنية في العملية السياسية والحكومة ومؤسسات الدولة وتكفل تلك القوى بالمساهمة الفعالة لدعم جهود انجاح العملية السياسية ووحدة العراق والحفاظ على سيادته.

- العمل على ترغيب الجماعات غير المنخرطة في العملية السياسية لبدأ وتفعيل الحوار معها من اجل الوصول إلى قناعات مشتركة، تشجيع المجاميع المسلحة التي لم تتورط في الاعمال الارهابية على اعتماد الوسائل السلمية في الصراع، واستيعاب عناصرها في أجهزة الدولة.
- السعي إلى إصدار ميثاق وطني تتفق عليه جميع الأطراف يكون أساس للتوجّهات المهمة في الدستور والعمل على جعله ميثاقا قانونيا ومعترف به من خلال استفتاء شعبي عام ليُشكل نواة للمصالحة والتوافق الوطني في العراق ويكون ملزماً لجميع الأطراف.
- اعتماد مبدأ التداول السلمي للسلطة عبر الوسائل الديمقراطية.
- الوظيفة العامة حق مكفول لكل العراقيين واعتماد الكفاءة والنزاهة وحسن السيرة واحترام مبدأ تكافؤ الفرص بعيدا عن التمييز الطائفي أو العرقي أو الفئوي.
- الالتزام بمبدأ المواطنة والمساواة بين المواطنين بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية والقومية والمذهبية والسياسية.
- إشاعة ثقافة المواطنة والحوار والتسامح والتعددية وقبول الآخر والمشاركة في الحقوق والواجبات والثروات.
- اعتماد مبدأ التوازن (السكاني) في مؤسسات الدولة الاتحادية وبحسب النسب السكانية للمحافظات والأقاليم.
- دعم دور القبائل والعشائر ومنظمات المجتمع المدني وكافة القوى الوطنية في تعزيز الأمن والسلم الأهلي والوحدة بين العراقيين.
- أن يكون النظام الديموقراطي مبنياً على ثقافة الاندماج، وليس على الإقصاء، لان العراق بحاجة إلى تطوير ثقافة الديموقراطية، وكجزء من هذا المشروع.
- يجب أن يكون هناك ثقافة شراكة وتقاسم للسلطة حرصا على أن يتوفر للجميع صوت في إدارة شؤون البلاد.

4- ملف الاحتلال الأجنبي:

رأت المجموعة ان الاحتلال هو القضية الاولى التي يجب النقاش فيها. وقيل داخل المجموعة انه يمكن اعتبار الاحتلال القضية الاساسية. وبالاحتلال يرتبط الارهاب، وهو امر يمكن أيضاً اعتباره قضية اساسية، وطرحت اسئلة عن سبب الحضور الامريكي وعما إذا كان هذا الحضور مبررا؟ هل الولايات المتحدة الامريكية شرطة دولية ؟ هل النفط وغيره من الموارد مبررات للسياسة الامريكية؟

ان الاجوبة عن ذلك مختلفة حسب رأي المشاركين، و الكثيرين غير مهتمين بهذه القضايا وإنّ ما يهمهم على العكس من ذلك هو واقعهم اليومي. الناس في العراق في موافقون ومخالفون للاحتلال في وقت واحد. وعموما ان الاحتلال غير مرغوب فيه في العراق اصلا.

على ان عبارة «احتلال» في حد ذاتها كانت محل نقاش، فالحضور الامريكي بحسب البعض جاء بطلب من المعارضة الوطنية ولذلك لا يمكن اعتباره احتلالاً. وان العراقيين رحبوا بذلك للتخلص من النظام البعثي .

ورأى البعض أن استمرار الحضور الامريكي شيء يحبذه العراقيون، وهو بطلب من الحكومة العراقية. وطرحت افكار حول ان مفهوم كلمة «الاحتلال» يمكن تعديله، وبذلك يتم الاتفاق على تعبير جديد – هنا ظهر اعتراض اعتمادا على ما للكلمة من مفهوم يتعلق بقواعد العلاقات القانونية بين الدول .

وقيل انه بالإمكان وصف الاحتلال بكونه ظاهرة فقدان ارادة غير مقبولة، او كوسيلة لتحرير شعب من حكم مستبد ومن الارهاب. وذكر أحدهم ان العراقيين تعودوا على الاحتلال، ولكن هناك أيضاً طرق قانونية للعمل ضده. وحسب رأي الكثيرين من الحاضرين فانه من حق كل الشعوب رفض الاحتلال والقيام ضده بطرق حضارية متمدنة.

وقد ورد اثناء النقاش ان مقاومة الاحتلال قد تكون سلمية او عنيفة. على ان بعض المشاركين رأوا ان العنف ليس هو الطريق لإنهاء الاحتلال، وان كان هناك من رآه خيارا من جملة خيارات اخرى.

ان تأثير الاحتلال ليس على الصعيد العسكري فقط، وانما على الصعيد الاقتصادي أيضاً. و انه لو صوَّت العراقيون واختاروا الاستقلال فانه ينبغي ان يكون الاقتصاد تحت سيطرتهم ايضا.

ان الارتباط بصندوق الامم المتحدة للتنمية بالنسبة للعراق قد سبب ازمة في البلاد، حسب رأي البعض. وقد وجهت انتقادات في نفس الوقت لظهور بعض المشاكل في العراق كانت أيضاً موجودة قبل الاحتلال، كظاهرة الفساد مثلا، وقد اصبحت حقا أكثر استفحالا اثناء فترة الاحتلال، حسب رأي البعض.

و ان الولايات المتحدة تسببت في اسقاط النظام السابق الذي كان العراقيون يكرهونه. وقال الكثيرون ان مؤسسات النظام السابق التي كانت قائمة على الاستبداد والتفرقة والتمييز قد زالت عن الوجود. على ان التدخل الامريكي في البلاد حسب راي البعض لم يُظهر قدرا كافيا من المراعاة والحذر تجاه هذه الخلفية، فكانت الطائفية هي النتيجة، حسب زعم البعض. وقيل ان الحل يكمن في ايجاد طريقة لإنهاء الاحتلال.

هناك أيضاً بُعد اقليمي للوضع في العراق، فحضور الولايات المتحدة دفع بالقاعدة إلى القتال داخل البلاد، حسب رأي أحدهم. كما ان سوريا وإيران تحاربان الولايات المتحدة عن طريق العراق، والمؤكد هو ان العراقيين هم المتضررون من ذلك.

وحيث ان الولايات المتحدة هي التي مارست ما يسمى بحركة التحرير فانه من بين واجبات الجانب الأمريكي الحفاظ على الامن حسب قول أحدهم. وقيل أيضاً انه بإمكان الجانب العراقي محاولة الاستفادة من مزايا الحضور الأمريكي، ووقعت الإشارة أيضاً إلى خوف بعض الجماعات كالسنة مثلاً من انسحاب الأمريكيين.

وقيل يجب ضمان حقوق الجميع. كما قيل أيضاً انه إذا لم تؤمَّن الفدرالية فان اكراد العراق لا يريدون خروج الأمريكيين من البلاد. وزعم البعض ان البلاد في حاجة إلى الحضور الأمريكي، وأنه انه يجب تحديد مسؤوليات جميع الأطراف.

ورأى البعض ان الولايات المتحدة تبرر عدم انسحابها من البلاد بعدم اكتمال الاجهزة الامنية والجيش. وقيل ان الولايات المتحدة تريد تأخير تحسين تلك الاجهزة والجيش لكي تتمكن من البقاء وان للإدارة الامريكية برنامجا خفياً، وحسب قول آخرين هناك حاجة للعمل

معا من اجل الوصول إلى دولة قانون دون نفوذ امريكي، ودون وضع مؤسسات الدولة بيد امريكية.

إن وزارة الداخلية واجهزة المخابرات تمولهما الولايات المتحدة في الوقت الحاضر، وان موظفي الحكومة يعملون في خدمة الاهداف الامريكية حسب قول البعض والعراقيون في حاجة إلى تحمل مسؤولية وطنية.

و بناء على اختلاف العراقيين حول حضور المحتلين فانه ينبغي عليهم مبدئيا الوصول إلى الاتفاق بينهم. وزعم آخرون إذا قام العراقيون ببناء قوتهم بطرق اخرى، فذلك سيؤدي إلى خروج الامريكيين من البلاد من تلقاء أنفسهم. كما ورد أيضاً انه ينبغي تقوية الشعور الوطني العراقي وتخليص العراق من الاحتلال بمساعدة التعاون الدولي.

وانه من واجب الولايات المتحدة ودول الجوار والاتحاد الاوربي تحمل عبء المسؤولية الاخلاقية التي تجعلهم هم أيضاً يشاركون في ايجاد حل.

لقد جاء الاحتلال بمساعدة مجلس الأمن بالأمم المتحدة، ولذلك ينبغي على العراق مطالبة مجلس الأمن بإنهاء الاحتلال، حسب قول البعض وقيل انه بمقدور مجلس الأمن إصدار قرار بإنهاء الاحتلال وبإعادة السلام والأمن للبلاد، وبعد ذلك يكون الحديث حول التفاصيل واتخاذها.

و يجب الإيمان بالإرادة الوطنية، والاحتلال ظاهرة مؤقتة، وهنا اشار الجانب السويدي إلى ان الوضع يمثل مأزقاً حرجاً فمجلس الأمن يقف بالإجماع وراء الترتيبات الحالية.

ان الحوار والرؤى الجديدة هي المبادئ العامة للوصول إلى حل مشكلة الاحتلال حسب رأي المشاركين وقيل: يوجد مشروع بين القوات الامريكية والحكومة العراقية، وهذا المشروع يقوم على تعاون أمنى تقوم فيه الولايات المتحدة بحماية حدود العراق ومياهه واجوائه، كما انه سيوجد تعاون في الميادين الاقتصادية والفكرية.

ان الجانب الامريكي يرغب في توقيع اتفاقيات في هذا الشأن قبل 2008/8/1. وإذا توصل رئيس الوزراء نوري المالكي والرئيس جورج بوش إلى توقيع الاتفاقية هذه لسنة

فان ذلك سيضفي الشرعية على الوجود الامريكي بقواته المسلحة في العراق، وبناء على تلك الاتفاقية تزول عن الولايات المتحدة الامريكية صفة المحتل.

وقال البعض ان مسألة الاتفاقية مهمة بالنسبة للبرلمانيين العراقيين، على انه تزعُم أيضاً ان مثل هذه الاتفاقية ستكون تعزيزا للاحتلال. وقيل ان الجهات السياسية كانت قدمت تعليقات على نواقص الاتفاقية وعدم توازنها، وهو امر لا يعطي تعزيزا للإدارة العراقية. وقيل ان مثل هذا التعاون ليس مقبولاً، وسيكون مشكلة جديدة. وفوق هذا ان الولايات المتحدة لم تحترم شروط الحكومة العراقية المتمثلة في رقابة عراقية وقوات مرابطة في المدن مع دعم من الجانب الامريكي وليس غير.

ان وجود المحتل مشكلة، وان مغادرة الولايات المتحدة بسرعة هي أيضاً مشكلة، وكذلك ان الوجود الامريكي دون جدول محدد للانسحاب هو أيضاً مشكلة. كما انه يجب التفريق بين طرد الامريكيين ووضع جدول لخروجهم حسب قول البعض.

وكانت ثمة رغبة في وضع جدول موضوعي للانسحاب بعد تطوير قوات الامن والدفاع العراقية وعندما يكون المجتمع الدولي جاهزا للمساعدة في اصدار ضوابط لإنهاء الاحتلال وتعزيز حرية العراق واستقلاله وتشجيع العمل عليهما، وقيل البعض لا يفضل خروج الامريكيين من البلاد بسرعة على حضورهم فيها لوقت معين.

ان الاحتلال اليوم هو جزء من الحل حسبما ورد على لسان أحدهم الذي واصل قوله ان للولايات المتحدة الامريكية واجبات لا يمكنهم التخلي عنها. كما ورد مرة اخرى ان الحكومة العراقية لا تستطيع ادارة نفسها دون حضور الامريكيين. و أيضاً ان الطائفية منتشرة في كل مكان، والقوات العسكرية ليس كافية.

وقال آخر: ان المسؤولية والمجموعات المسلحة وكذلك قلة الموارد في العراق هي كلها اساس الاحتلال الامريكي وسببه.

وقد رأى البعض ان طرد الولايات المتحدة الامريكية من البلاد ليس من مصلحة العراق، غير انه لا يمكن الدفاع عن حضورها دون تحديد لمدة هذا الحضور.

ان القيادة العراقية كانت خلال السنوات الاخيرة جيدة في المحافظات التي سلمتها الولايات المتحدة الامريكية إلى الجيش الوطني وقوات الامن، وهذا اتجاه يجب ترتيبه تحت مظلة المجتمع الدولي.

ورأى آخرون ان ذلك سيقلل من خوف أطراف سياسية أخرى، وأضاف أيضاً ان الرسالة هي ان المقاومة السياسية والسلمية قد تكون ناجحة.

ان الحوار خلافا للعنف سيؤدي إلى المشاكل الأساسية، وقيل ان هناك امكانيات للحوار. وقال بعض المشاركين ان ما نحتاج اليه في قضية الاحتلال هو الوحدة الوطنية، وان نكون جميعا وبلا خوف متحدين حول خروج الامريكيين من البلاد.

واضاف آخر لا وجود لحلول سحرية سريعة، واضاف بأن هناك مقدمات للحلول، وانه إذا ما اتفق الجميع على وضع حد للحضور الامريكي، فإن ذلك سيحدث.

لم يكن هناك اتفاق بالإجماع داخل الفريق حول الوجود الامريكي في البلاد، وان كان يبدو ان العديد متفقون على الحاجة إلى تحديد زمن هذا الحضور، وعلى الانسحاب التدريجي من العراق.

كما كان يبدو وجود آراء مختلفة حول الناحية الزمنية، وكان يبدو أيضاً النقاش حول موضوع الاحتلال والمواضيع التالية الاخرى نقاشا حماسيا مع محافظته على الهدوء والاحترام المتبادل. وأكّد البعض على النقاط التالية في ملف الاحتلال:

- عدم إقامة قواعد عسكرية أمريكية في العراق وتنظيم تواجد قواتها المتبقية وفق الاتفاقية بآليات يتفق عليها.
- عدم اعطاء حصانة للقوات الامريكية والشركات الامنية وغيرها العاملة معها والتعامل معها وفق القوانين العراقية والقضاء العراقي.
- سيادة العراق التامة على ارضه وسمائه ومائه، وعدم استخدامها إلا بتخويل من الحكومة العراقية.
- تحديد سقف زمني لمراجعة الاتفاقية.
- وضع جدولة زمنية وموضوعية لخروج القوات الاجنبية من العراق.

- إنّ العمليات العسكرية والاعتقالات المعززة بأمر قضائي تنفذها القوات العراقية وتقتصر مهمة القوات الامريكية على الدعم والاسناد.
- أن تساعد الولايات المتحدة على حماية الاموال العراقية المودعة في الخارج، والعمل على اطفاء الديون العراقية واستعادة الاموال المهربة.
- ايقاف الدعاوى القضائية في المحاكم الامريكية المقامة ضد العراق في زمن النظام البائد ولا يتحمل الشعب العراقي تبعاتها.
- لا يتحمل العراق اعباء الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة الامريكية ضد النظام العراقي البائد وتبعاتها.
- منع استخدام الاراضي العراقي للاعتداء على الدول الاخرى ومساعدة العراق في حماية حدوده.
- الاستفادة من تجارب الدول الاخرى التي لها اتفاقيات دولية مع امريكا ودعم الاقتصاد العراقي وتنميته عبر دعم القطاع الصناعي والزراعي والتجاري وتنمية الاستثمارات ودعم وتطوير البرامج العلمية والثقافية والفنية بين البلدين.

بالطبع كان هناك تصور ثان يرفض تنظيم الاتفاقية من حيث المبدأ ويرى المعالجة من خلال وضع جدول زمني لبناء القوات العراقية في مقابل جدول زمني لخروج القوات الأجنبية.

5- ملف اجتثاث البعث:

جاء فيما عُرض من مداخلات ان العديد من المشاركين تعرضوا شخصيا إلى المعاناة خلال حكم البعث، وكان صدام اثناء 35 سنة من الحكم يدعم الارهاب والدول المارقة، وقد اقترف جرائم ضد حقوق الانسان وضد شعبه، كما جاء على لسان أحدهم.

وقد تم التأكيد على النتائج التي ترتبت على سيطرة البعث على الحكم في العراق، كما قال البعض انه يجب اتخاذ الاجراءات القضائية ضد الجرائم التي ارتكبت ضد الشعب،

على انه قد ظهرت مشاكل أيضاً من جراء عملية اجتثاث البعث. وكان هناك رأي بانه من المرغوب فيه محاولة مناقشة المشكلة بطريقة محايدة. وللوصول إلى حل اقترح فريق عمل النقاط التالية:

1- الحكم على جميع الجرائم التي اقترفها اعضاء حزب البعث ومؤسساته.

2- ان يكون قانون المصالحة "المساءلة والعدالة" الذي اتخذه مجلس النواب العراقي الوسيلة الوحيدة لمقاضاة كل الذين اقترفوا جرما ضد الشعب العراقي.

3- ان يقع التعويض لضحايا حزب البعث والشهداء العراقيين.(صدر قانون ضحايا النظام السابق في 2010)

و هذه الاجراءات الثلاثة ستؤدي إلى المصالحة .

وقال آخر: ان هذا القانون قانون خاص، ويمكن تطبيقه بصفة اوسع. واضاف آخر: لم يكن ليصدر القانون لو لم تكن الولايات المتحدة موجودة في البلاد. وقد اعتبر البعض أيضاً انه من باب التناقض ان يطرد الأمريكيون البعثيين ثم يتركون المصالحة للعراقيين.

ثم تواصل النقاش حول ادانة الجرائم التي اقترفها حكم البعث، وتساءل آخر مقررا «كيف يتجرأ البعثيون على المطالبة بما هو أكبر مما اعطيناهم ؟».

واكد الكثيرون على انه يجب مراعاة مشاعر الضحايا واهاليهم، كما طالب عدد كبير من الحاضرين بالإدانة والاعتذارات والعدالة ومحاسبة المسؤولين والمصالحة، وقال آخرون انه من الواجب توفير التعويض الادبي للضحايا.

لقد أُجبِر العراقيون على التضحية بالكثير عندما اعطى قانون المصالحة جميع البعثيين السابقين رواتب في شكل معاشات تقاعد، حسبما قيل داخل فريق العمل.

وقال أحدهم: يمكن اعتبار صرف معاش التقاعد لهم سماويا لكونهم كانوا على حق. وقال آخرون: لقد خُير البعثيون الذين اقترفوا جرائم بين الحصول على معاش تقاعد حكومي او العمل في بعض الوظائف.

واضاف أحدهم: ما كان من حق 12000 بعثي طلبوا المعاش او التوظيف في حين ان الضحايا لم يحصلوا على تلك المزايا ولا حتى على شيء من الاعتذار.

وقال أحد المشاركين: «لا أحد في الحكومة الجديدة يهتم بهم (الضحايا) لكن الاهتمام منصب على البعثيين السابقين».

وقيل كذلك انه لم يتم التأكيد على وجهة نظر الضحايا ولا رد الاعتبار لهم بصفة كافية، وتمت المطالبة عدة مرات بتوفير التعويضات الادبية والمالية، كما أكد عدد من المتدخلين على مساءلة المذنبين ضمن هيئات القضاء وقانون المصالحة، وكذلك حرمانهم من الحقوق المدنية.

واضيف إلى هذا القول ان هذا الكلام يجب الا ينسحب على عائلات المذنبين، على انه قيل في نفس الوقت ان هناك اشخاصا كانوا اجبروا على الانخراط في حزب البعث، وانهم لم يقترفوا جرما، فهؤلاء يجب معاملتهم بطريقة عادلة.

واضاف أحد المشاركين: يوجد ثلاثة أطراف، الضحايا والبعثيون الذين اتوا جرما، ثم اعضاء حزب البعث الذين اجبروا على الانخراط.

وقام مشارك آخر بتقسيم الوضع إلى اربعة نقاط:

1- الضحايا، ينبغي تقديم تعويض لهم.
2- تقديم المجرمين إلى العدالة.
3- العملية السياسية.
4- المنظور الإنساني، الحكم على جميع الجرائم التي اقترفها اعضاء حزب البعث ومؤسساته، ان يكون قانون المصالحة «المساءلة والعدالة» الذي اتخذه مجلس النواب العراقي الوسيلة الوحيدة لمقاضاة كل الذين اقترفوا جرما ضد الشعب العراقي، التعويض لضحايا النظام البعثي وإنصافهم، تفعيل برنامج العدالة الانتقالية، حل المشاكل بالتراضي (خارج إطار القانون).

6- ملف دول الجوار:

رفض التدخل، وان تكون العلاقات على اساس حسن الجوار والمصالح المشتركة والاحترام المتبادل للسيادة، تعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياحية من اجل خلق شبكة من المصالحة المشتركة تدعم وترسخ السلم والامن الاقليمي، إطفاء الديون باعتبارها من مخلفات النظام السابق وعدم تحميل الشعب اعباء طيش ذلك النظام.

7- ملف المصالحة:

أبرز أسباب تعثّر الملف: اللجوء إلى العنف بدل الحوار، غياب الاتفاق على حدود المصالحة، التدخل الاقليمي والاجنبي، غياب العدالة الانتقالية، الخطاب الاعلامي السلبي، ضعف تطبيق القانون، المحاصصة، عدم الاستجابة لتوصيات مؤتمرات المصالحة، استمرار التواجد الاجنبي، الدستور (تطبيق وتعديل)، ضعف الشعور بالمواطنة، ضعف دور البرلمان، انعدام الثقة المتبادلة، المصالح الحزبية الضيقة.

ولذا تكون أبرز الحلول: اعتماد لغة الحوار ونبذ الطائفية وتقبل الاخر، تفعيل دور البرلمان، تفعيل عمل مؤسسات العدالة الانتقالية، تفعيل مجلس الخدمة المدنية (تكافؤ الفرص)، إنهاء التدخّلات الاقليمية والدولية، الاهتمام بالأنظمة التربوية، تفعيل عمل مؤسسات المجتمع المدني، مواجهة الاعلام المضاد للمصالحة، الاهتمام بشريحة الشباب، تقويم عمل هيئة المصالحة وإجراء التغييرات، استقلالية القضاء، إنصاف ضحايا النظام البعثي، احترام مبادئ حقوق الانسان، تطبيق قانون المساءلة والعدالة، معالجة مشكلة البطالة، توفير الخدمات (الكهرباء والماء .. الخ) الاستجابة لتوصيات مؤتمرات المصالحة.

وبخصوص مشروع الصحوات: ضرورة التفريق بين الصحوات والعصابات المسلحة الارهابية، ان يكون ولاء الصحوات للعراق والدولة العراقية فقط، انعدام الأمن هو المشكلة والاستقرار الأمني هو الحل، يجب ألا تكون للصحوات أجندة خاصة.

رؤى الخبراء الأجانب

من خلال دراسة وتحليل مجموعة المداخلات التي تحدّث بها الخبراء الأجانب المشاركون في مؤتمرات المصالحة الوطنية في الخارج، يمكن وضع مجموعة من المبادئ والقواعد والسياسات التي، تعبّر عن رؤى ومواقف أولئك الخبراء والتي، يعتقدون بأنه يمكن أن تقوّم وتنفع عملية الحوار الوطني ومشروع المصالحة الوطنية في العراق، وأهم تلك المبادئ والقواعد:

1- عمل القائد هو القيادة من خلال المبادرات أي الحركة للأمام وليس الانجرار من الخلف وبدون مبادرات، وأهم مفردة في المصالحة هي القيادة، وأثبتت الأحداث إن دورها أساسي لأنها وكما يفترض تعبّر عن المسؤولية عن مصالح الناس.

2- أهمية تشكيل أجهزة بعد الاتفاق لرعاية حقوق الإنسان وتحقيق العدالة والمساواة

3- الانسحاب من المفاوضات خطأ كبير، لأنه لا يُمكن التأثير وأنت خارج الملعب، وقد وقع البعض في هذا الخطأ وكان خطأً كبيراً.

4- أهمية ضبط العلاقة بين التنازلات المتبادلة.

5- في البدء كان صعباً التفاوض وإيجاد علاقة مع المجموعات المسلحة ولكن عندما تحققت النتائج شعرنا اننا بدأنا متأخرين في هذا المجال.

6- لابُد من التفاوض مع الطرف المقابل (الأعداء) بعيداً عن المائدة الرسمية للمفاوضات ولكن بعد التوصل إلى نتائج يُمكن جلبها إلى الطاولة الرسمية للمفاوضات، والنتائج لا تتحقق وتأتي عند النقاش حول الطاولة بل النتائج يجب الاتفاق عليها بين الاطراف ونأتي للتوقيع عليها على الطاولة.

7- من السياسات المقبولة لدعم الصلح والعملية السياسية، التحرك الجاد لقطع الدعم المادي عن المجموعات المسلحة.

8- المصالحة مع العدو وليس مع الصديق.

9- لا يُمكن التوصل إلى نتائج بدون برنامج، ويجب العمل بجد لوضع هذا البرنامج، تضييع الفرص وخسارة الوقت تُعني خسارة الأرواح.

10- لا يُمكن التوصل إلى سلام كامل ومثالي ولكن يجب الوصول إلى سلام ممكن.

11- نصيحتان هامتان: السعي لبناء الثقة والبدء بمبادرات.

12- أهمية تحديد سقف زمني لبرامجنا ومبادراتنا ولابُد من تحديد أجندة مقترحة للعمل ولابُد من تحديد المشتركات والمعوّقات والهدف هو تحقيق الأمن والاستقرار والمساواة للجميع.

13- على الجميع ان يضحّي ببعض الأشياء للوصول وبعد فترة زمنية مناسبة إلى نتائج جيدة.

14- مبدأ التوازن في الاتفاقيات، مع استحالة إرضاء الجميع، والممكن هو إرضاء الغالبية في كل طرف.

15- قضيتان هامتان: الاحترام + الثقة، والثقة هي نتيجة لعملية السلام وليست مقدمة (أو شرطاً) لعملية السلام فالمجنون فقط من يثق بعدوّه.

16- الحوار هو الحل، وفيه يقع البحث في مجموع المشاكل على ان يتحاشى فيه الاستفزاز ومن المهم جدا الابتعاد عن إهانة الطرف المقابل وانتهاكه وعندما يتم تغيير مفهوم الكلمات فإنها قد تصبح جزءاً من الحل.

17- ان نقطة الانطلاق هي التعرف على مدى التعقيد والتقرب من المشكلة بطريقة استراتيجية ومنسقة مع التخمينات الواقعية للمشاكل، خيبات الامل والاخطاء.

18- هناك وجهات نظر للوضع العراقي الفريد من نوعه لذا لا توجد وصفات جاهزة للتطبيق لنجاح هذه العملية ولا دليل عمل جاهز للتطبيق، بل على العكس يجب التفكير بذكاء وتجريب العديد من النظريات البعض منها سوف يتم مناقشتها والبعض الاخر سوف يفشل في التطبيق سوف يشتمل التوقع الاولي على احتمالية الفشل وليس الاستسلام. ان الحالة المثالية غير متوقعة لان هذا سوف لن يضمن غير خيبة الامل.

19- إن من يقوم بعملية المصالحة يجب ان يعرف مدى الحاجة الملحة والعاجلة لمهمته لكي يقاوم كافة الضغوط لكي يضع حلا سريعا ووافيان الحل الكامل هو الهدف لكنه

ليس الاستراتيجية في الوقت الراهن فان الخطوات الاولية من العملية هي التي يمكن رؤيتها بوضوح وهي الخطوات العملية والواقعية لذا فان الخطوات التالية إذا طبقت خطوة فخطوة سوف تقودنا إلى الهدف النهائي.

20- الحوار مصحوبا بالسياسة الامنية هو الاداة الاساسية لهذه العملية.

21- الوسيلة المباشرة لتقليل العنف من خلال الحوار هي المفاوضات على سبيل المثال وقف إطلاق النار مع جماعة مسلحة واحدة. يمكن ان يشمل هذا وقتا معينا (وقف إطلاق النار لمدة شهر) او مكان معين (ساري المفعول في منطقة معينة) وفي مجال معين (تتفق عليه مع جماعة واحدة ضمن عدة جماعات) ومع هذا فانه بداية مميزة مع مرور الوقت يمكن ان يطول وقف إطلاق النار (وقف نار لمدة اطول، تغطية مجالات اوسع، انضمام جماعات اخرى) وبعد الخطوة الاولية مع جماعة واحدة فان الخطوات التالية سوف تكون واضحة بشكل أكبر.

22- إن الحوار ليس مناجاة بين اثنين، لكنه يتطلب الاستماع بالإضافة إلى التحدث من خلال الاستماع فان الحكومة بإمكانها التعلم أكثر عما تفكر به وتريده الجماعات المسلحة. جدول اعمالها السياسي، السبب الجوهري لأفعالها، الدوافع، شروط ترك استمرار العمل المسلح (إطلاق سراح أكبر عدد او الشخصيات المهمة من المعتقلين، على سبيل المثال او الانخراط في العملية السياسية مباشرة) وهذا يكشف معلومات مهمة عن الاستمرار بالمباحثات وبالتالي المفاوضات.

23- ان الحكومات يمكن ان تطلب بعض الطلبات غير الواقعية في البداية ومسألة نزع السلاح هي أحد هذه الشروط، نظريا فان مسألة وقف تجارة السلاح يمكن ان توقف العنف بشكل مستمر.

24- القيادات في الغالب لا يمكن كسبها بسهولة لكنها سوف تطالب بمكاسب شخصية سياسية: الوصول إلى المصادر السياسية والنفوذ او الدخول في العملية السياسية شخصيا او لمن يمثلهم.

25- في الواقع ولجميع الحالات فان نزع السلاح يأتي بعد الحوار والمساومة وفي مرحلة متقدمة من المفاوضات وفي ماعدا جماعات المرتزقة او العصابات الاجرامية فان

الاشتراك في العملية السياسية سيضمن نزع السلاح وبعد نزع سلاحها فان الجماعة لا يمكنها ببساطة ان تعيد تسليح نفسها (عملية ليست بالصعبة) وتعود إلى القتال متى ما أعجبها ذلك. ان وقف إطلاق النار هو حل ناجح قصير الامد لتقليل العنف ويأتي بعده نزع السلاح.

26- بناء الثقة، أن عملية المصالحة غريبة وصعبة بين الاعداء في البداية لكنها تطور نوعا من الالفة بين الجانبين بمرور الوقت.

27- ان الثقة في عملية المصالحة نفسها تتطور بزيادة الوعود المتحققة: توقف إطلاق النار بشكل مستمر، إطلاق سراح المعتقلين على شكل وجبات صغيرة، تقلص النشاطات الاجرامية، رفع حظر التجول على نطاق محلي، تحسين الاوضاع الاجتماعية في مجالات معينة، تحول بسيط في السياسات الامنية او الاقتصادية، الخ. مثل هذه التنازلات قد تكون ذات مغزى معنوي أكثر من قيمتها الفعلية، لكنها تولد عزما للمواصلة وبناء الثقة في عملية الحوار بحد ذاتها، وبالتالي تسهيل امر اطالة زمن الاتفاق وإذا نجح الامر تعميق العملية. كذلك ارسال اشارات إلى الجماعات المسلحة الاخرى على انها عملية يمكن الوثوق بها وان الحكومة سوف تلتزم بمسؤولياتها وكذلك فإنها توسع الافاق وتنقلها من العنف العسكري إلى افاق السياسة.

28- ان عملية الحوار سوف تكون عالية السرية لكن النتيجة وهي زيادة الامن في الشوارع سوف تنتشر على المستوى الشعبي، وهذا بدوره يزيد ثقة الشعب في العملية وفي القادة السياسيين وفي الحكومة.

29- مثل هذه البدايات الصغيرة هي مرحلة بناء العزم من مجموعة مسلحة واحدة او بعض الجماعات المسلحة، يمكن ان تنتشر لتشمل المزيد، من اسابيع قليلة لتقليل العنف يمكن ان تطول العملية لمدة اضافية إذا كانت الاجواء مواتية لحوار أسرع وأعمق ومن منطقة صغيرة يمكن ان يشمل الامر اجزاء اوسع من المنطقة او المدينة. كل هذا يصبح ممكنا من البدايات الصغيرة ويمكن ان تصل العملية السياسية بالأمر إلى الحد الذي تصل فيه مسألة نزع السلاح هدفا واقعيا. لكن يجب ان يرتبط هذا بالعملية السياسية يجب ان لا يكون الهدف ازالة السلاح والمقاتلين ببساطة (لان

ذلك يمكن ان يتم بسهولة وسرعة) لكن ازالة اسباب العنف وهناك أحد المفاوضين في ايرلندا الشمالية قد قال قولة مشهورة «الذي نحتاجه بشكل أكبر من وقف انتشار السلاح هو وقف انتشار غسل الدماغ».

30- وبشكل متوازي لعملية الحوار يجب أن يكون هناك تطور في السياسات (الامنية، التطور الاقتصادي، التشريع، الاصلاح الدستوري، الخ.) لكي تتعمق مسألة الحوار فان السياسات جاهزة للاستعمال لتطبيق سياسة العصا والجزرة، دفع الآمال والمكافئات حين تحقيق تقدم وإنزال العقوبات والردع حين التراجع، الحوار لتقليل العنف، توضيح جداول الاعمال السياسية، دعم العملية الرسمية وبناء الثقة.

لخص أحد الخبراء (ماير) النقاط الجوهرية كما يلي:

- إعادة الاعمار والمصالحة
- إشراك كافة الاطراف في النزاع
- إشراك الاقليات في العملية
- المصداقية
- أهمية الحقوق الشخصية
- أهمية الشرعية الدستورية
- التعامل مع عامل الخوف

هذه خلاصة ما تم استقراؤه في مداخلات الخبراء الأجانب وحواراتهم مع الأطراف العراقية.

بقيت رئاسة الوزراء " نوري المالكي "(صاحبة المبادرة في طرح مشروع المصالحة الوطنية ذي النقاط الأربع والعشرين) متحسّسة من الدور الخارجي في ملف المصالحة الوطنية، إضافة لتعدّد الدوائر الرسمية ذات الصلة بهذا الملف، حيث قامت رئاسة الوزراء بعد أشهر من بدء عمل الحكومة في حزيران 2006 وبدأ وزارة الدولة لشؤون الحوار الوطني

والهيئة العليا للمصالحة الوطنية التي يرأسها الوزير أيضاً بالتحرك، قامت بإيجاد (لجنة تنفيذ ومتابعة المصالحة الوطنية) التي ترتبط مباشرة برئيس الوزراء.

ذلك التحسّس الرسمي الذي قد تكون بعض أسبابه مفهومة (من قبيل انعدام الفاصلة أحيانا بين موضوع إبداء النصح وطرح الخبرات والمقترحات من قبل الخبراء والدوائر الخارجية وبين إرادة التدخّل وتوجيه ضغوط غير مباشرة لفرض رؤى ومواقف لا تتناسب والثوابت الوطنية العراقية أو لا تتناسب وسمات النظام الديمقراطي الذي، يراد بناؤه في العراق)، وتعدّد المرجعيات الرسمية للتعامل مع هذا الملف الحساس والخطير، أدّى إلى عدم الاستفادة القصوى من الفرص التي، تتيحها مؤتمرات الخارج لدعم مشروع المصالحة والحوار الوطني في العراق.

هل كانت هناك ضرورة لمشروع المصالحة الوطنية ؟

نعود لنسأل: هل كانت هناك ضرورة لمشروع المصالحة الوطنية بعد سقوط النظام البائد في بغداد في نيسان 2003 ؟ الجواب وبقاطعية : نعم حسب دراستنا ووجهة نظرنا ، فالتنوّع القومي والديني والمذهبي والاجتماعي حقيقة قديمة لازالت قائمة في المجتمع العراقي، عدم اعتراف البعض بهذه الحقيقة وعدم رعايتها عند بناء المعادلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الحاكمة في النظام السياسي وفي المجتمع او اعتماد الحكومات سياسات خاطئة في التعامل معها، لها تأثيرها الكبير على حالة الوفاق الوطني، وأيضاً تأثيرها على مسيرة الأحزاب والحركات السياسية والقوى الوطنية في العراق الحديث.

هناك ضرورة قصوى لمشروع المصالحة الوطنية، لأنها عملية للتوافق الوطني قائمة على قيم التسامح وإزالة آثار صراعات الماضي، من خلال آليات محددة، ووفق مجموعة من الإجراءات، حيث تشعر أطراف النزاع أهمية الاتجاه في تسيير التناقضات بينها نحو أعمال منهجية مسالمة بدل منهجية المواجهة العنيفة، وإلغاء عوائق الماضي واستمراريتها السياسية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتصحيح ما ترتب عنها من غبن ومآسي وأخطاء وانتهاكات وجرائم جسيمة، والقطع نهائيا من قبل الجميع مع الحلول العنيفة،

وهو الإجراء المتبّع في العديد من البلدان التي تمر بمراحل الانتقال من الصراعات السياسية والحروب الأهلية إلى التوافق الوطني.

وتتوضح الأهمية عندما نتعرّف على أرضية الانقسامات والتناقضات في الواقع العراقي القابلة للانفجار والتشظّي وكان للنظام السابق دوره في تأجيجها بشكل منهجي ومنظّم، من خلال سياسات الكبت والقمع والاضطهاد والتمييز العنصري والطائفي وحتى المناطقي منعا لانبثاق وحدة كفاح شعبي ضده، وإذا أخذنا بنظر الاعتبار حقيقة هي ان أغلب القوى السياسية المؤثرة في الواقع العراقي بعد سقوط النظام البعثي، عانت ولعقود من القمع والاضطهاد والكبت والاقصاء ليس فقط عن السلطة، بل وعن المجتمع وكافة مجالات الحياة داخل الوطن، وهو ما أدّى عند زوال العقبة (اي النظام البعثي) إلى التحرك بعنفوان وطموح ربما يكون مبالغا فيه، والجميع يبحث عن مكان في الساحة التي اصبحت مفتوحة دون قمع حكومي أو قيود أو رقيب، بعض القوى الوطنية تمتد جذورها لعقود من العمل والنضال ومواجهة الدكتاتورية والبعض منها يفتقد التجربة والحنكة السياسية، وغياب الدرجة المطلوبة من النضج السياسي لإدارة السلطة او المعارضة، وقلة الخبرات في مجال إدارة الأزمات وإدارة العلاقات العامة.

وبروز استقطاب حاد بين كتلتين متقابلتين في المجتمع العراقي، الأولى شريحه مليونيه متنوّعة الانتماءات القومية والدينية والمذهبية والمناطقية، من ضحايا النظام البعثي الذين يتطلّعون إلى إنصافهم واستعادة حقوقهم والتعويض عما فاتهم والقصاص من الذين أجرموا بحقهم، بأسرع وقت، والثانية قواعد مناطقية واجتماعية كانت مستفيدة كثيرا من النظام البائد وبضمنها مئات الآلاف من منتسبي المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية والميليشيات شبه الرسمية وتشكيلات حزب السلطة (البعث)، والذين تم حلّ مؤسساتهم وتشكيلاتهم، وبالطبع ضمنهم عدد من الذين ارتكبوا جرائم مروّعه بحق المعارضين الوطنيين وبحق المواطنين الذين لم ينصاعوا لسياسات النظام، فضلا عن الخريطة السكانية المعقدة والمتشابكة من التنوّعات الأثنية (الدينية والقومية والمذهبية) وأغلبها ذات جذور تاريخيه في العراق تمتد لقرون عديده.

وزاد في حاجة العراق للمصالحة الوطنية، انبثاق قوى محلية متطرفة (أغلبها ذو جذور بعثيه او من ضباط مخابرات وأمن النظام البعثي السابق) الذين قاموا بنزع جلودهم

الأيديولوجية السابقة وبدأوا وبالتنسيق والتعاون مع جماعات دينية متطرّفة وتكفيرية برفع العناوين والشعارات الإسلامية مثل جيش محمد والجيش الإسلامي وتنظيم الدولة الإسلامية وغيرها، قاموا ومنذ سقوط النظام البعثي في 2003 بتنظيم وتعبئة وتنفيذ نشاطات إرهابية وتخريبية واسعة ضد العراقيين والدولة العراقية وتحت عناوين وبمبررات مختلفة مستغلّين الاختلافات والحساسيات العنصرية والمذهبية والخوف من المستقبل، لدى بعض الأوساط الشعبية العراقية ووجود دعم إقليمي كبير لهم، وهو الدعم القادم من دوائر سياسية وأمنية إقليميه ودوليه (ولأسباب وأهداف مختلفة).

هناك أرضية سلبية مساعدة على ضرب الوفاق الوطني في العراق، وهي التي دفعت الحكومة العراقية كما يبدو للتحرك في عام 2006 باتجاه مشروع الحوار والمصالحة الوطنية.

إن الدماء التي تسيل يوميا في شوارع وأسواق العاصمة ومدن العراق الأخرى، خاصة في السنوات الأخيرة، وكذلك خروج مدن ومناطق واسعة وحيوية في عدة محافظات من سلطة الحكومة ووقوعها بيد المجموعات المسلّحة والإرهابية كما في حالة محافظتي الأنبار وصلاح الدين والموصل، هي دليل آخر (عكس ما يظنه البعض) على الضرورة القصوى لمشروع الحوار الوطني والمصالحة الوطنية في هذه المرحلة الخطيرة التي يمر فيها العراق والمنطقة، صحيح أن هناك دوائر إقليمية ودولية ضالعة في سياسات وخطط، مضادة للنظام السياسي الجديد في العراق.

وصحيح أيضاً أن استراتيجية أمنية وطنية ناجحة تستوعب طاقات كافة القوى الوطنية والأوساط الشعبية الموالية للنظام، كفيلة بدحر الإرهاب والإرهابيين، الاّ أن منع بؤر القوى الإرهابية من بناء حاضنات مناطقية واجتماعية وحتى مذهبية وسياسية، داعمة لها ومتفاعلة مع أطروحاتها وشعاراتها المضادة للنظام الجديد، أنما يتوقف على تبنّي الحكومة العراقية والقوى الوطنية والأوساط المجتمعية لمشروع حوار وطني ومبادرة جادة للمصالحة الوطنية بشروطها وضوابطها المعروفة بحسب التجارب العالمية، فضلاً عن الأزمة المزمنة بين القوى الوطنية المشاركة في السلطة، وبلوغها مستوى انعدام الثقة، والانسحابات المتكررة من الحكومة ومشاكل كردستان العراق مع المركز، والكارثة الكبرى المتمثّلة بما، يسّمى

بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) التي تبنّت وبشكل سافر استراتيجية إشعال الحرب المذهبية في العراق والمنطقة لتحقيق أهدافها.

هل توفّرت في مشروع الحكومة العراقية المعايير والشروط المتعارف عليها؟

هل توفرت في مبادرة رئاسة الوزراء، المعايير والشروط المعروفة لدى المنظمات والهيئات الدولية ذات الصلة بملفّات حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية «ويشمل مفهوم "العدالة الانتقالية" بالنسبة إلى الأمم المتحدة كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولة التي يبذلها اجملتمع لتفهم تركة تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة. وتعد عمليات وآليات العدالة الانتقالية عنصرا بالغ الأهمية من إطار الأمم المتحدة لتدعيم سيادة القانون»؟ [1] وهل تمت الاستفادة من دروس التجارب الأخرى في العالم في هذا المجال؟

قبل أن نجيب على هذا السؤال سنعرض ملخصا لتلك الشروط، من خلال مراجعة الكثير من التجارب المعاصرة واللوائح الدولية ذات الصلة بهذا المجال، حيث وجدنا التأكيد على النقاط التالية:

1- الشرط الذي لا غنى عنه لنجاح عملية المصالحة الوطنية هو قيادة ذات رؤية استراتيجية بعيدة المدى وشجاعة وتفهم تماما دلالات الواقع السياسي المحلي والإقليمي والدولي.

2- إن مفهوم المصالحة التشاركية التفاعلية بشموليته على خلاف الطرح التجزيئي لقضايا (كطي ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجبر الضرر الفردي أو الجماعي وعدم الإفلات من العقاب، وغيرها) هو المفهوم بالضبط الذي يضع الجميع أمام مسؤولياتهم.

---

[1] مذكرة توجيهية أعدها الأمين العام ، نهج الأمم المتحدة في شأن العدالة الانتقالية – آذار /مارس ٢٠١٠

3- معالجة الماضي هي المدخل لتحقيق مصالحة وطنية دائمة، يجب توظيف منظومة كاملة من آليات العدالة الانتقالية (خصوصاً، لجنة تقصي الحقائق) من أجل تقديم تفسيرٍ كامل للجرائم التي تم ارتكابها في ظل النظام السابق، فالتجاوز عن الماضي سيؤدي إلى تعقيد عملية المصالحة ويؤدي إلى عدم الاستقرار في المستقبل.

4- المصالحة تتطلّب الاعتراف بالمظالم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المشروعة، وتتضمّن ثلاثة عناصر: حواراً وطنياً، لجنة تقصي حقائق، وعدالة انتقالية، لأنها عملية تعالج مظالم أطراف النزاع بهدف إعادة تحديد علاقاتهم وصياغة عقد اجتماعي جديد.

5- يمكن لدور موثوق، وشفاف، ومحدد بدقة للمجتمع الدولي – ممثلاً بالأمم المتحدة – أن يكون محورياً في المساعدة على بلوغ أهداف عملية المصالحة الوطنية مع احترام استقلال البلد وسيادته الوطنية. وعرفت (Stanford Encyclopedia of Philosophy) مصطلح العدالة الأنتقالية، كما يلي «بمجرد انحسار الصراع العنيف بين مجموعتين، ما هي أفضل طريقة للانتقال إلى مجتمع مدني؟ هل يحتاج الأعداء السابقون إلى "التصالح مع ماضيهم" إذا أرادوا العيش بسلام؟ إذا كان هذا الحساب مطلوباً، فما هي استراتيجيات الانتقال المتاحة للأطراف؟ يشمل مجال العدالة الانتقالية ، الذي يبحث في مثل هذه الأسئلة، التحقيق الفلسفي والقانوني والسياسي في أعقاب الحرب. سيوفر هذا الإدخال مقدمة للمشكلات المركزية التي تحفز هذا الحقل الجديد نسبيًا. وستقوم بذلك من خلال فحص التاريخ والصعوبات المرتبطة بعمل ثلاث سياسات انتقالية مهمة: محاكم جرائم الحرب، ولجان الحقيقة، وسياسات التطهير. سننظر، من بين أسئلة أخرى، في التوترات بين الرغبة في السلام والاستقرار بعد الحرب وأهمية محاكمة منتهكي حقوق الإنسان، والحاجة، كجزء من الانتقال السياسي، إلى إنشاء سجل تاريخي موثوق للانتهاكات الماضية ، وعد القانون الجنائي الدولي وقيوده، وتماسك التسامح في السياسة.» [1] أي أنها منظومة من القرارات التي يتخذها المجتمع والدولة إستجابة لإنتهاكات حقوق الإنسان

[1] Stanford Encyclopedia of Philosophy – 26 Janury 2009, update 4 April 2014

المنهجية والواسعة النطاق، بهدف تحقيق الإعتراف الواجب بما تكبّدته الضحايا من انتهاكات ومحاسبة مرتكبيها)، حيث إن تطبيق ثقافة المساءلة بدلا من سياسة الإفلات من العقاب، يعطي الاحساس بالأمان لقطاعات عريضة من المجتمع، ويوجه تحذيراً لمن يفكرون في ارتكاب مثل هذه التجاوزات في المستقبل

6- المحـــــاور الخمســـــة لعمـــــل مؤسّســـــة العدالـــــة الانتقاليـــــة:

أولاً: صـندوق لتعـويض الأذى الجسـدي والمـادي للمـواطنين المتضـررين إمـا بفقـد أحـد أفـراد أسـرتهم وأحبـتهم وأيضـاً التعـويض للجرحـى والمعـاقين ولمـن تـــدمرت منـــازلهم او امـــاكن عملهـــم أو ممتلكـــاتهم كليـــا أو جزئيـــا.

ثانيـاً: إنشـاء محـاكم خاصـة ومسـتقلة عـن القضـاء العـادي، للنظـر بـالجرائم المرتكبـة، وملاحقـة والقـبض علـى المجـرمين ومصـادرة الأمـوال والأشـياء المنهوبـة والمسـروقة، ويجـب أن يكـون قضـاة هـذه المحـاكم مـن القضـاة المشـــــهود لهـــــم بالنزاهـــــة والحياديـــــة والاســـــتقلال.

ثالثـاً: تشـكيل لجـان للسـلم الأهلـي والمصـالحة الوطنيـة تضـم شخصـيات ثقافيـة وعلميـة وقانونيـة وفنيـة ودينيـة واجتماعيـة ذات احتـرام للتوجّـه إلـى المنـاطق التـي شـهدت نزاعـات أو إشـكالات لتهدئـة النفـوس وإرسـاء الصـلح وتبديد الشكوك وإعـادة الثقـة بـين مكونـات المجتمـع، وتكـون مـن مهماتهـا هـذه اللجـان أيضـاً المسـاهمة فـي الكشـف عـن المفقـودين والمختطفـين والمعتقلـين وإعـــــــــــــــــــــادتهم لأهلهـــــــــــــــــــــم.

رابعـا: تشـكيل مكتـب إعلامـي مهمتـه القيـام بحملـة شـاملة لشـرح مفهـوم العدالـة الانتقاليـة ووسـائلها وهيئاتهـا ودورهـا واسـتخدام كـل وسـائل الإعـلام المرئـــــي والمســـــموع والمقـــــروء مـــــن أجـــــل ذلـــــك.

خامسـاً: مكتـب تخليـد الـذكرى ومهمتـه توثيـق الأحـداث التـي مـرت وتوضـيحها وتأريخهـا بمـا فـي ذلـك تخليـد أسـماء الضـحايا الـذين قضـوا عبـر النصـب التذكاريـة أو إطـلاق أسـمائهم علـى المـدارس والأمـاكن والسـاحات فـي المواقـع الجغرافيـة التـي سـقطوا فيهـا، وإدخـال هـذه المعلومـات فـي كتـب التـاريخ للمـدارس حتـى يكـون مـا مـرّ علـى البـلاد درسـا يسـتفاد الجميـع منـه ويشـكل

عبرة ومأثرة للأجيال القادمة، ولا تضيع التضحيات الكبرى التي قدمت بل تكون صورتها ماثلة دائماً في ذاكرة المجتمع وخالدة في ذاكرة الوطن. للأسف الشديد، بالرغم من اكتشاف العشرات من المقابر الجماعية في مختلف مناطق العراق، بضع منها مقابر كبيرة جدا (سوبر) كما في مقبرة المحاويل المعروفة، لم نجد لدى المتحمّسين لمشروع المصالحة الوطنية في العراق، تلك الحماسة لتخليد ذكرى الضحايا الذين قضوا في تلك المقابر التي تمثل دليلا واضحا على عمق وسعة وحشية النظام البعثي البائد.

7- في تجربة جنوب إفريقيا تم إيجاد ما تم تسميتها بلجنة الحقيقة والمصالحة، وتم تفويض اللجنة للاستماع وتسجيل شهادات وفي بعض الحالات منح عفو لمرتكبي جرائم متعلقة بانتهاك حقوق الإنسان، والتعويضات وإعادة الأهلية، واعتمدت اللجنة تصور العفو المشروط أو الجزئي كسبيل لتحقيق العدالة بدلا عن العدالة العقابية فعوضا عن تقديم المنتهكين لحقوق الانسان إلى المحاكم اعتمدت اللجنة جلبهم للاعتراف بأخطائهم وطلب الصفح ممن ألحقوا بهم الأذى.

8- تركّز عمل لجان الحقيقة حول ست مهام رئيسية وتتمثل فيما يلي:

أ- كشف حقيقة الضحايا.

ب- كشف حقيقة الجناة، سواء باعتبارهم أفرادا أو مؤسسات أو بنيات رسمية.

ج- المتابعة القضائية، أي قيام اللجنة بإحالة جميع الجناة الذين ثبت تورطهم في تلك الانتهاكات على القضاء.

د- جبر الضرر.

هـ- الإصلاح المؤسساتي، أي مختلف الإجراءات والتدابير الإدارية والتشريعية والقضائية والإعلامية والتربوية التي تتحمل الدولة وحكوماتها تحقيقها من أجل الوقاية في الحاضر والمستقبل من تكرار حدوث انتهاكات حقوق الإنسان. وحفظ الذاكرة.

و- كشف الحقيقة يُعد أمراً ضرورياً لتصحيح أية اتهامات باطلة وُجهت إلى هؤلاء الضحايا في سياق الجرائم، وهو يكفل للأهالي، ولاسيما أهالي الذين قُتلوا أو اختفوا، أن يعرفوا ما حدث لأحبائهم وأن يتعرفوا على أماكنهم. وهو يكفل للمجتمع الذي تضرّر من تلك الجرائم أن يعرف الظروف المحيطة بالانتهاكات التي وقعت والأسباب التي أدت لارتكابها، وذلك لضمان ألاّ تُرتكب مرة أخرى، وكذلك للإقرار بالتجارب التي مر بها هذا المجتمع، ولحفظها وتوثيقها.

9- إن قرار الصفح عن جرائم الماضي والتخلي عن مطلب القصاص لا يمكن أن يحدث إلا بمشاورات مجتمعية واسعة لا بد أن يكون أهالي الضحايا والشهداء طرفا رئيسيا فيه، وتجارب الدول الأخرى التي أثبتت أن العفو بمفهومه المتعسّف (أي التحصين والإفلات من العقوبة) لن يحقق الاستقرار المنشود، بل على الأكثر لن يحقق إلا استقرارا هشّا مؤقّتا.

10- لابد من إثبات نوعية ومدى جسامة الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان، إجراء التحريات، وتلقي الإفادات، والاطلاع على الأرشيفات الرسمية، واستيفاء المعلومات والمعطيات التي توفرها أية جهة، لفائدة الكشف عن الحقيقة، مواصلة البحث بشأن حالات الاختفاء القسري التي لم يعرف مصيرها بعد، بذل كل الجهود للتحري بشأن المواقع التي لم يتم استجلاؤها. الكشف عن مصير المختفين، مع إيجاد الحلول الملائمة بالنسبة لمن ثبت وفاتهم والوقوف على مسؤوليات أجهزة الدولة أو أي طرف آخر في الانتهاكات والوقائع موضوع التحريات، وجبر الأضرار من حيث التعويض المادي وإعادة التأهيل والإدماج والاسترداد، رد الاعتبار، وكل أشكال جبر الضرر الملائمة حسب التحريات والأبحاث في نطاق الكشف عن الحقيقة ووضع التوصيات والمقترحات الكفيلة بحفظ الذاكرة وبضمان عدم تكرار ما جرى ومحو آثار الانتهاكات استرجاع الثقة وتقويتها في حكم القانون واحترام حقوق الإنسان، والمساهمة في تنمية وإثراء ثقافة وسلوك الحوار، وإرساء مقومات المصالحة.

11- ضرورة إقرار دستور ديمقراطي، لأنه بدون إقرار دستوري بحقوق وحريات الإنسان وبدون ضمانات دستورية لكفالتها وبدون أحكام دستورية لتجريم مختلف الاعتداءات

التي يمكن أن تؤدي إلى انتهاكها لن تتمتع المواطنة، دستور لا، يركّز لدى هذا الفرد أو تلك الأسرة سلطة أوتوقراطية مركزية تعلو ولا، يعلى عليها، نظام سياسي يقوم على تكامل السلطات وفصلها وعدم تمركزها.

12- بالنسبة للجرائم ذات الصبغة المالية والعقارية فإن تعويض الضرر للمجموعة الوطنية يكون هو الهدف الأسمى ويتجه أن تعتمد لجنة المحاسبة والمصالحة معايير لا يخول القانون للمحاكم اعتمادها وهي معايير المصارحة والتعويض المنصف والتعويض المناسب. وهنا تقتضي المصالحة أن يتولى المسؤولون الذين ساهموا بحكم موقعهم أو بحكم الضغوط المسلطة عليهم من الرئيس السابق، مصارحة اللجنة بكل ما يعلمونه عن منظومة الفساد، فالأشخاص الذين يريدون الإفادة من قانون عفو ستكون لديهم الشجاعة على إظهار شفافية، وذلك نظراً إلى أنهم تلقوا في المقابل تأكيداً بالعفو.

13- تحقيق العدالة الانتقالية ليس بالأمر السهل لاسيما في ظل مجتمع تم اقصاء – أو إضعاف – مؤسساته على مدى سنوات من القهر السياسي، وفي إطار أمن منقوص وتيارات سياسية واجتماعية منقسمة وموارد مستنزفة، والأهم من ذلك حالة الصدمة والتخوين بالإضافة إلي انعدام ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وافتقار الاحترام الحكومي لقيم حقوق الإنسان وسيادة القانون، علاوة على حداثة القوي السياسية المهيمنة علي مقاليد الحكم بالعمل السياسي وبالخبرة السياسية والقانونية اللازمة لتحقيق تلك المفاهيم، لذا يستلزم الأمر عدة متطلبات هي:

أ- الإرادة السياسية.

ب- سيادة القانون.

ج- إستقلال السلطة القضائية.

14- الجناة هم كل من قام بما يلي:

أ- ارتكاب هذه الجريمة، سواء بصفته الفردية أو بالاشتراك مع آخر أو عن طريق شخص آخر، بغض النظر عما إذا كان ذلك الشخص الآخر مسؤولا جنائيا.

ب- أو الأمر أو الاغراء بارتكاب أو الحث على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وقعت بالفعل أو شرع فيها.

ج- أو تقديم العون أو التحريض أو المساعدة بأي شكل لغرض تيسير ارتكاب هذه الجريمة أو الشروع في ارتكابها، بما في ذلك توفير وسائل ارتكابها.

د- أو المساهمة في قيام جماعة من الأشخاص يعملون بقصد مشترك، بارتكاب هذه الجريمة أو الشروع فيها.

هـ- أو التقصير أو الامتناع في حماية الأرواح والممتلكات العامة، أو تهيئة المناخ الأمن لارتكاب الجريمة.

و- ويجب تحميل المتبوع مسؤولية أعمال تابعيه: القائد العسكري أو القائم بأعماله من الناحية الفعلية والمسؤول العمومي، يعد مسؤولاً عن أعمال من هم تحت ولايته والشخص الذي ارتكب جريمة أو فعل مخالف للقانون نتيجة امتثاله لأمر حكومة أو رئيس عسكريا كان أو مدنيا. ومَن ارتكب جرائم العدوان على المال العام أو استغلال النفوذ أو الوظيفة العامة بغرض تحقيق ربح مادي له أو للغير، أو إهدار المال العام.

15- لا يستهدف العزل السياسي فقط تطهير المؤسسات من بقايا البنية البيروقراطية التي كان يستند عليها النظام السابق في أفعاله وتجريد العناصر التابعة له من الشرعية وضمان إستبعادها من العملية السياسية الوطنية، بل يجب النظر إلي العزل السياسي في سياق أوسع وأشمل، كوسيلة لعقاب الأفراد علي الخلل السياسي الذي تسببوا فيه، فهو أداة يعبر فيها المجتمع عن الرفض العام لهذا السلوك الإجرامي في إدارة الدولة وتوجيه تحذير قاسي لمن يتقلد تلك المناصب في المستقبل، إن الحساب آت لا محالة بالإضافة إلى أنه يكفل توفير قدر من العدالة للضحايا ويمكن الضحايا من استعادة كرامتهم. كما يساهم أيضاً في تعزيز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وقدرتها على إنفاذ القانون.

16- مفهوم التعويض على عدة معان من بينها التعويضات المباشرة (عن الضررأو ضياع الفرص)، رد الاعتبار (لمساندة الضحايا معنويا وفي حياتهم) والاسترجاع (إستعادة ما فقد قدر المستطاع، ويمكن أن يتم التعويض المادي عن طريق منح أموال أو حوافز مادية، كما يمكن أن يشمل تقديم خدمات مجانية أو تفضيلية كالصحة والتعليم والإسكان. أما التعويض المعنوي فيكون مثلا عبر إصدار إعتذار رسمي، أو تكريس مكان عام (مثل متحف أو حديقة أو نصب تذكاري) أوإعلان يوم وطني للذكرى، والهدف الإقرار بفضل الضحايا جماعات وأفراداً، وترسيخ ذكرى الإنتهاكات في الذاكرة الجماعية، تشجيع التضامن الاجتماعي مع الضحايا، اعطاء رد ملموس على مطالب رفع الحيف وتهيئة المناخ الملائم للمصالحة عبر إسترجاع ثقة الضحايا في الدولة، إضافة إلى أن مبدأ التعويضات أصبح إلزاميا بموجب القانون الدولي.

17- الإصلاح المؤسساتي، على البلدان الخارجة حديثاً من الديكتاتورية أن تتبنّى إصلاحات تشمل مؤسساتها وقوانينها وسياستها، لإزالة الشروط التي أدّت إلى نشوء فترة النزاع أو القمع، وهناك ثلاث وسائل:

أ- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة التي تواطأت في أعمال العنف أو الانتهاك.

ب- إزالة التمييز العرقي والطائفي أو المذهبي او المناطقي ذو الجذور العميقة في الواقع.

ج- منع مرتكبي إنتهاكات حقوق الإنسان من الاستمرار في الاستفادة من شغل مناصب في المؤسسات العمومية. بدون إصلاحات في مجالات مثل النظام القضائي الوطني والبرلمان وأجهزة أمن الدولة فإن أية عملية محاسبة ستظل ناقصة، وبالتالي ستفشل في خلق صدى إيجابي لدى عامة الشعب.

18- إحياء الذكرى: يتم إحياء الذكرى عن طريق أي حدث أو واقعة أوبناء، يستخدم بمثابة آلية للتذكر، ويمكن أن يتم أحياء الذكرى بشكل رسمي أوغير رسمي (مثا أقامة نصب تذكاري مثل بناء جدارية في مجتمع محلي) ويسعى الناس إلى أحياء ذكرى الماضي، لأسباب عديدة منها الرغبة في إستحضار ذكرى الضحايا او التعرف

عليهم أو تعريف الناس بماضيهم أو زيادة وعي المجتمع ويمثل فهم احتياجات الضحايا وعائلاتهم والناجين من الفظاعات الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان الصارخة أحد العناصر الرئيسية في العدالة الانتقالية. إن الصراع حول التحكم في الذاكرة الوطنية أو الجماعية يقع في صميم سياسات المحاسبة التي تعقب حالات ما بعد انتهاء النزاعات أو سقوط السلطة، وكثيرا ما يشعر الضحايا ونشطاء حقوق الإنسان بغبن عميق من جراء جهود الحكومة الجديدة أو القديمة.

19- عندما نريد أن نطبق تعميما ماً على حالة خاصة لابد من الانتباه لخصوصيات الدولة المعنية. إن نوع الانتهاكات التي ارتُكبت في الماضي وحجمها هي كلها عناصر مهمة، فليس بالإمكان مثلا نسيان الانتهاكات الجسيمة التي تصل إلى مستوى التقتيل الجماعي أو حالات الاختفاء الهائلة العدد. نوع الأزمة مسألة مهمة. إذا كان الصراع ذا طابع إيديولوجي كما هو الأمر بالنسبة لأمريكا اللاتينية، فإنه يكون أسهل للحل مما لو حدث بسبب عداوات دينية وأثنية دامت لعدة قرون، كما كان الحال في يوغسلافيا السابقة، في هذه الحالة ليس هناك من حل لوضع حد للنزاع سوى الانفصال وإن كان أليما، فهو وحده القادر على وضع حد للاقتتال.

هذا هو تلخيصنا لقواعد وضوابط المصالحة الوطنية وفق معايير وهيئات دولية رصينة، وكذلك، خلاصة تجارب متعدّدة ومتنوّعة في العالم ،راجعناها بكل دقة وحيادية .

تجارب مشاريع المصالحة

أصدرت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، وفي اليمن بعد المبادرة الخليجية وإزاحة رئيس الجمهورية السابق علي صالح، صدر مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

وفي تونس بعد نجاح الثورة الشعبية وهروب رئيس الجمهورية تم تقديم قانون يتعلق بتنظيم العدالة الانتقالية إلى وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية يضبط أسس ومجال اختصاصها.

وفي ليبيا وبعد مقتل القذافي وانهيار نظام، حكمه تم تقديم مشروع قانون بشأن العدالة الانتقالية.

وفي المملكة المغربية صدر قانون هيئة الإنصاف والمصالحة في المملكة المغربية، في مشاريع قوانين المصالحة الوطنية التي صدرت في المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية والجمهورية اليمنية، كانت هناك بنود وفقرات اعترضت عليها منظمة العفو الدولية وبعض منظمات حقوق الإنسان في العالم، لأنها تؤدي إلى إفلات المجرمين من العقاب، بالطبع من خلال تنظيرات وتبريرات لا تنسجم مع قيم العدالة عموما والعدالة الانتقالية خاصة.

الإشكالية هنا إن نفس النظام الحاكم الذي مارس القمع بحق المواطنين الضحايا، يطرح مشروعا بزعم إنه يريد المصالحة مع الشعب ومع أولئك الضحايا بشكل خاص، وهي إشكالية سبق وأن عاشتها بعض الأنظمة القمعية العسكرية في أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين وتشيلي وغيرهما. وسوف نرى تبعات هذه الإشكالية على تفاصيل مشروع المصالحة الذي تطرحه الحكومة، وتمت الإشارة إليها حتى في مقدمة المشروع الذي قدمته الحكومة ولكن بصيغة الخصيصة الإيجابية المميّزة له.

نقرأ في المشروع المغربي: «تم تسجيل انبعاث إرادة الانخراط في هذا المسار من داخل النظام نفسه، الذي قرر بجرأة وحكمة إحداث قطائع إيجابية في اتجاه التحديث والديمقراطية ووضع حد لاستعمال العنف في تدبير الخلافات السياسية».

أما أهمية التجربة الآيرلندية في المصالحة الوطنية، فتكمن في تداخل البعد السياسي في الصراع بين ما يعتبره الآيرلنديون احتلالاً بريطانيا لدولتهم وبين حركة التحرر القومية

الآيرلندية، مع البعد المذهبي كاثوليك وبروتستانت، وهي حالة فيها بعض الشبه للصراع في العراق، ومع استمرار العديد من المظاهر التي تدل على عدم الوصول إلى المرحلة النهائية لمشروع المصالحة الوطنية في شمال إيرلندا مثل استمرار الخلاف على مدى تقيّد الجيش الآيرلندي باتفاق تسليم السلاح، ومثل اعتقال جيري آدمز مؤخراً – القيادي السابق في الجناح السياسي للجيش الآيرلندي بسبب حادثة تعود لعقود سابقة من الزمن – إلاّ أن التجربة الآيرلندية غنيّة بالدروس.

برزت العديد من المشكلات والتحديات خلال مسيرة الطرفين الآيرلندي والبريطاني لتنفيذ الاتفاقيات، منها تعنّت الاتحاديين في ملف تسليم الجيش الآيرلندي لأسلحته بالرغم من إن اتفاقية الجمعة العظيمة لم تنص على موعد محدّد وتغير مواقف القاعدة الشعبية للطرفين المتنازعين بسبب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الواقع القائم وتغير بعض المواقف الدولية.

اتفاقية الجمعة العظيمة بين الحكومة البريطانية والطرف الآيرلندي، اهتمت بشكل خاص بقضايا حقوق الانسان كجزء مهم لحل المشكلة في ايرلندا الشمالية، فلطالما كان غياب تكافؤ الفرص أحد اسباب العنف، أذ أكدت التزام الطرفين بالاحترام المتبادل للحقوق الدينية والحق في الفكر السياسي الحر. بريطانيا تخلت عن قانونها الصادر عام ١٩٢٠ والذي نص على ضم إيرلندا الشمالية كجزء منها. نقرأ عن هذه الأتفاقية :

«في 10 أبريل 1998 ، تم التصديق عليها في كل من أيرلندا وأيرلندا الشمالية من خلال التصويت الشعبي في 22 مايو الذي دعا إلى تفويض الحكومة في أيرلندا الشمالية. بحلول منتصف الستينيات ، ضمنت الأغلبية الديموغرافية التي تمتع بها البروتستانت في أيرلندا الشمالية أنهم كانوا قادرين على السيطرة على مؤسسات الدولة، وقد تم استخدام هذه السلطات في بعض الأحيان بطرق تضر بالأقلية الرومانية الكاثوليكية في المنطقة (على الرغم من مدى التمييز في أيرلندا الشمالية) لا تزال مسألة نقاش حاد. ظهرت حركة حقوق مدنية نشطة في أواخر الستينيات، وأعقب ذلك حوادث عنف طائفي، مما دفع الحكومة البريطانية إلى إرسال قوات للمساعدة في قمع العنف.. استمرت التفجيرات والاغتيالات وأعمال الشغب بين الكاثوليك والبروتستانت والشرطة والقوات البريطانية في أوائل التسعينيات. تم استدعاء وقف إطلاق النار المؤقت في عام 1994، ولكن استمر العنف المتقطع.

استؤنفت المحادثات المتعددة الأطراف – التي تضم ممثلين عن أيرلندا ، ومختلف الأحزاب السياسية في أيرلندا الشمالية ، والحكومة البريطانية – في يونيو 1996 وتوجت في النهاية بالتوقيع في بلفاست في 10 أبريل 1998 (الجمعة العظيمة في ذلك العام)، على اتفاقية دعت إلى إقامة ثلاث "فروع" للعلاقات الإدارية. نص الخط الأول على إنشاء جمعية أيرلندا الشمالية ، والتي ستكون جمعية منتخبة مسؤولة عن معظم الشؤون المحلية. والثاني هو ترتيب مؤسسي للتعاون عبر الحدود في مجموعة من القضايا بين حكومتي أيرلندا وأيرلندا الشمالية. ودعا الثالث إلى استمرار التشاور بين الحكومتين البريطانية والأيرلندية. في استفتاء تم إجراؤه بشكل مشترك في إيرلندا وأيرلندا الشمالية في 22 مايو 1998 – وهو أول تصويت لجميع أيرلندا منذ عام 1918 – تمت الموافقة على الاتفاقية من قبل 94 بالمائة من الناخبين في أيرلندا و 71 بالمائة في أيرلندا الشمالية. ومع ذلك ، فإن التفاوت الكبير بين الدعم الكاثوليكي والبروتستانتي في إيرلندا الشمالية (96٪ من الكاثوليك صوتوا لصالح الاتفاقية ، لكن 52٪ فقط من البروتستانت فعلوا) أشار إلى أن الجهود لحل الصراع الطائفي ستكون صعبة.

جاء أشد دليل على الانقسام بعد أربعة أشهر فقط من توقيع الاتفاقية ، في أغسطس 1998 ، عندما قتلت مجموعة منشقة عن الجيش الجمهوري الأيرلندي ((IRA ، Real IRA ، 29 شخصًا في تفجير في بلدة أوماغ. علاوة على ذلك ، أدى فشل الجيش الجمهوري الإيرلندي في سحب أسلحته إلى تأخير تشكيل السلطة التنفيذية لأيرلندا الشمالية (فرع من جمعية أيرلندا الشمالية) ، حيث كان من المقرر أن يكون لشين فين ، الجناح السياسي للجيش الجمهوري الإيرلندي، وزيرين.» 1

أما في تجربة جنوب إفريقيا فمعظم الجهود التي بُذلت لتحقيق المحاسبة عن الجرائم المرتكبة خلال حكم التمييز العنصري باءت بالفشل. أجاز قانون لجنة الحقيقة والمصالحة عرضاً مثيراً للجدل «العفو من أجل الحقيقة» لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان الذين رغبوا بالاعتراف. وتمت عمليات العفو الرئاسية الخاصّة بالرئيس السابق

[1] Editors of Encyclopaedia Britannica, Good Friday agreement – Encyclopaedia Britannica – april 2020

ثابو مبيكي التي اعتبرت وسيلة لحلّ العمل الناقص وغير المنجز للجنة الحقيقة والمصالحة بموجب محاكمات سرية بغياب الضحايا ومن دون أي تمثيل لهم وتضمنت سياسة الملاحقة القضائية الخاصة بسلطة المتابعة القضائية الوطنية تعديلات من أجل عفو عام غير نزيه مكّنت مرتكبي الجرائم في زمن التمييز العنصري، ممّن لم يتقدّموا بطلبات للحصول على عفو لجنة الحقيقة والمصالحة، الإفلات من العقاب. يقول تقرير للأمم المتحدة : << كان الفصل العنصري نظامًا قانونيًا للفصل العنصري في جنوب إفريقيا بين عامي 1948 و 1990. قام الحزب الوطني الذي يسيطر على الحكومة بإضفاء الطابع الرسمي على سياسات الفصل العنصري التي كانت موجودة بشكل أقل رسمية في ظل الحكم الاستعماري. جردت العنصرية المؤسسية السود في جنوب إفريقيا من حقوقهم المدنية والسياسية وأقامت تعليمًا ورعاية صحية منفصلة وجميع الخدمات العامة الأخرى ، ولم توفر سوى معايير أدنى للسود .. قوبلت المقاومة الداخلية بوحشية الشرطة والاعتقال الإداري والتعذيب والقيود على حرية التعبير. تم حظر الجماعات المعارضة ، مثل المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) وحركات أخرى ، وتم قمعها بعنف.

بعد سلسلة من العقوبات الدولية – وانتهاء الحرب الباردة – بدأ الانتقال السلمي في الغالب من نظام الفصل العنصري بسلسلة من المفاوضات بين الحزب الحكومي وحزب المؤتمر الوطني الأفريقي بين عامي 1990 و 1993. وأجريت انتخابات ديمقراطية في عام 1994، و تم تمرير الدستور المؤقت. تم إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة من قبل البرلمان المنتخب حديثًا وصادق عليها زعيم المعارضة نيلسون مانديلا وشخصيات بارزة أخرى في جنوب إفريقيا.

التكليف: تم إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال فترة نظام الفصل العنصري من 1960 إلى 1994، بما في ذلك عمليات الاختطاف والقتل والتعذيب. شمل تفويضها الانتهاك من قبل كل من الدولة وحركات التحرير وسمح للجنة بعقد جلسات استماع خاصة تركز على قطاعات ومؤسسات وأفراد محددين.

المثير للجدل أن لجنة الحقيقة والمصالحة كانت مخوّلة منح العفو للجناة الذين اعترفوا بجرائمهم بصدق وكامل أمام اللجنة. [1]

في أغسطس (آب) 2012، كشفت الأحداث التي تلت اضراب منجم ماريكانا، التي قتلت فيها الشرطة أكثر من 30 من عمال المناجم يحتجون سلمياً على ظروفهم المعيشية، عن أن العدالة الانتقالية لم تغير شيئاً من الظلم الاجتماعي الذي ظل متواجداً حتى بعد تفكيك نظام الأپارتهايد (الفصل العنصري) وهو الأمر الذي بات يلقى ظلالاً وخيمة على نجاعة نهج العدالة الانتقالية.

اعتمدت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا تصور العفو المشروط أو الجزئي كسبيل لتحقيق العدالة بدلا عن العدالة العقابية فعوضا عن تقديم المنتهكين لحقوق الانسان إلى المحاكم اعتمدت اللجنة جلبهم للاعتراف بأخطائهم وطلب الصفح ممن ألحقوا بهم الأذى.

يعتقد البعض من المراقبين أن تجربة جنوب إفريقيا نجحت لأنها لم تتهرب من ماضيها بل تناولته بالتشريح مستخلصة منه الدروس والعبر في الممارسة السياسية مجرد الحديث عن الحقيقة والمصالحة لا يعني اجتثاث جذور المشكلة وحلها خاصة عندما يعطي سماعها الانطباع بأنها ليست سوى شكل آخر من أشكال «عفى الله عما سلف» والتي تتغافل عن أوضاع تستعصي على الإهمال.

ولكن البعض الآخر لا يتفق مع مَن يعتقد أن عملية المصالحة نجحت أو اكتملت في جنوب افريقيا ومازال هناك الكثير من المطالبين بالعدالة التي يعتبرونها مفقودة، بالرغم من أنها تجربة بها شيء من الشفافية والمكاشفة.

ومن الانتقادات الموجهة إليها أنها باشرت عملها بصورة انتقائية، وأنها سمحت بإفلات البعض من العقاب، فبسبب اطمئنان الكثير من أفراد الأجهزة الأمنية لضعف امكانية ورود أدلة تدينهم لم يشعر أغلبيتهم بالحاجة للتقدم بطلب للصفح.

[1] Truth Commission: South Africa – United Institute of Peace - Report: Public report - Friday, December 1, 1995

ومن الانتقادات أيضاً أن لجنة المصالحة لم تؤسس لآلية تحقيق بجانب لجنة الحقيقة. والأهم هو أنها فشلت في المساءلة الجنائية بعد 2001 وهو ما أظهر عدم جدية حكومة المؤتمر الوطني في عصر الرئيس ثابو مبيكي في التعامل مع جرائم الماضي.

لجنة الحقيقة والمصالحة كانت تتمتع بصلاحيات واسعة واستثنائية قياساً بلجان الحقيقة التي شُكِّلت للنظر في الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان في الدول الأخرى.

والقانون الذي عكس التوازن السياسي والسلطوي الدقيق الذي كان قائماً في مرحلة الانتقال بالبلاد من حكم الأقلية البيضاء (الفصل العنصري) في العام 1994، زوَّد اللجنة بصلاحيات التحقيق والاستدعاء وصلاحيات واسعة للتحقيق في أنماط انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها الموظفون الرسميون وأعضاء المنظمات المعارضة خلال فترة 34 عاماً، وصلاحية إصدار توصيات، من ضمنها دفع تعويضات إلى ضحايا الانتهاكات والصلاحية شبه القضائية في منح العفو، في ظروف معينة لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. كانت هناك مخاوف من أن تؤدي المساومات التي تجري على مستوى الحكومة إلى إصدار قرار بأن هيئة التحقيق المقترحة لا تستطيع النظر في طلبات العفو إلا خلف أبواب مؤصدة، الأمر الذي قد يؤدي إلى عقد صفقات معينة أو قد يلجأ بعض المتهمين العنصريين إلى أسلوب الابتزاز والتهديد ضد لجان التحقيق والعفو وخوفا من انفضاح حقيقة مسؤولين كبار كانوا بعيدين في الظاهر عن عمليات القمع الحكومي.

لذا تم إدراج نص في الفقرة 20 من قانون تعزيز الوحدة والمصالحة الوطنية للعام 1995 يفيد أنه عندما يعترف المذنب في طلب مقدم للحصول على عفو يجب أن تكون الجلسة علنية. ويترتب إبلاغ الضحية أو أحد أقربائه بتاريخ الجلسة ومكانها ويحق له الإدلاء بشهادته أو تقديم أدلة أو أي شيء يؤخذ بعين الاعتبار.

وينبغي على مقدم الطلب أن يكشف جميع الحقائق ذات الصلة كاملة، وأن يثبت بأن الفعل الذي يسعى إلى الحصول على عفو عنه كان فعلاً مرتبطاً بهدف سياسي وارتُكب في سياق النزاعات التي نشبت في الماضي.

يعتقد البعض بأن القادة الكبار من الاغلبية والاقلية في تجربة جنوب إفريقيا كانوا على مستوى راق من المسؤولية التاريخية والتفكير الذي قاد إلى المصالحة، وساعدت

حملات في الصحف ووسائل الاعلام والمجتمع المدني باتجاه التثقيف بالمصالحة، فضلا عن ضغوط من جميع الجهات دولية وعقوبات اقتصادية لإحداث تغيير في وضع غير صحيح، لا يمكن ان يدوم ويبقى جميع هذه الامور ولدت لدى الاقلية (البيضاء) الحاكمة قناعة بضرورة الاتجاه نحو التغيير السياسي، خطوة فخطوة تدريجياً. بمعنى ان الحل السلمي الدائم هو الحل الاسلم، وطرفا الصراع كانا جاهزين لتقديم تضحيات كبيرة، ضمن مبدأ نعطي ولا نأخذ، ولم يحصل اي طرف على مئة بالمئة مما اراده في البداية، وقبول الاقلية البيضاء التي كانت تنفرد بالحكم منذ 40 عاما بنتائج الانتخابات التي، أقيمت في العام 1990، كما لم تتجاهل الاغلبية التي فازت بالانتخابات الاقلية، شريكتها بالحكم وتقاسمت السلطة معها، وسامحت الاقلية التي كانت تنتهك حقوقها.

يرى البعض ان كمّا هائلا من مشاعر التسامح والصفح والعفو والاعتذار ساد البلاد، وهذا بالذات كفيل بحل اي نزاع ليس في جنوب افريقيا، ولكن في اية بقعة بالعالم، ولكن ليس إنكارا او استبعادا لتكنيك وأساليب فض النزاعات ومهارات التفاوض والاستماع الجيد وادارة الحوار وبناء الثقة التي استخدمت جميعا باقتدار وكفاءة.

مع احترامنا لوجهات النظر المختلفة، إلاّ أننا نعتقد إن دورة تطبيق مشروع المصالحة الوطنية في جنوب إفريقيا لم تكتمل بعد، فهي بحاجة إلى فترة زمنية مناسبة، إضافة إلى إن المعلومات التفصيلية لا تؤيد ما ذهب إليه البعض، فالسلطة البيضاء الاستعمارية، أجبرت من قبل دوائر دولية على التنازلات والتغيير وحتى بعد إعلانها القبول بالتغيير حاولت تأجيج نزاعات مسلّحة بين السود أنفسهم، وليس مؤكّدا مسامحة الأغلبية السوداء ضحايا التمييز والقمع للبيض المسؤولين الذين ارتكبوا جرائم بشعة ولعقود طويلة بحق سكان البلد الأصليين.

1- التجربة المغربية:

يرى المؤيدون لمبادرة الملك والحكومة المغربية إنها تتوخى التفاهم حول قراءة مشتركة، تساعد على امتلاك مفاتيح فهم ما جرى من انتهاكات واختلالات وخروقات وتسمح ببناء ذاكرة مشتركة، كثيرا ما غيبت في فترات القمع التي شهدها المجتمع. ويتطلب بناء الذاكرة المشتركة، إطلاق دينامية النقاش والتناظر الحرّين والجدل الديمقراطي.

ولضمان عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، قدمت هيئة الإنصاف والمصالحة مجموعة من التوصيات تتعلق بالإصلاحات المؤسساتية وباستراتيجية وطنية لمناهضة الإفلات من العقاب وبتتبّع تنفيذ التوصيات. تعتبر الهيئة أن توطيد دولة القانون يتطلب إضافة إلى ذلك إصلاحات في مجالات الأمن والعدالة والتشريع.

يدافع عضو في هيئة المصالحة والإنصاف في المغرب عن مسيرة المصالحة في المغرب فيقول: «العدالة الانتقالية هي صيغة لتدبير بالتي هي أحسن مآسي الماضي والتي ليست بالتي هي أخشن. عشرين ألف ضحية جاءت عند هيئة الإنصاف للاستفتاء على هيئة الإنصاف والمصالحة، ما يجري في البلد كما قلت لك هو بناء معقد وصبور وشاق للديمقراطية. الجلادون ذهبوا إلى مزبلة التاريخ ولكن الدولة هي التي تبقى وبنينا على أساس مسؤولية الدولة السياسية والأخلاقية والقانونية والمدنية من أجل الكشف عن حقيقة ماضي الانتهاكات الجسيمة ولم نزرع لُبساً حول جلاد أو حول مسؤول رصدنا مسؤولية الدولة وبمقتضاها تم إعادة الاعتبار وتكريم أزيد من ستة عشر ألف ضحية الاعتقال التعسفي السياسي»[1].

في وجهة نظر أخرى، مخالفة لوجهة نظر السلطة وأنصارها، يقول صاحبها: «إن تجربتنا الحالية تقع خارج سياق المصالحة، كل المبادرات الرسمية التي تم إعلانها خلال العشرية الأخيرة لا تخرج عن نطاق مطالبة الضحايا كأفراد أو كمجموعات، وبالتالي مطالبة المجتمع قاطبة بالقبول بتيمة «عفا الله عما سلف» الأحادية الجانب.

---

(1) في الواقع الجلاّدون والذين أمروهم لم يذهبوا إلى مزابل التاريخ، لأن قانون هيئة المصالحة منعت حتى التصريح بأسمائهم ومواقعهم، ولازالوا يتمتّعون بالدعم القانوني والمادي والمعنوي من قبل أعلى سلطة في المملكة المغربية.

وهكذا، فمن لجنة وظيفية إلى أخرى، أي من لجنة التحكيم المسماة «مستقلة» إلى هيئة الإنصاف والمصالحة، ليس هناك من خطاب مغاير غير: تعال إلينا، خذ هذا القدر المالي كجبر لضررك، وهاك هذه الشاهدة لتخليد ذكرى فقيدك أو فقيدتك، مرفقة بما ييسر أمامك استخرج شهادة إدارية بوفاة أو غيبة هذا الفقيد أو تلك الفقيدة، واعترف بالجميل ولا تكن حقودا كأن تطالب بمعرفة الحقيقة كاملة أو كأن تطالب بعدم إفلات الجناة من العقاب أو كأن تطالب بإثبات هوية الرفات أو كأن تطالب بأن يعلن رئيس الدولة اعتذاراً رسمياً عما ارتكبته الدولة في حقك وحق المجتمع من جرائم»[1].

ويرى معارض آخر: «كيف النظام السياسي يُجيز لنفسه أن يعترف بالأخطاء دون أن يُحمل الجلادين مسؤولية ما جرى ؟ هل من المعقول في القانون الإلهي في القانون الأرضي أن الجلاد، أن الطاغية أن الذي صادر الحلم وعذّب الإنسان يخرج من المشهد السياسي بدون عقاب ؟ في الوضع المغربي في المشهد المغربي لا يُسمح لك أن تأتي على ذكر الجلاد، جيد. مَن أساء إلى المواطن المغربي ؟ ومَن سام المواطن المغربي سوء العذاب»[2].

ويشترط، معارض مغربي وكاتب وباحث ومؤطّر في مجال حقوق الإنسان والمواطنة توفر توافق وطني حول بعض الحقائق: «المسألة الدستورية عموماً، ومكانة الوزير الأول (رئيس الوزراء) ومؤسسة الحكومة خصوصاً، وفي شأن المسألة التعليمية والعدالة وعلى رأسها ما يهم ضمان الاستقلالية الفعلية، المادية والقانونية والتنظيمية للقضاء، إن إحداث لجان الحقيقة من أجل تصفية ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، قد جاء كما يعلمنا التاريخ القريب للمجتمعات الأخرى في سياق استراتيجيات وطنية بارزة الخطط والخطوات للانتقال نحو الديمقراطية وتشييد دول الحق والقانون وتوطيدها.. إقرار دستوري

---

(1) الجزيرة نت، حوارية حول المصالحة في المغرب، **2006/1/21**.

(2) المصطفى، صوليح (كاتب وباحث ومؤطّر في مجال حقوق الأنسان والمواطنة): المصالحة أي مفهوم ولأية أغراض بواسطة أية آليات؟ ندوة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، الرباط، محاضرة بتاريخ **2005/11/12**.

بحقوق وحريات الإنسان وضمانات دستورية لكفالتها وأحكام دستورية لتجريم مختلف الاعتداءات[1].

وفي التجربة المغربية أيضا، واجهت هيئة الإنصاف والمصالحة معوّقات أثناء الكشف عن الحقيقة، من بينها محدودية بعض الشهادات الشفوية وهشاشتها، وتم التغلب على ذلك باللجوء إلى مصادر مكتوبة، وكذا الحالة المزرية التي يوجد عليها الأرشيف الوطني والتعاون غير المتكافئ لبعض الأجهزة (الأمنية).

من الواضح لم، يبادر الملك ونظامه إلى الإصلاحات السياسية والدستورية والقضائية مند تقديمها في كانون الثاني 2006 إلى أن حل ما تم تسميته بالربيع العربي بالمغرب بعد 5 سنوات ممثلاً في حركة 2011/2/20 التي جاءت مباشرة بعد هرب الرئيس بن علي من تونس في كانون الثاني وسقوط الرئيس المصري في شباط 2011 حينئذ أعلن الملك في 2011/3/9 عن إصلاح دستوري – سياسي عميق يتضمن إقرار توازن أكبر في السلطة نحو إقرار ملكية برلمانية، ودسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وضمان استقلال القضاء ... وفعلاً فقد تم اقتراح دستور جديد بعد مشاورات موسعة مع الأحزاب وتنظيمات المجتمع المدني وتم الاستفتاء عليه في تموز 2011.

بالمقارنة مع تجربة جنوب إفريقيا للمصالحة الوطنية، كانت تجربة جنوب إفريقيا أكثر شفافية وركزت أكثر على التواصل وقامت بتنظيم جلسات استماع عمومية أكثر عدداً وعمقاً وتلقائية، في حين لم تُنقل إلا جلستان على الهواء مباشرة في المغرب بينما سُجلت أخرى وتم اقتطاع أجزاء منها عند بثها في التلفزيون، الشيء الذي لم يُرضِ الضحايا، كما لم تقم الهيئة المغربية بجلسات استماع في منطقة الصحراء التي حصلت فيها انتهاكات فظيعة وكذا في منطقة الريف التي شعرت بدورها بالإقصاء والتمييز.

كما لم تتابع السلطات المغربية تنفيذ توصيات الهيئة المتعلقة بالإصلاح الدستوري والسياسي في حين لم تكن لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا بحاجة لذلك لأن الانتقال الديمقراطي كان قد حصل وقت إنشاء اللجنة، وإن ساهمت في ترسيخه بدورها، بخلاف الهيئة المغربية التي لم تكن مفتاحاً للانتقال الديمقراطي لعدم وجود إرادة سياسية

---

(1) الجزيرة نت، حوارية حول المصالحة في المغرب، **2006/1/21**.

لدى السلطة المركزية التي لم تنظر للتجربة كعنصر مؤسس للانتقال الديمقراطي بقدر ما نظرت إليها كتمرين يمكِّن من إغلاق بعض الملفات المزعجة دون إعادة النظر في النظام السياسي وأسلوب الحكم الذي ظل ينتج الانتهاكات ويتمسك بالوضع القائم في احتكار السلطة والثروات إلى أن حل الربيع المغربي الذي لا زال لم يعط كل ثماره بعد.

في التجربة المغربية، لم تكن كلمة المنظمات الحقوقية موحدة ولا هي مهيأة بما يكفي من التجربة في هذا المجال لتنزل بكل ثقلها فتؤثر في عمل الهيئة بسبب انخراط عدد من قيادات الحركة الحقوقية في عمل الهيئة إما كأعضاء في الهيئة أو كمستخدمين بأجر لدى الهيئة. ولئن كان ذلك يعد مسألة إيجابية من جهة فإنه كبح من جهة أخرى استقلال عدد من الأعضاء الذين قد يطمعون في القرب أكثر من مركز السلطة كما حدَّ ذلك من قدرة الهيئة على تجاوز السقف السياسي الذي فرضته السلطة على الهيئة من قبيل عدم ذكر أسماء الجلادين، وعدم إجبار بعض الشهود الأمنيين على البوح بكل ما يعرفون، أو بتوفير الأرشيف في بعض الملفات الكبرى كملف اختطاف وقتل الزعيم السياسي اليساري المهدي بن بركة في سنة 1965.

ولم يتم تنفيذ أهم توصيات الهيئة التي تتعلق بالإصلاح السياسي والدستوري بسبب عدم رغبة السلطة في ذلك، خصوصاً أمام ضعف أو عدم جرأة أغلب القيادات السياسية التي لجمت تنظيماتها وتسببت في شللها وإضعافها وهجرة مناضليها وأضعفت أحزابها.

يرى المعارض الصحراوي السالك داوود بأنه «ليس هناك مصالحة وإنما هي عمليات لتجميل الوجه الرهيب لنظام مخزني، نظام الحسن الثاني المعروف بسجونه السرية الرهيبة، لكي يصبح وجه النظام المغربي مقبولا لدى العالم الحالي المنادي بالديمقراطية وحقوق الإنسان أتى النظام بما أسماه المصالحة أو الحقيقة والإنصاف، أي مصالحة وأي إنصاف والجزار يتبختر أمام الضحية ويتولى المناصب السامية. الحقوق في المغرب لن يأتي بحقنا أبداً ما لن يتمكن الملك من القضاء على الحرس القديم وتفتيت خطوط العنكبوت التي نسجها جهاز المخابرات المغربي»[1].

---

(1) الجزيرة نت، حوارية حول المصالحة في المغرب، **2006/1/21**.

2- التجربة الجزائرية

في مجال المصالحة الوطنية تنامى نفوذ الإسلاميين في الجزائر خلال فترة ثمانينات القرن الماضي وفوز جبهة الإنقاذ فوزا ساحقا في انتخابات، حرّة في بداية التسعينات الذي رفضه كبار رجال قيادات الجيش في الجزائر حيث قام ضباط كبار وبالأخص استخبارات الجيش بالضغط على رئيس الجمهورية الشاذلي لإلغاء النتائج لكنه رفض لأنه كان قد وعد بحرية الانتخابات وباحترام نتائجها التي يحدّدها الشعب فأجبر على الاستقالة في 1992/1/11، كل تلك الأحداث كانت بمثابة الصاعق الذي فجّر أحداث العشرية السوداء الدموية في الجزائر، ولم يكن موقف كبار الضباط معزولا عن أجواء وتأثيرات الدوائر الدولية المؤثّرة في الوضع الجزائري – فضلا عن المحيط الإقليمي المحيط بالجزائر – وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. جاء في تقرير أمريكي: «الولايات المتحدة لديها مصلحة متزايدة في تطوير، بنية أمنية مميّزة للبحر الابيض المتوسط التي تملك القدرة على مواجهة المشاكل وبوجه التحديد مشاكل مثل الازمة الجزائرية، يتطلب نقاش متقدم وتخطيط لاستباق المشاكل وردود الفعل التي يمكن ان تنبع عن انهيار النظام بالجزائر او ارتقاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ للسلطة خصوصا بوسائل دستورية إضافية. مثل هذا التخطيط لابد ان يستبق احتمال تأييد الجبهة الإسلامية للإنقاذ للحركات الإسلامية بالبلدان المجاورة ونتائجها ومشاكل اللاجئين او مشاكل أمن خط الانابيب»[1].

الحالة الجزائرية في ملف المصالحة الوطنية تشبه إلى حد كبير الحالة المغربية بلحاظ إن نفس النظام الحاكم المتهم بقمع الحريات واحتكار نخبة ضيّقة ضباط الجيش في الحالة الجزائرية والعائلة المالكة ونخبها العسكرية والأمنية في الحالة المغربية للسلطة وانتهاك حقوق المواطن الجزائري والمتسبّب بإيجاد ظروف وأجواء سياسية أدّت إلى سيادة أساليب العنف بدلا من الآليات الديمقراطية في الحكم.

كباقي تجارب مشاريع المصالحة الوطنية التي بادرت إليها حكومات مسؤولة عن جزء كبير من الانتهاكات لحقوق الإنسان حاول المشروع الجزائري الموازنة بين توفير شروط

---

(1) موقع Bulletin، دراسة عن الدولة الأصولية بالجزائر مترجمة للعربية، إصدار مؤسّسة راند (وزارة الدفاع الأمريكية، البنتاغون)، 2009/12/26.

وقف العمليات المسلحة وتلبية بعض مطاليب المعارضين وبين تمكين بعض الجنرالات المتهمين بارتكاب انتهاكات واسعة وارتكاب جرائم وحشية بحق المعارضين وأنصارهم ومن كان يعمل تحت إمرتهم من الإفلات من العقاب.

ولا ينسى المشروع مصير الأشخاص المفقودين في سياق المأساة الوطنية ويتبنّى أن يكون ذلك من مسؤولية الحكومة ووعد باتخاذ كل الإجراءات المناسبة لتمكين ذوي حقوق المفقودين من تجاوز هذه المحنة القاسية في كنف الكرامة واعتبار الأشخاص المفقودون ضحايا للمأساة الوطنية، ولذوي حقوقهم الحق في التعويض. مشروع الميثاق قدم أنصاف حلول بل سكت عن أمور قد لا تخدم ثقافة اللاعقاب؛ أي بالاقتصار على التعويض المادي، لذوي حقوق المفقودين دون معرفة الحقيقة عن أسباب ومرتكبي هذا الجرم، وبالتالي الإفلات من عدالة القضاء وعدم معرفة الحقيقة.

«بينما رأى المركز الدولي للعدالة الانتقالية: إن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي اقترحته الحكومة الجزائرية يمكن أن يؤدي إلى ترسيخ إفلات الجناة من العقاب، وحرمان الضحايا من حقوقهم واحتياجاتهم، وعرقلة إعادة بناء مجتمع في حالة تغير وتقلب مستمر، ورأى المركز: أن التدابير الحكومية لترسيخ الإفلات من العقاب لا تؤدي لشيء سوى زعزعة ثقة الجماهير في نظام القضاء. وقال مدير المركز: إن الحكومة الجزائرية إذ هي تستعد لطرح ميثاق السلم والمصالحة الوطنية لاستفتاء عام، فإنها تهيئ نفسها للفشل»[1].

وقد كان ميثاق السلم والمصالحة الوطنية محل انتقادات المنظمات الدولية وأبرز المنظمات الجزائرية المعنية بحقوق الإنسان والضحايا، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، ومنظمة العفو الدولية ومنظمة human rights watch، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية.

3- التجربة اليمنية:

---

(1) الشبكة العربية لمعلومات حقوق الأنسان، الميثاق الجزائري يمكن أن يرسّخ الأفلات من العقاب ويقوّض المصالحة، **2005/9/23**.

قبل سنوات وضمن أحداث ما تم تسميته في حينها بالربيع العربي اندلعت في الجمهورية اليمنية مظاهرات شعبية سلمية ضد النظام الحاكم آنذاك وتطورت حتى شملت البلاد كلها، وبعد أشهر من استخدام النظام الحاكم أساليب القوة المفرطة لمعالجة تلك الانتفاضة الشعبية السلمية التي أصبح إسقاط نظام صالح على رأس مطالبيها تحرّكت دوائر دولية وإقليمية لإيجاد حلول وسطية، تحقّق بعض مطاليب الشعب اليمني الناقم، ولكن في المقابل حاولت الدوائر الخليجية والأمريكية منع انهيار الأجهزة الحيوية للدولة اليمنية بما فيها جزء من الجهاز الحزبي الحاكم (حزب الرئيس صالح وهو حزب المؤتمر الشعبي العام).

الحرب الشاملة التي يشنّها اليوم تحالف عربي تقوده المملكة العربية السعودية على اليمن ومئات الضحايا الذين سقطوا ولايزالون، تشير وبوضوح إلى فشل مشروع المنظومة الخليجية لتحقيق المصالحة الوطنية في اليمن، وهو المشروع الذي حظي بدعم المجتمع الدولي والقوى الغربية الكبرى، كما، يشير إلى متغيرات في اصطفاف القوى السياسية والاجتماعية في اليمن.

قبل الهجوم السعودي الأخير على اليمن، كان يرى الدكتور إبراهيم شرقية خبير السياسات الخارجية بمعهد بروكنجز وأستاذ النزاعات الدولية بجامعة جورج تاون في قطر في معرض دراسته للأزمة اليمنية:

«لم تتمكن الصفقة من تقديم حلول للمشاكل الضخمة والمستعصية التي تواجه الوحدة والسلام المستدام في اليمن، فعملية التحقيق في ماضي دولة اليمن لم تتم للبدء بعملية المواجهة، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان المتعددة والتي ظهرت خلال 33 عاماً. معالجة الماضي هي المدخل لتحقيق مصالحة وطنية دائمة في اليمن. يجب على اليمن توظيف منظومة كاملة من آليات العدالة الانتقالية. لا يمكن استبعاد المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم سابقاً) من المشهد السياسي اليمني، فهذا الحزب له دور يجب أن يلعبه في تحقيق المصالحة الوطنية ومن ثم تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلاد والأهم من كل ذلك فعليه أيضاً أن ينهمك في عملية إصلاح عميق داخل الحزب.

تتطلب المصالحة مع جنوب اليمن الاعتراف بالمظالم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المشروعة لأهل الجنوب. ويجب أن يبدأ الجنوبيون أنفسهم في حوار داخلي

حول نوع العلاقة التي يريدون بناءها مع الجزء الشمالي من البلاد، حول ما إذا كانوا يريدون الوحدة، أو نظاماً فيدرالياً، أو الانفصال. للحوثيين مظالم مشروعة يجب استيعابها، تتضمن المصالحة الوطنية في اليمن ثلاثة عناصر: حواراً وطنياً، لجنة تقصي حقائق، وعدالة انتقالية»[1].

أين أخفقت المبادرة الخليجية للمصالحة الوطنية ؟

بعد سنوات من الالتزام بالمبادرة الخليجية المدعومة غربيا لإدارة المصالحة الوطنية في اليمن، وذلك بعد أشهر من المظاهرات الشعبية السلمية والانتفاضات الجماهيرية في أغلب مناطق اليمن وسقوط المئات من المواطنين اليمنيين ضحايا للاستخدام المفرط للقوّة من قبل أجهزة الرئيس السابق صالح، يمكن تقييم إيجابيات وسلبيات تلك المبادرة وعموم مشروع المصالحة الوطنية في اليمن. أبرز الإيجابيات كانت رحيل الرئيس السابق علي عبد الله صالح وهو مطلب رئيسي للمتظاهرين وتجنّب انزلاق اليمن إلى حرب أهلية طويلة، مدمّرة بسبب إصرار المتظاهرين على مطاليبهم وامتلاك نظام صالح لأجهزة عسكرية وأمنية وحزبية وقاعدة عشائرية ومناطقية تمكّنه من مواصلة قمع المتظاهرين والمنتفضين وضمان استمرار السلطة لفترة غير قصيرة.

ومن الإيجابيات استيعاب جزء هام من المعارضة اليمنية (أحزاب اللقاء المشترك) ضمن معادلة السلطة الانتقالية والمشاركة في القرار، كما رسّخت توجّها ثابتا للتحول الديمقراطي في البلاد مدعوما بإجماع دولي لدعم ذلك التحوّل (يمكن معرفة خطورة الانقسام الدولي بالمقارنة بالحالة السورية).

بينما كانت أهم السلبيات: تجاهل الأسباب الحقيقية التي دعت اليمنيين إلى التظاهر والانتفاض مثل غياب الديمقراطية وتسلّط، نخبة عسكرية وانتهاك حقوق المواطن اليمني وانتشار الفساد في السلطة وغياب العدالة، وتجاهل التحديات الهائلة التي، تهدد وحدة البلد وسلامته من قبيل عدم وضع حلول جذرية لمشكلة الجنوب ومشكلات صعدة والحوثيين، وتجاهل جرائم الماضي التي أرتكبها نظام صالح لما يزيد على الثلاثة عقود التي قضاها

---

(1) شرقية، د. إبراهيم: السلام الدائم: رحلة اليمن الطويلة للمصالحة الوطنية، المصدر أون لاين، 2011/3/7.

في السلطة وعدم رعاية مشاعر ضحايا تلك الجرائم، سواء بكشف الحقائق ومحاسبة المجرمين الذين ارتكبوها أو بالتعويض المادي والمعنوي المناسب لأولئك الضحايا أو لعوائلهم وبالعكس تم منح الحصانة تجاه المحاسبة القضائية على الجرائم المرتكبة من قبل الرئيس وأعوانه الكبار، وهي الحصانة التي تتعارض والمعايير الدولية للعدالة الانتقالية ومع تعهّدات اليمن الدولية في هذا المجال.

من السلبيات السماح لحزب السلطة البائدة (حزب المؤتمر الشعبي العام) بأن يلعب دورا مؤثّرا في الفترة التي تلت إزاحة الرئيس السابق صالح بالرغم من عدم قيامه بأية إصلاحات وتغييرات داخلية وعدم التخلّص من القيادات المتّهمة بالفساد وسوء استغلال السلطة.

لقد بدت المبادرة الخليجية للمصالحة الوطنية في اليمن وكأنّها تسعى للاختيار بين السلام وبين العدالة، وبالتالي أوصلت اليمن إلى ما سماه البعض بالسلام السلبي الهش، بينما كان بالإمكان تحقيق السلام الإيجابي المستقر من خلال التطبيق الجاد لقوانين العدالة الانتقالية، جاء في تقرير للأمم المتحدة: (تشدد منشورات الأمم المتحدة ذات الصلة بالعدالة الانتقالية أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع، على أنه «لا يجوز أن تقيد تدابير العفو حق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أو جرائم الحرب في الحصول على، سبل انتصاف وجبر فعالة، كما لا يجوز أن تعرقل حق الضحايا أو المجتمعات في معرفة الحقيقة في شأن تلك الانتهاكات»[1].

تعتقد منظمة العفو الدولية أن نجاح كل ذلك يعتمد ولو جزئياً على تعزيز المساءلة، بغية ضمان تحقيق أحد أهم المطالب التي دفعت باليمنيين إلى الشوارع في 2011 وإعطائه الأهمية التي يستحق، ولربما شكَّل القانون رقم 1 لسنة 2012 المتعلق بمنح الحصانة من المقاضاة القانونية والقضائية أشد العقبات خطورة أمام المساءلة. «فالقانون ينص على الحصانة الكاملة من المقاضاة القانونية والقضائية للرئيس السابق صالح والحصانة من المقاضاة الجنائية لجميع من عملوا تحت سلطته أثناء فترة حكمه على الأفعال ذات الدوافع السياسية التي قاموا بها في مجرى أدائهم لواجباتهم الرسمية. وترى منظمة العفو الدولية أن

---

(1) الهروج، خالد: العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية أبرز التحديات قبل الحوار، التغيير، صنعاء، 2012/11/20.

القانون يمثل خرقاً لالتزامات اليمن بمقتضى القانون الدولي في أن يحقق في انتهاكات حقوق الإنسان ويقاضي مرتكبيها»[1].

ويرى الدكتور إبراهيم شرقية في دراسته: «التعامل مع الماضي ليس أمراً هيناً، وهذا هو السبب في تجنب أو تجاهل الخوض فيه في كثير من الأحيان. التحدي الأول الذي تواجهه الأطراف هو إيجاد نقطة بداية. المعارضون لكشف انتهاكات الماضي يخشون من أن معرفة جرائم الماضي ومرتكبيها في مجتمع قبلي مثل اليمن، سوف يؤدي إلى صراع اجتماعي. في الواقع غالباً ما تدفع قيم الثأر والانتقام القبلية التقليدية لاندلاع الحرب في اليمن. ويرى الدكتور (شرقية) أيضاً: إن رؤية انتقال ديمقراطي يستبعد رموز النظام السياسي القديم بالكامل ليس ممكنا في اليمن لعدة أسباب: يظل المؤتمر الشعبي العام – حزب الرئيس السابق صالح – مسيطراً على المناصب السياسية الرئيسية، خاصةً في الجيش وأجهزة الأمن»[2].

إن ما شهدته الساحة اليمنية من أحداث خلال الربع الأخير من عام 2014 والتي أدّت إلى سيطرة حركة أنصار الله (الحوثيون) وحلفائهم السياسيين والقبليين على العاصمة اليمنية صنعاء والعديد من المناطق اليمنية وإرغام الرئيس اليمني على إقالة الحكومة اليمنية وتوقيع اتفاقية، أخرى مع المعارضة وتشكيل حكومة جديدة برئاسة رئيس وزراء جديد، بعد أسابيع من التظاهرات والصدامات مع المؤسّسة العسكرية والأمنية للنظام وسقوط عشرات القتلى وتصاعد موجه جديدة من التفجيرات والاغتيالات والمعارك بين أنصار الله وحلفائهم من جهة وبين حزب الإصلاح (الإخواني) والسلفيين والقاعدة من جهة أخرى.

إنّ كل تلك الأحداث تشير إلى صحة رؤى ومواقف بعض القوى الوطنية اليمنية والهيئات الدولية التي كانت لها مؤاخذات أساسية وملاحظات نقدية هامة على المبادرة الخليجية التي قامت على أساسها المعالجة السياسية للأزمة اليمنية، وعلى مشروع المصالحة الوطنية الذي قدّمه الرئيس اليمني وعلى مؤتمر الحوار الوطني الشامل والتي لم تكن بنظرهم قادرة على، مقاربة جذور الأزمة وكرّست سياسة إفلات المسؤولين عن الجرائم في عهد

---

(1) تقرير منظمة العفو الدولية، ينبغي للحوار الوطني أن يدفع إلى العمل لأنصاف الضحايا، عدن 2012/3/22.

(2) شرقية، د. إبراهيم: السلام الدائم: رحلة اليمن الطويلة للمصالحة الوطنية، المصدر أون لاين، 2011/3/7.

صالح من العقاب، ولم تجعل ضحايا النظام وهي شريحة كبيرة قادرين على التكيّف مع معاناتهم والاستعداد للتسامح والمصالحة وأبقتهم في حالة التوتّر القابل للانفجار عند أي أزمة وخلقت سلاماً أو سلماً وطنياً سلبياً هشّا غير قابل للاستمرار والاستقرار، لأن المبادرة الخليجية اعتمدت منهج المهدّئات والمسكّنات والترضيات والمكاسب الآنية في معالجة المرض المزمن لعدة عقود والمنتشر في جسم اليمن، بدلا من العملية الجراحية الكبرى القادرة على استئصال المسبّبات الحقيقية لأزمة الدولة والنظام والمجتمع اليمني.

كان يمكن أن تكون المبادرة الخليجية المدعومة أمريكيا وأمميا حلاّ مرحليا (لأن مرحلة ما بعد سقوط نظام حكم دكتاتوري قمعي حكم البلاد لأكثر من ثلاث عقود، لا تتحمّل حلولا جذرية شاملة) بشرط أن تخصّص القيادة السياسية الانتقالية في صنعاء جزءاً أساسياً من قدراتها وإمكاناتها وسياساتها لمتابعة التنفيذ الجاد لعناصر العدالة الانتقالية وما يمثل عناصر الحل الجذري الشامل وأن لا تعيش حالة الاسترخاء لمجرد تغيير الرئيس وبعض رموز السلطة وإيصال بعض رموز المعارضة إلى الحكم، وأن لا تقع فريسة الضغوط الإقليمية والدولية التي يهمّها إطفاء النار المشتعلة لكي لاتصل إلى مصالحها أكثر من اهتمامها بمعالجة مسبّبات الحريق.

4- التجربة المصرية:

كنا بصدد دراسة الحالة المصرية بعد نجاح المظاهرات الشعبية السلمية قبل سنوات في دفع المؤسّسة العسكرية المصرية لإرغام الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك على الاستقالة وبدء موجة تغييرات وعزل لبعض رموز النظام، ومن ثم بدء الحديث عن حل الحزب الحاكم (الحزب الوطني) ومحاكمة المسؤولين عن القمع الذي حصل للمتظاهرين، وفي المقابل بدء الحديث عن المصالحة الوطنية والعفو والتسامح والعدالة الانتقالية وتعويض ضحايا القمع، خاصة بعد مجيء حكومة، منتخبة وبرلمان، منتخب وإقرار دستور جديد. ولكن سرعان ما تغيّرت الأوضاع السياسية بسبب الأخطاء الكبيرة والكثيرة التي وقعت فيها جماعة الإخوان المسلمين التي كان لها الحصة الأكبر في البرلمان والوزارة ورئاسة الجمهورية وبسبب استفادة كبار ضبّاط المؤسّسة العسكرية من تلك الأخطاء ومن تفرّق القوى الوطنية التي ساهمت في إسقاط مبارك وتصعيد حالة الرفض للإخوان

لدى أوساط شعبية وأحزاب سياسية لم تجد لها مكانا في الساحة بعد التغيير، واستفادتهم من المخاوف الدولية والإقليمية من وصول الإسلاميين إلى السلطة في مصر، إضافة إلى مسك المجلس العسكري لأدوات القوة العسكرية والأمنية وحتى القضائية والاقتصادية وعدم تمكّن الرئيس الإخواني المنتخب من إخراج تلك الأدوات من أيدي أولئك الضباط الكبار الذين يتمتّع بعضهم بدعم إقليمي وأمريكي، بسبب كل ذلك تمكّنت الثورة المضادة مدعومة بتحرك أوساط شعبية ناقمة، تمكّن كبار الضبّاط من استعادة السلطة في مصر وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه في زمن مبارك مع بعض التغييرات في الوجوه، وحاز التغيير على دعم خليجي (باستثناء قطر)، معلن وعلى دعم أمريكي وأوربي غير، معلن بشكل واضح.

نشير إلى هذه الحالة لأننا في معرض استعراضنا لبعض المواقف والرؤى في ملف المصالحة الوطنية في مصر سوف نرى نموذجين من تلك المواقف والرؤى، الأول يخص فترة الرئيس المنتخب مرسي والثاني يخص المرحلة التي تلت إزاحة مرسي والتي يقودها حاليا الرئيس العسكري المنتخب عبد الفتاح السيسي، وفي كلا المرحلتين لم يتم طرح مشروع مصالحة وطنية، مقنّن كما في الحالة اليمنية او الجزائرية او المغربية وحتى العراقية ولم تتوفر لدينا أية نصوص مصرية في هذا الخصوص.

في فترة حكم مرسي تباينت آراء المحللين حول قدرة الرئيس المصري المنتخب القيادي بجماعة (الاخوان المسلمين) على تحقيق مصالحة وطنية في مصر التي شهدت انقساما غير مسبوق بين قواها السياسية والمدنية ارتفعت وتيرته خلال الانتخابات الرئاسية.ورأى فريق إن مرسي سيتمكن من إنجاز المصالحة الوطنية سريعا إذا نجح في إيجاد توافق حول تشكيل فريقه الرئاسي والحكومة المقبلة

والجمعية التأسيسية للدستور بينما شكك اخرون في قدرته على تحقيق المصالحة بسبب الخطاب المزدوج للإخوان المسلمين.

وشهدت مصر انقساما حادا بين فريقين الاول هو القوى السياسية الليبرالية واليسارية مدعومة بالأقباط وأنصار النظام السابق والثاني هو التيار الإسلامي بفصائله المختلفة حول الدولة المدنية وحل البرلمان وتشكيل الجمعية التأسيسية والاعلان الدستوري المكمل. كما تشهد صراعا سياسيا بين المجلس الاعلى للقوات المسلحة، الذي يدير البلاد خلال

المرحلة الانتقالية، والاخوان المسلمين استخدمت فيه المظاهرات الشعبية والاعتصامات سلاحا للضغط على الاول للاستجابة لمطالبها في حين صرح بعض المحسوبين على التيار الإسلامي بإمكانية اللجوء للعنف في مواجهة المجلس العسكري.

الكثير من القوى السياسية المصرية طالبت الرئيس المنتخب بعد فوز الأخوان في الانتخابات، أن يكون رئيسا لكل المصريين مسلمين ومسيحيين وليبراليين ويساريين وأن يدعو الجميع إلى المشاركة في بناء مستقبل مشرق لمصر دون أي إقصاء أو الوقوع في مشاعر الثأر والانتقام وأن يوفى بالالتزامات التي التزم بها أمام جميع المصرين من تكوين مؤسسة الرئاسة والحكومة الائتلافية.

بينما رأى البعض: إن قدرة مرسي على تحقيق مصالحة وطنية رهن باتخاذه سلسلة إجراءات تتمثّل في تشكيل حكومة ائتلافية يكون رئيسها وبعض أعضائها من خارج جماعة الاخوان وتكوين فريق رئاسي وجمعية تأسيسية للدستور بشكل توافقي يؤكد رغبته في تحقيق المصالحة وعدم الاستئثار.

واعتبر آخرون: إن اللهجة التصالحية ليست كافية لتحقيق المصالحة الوطنية وتبديد المخاوف إذ إن المهم هو الممارسات على الارض.

وأشار إلى ان مرسي تحدث في خطابه عن دولة مدنية حديثة لكن جماعة الاخوان التي ينتمى إليها تتّسم بخطاب مزدوج بحيث، تغازل أنصار الدولة المدنية بطرف اللسان في حين تطبق شيئا آخر.

وبعد قيام المجلس العسكري بإزاحة الرئيس الإخواني المنتخب، طالب البعض بإيقاف الخطاب الإعلامي التحريضي الذي يعمل على شيطنة الإخوان المسلمين وسعي التيار الليبرالي المتمثل في جبهة الإنقاذ إلى تنحية الإسلاميين تماماً عن الساحة السياسية والعمل على توسيع هوة الخلاف القائمة. وأشار إلى أن الشفافية في محاكمة الموقوفين من قيادات التيار الإسلامي ومنح فرصة المشاركة لمن لم يثبت تورطهم في التحريض على العنف يمكن أن يدفع باتجاه المصالحة.

وأكد أن عدم التوصل لمصالحة حقيقية سيضع الجميع في مأزق أكبر من المأزق الحالي، يتوجّب على كلّ الأطراف أن تعترف بزلاتها وأن يقرّ الجميع بأنهم أخطأوا في حقّ بعضهم البعض ويبدأوا صفحة جديدة.

إنّ الأفكار التي تمضي للمصالحة تصطدم بعائقين أساسيين، أحدهما داخلي وهو أن كل طرف بنى مواقفه وتضحياته وسياساته وسمعته على أسس فكرية ووطنية أمام قواعد شعبية كلها تتأسّس على نفي الطرف الآخر أو استئصاله وإنهاء وجوده.

يرى محللون أجانب إن الاحتمالات المستقبلية للوضع المصري هي:

1- أن تكون الانتخابات هي طريقة الوحيدة لإنهاء الخلافات وإعادة البناء السياسي ... فربما يصبح الحصول على تفويض الشعب وشرعية الحكم من خلال الانتخابات طريقة رئيسية لحل الخلافات والتناقضات بين الأطراف السياسية في مصر. فإن القيادة المصرية القادمة بحاجة إلى تقوية مكانتها السياسية الشرعية وتحقيق أهدافها من خلال الانتخابات.

2- أن يلعب الجيش دوراً حاسماً في عملية الانتقال السياسي، فللجيش المصري السبل والخلفيات الخاصة لفرض تأثير على الوضع في البلاد. كما أن الجيش يتحلى بمميزات اقتصادية واجتماعية، وقد بلغ حجم ثروته، وفقا لتقارير، ما بين 10 و30 في المائة في إجمالي الناتج المحلي للبلاد.

3- تبقى الأحزاب الإسلامية تلعب دور سياسي مهم في المجتمع المصري، فأحزاب التيار الإسلامي المعتدلة لا تنسحب من المسرح السياسي بمجرد عزل الرئيس الأخواني واعتقال بعض قادة الأخوان. إعادة البناء السياسي في مصر لن تسير باستقرار ونجاح إذا ما تم إقصاء هذه الأحزاب بما فيها الأخوان المسلمين نظرا لخبرتها الكبيرة في المعارك السياسية وتنظيمها القوي وثقتها ومصداقيتها السياسيتين في صفوف الطبقتين الوسطى والفقيرة.

جماعة الإخوان تعتبر جزءاً من هذا الشعب ولا يمكن تجاهل هذه الجماعة أبداً، ولابد من تمثيلها داخل اللجنة العليا للمصالحة، وهي تعبّر بالتأكيد عن جزء من نسيج المجتمع المصري وبالتالي لا يمكن إقصاؤهم عن الحياة العامة ولكن الأمر يستدعى أن

تكون الجماعة كغيرها من الجماعات الوطنية تخضع للقانون وتعمل على أساس وقواعد متفق عليها بين كافة القوى الوطنية، وهذا يستلزم في البداية إعادة تشكيل الجماعة وذراعها السياسية حزب الحرية والعدالة على أساس سياسي، المصالحة الوطنية في مصر ينبغي أن تسبقها مبادرات لحسن النيّة واستعادة الثقة.

وإذا صحّ ذلك فإنّه يستدعي قائمة طويلة من الأسئلة، منها مثلا: كيف يمكن أن تتم المصالحة وكل قيادات الجماعة إمّا في السجن أو جارٍ ملاحقتهم، فضلاً عن أن الرئيس الذي ينتمي إليهم بدوره مسجون هو وأعوانه لمدة مفتوحة وبتهم غير معلومة ؟

المصالحة الوطنية في مصر مطلوبة مع الديمقراطية أيضاً وليس مع الإخوان فحسب، نريد أن يصبح الشعب وليس الجيش هو صاحب القرار ومصدر السلطات، نريد للجيش أن يحرس الحدود وللمجتمع أن ينهض بدوره كحارس لنظامه ومستقبله، نريد لخلافاتنا أن تحسم من خلال القانون والدستور، وليس في ظل الدبابة والمدفع.

لا توجد أية قناعة بأنه بوجود إرادة سياسية حقيقية في مصر لإحداث قطيعة مع ممارسات الماضي أو محاسبة رموز نظام مبارك أو مبارك نفسه بشكل جدي عن الجرائم التي ارتكبوها، بل يمكن القول أن كافة الاجراءات التي اتخذت على مدار عام ونصف هي مجرد خطوات مبتورة هدفها تسكين الضغط الشعبي من أجل العدالة والإنصاف، فمنهج العدالة الانتقالية لا يستقيم في مجموعة من الاجراءات المنفصلة عن بعضها البعض، إذ لا يتم فصل عملية العزل السياسي وهي عملية قضائية بحتة عن عملية المحاكمات، عن عملية التعويضات، عن عملية إعادة إصلاح الأجهزة الأمنية، عن عملية تقصي الحقائق عن الجرائم التي ارتكبها النظام السابق.نحن نعتقد بضرورة المبادرة السريعة في مصر إلى خطوات جادة للمصالحة الوطنية وتحقيق العدالة الانتقالية لأن استمرار الأوضاع الحالية يؤدي إلى شل البلد وتدمير اقتصاده (يمكن ملاحظة كيف أن إسقاط طائرة مدنية روسية منطلقة من مطار شرم الشيخ بتفجير إرهابي، متعمّد في عام 2014 أدّى إلى خسائر كبيرة للاقتصاد المصري) وتعميق جذور النزاعات الداخلية ومشاعر الثأر والانتقام وانجرار قيادات الطرفين او الأطراف المتنازعة إلى حالة إرضاء قواعدها الحزبية او الاجتماعية او المصالحية، وستزداد خطورة تطورات الصراع القائم إذا تمكّنت أطراف الصراع (النخب العسكرية والأمنية الحاكمة والمنظمات المعارضة لها) من ضمان استمرار

وتطوير دعم دوائر إقليمية أو دولية لها، كما هو حاصل الآن ولو بشكل غير متوازن بين طرفي الصراع، حيث تحظى النخب العسكرية والأمنية والسياسية المصرية الحاكمة بتأييد ودعم المملكة العربية السعودية وحكومات خليجية، أخرى فضلا عن دعم أمريكي وغربي غير قليل، بينما تحظى الجماعات المعارضة للحكم العسكري وخاصة جماعة الإخوان المسلمين بدعم تركي وقطري يمكن أن يتقلّص ويمكن أن يزداد بحسب الضغوط وإن كان عالم اليوم يتميّز بحلول المصالح محل المبادئ في التحالفات الدولية والإقليمية، لا أحد يعلم ماذا ستكون تحالفات روسيا مثلا في حالة ازدياد الضغوط الغربية عليها ويمكن أخذ تطور علاقاتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية مثالا لذلك.

بالرغم من مرور أكثر من عام على الانقلاب العسكري المدعوم من أوساط سياسية مناوئة للتيار الإسلامي ولجماعة الإخوان المسلمين بشكل خاص، وبالرغم من استمرار الاحتجاجات الشعبية والفعاليات المناهضة للانقلاب بما فيها تصاعد العمليات المسلحة ضد الجيش والشرطة وتفجير القنابل وغيرها، نقول بالرغم من ذلك لم تنجح أطراف الصراع في تحقيق أهدافها الأولية، وهي الحقيقة التي يجب أن تدفع القوى الوطنية المصرية المخلصة للمصالح العليا لمصر والمصريين إلى خيار المصالحة الوطنية وخيار العدالة الانتقالية، وبالأخص تجاه ضحايا نظام محمد حسني مبارك الذي حكم مصر لثلاثة عقود.

5- التجربة السورية:

في سوريا اختلطت احتجاجات شعبية وطنية لشرائح مجتمعية سورية واسعة نتيجة ممارسات حزب البعث الحاكم منذ أكثر من أربعين سنة وممارسات أجهزة الأمن والمخابرات، كما عرفناها في أغلب الدول العربية ونتيجة غياب العدالة الاجتماعية وتدهور الأوضاع المعيشية لشريحة الفقراء (وما أكثرهم) وذوي الدخل المحدود وكذلك غياب فرص المشاركة الشعبية الحقيقية في إدارة الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية في البلاد نتيجة هيمنة الحزب القائد وشيوع حالة الانتهازية السياسية وغياب حرية الرأي والأعلام والتنظيم، ونتيجة وضع متطلبات الحياة الديمقراطية في مقابل متطلبات المقاومة والصمود في وجه العدو الخارجي وهو موقف خاطئ وضار لأنه لا يمكن لشعب أن ينتصر على أعدائه وعلى تحدياته الخارجية أذا كان مسلوب الإرادة السياسية ويتم قمعه داخليا من قبل أجهزة أمن

ومخابرات النظام الحاكم، اختلطت تلك الاحتجاجات الوطنية الصادقة مع فعاليات سياسية وإعلامية نابعة من خطط وسياسات لدوائر إقليمية ودولية تسعى لاستغلال أجواء ما تم تسميته بالربيع العربي وتداعياتها لتصفية حساباتها القديمة والجديدة مع دوائر ومراكز قوى إقليمية معادية أو منافسة لها وخاصة محور روسيا، إيران، سوريا والمقاومة الفلسطينية واللبنانية خاصة بعد تنامي قوة المقاومة اللبنانية (حزب الله) والمتغيرات الهائلة في المشهد المصري نتيجة سقوط نظام مبارك واضطراب الأوضاع الأمنية وتختلط مع فعاليات بدأت منذ سنوات لإشعال نار الفتنة الطائفية الكبرى في المنطقة لتحقيق أكثر من هدف حيوي لمصالح قوى دولية وإقليمية.

المشهد السوري الحالي لا يبعث على التفاؤل لتأخّر الإصلاحات الجذرية التي كان ينبغي أن تبدأ يوم سقوط نظام بن علي في تونس ويوم سقوط مبارك ويوم خروج المظاهرات الهادرة في اليمن والبحرين.

كان يمكن لخطوات إصلاحية جذرية مبكّرة (من قبيل رفع دعم السلطة لحزب البعث الفاشل تنظيميا وسياسيا وإطلاق سراح السجناء السياسيين وسجناء الرأي وإجراء انتخابات حرّة لبناء برلمان يعبر فعلا عن واقع الشعب السوري وواقع القوى الوطنية السورية ومنحه صلاحيات حقيقية وحل ومحاسبة أجهزة الأمن المسؤولة عن الانتهاكات وإطلاق حرية الإعلام والتنظيم على أساس الثوابت الوطنية وفتح ملفات الفساد المالي والسياسي لرموز السلطة وأعوانهم ووفق القضاء العادل...الخ).

كان يمكن لمثل هذه الاصطلاحات الحقيقية أن تكسب شرائح شعبية وقوى وطنية واسعة، يمكن بالاعتماد عليها مواجهة مراكز القوى المتجبّرة والحرس القديم في أجهزة الأمن والمخابرات والمؤسّسة العسكرية وفي حزب السلطة الذين ليس لهم مصلحة في التغيير، ومن ثم مواجهة المؤامرات والتدخّلات الخارجية الخطيرة في الشأن السوري الداخلي وسحب البساط من تحت أقدام القوى المتواطئة معها وإبطال كل الذرائع المستخدمة.

كما خرجت الساحة السورية من دائرة الصراعات الداخلية المحكومة بالثوابت الوطنية إلى الدائرة الأوسع والأخطر وهي دائرة الصراعات الدولية وخاصة بين المحور الأمريكي الأوربي الإسرائيلي وحلفاؤهم وبين المحور الروسي وحلفائه في المنطقة، فضلا عن الصراع

القديم المتجدّد بين المحور الإيراني والمحور السعودي، وتحوّل سوريا والعراق إلى ميدان التجارب الأول لتفجير الصراعات المذهبية بين السنّة والشيعة في العالم العربي والإسلامي.

تبقى الفرصة دوما متاحة للوطنيين في المعارضة والسلطة لتدارك ما يمكن تداركه، وأولى الخطوات توحيد أو تقريب الرؤى والمواقف تجاه ما يجري في وطنهم والمنطقة وتجاه القوى التكفيرية الإرهابية المتوحّشة، والتمييز بين من أرتكب الجرائم بحق السوريين طيلة العقود الماضية من المسؤولين والذي يجب عزلهم ومحاسبتهم فورا وبين المسؤولين الذين يمكن أن يكونوا ظهيرا صادقا للحركة الوطنية السورية ولمطالب الشعب السوري المشروعة والاستفادة من المواقف المسؤولة الإيجابية لبعض الحكومات والدوائر السياسية الإقليمية والدولية مع قلّتها، والتوجّه الجاد لمشروع مصالحة وطنية حقيقية وتطبيق عناصر العدالة الانتقالية وعدم تكريس سياسة إفلات الجناة من العقاب.

ربما تكون انتخابات حرّة نزيهة يساهم فيها جميع السوريين باستثناء الإرهابيين قتلة الشعب السوري لانتخاب أعضاء مجلس الشعب السوري (البرلمان) لفرز النخبة السياسية الاجتماعية الوطنية القادرة عن التعبير عن آلام وآمال الشعب السوري ولمعرفة ميزان القوى الفاعلة في المجتمع السوري، ربما تكون خطوة أولى مناسبة لمشروع المصالحة الذي تنشط روسيا في هذه الأيام لإحيائه وتنشيطه، ولكن قبل كل ذلك يجب التعاون بين كل القوى الوطنية السورية للقضاء على الإرهاب التكفيري المدعوم من قبل دوائر أمنية وسياسية إقليمية ودولية.

6- التجربة الليبية:

شملت الأحداث التي أطلق عليها فيما بعد بالربيع العربي، الساحة الليبية بعد أن نجحت في تونس ومصر، ولكن ولطبيعة النظام السابق (نظام العقيد معمر القذافي) وفترة القمع والكبت السياسي الطويلة (أكثر من أربعة عقود من الزمن) وهيمنة المجموعات الإسلامية المتشدّدة في السنوات الأخيرة على ساحة المعارضة الليبية والتدخّل الواسع لبعض الدوائر الخليجية والأمريكية والأوربية في عملية إسقاط القذّافي وتغيير النظام الحاكم في ليبيا، كل ذلك أدّى إلى تحول الاحتجاجات السلمية المحدودة التي انطلقت بسبب قيام سلطات القذافي باعتقال المحامي الخاص بملف ضحايا سجن بوسليم وشارك فيها أهالي

الضحايا (في 1996 قامت قوات خاصة تابعة للنظام الليبي بقتل 1200 سجين سياسي في زنزاناتهم في مجزرة وحشية مروّعة لتصفية المعارضين للنظام)، تحوّلت إلى احتجاجات عمّت كل ليبيا وسرعان ما تطورت إلى صراع مسلّح بين جماعات المعارضة وبين قوات النظام، وفيما بعد شاركت قوات من حلف الناتو ومن دول خليجية عربية في عملية إسقاط النظام والتي انتهت بقتل رأس النظام واعتقال بعض أبنائه ورموز نظامه.

لم تنتهي الأزمة الليبية بمقتل القذافي وسقوط نظامه، بل بدأت مرحلة صعبة، أخرى لازالت، مستمرة حتى الآن، بسبب الفشل في الاتفاق على بناء المؤسّسات التشريعية والتنفيذية المؤهّلة لإدارة المرحلة الانتقالية وبسبب الصراع الداخلي بين القوى السياسية والمجموعات المسلحة للهيمنة على السلطة وسعي بعض الجماعات الإسلامية لإقامة إمارات إسلامية وأيضاً بسبب الصراعات الإقليمية والدولية للنفوذ والتي أصبحت ليبيا إحدى ساحاتها المشتعلة، فضلا عن المخاوف الأوربية والأمريكية من هيمنة الإسلاميين المتشدّدين على ليبيا وشمال إفريقيا.

الواقع الليبي اليوم واقع صعب، حيث تتنازع أكثر من جهة رسمية الشرعية الدستورية في البلاد وتتقاسم ميليشيات عسكرية في معظمها إسلامية النفوذ على الأرض في مناطق البلاد المختلفة وتخوض قوات يقودها الضابط الليبي السابق «خليفة حفتر» صراعا مسلّحا مع المجموعات الإسلامية ذات النفوذ على الأرض، فضلا عن نشاطات سرية لأجهزة أجنبية تسعى لإبعاد احتمال هيمنة الإسلاميين المتشدّدين على القرار السياسي والأمني في ليبيا، ومنع تحول ليبيا إلى دولة فاشلة تصبح بمرور الأيام قاعدة آمنة للتنظيمات الإرهابية وخاصة تلك المعادية للمصالح الأمريكية والأوربية. في مثل هذا الواقع المعقّد انطلقت دعوات للمصالحة الوطنية وإدارة هذه المرحلة بقوانين وضوابط العدالة الانتقالية التي تتناسب لظروف البلدان التي خرجت من حرب طويلة أو سقوط أنظمة حكم دكتاتورية وقمعية، وهو ما ينطبق والحالة الليبية.

أهم النقاط التي أشارت إليها تقارير وأبحاث تناولت ملف المصالحة الوطنية في ليبيا، ما يلي:

- المصالحة الوطنية هدف استراتيجي من أهداف الثورة وهي حوار وطني اجتماعي مفتوح وشفاف ومسؤول بين الليبيين.

- الآثار السلبية في النفوس وعلى الأرض جرّاء حكم القذافي يصعب محوها وتجاوزها، وإرجاع الحقوق إلى أهلها جزء لا يتجزأ من المصالحة الوطنية.
- لعل أهم العقبات التي تقف في وجه المصالحة الوطنية هي مدى استعداد الأطراف المتنازعة للدخول في المصالحة وتقديم التنازلات والتضحيات من أجل إنجاحها.
- الانفلات الأمني وانتشار السلاح وكذلك نظرة المتشددين والمتطرفين للمصالحة والذين يرون عدم جدواها.

أهم أهداف عملية المصالحة في ليبيا:

- العمل على إيجاد المناخ الأمني والاجتماعي المناسب.
- إعادة بناء الثقة بين الليبيين، العمل على تحقيق العدالة.
- العمل على إزالة آثار الممارسات المقيتة للنظام السابق.
- العمل على تعويض المتضررين.
- الوصول إلى أعلى قدر من المصالحة بين الأفراد والأسر والجماعات والعشائر والقبائل والمدن.
- اعتماد خريطة الطريق التي أعدها المجلس الانتقالي لبناء الدولة الليبية الحديثة القائمة على الدستور وحقوق الإنسان كمشروع وطني لكل الليبيين وتحريم الاحتكام للقوة وتحريم تغيير النظام المنتخب بالقوة.
- الاحتكام لصندوق الاقتراع في كل ما يتعلق بالدولة وتنفيذ السياسات العامة واحترام التنوع الثقافي في إطار الإسلام دين الدولة وبما لا يشكل تهديدا لوحدة الوطن والسلم الاجتماعي.
- وضع الخطط النموذجية للعمل على استيعاب الشباب المسجلين بالتشكيلات الأمنية وإدماجهم ضمن برامج عملية واضحة والاستفادة من طاقاتهم.
- تقديم الخطط والمشورة بُغية إعادة النظر في أسس بناء المؤسستين العسكرية والأمنية وخاصةٍ جهازي المباحث العامة والمخابرات العامة، ودمج الثوار فيها وتوفير كل مقومات النجاح لبلوغ هدف إن لا سلاح خارج المؤسسات الشرعية للدولة.

خلاصة الموقف الدولي المعلن:

لا يوجد حل عسكري للصراع، ودعم تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2174 لمواجهة التهديدات للسلام والاستقرار في ليبيا، وتذكير جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وضرورة محاسبة المسؤولين عن العنف وأولئك الذين يعرقلون ويقوضون التحول الديمقراطي في ليبيا، والاعتراف بشرعية مجلس النواب وكونه السلطة التشريعية الوحيدة في ليبيا. والالتزام بقوة بسيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية والوحدة الوطنية.

7- التجربة التونسية:

كانت تونس البلد العربي الأول الذي مرّت به أحداث ما تم تسميته لاحقا بالربيع العربي، حيث اندلعت فيه مظاهرات محدودة احتجاجا على إقدام مواطن تونسي وهو بائع متجوّل فقير على الانتحار حرقا بسبب تعدّي شرطة النظام عليه ومصادرتهم لعربته المتجولة وهي مصدر رزقه الوحيد، وسرعان ما انتشرت المظاهرات والاحتجاجات الجماهيرية أرجاء تونس كلها، وبالطبع واجهها النظام الحاكم بالعنف المفرط والاعتقالات، وبعد أسابيع من المظاهرات الشعبية السلمية والصدامات بين المتظاهرين وأجهزة السلطة الأمنية والعسكرية وسقوط عشرات القتلى والجرحى قام كبار ضباط الجيش بإرغام الرئيس على الاستقالة وسقط النظام وهرب بن علي لاجئا إلى المملكة العربية السعودية.

بالرغم من الفوز الكاسح لحركة النهضة الإسلامية في الانتخابات والتي كانت تمثّل العمود الفقري لحركة المعارضة التونسية الفاعلة في عهد بن علي، إلاّ أن تطورات لاحقة في المشهد التونسي، أبرزها انتشار الفوضى الأمنية واستمرار الاحتجاجات للمطالبة بالحقوق والقصاص من المسؤولين السابقين وتدهور الوضع الاقتصادي والصراع بين الأحزاب على النفوذ والسلطة ونمو جماعات إسلامية متشدّدة غير منضبطة بأية قيادات سياسية تونسية معروفة ولجوئها للنشاط المسلّح المعادي للنظام السياسي الجديد، فضلا عن تحرك قوى النظام السابق باتجاه ثورة، مضادة مستفيدة من مخاوف إقليمية ودولية من تغير النظام الحاكم في تونس وتأثيراتها على الجوار والمحيط الإقليمي.

كل ذلك أدى إلى بروز مشكلات عديدة في الواقع السياسي الجديد، ومع أن القوى الوطنية التونسية ذات النفوذ في العهد الجديد كانت على درجة محسوسة من المرونة والواقعية لدرجة استيعابها لبعض رموز وأوساط وقواعد النظام السابق، إلاّ أن مشكلات وصراعات عميقة برزت بين القوى العلمانية والإسلامية خاصة في موضوع الدستور وبعض سياسات النظام الجديد إضافة إلى اغتيال بعض الشخصيات الوطنية، ثم جاءت نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة خلافا لتوقعات البعض، حيث حصلت رموز محسوبة على النظام البائد على الأغلبية وزادت مخاوف ضحايا نظام بن علي من تكرار التجربة المصرية، حيث أستفاد العسكر من أخطاء الإخوان ومن تفرّق قوى الثورة ومن المخاوف الإقليمية والدولية من هيمنة الإسلاميين على السلطة، لتنفيذ ثورة مضادة وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل ثورات الربيع العربي، بالطبع أوضاع المؤسّسة العسكرية التونسية لا تشبه مثيلتها في مصر. في مثل هذه الأجواء انطلقت دعوات المصالحة الوطنية في تونس، ومن أهم النقاط التي أشارت إليها تقارير ودراسات تناولت ملف المصالحة في تونس ما يلي:

- ضرورة تبني المصالحة الوطنية كأولوية لملء الفراغ الهائل، الأمني والسياسي والاقتصادي، الذي تركه إسقاط نظام بن علي ولمصالحة التونسيين مع أنفسهم لأن المصالحة تساعد على إدارة معقولة للمخاطر لإبقائها تحت السيطرة، ولإعطاء التونسيين الأمل الذي يعيدهم إلى العمل: الأمل في الأمن والاستقرار وعودة السياحة والاستثمار، ولتكون المصالحة هي المسار السياسي المؤدي إلى إعادة إعمار تونس وإلى توسيع قاعدة النظام الاجتماعي السياسي بإثرائه بجميع النخب المتاحة دون استثناء أو إقصاء.
- التأكيد على تلازم مفهوميْ الحقيقة والإنصاف كشرط للمصالحة والتفاؤل بالمستقبل لأنّ مواصلة شيطنة الآخر تعني تواصل غموض المشهد التونسي وخطورة السيناريوهات المعروفة في المنطقة العربية ككل، تتلخص الحقيقة في الاعتراف بالأخطاء وتحمل المسؤولية أمام الرأي العام الشعبي، المصالحة ليست مسارا بمفرده بل هي نتيجة بقية المسارات المهمة كالعدالة الانتقالية والحوار الوطني.

وأوضح أنّ الكلفة الأمنية باهظة لأنها تعني الإفلات من العقاب مما يُضعف مؤسسات الدولة المحمولة نظريا على قوة إنفاذ القانون والنتيجة حسب رأيه ظهور الإرهاب

بكل أشكاله وتفاقم قضايا الحق العام بما يُفكك أسس مفهوم الدولة تدريجيا واعتبر أنّ هذا المناخ العام المتشنج دفع الكفاءات إلى التهرب من تحمّل المسؤولية، آلية عمل هيئة الحقيقة والكرامة بمصالحة الماضي مع الحاضر من أجل المستقبل، وحفظ الذاكرة وجبر الضرر سواء كان فرديا أو جماعيا، والمحاسبة والاعتراف بالخطأ، ثم المصالحة الوطنية التي هي خاتمة العدالة الوطنية.

ومن حق الهيئة أن تحيل إلى القضاء أي انتهاكات ارتكبت من أي شخص بأي موقع من المسؤولية حتى لو كان على رأس هرم السلطة، أما العزل السياسي فيتعارض مع فكرة العدالة التي تبني شيئا ضمن مؤسسات العدالة الانتقالية، وأن الذي لديه الأولوية هو عدم الإفلات من العقاب وضمان حقوق الضحايا على مدار خمسين عاماً.

الضرورة الملحة لتفكيك شبكة التبعية التي تبقى قائمة بعد سقوط أي نظام دكتاتوري، لا بد من اتاحة الفرصة للشعب للوصول إلى محفوظات الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السابق، لكي يتمكنوا من اتخاذ قرارات أكثر استنارة حول المرشحين للمناصب العامة.

ثمّة ثمن يُدفع لتفكيك الأجهزة الأمنية للنظام السابق على الفور، لكن الأمر يصبح أكثر تكلفة إذا لم يتم بعد وقت قصير من سقوط أي نظام شمولي.

والحذّر من ثلاث عواقب: المؤسسات ذات «السقف الزجاجي»، حيث يمكن للبعض أن يصعدوا لسبب غير مفهوم في حين لا يمكن للآخرين، النقاش حول ماضي البلاد التي يتم في خلاله التركيز على الإيجابيات في حين يتم التغاضي عن السلبيات؛ وتطور شبكات النظام القديم التي تروج للفساد السياسي والاقتصادي، ولا بد من توازن حذر الذي يختلف باختلاف البلد، يجب على أي نهج أن يجعل الأجهزة الأمنية تحت مساءلة قيادة البلاد المدنية.

منح العفو بعد إدانة شخص ما إما لتخفيف الحكم وإما لتمكين الشخص المدان من تفادي تنفيذ مدة العقوبة كاملة، لا يمكن أن يكون مقبولاً فحسب، بل محبذاً أيضاً في عملية الانتقال. وأما بالنسبة للجرائم ذات الصبغة المالية والعقارية فإن تعويض الضرر للمجموعة الوطنية يكون هو الهدف الأسمى ويتجه أن تعتمد لجنة المحاسبة والمصالحة معايير لا

يخول القانون للمحاكم اعتمادها وهي معايير المصارحة والتعويض المنصف والتعويض المناسب.

تقتضي المصالحة أن يتولى المسؤولون الذين ساهموا بحكم موقعهم أو بحكم الضغوط المسلطة عليهم من الرئيس السابق، مصارحة اللجنة بكل ما يعلمونه عن منظومة الفساد التي كانت سائدة بما يمكن من المصالحة الشاملة في إطار اللجنة لأن نظر القضاء لا يتجاوز بحكم القانون القضية المتعلقة بها، فالأشخاص الذين يريدون الإفادة من قانون عفو ستكون لديهم الشجاعة على إظهار شفافية، وذلك نظراً إلى أنهم تلقوا في المقابل تأكيداً بالعفو، فالهدف من تدابير العفو هو تمكين الجاني من التعاون على أكمل وجه ممكن.

8- التجربة الماليزية:

ماليزيا بلد ذو تركيبة سكانية معقدة، لتنوّعها القومي والديني وحتى السياسي الملايو هي أكبر المجموعات العِرقية وأكثرها تجانساً، فكلهم مسلمون، وكلهم يتحدثون اللغة الملايوية أو Bahasa Malaysia. ويشكّل الصينيون ثاني أكبر المجموعات العرقية.

كيف استطاع هذا البلد، الذي كان يعاني شعبه من فقر مدقع تحت الاستعمار البريطاني ومن ثورة شيوعية، ومن تعقيدات عرقية تهدد بتفجير الوضع بين الملايو والصينيين والهنود أو من اختلافات دينية تهدد بتفجير الوضع بين المسلمين والبوذيين والهندوس والمسيحيين أن يحقق نجاحا في مجال المصالحة الوطنية؟

بحسب بعض التقارير والدراسات، تمثل النقاط التالية، أهم فقرات الجواب على ذلك السؤال:

- تم تكريس تقاليد أن الخلافات بين الأحزاب في الائتلاف الحاكم تُحلّ خلف الأبواب المغلقة، كما يتم التوصل إلى الصفقات السياسية وتوزيع الحصص أو المكاسب بالطريقة نفسها، لتحقيق أقل قدر من الإثارة أو التوتر الطائفي والعرقي.
- معادلة «الكل يكسب» وهي معادلة قائمة على توفير شبكة أمان لكافة فئات المجتمع، وعلى ضمان حرياتها وحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق عدالة اجتماعية تراعي الأوزان الديموغرافية لفئات المجتمع، دون أن تهضم حقوق الأقليات.

- الاستقرار السياسي القائم على تحالف اللاعبين الكبار وتعاونهم حيث تحالف أكبر حزب للملايو مع أكبر حزب للصينيين مع أكبر حزب للهنود، تبني نظام انتخابي يعطي فرصا أكبر للأحزاب والتحالفات الكبيرة في الفوز، إيجاد رؤى تنموية وإصلاحية طويلة الأمد، تطمئن فئات المجتمع على صحة المسار السياسي والاقتصادي ولا تحرق المراحل، كما تخرج عن أطر الشعارات الفارغة إلى البرامج العملية الجادة.

لا يمكن وجود ماليزيا موحدة قبل بناء أمة ماليزيا موحدة تشعر بوحدة المصير، هذه الأمة يجب أن تعيش في سلام مع نفسها من خلال مشاركة عادلة وكاملة بين عرقياتها، عامل المصلحة وليس عامل العلاقات الاجتماعية والإنسانية هو العامل الحاكم في تحديد شكل العلاقات العرقية في ماليزيا، مادام المالايو هم السكان الأصليين فإنهم أحق العرقيات بأن تكون لغة البلاد الرسمية هي لغتهم، وأنهم أحق العرقيات بوضع شروط وأسس المواطنة الماليزية، أربع قيم محورية للتنمية هي: القدرة على العيش بشكل منسجم للعرقيات المختلفة في ماليزيا، السعي إلى التفوق، أهمية الإيمان بالقدرة على الوصول للنتائج وتحقيق النجاح، الحفاظ على القيم الاجتماعية الآسيوية الشائعة.

تجارب دولية أخرى

يستعرض نائب رئيس المركز الدولي للعدالة الانتقالية ورئيس مكتب البرامج في المركز الدولي للعدالة الانتقالية تجارب دول أخرى، ويشير إلى القضايا الملّحة التي تواجه مجتمعات تلك الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، يقول: «من الواضح أن كلاً من البلدان التي حصلت فيها انتفاضات شعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، لديه ظروفه المختلفة والعوامل الديناميكية الخاصة به.

أعتقد أن هناك دورة من نوع ما تحدث في كل منها: فهناك الفورة الأولى من الإثارة والاهتمام والقلق، التي تتجلى مظاهرها بطبيعة الحال على نحو يختلف باختلاف البلد. ثم يرى المرء بعد ذلك قوى ديناميكية شديدة تحدث في كل منها – فهناك الفورة الأولى من الإثارة والاهتمام والقلق، التي تتجلى مظاهرها بطبيعة الحال على نحو يختلف باختلاف

البلد. ثم يرى المرء بعد ذلك قوى ديناميكية شديدة الاختلاف تبدأ في التبلور، في إطار ما يبدو وكأنه مظلة واحدة واسعة»[1].

هل توفّرت في المشروع العراقي المعايير والشروط الدولية ذات الصلة بملفّات حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية ؟

وهل تمت الاستفادة من دروس التجارب الأخرى في العالم في هذا المجال ؟ وجوابنا بالطبع: كلا، بمعنى إن المعايير التي لخّصناها في النقاط التسعة عشر السابقة الذكر، لم يتم مراعاتها بشكل عام، وخاصة بما يتناسب وظروف العراق، ومن تلك الظروف طبيعة جرائم النظام البعثي البائد (1968 – 2003)، وطبيعة المجتمع العراقي المعقّد في تنوّعه القومي والديني والمذهبي والاجتماعي. لم يتم مراعاتها بوضعها التجزيئي أي لأهمية كل واحدة من تلك المعايير أو بصورتها الجمعية بوصفها منظومة متكاملة من المعايير ليس صحيحا الانتقاء منها بحسب القناعات الشخصية والفئوية أو المصالح السياسية.

لا يعنى هذا التشخيص عدم أهمية وفائدة الإجراءات والسياسات والقرارات والتشريعات التي أصدرتها الحكومة العراقية في ملف الحوار الوطني وفي مجال المصالحة الوطنية، ولكن تلك الفائدة المتحقّقة لا تتناسب مع مستوى المشكلات والمخاطر القائمة في الساحة العراقية ذات الصلة بملف المصالحة الوطنية.

الأهداف المتوخّاة من مشروع المصالحة:

تسعى الحكومة العراقية لتحقيق الأهداف التالية من خلال طرح مشروع الحوار والمصالحة الوطنية:

1- دعم العملية السياسية والنظام السياسي الجديد ودعم المساعي الهادفة لبناء عراق حر مستقل ودستوري وديمقراطي بأوسع قاعده شعبيه ممكنه من ابناء الوطن، تتفاعل بصوره ايجابيه وبنّاءه مع تلك المساعي.

---

(1) سيلز، بول: مقابلة حول تقرير البرامج للمركز الدولي للعدالة الانتقالية، موقع المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2012/8/9.

2- رص الصف الوطني الداخلي وجعله كالبنيان المرصوص لزيادة مناعته وحصانته ضد محاولات الاختراق والتخريب والتجنيد لصالح سياسات وخطط معاديه للمصلحة العراقية العليا.

3- تأمين حقوق الشريحة المليونية من ضحايا النظام البعثي البائد وضمان القصاص العادل من الذين أجرموا بحقها، وسحب فتيل التوتر والشعور بالغبن والتهميش من بين صفوفها.

4- منع تحول الاوساط الخائفة من التغيير أو القلقة من المستقبل أو المتحسسة من هوية بعض القيادات الحاكمة الجديدة، وكذلك الاوساط المتمثلة بأفراد المؤسسة العسكرية والأمنية والحزبية السابقة – باستثناء القتلة وسارقي أموال الشعب – الذين تم حلّ دوائرهم وتشكيلاتهم الرسمية وشبه الرسمية، وكذلك الاوساط التي كانت تمثّل القاعدة المناطقية والاجتماعية للنظام السابق، منع تحوّل كل تلك الاوساط وامثالها إلى حاضنات اجتماعية أو مناطقية أو سياسية للقوى المعادية للنظام الجديد وبضمنها المنظمات الإرهابية والمتطرفة المحلية والقادمة من الخارج، وتطويق ومحاصرة تلك البؤر المعادية في أضيق مساحه ممكنه.

5- تأمين الشرط الاساس لإعادة الإعمار والبناء وتنفيذ برامج الدولة التنموية والخدمية وتشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية، وهو شرط توفر الامن والامان وانخفاض مستوى المخاطر التي تهدد المواطنين والعاملين او الزوار والخبراء الاجانب في مختلف مناطق البلاد.

أبرز الملاحظات على مبادرة الحكومة العراقية

أبرز الملاحظات على مبادرة الحكومة العراقية وفعالياتها في مجال المصالحة الوطنية وفق المعايير الدولية وبالمقارنة بالتجارب الرصينة في العالم:

أولاً: النقاط الأربع والعشرون التي تضمّنتها ورقة رئيس الوزراء السابق، لم، تعبّر عن رؤية استراتيجية بعيدة المدى، ولاعن رؤية شمولية متكاملة لهذا الملف المعقّد، بل تم اعتماد الطرح التجزيئي لقضايا متعددة من قبيل:

- تشكيل هيئة وطنية عليا للمصالحة.
- عقد مؤتمرات لمختلف شرائح المجتمع.
- خطاب سياسي وعقلاني لإعادة وتعميق روح الثقة وطمأنة الأطراف.
- اعتماد الشرعية الدستورية والقانونية ومعالجة ظاهرة التصفيات الجسدية.
- إصدار عفو عن المعتقلين الذين لم يتورطوا في جرائم وأعمال إرهابية.
- منع انتهاكات حقوق الإنسان، والعمل على إصلاح السجون.
- حل مشاكل موظفي الدوائر الملغاة.
- إعادة النظر في هيئة اجتثاث البعث.
- تفعيل القرارات لمساندة ضحايا النظام السابق وتعويضهم وتوفير الامكانات لتحسين الاوضاع المعيشية والخدمية.
- تفعيل دور القضاء لمعاقبة المجرمين، وجعله المرجعية الوحيدة.
- توحيد الرؤى والمواقف تجاه العناصر والمجموعات الإرهابية والتكفيرية.
- العمل على إعادة المهجرين إلى مناطقهم وغيرها من النقاط.

لا يشعر المطبّق لتلك النقاط بوجود ارتباط وتوازن بين البنود ذات العلاقة بالحقوق الأساسية التي يجب أن يحصل عليها ضحايا النظام البعثي البائد (وهم شريحة واسعة من العراقيين متنوّعة الأثنيات)، وبين البنود الأخرى المتعلّقة بالقواعد الحزبية والحكومية

والاجتماعية والمناطقية للنظام البعثي البائد، والتي يسعى النظام السياسي الجديد لمنع تحوّلها لحاضنة خصبة للقوى المسلّحة المعادية، وتطويق البؤر الإرهابية الكامنة فيها.

انعدام أو ضعف ذلك الارتباط والتوازن الدقيق المطلوب في بنود أي مشروع للمصالحة الوطنية هو الذي أدى إلى المبالغة (الصادمة لشريحة ضحايا النظام البعثي البائد) في الامتيازات أو التنازلات (بسبب الضغوط الخارجية او الابتزاز السياسي في مرحلة تشكيلة كل حكومة جديدة) المقدّمة للقواعد الحزبية والاجتماعية والحكومية للنظام البائد. بكلمة أخرى لا توضح ورقة رئاسة الوزراء طبيعة الارتباط وضوابطه بين مشروع الحكومة للمصالحة وبين متطلّبات العدالة الانتقالية، وهو ما سوف نفصّله في النقطة اللاحقة.

ثانياً: لم تتضمّن نقاط ورقة رئاسة الوزراء والإجراءات الأخرى المحاور الأساسية لملف العدالة الانتقالية، التي لا تنجح مصالحة وطنية بدونها (أي بدون عدالة انتقالية)، وأهمّها: صندوق تعويض ضحايا النظام البائد (وهم شريحة كبيرة جدا عابرة للانتماءات القومية والدينية والمذهبية والحزبية والمناطقية)، وإدامة دور المحاكم الخاصة لمجرمي النظام البعثي، وتشكيل لجان السلم الأهلي والمصالحة التي، يفترض تشكيلها من شخصيات ثقافية وقانونية وفنية ودينية واجتماعية، فضلا عن المؤسّسات الإعلامية التي يجب إيجادها للتوعية الواسعة بمفهوم العدالة الانتقالية وبوسائلها وهيئاتها ودورها، وإجراءات تخليد ذكرى ضحايا النظام السابق حتى يكون ما مرّ على البلاد درسا يستفاد الجميع منه ويشكّل عبرة ومأثرة للأجيال القادمة، ولا تضيع التضحيات الكبرى التي، قدّمت بل تكون صورتها ماثلة دائماً في ذاكرة المجتمع وخالدة في ذاكرة الوطن.

ثالثاً: كان يمكن الاستفادة من دروس تجارب غنيّة في مجال «لجان الحقيقة والمصالحة»، سواء في جوانب نجاحها أو إخفاقها، بالطبع مع ملاحظة الفوارق الموضوعية بين الساحة العراقية وباقي الساحات.

واحدة من مفردات العدالة الانتقالية حق الضحايا في معرفة الحقيقة وقد شهدت الفترة من عام 1974 إلى عام 2007 إنشاء ما لا يقل عن 32 لجنة تحقيق في 28 بلداً.نقرأ في احدى الموسوعات المتخصصة «جان الحقيقة هي هيئات رسمية مؤقتة مكلفة بـ (1) التحقيق وتوثيق الأنماط السابقة لانتهاكات حقوق الإنسان على مدى فترة زمنية محددة ، وفي بعض الحالات ، (2) تقديم توصيات حول كيفية منع الانتهاكات المماثلة في المستقبل. تقوم

اللجان بشكل مميز بجمع الشهادات من الضحايا وأفراد أسرهم والشهود والجناة حول انتهاكات معينة لحقوق الإنسان. تاريخياً ، تم إنشاء لجان الحقيقة في المجتمعات الخارجة من فترة الحكم القمعي أو الصراع الأهلي ومحاولة التحول إلى الديمقراطية. تم إنشاء أكثر من ثلاثين لجنة حقيقة حول العالم منذ السبعينيات. تختلف لجان الحقيقة الفردية في (1) نوع (أنواع) انتهاك حقوق الإنسان التي تم التحقيق فيها، (2) طول الفترة الزمنية التي تم فحصها ، (3) صلاحياتها التحقيقية ، و (4) درجة جلسات الاستماع والتقرير النهائي. الإعلان عن نتائج وتوصيات اللجنة.» [1]

وقد شُكل أكثر من نصف هذه اللجان خلال السنوات العشر الماضية، ويجري حالياً النظر في إنشاء لجان أخرى للتحقيق، ولكن لا وجود لهكذا لجنة في العراق. فلنستعرض البلدان التي توجد فيها تلك اللجان:

الأرجنتين: «اللجنة الوطنية بشأن الأشخاص المختفين»، 1983.

بوليفيا: «اللجنة الوطنية للتحقيق في حوادث الاختفاء»، 1982.

تشاد: «لجنة التحقيق في الجرائم والمخالفات التي ارتكبها الرئيس السابق حبري والمتواطئون معه ومساعدوه»، 1991.

تشيلي: «اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة»، 1990. «اللجنة الوطنية بشأن السجن السياسي والتعذيب»، 2003.

جمهورية الكونغو الديمقراطية: «لجنة الحقيقة والمصالحة»، 2003.

إكوادور: «لجنة الحقيقة والعدالة»، 1996؛ «لجنة الحقيقة»، 2007.

السلفادور: «لجنة الحقيقة»، 1992.

ألمانيا: «لجنة التحقيق المعنية بتقييم تاريخ وعواقب الاستبداد على أيدي الحزب الاشتراكي المتحد في ألمانيا»، 1992.

غانا: «لجنة المصالحة الوطنية»، 2002.

---

[1] Truth Commissions, Colleen Murphy – Encyclopedia of Global Justice - 2011 Edition – Editors: Deen K.Catterjee

غرينادا: «لجنة الحقيقة والمصالحة»، 2001.

غواتيمالا: «لجنة الإيضاح التاريخي لانتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف التي سببت معاناة لشعب غواتيمالا»، 1997.

هايتي: «اللجنة الوطنية للحقيقة والعدالة»، 1995.

إندونيسيا: «لجنة الحقيقة والمصالحة»، 2004.

ليبيريا: «لجنة الحقيقة والمصالحة»، 2005.

المغرب: «هيئة الإنصاف والمصالحة»، 2004.

نيبال: «لجنة التحقيق المعنية بتحديد مصير الأشخاص الذين اختفوا خلال فترة بناشيات»، 1990.

بنما: «لجنة الحقيقة»، 2001.

باراغواي: «لجنة الحقيقة والعدالة»، 2003.

بيرو: «لجنة الحقيقة والمصالحة»، 2000.

سيراليون: «لجنة الحقيقة والمصالحة»، 2002.

جنوب إفريقيا: «لجنة الحقيقة والمصالحة»، 1995.

كوريا الجنوبية: «لجنة الحقيقة الرئاسية بشأن حالات الوفاة المشتبه فيها»، 2000.

سري لانكا: «لجنة التحقيق الرئاسية في حالات إبعاد وإخفاء أشخاص بشكل غير طوعي في المقاطعة الغربية والمقاطعة الجنوبية ومقاطعة ساباراغاموا»؛ و«لجنة التحقيق الرئاسية في حالات إبعاد وإخفاء أشخاص بشكل غير طوعي في المقاطعة الوسطى والمقاطعة الشمالية الغربية والمقاطعة الشمالية الوسطى ومقاطعة أوفا»؛ و«لجنة التحقيق الرئاسية في حالات إبعاد وإخفاء أشخاص بشكل غير طوعي في المقاطعتين الشمالية والشرقية»، 1994.

تيمور الشرقية: «لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة»، 2002.

أوغندا: «لجنة التحقيق في اختفاء أشخاص في أوغندا»، 1974.و«لجنة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان»، 1986.

أوروغواي: «لجنة التحقيق في وضع الأشخاص المختفين وأسبابه» 1985؛ و«لجنة السلام»، 2000.

جمهورية يوغسلافيا الاتحادية: «لجنة الحقيقة والمصالحة»، 2001[1].

ويُعد كشف الحقيقة رداً حاسماً على جرائم النظام السابق، فهو يكفل للضحايا المباشرين معرفة الحقيقة الكاملة عن الجرائم التي كابدوها والأسباب الكامنة وراءها، فضلاً عن الإقرار علنا بمعاناتهم، ويكفل للأهالي معرفة ما حدث لأحبائهم والتعرّف على أماكنهم ويكفل أن يعرف الظروف المحيطة بالانتهاكات التي وقعت والأسباب التي أدت لارتكابها، وذلك لضمان ألاّ ترتكب مرة أخرى، وحفظ التجارب التي مرّ بها المجتمع وتوثيقها.

ولابد أن تتبنّى لجان التحقيق نهجاً يقوم في جوهره على مصلحة الضحايا، وأن تعزز حق الضحايا في معرفة الحقيقة وإقرار العدالة والحصول على تعويض كامل إن الصراع حول التحكم في الذاكرة الوطنية أو الجماعية يقع في صميم سياسات المحاسبة التي تعقب حالات ما بعد انتهاء النزاعات أو سقوط السلطة، وكثيرا ما يشعر الضحايا ونشطاء حقوق الإنسان بغبن عميق من جراء جهود الحكومة الجديدة أو القديمة.

للأسف لا يشعر القارئ للمبادرة الحكومية بوجود فقرات، تعطي ضمانات كافية لكشف حقيقة ما جرى في الحقبة البعثية (1968 – 2003) من جرائم وانتهاكات فظّة.

من المحزن أن يتم التعامل مع الوثائق السرية للنظام البعثي البائد (التي كان، يمكن أن تلعب بعد سقوط النظام دوراً كبيراً في معرفة الكثير من الحقائق عن الجرائم التي تم ارتكابها في تلك فترة حكمه) بطريقة غير مسؤولة ولا تدل على وعي بقيمة تلك الوثائق، بل وقامت شخصيات عراقية كانت محسوبة ولسنوات على الجبهة المعارضة للنظام البعثي بالتعاون مع القوات العسكرية الأمريكية بتنفيذ أضخم عملية نقل لوثائق سرية ذات قيمة وطنية عالية وذات طبيعة أمنية وسياسية خطيرة إلى خارج الوطن دون تفويض قانوني،

---

(1) منظمة العفو الدولية، لجان الحقيقة: ظاهرة عالمية، موقع منظمة العفو الدولية.

وحفظها في دول، أخرى خارج نطاق السيادة الوطنية وخارج سلطة المؤسّسات الدستورية العراقية وخارج صلاحيات السلطات الوطنية المنتخبة ديمقراطيا، حيث تم نقل أكثر من ثمانية ملايين وثيقة سرية تخص النظام البعثي إلى الولايات المتحدة الأمريكية ولا تزال هناك، فضلا عن نقل أعداد غير معروفة من وثائق مشابهة إلى بعض الدول العربية مثل قطر والأردن.

إنّ على الحكومة العراقية أن تدرك أن نجاح المصالحة الوطنية يتوقّف على معالجة الماضي، وليس كما يدعو إليه البعض من عدم تقليب صفحات الماضي وتفجير جراحاته بمبرر نسيانه وبدء صفحة جديدة من العلاقات بين المواطنين أنفسهم وبينهم وبين النظام السياسي، وكما قال البعض: قبل أن نقلب صفحة الماضي، علينا معرفة ما تم تدوينه فيها.

المعايير الدولية وتجارب العديد من الدول في ملف المصالحة الوطنية، تشير وبوضوح إلى أن تجاوز الماضي يؤدي إلى تعقيد المصالحة وليس العكس، ويؤدي إلى عدم الاستقرار في المستقبل، وأثبتت إن العفو بمفهومه المتعسّف (أي التحصين والإفلات من العقوبة) لن يحقق الاستقرار المنشود، بل على الأكثر لن يحقق إلا استقرارا هشّا مؤقّتا.

رابعاً: كما كان من الضروري تناول تحديد دائرة الجناة المسؤولين عن انتهاكات النظام السابق، ابتداءاً من الذين قاموا بإرتكاب تلك الجرائم بصفتهم الفردية، أو بالاشتراك مع أو عن طريق آخرين، أو الأمر أو الحث على ارتكابها أو تقديم العون أو بأي شكل لغرض تيسير ارتكاب هذه الجريمة أو التقصير في حماية الأرواح والممتلكات العامة، أو تهيئة المناخ الآمن لإرتكاب الجريمة، ويجب تحميل المتبوع مسؤولية أعمال تابعيه والشخص الذي ارتكب جريمة أو فعل مخالف للقانون، نتيجة امتثاله لأمر حكومة أو رئيس عسكرياً كان أو مدنيا، ومن ارتكب جرائم العدوان على المال العام.

عدم الإشارة الكافية لتحديد دائرة الجناة في النظام السابق، قد يساعد البعض على الإفلات من العقاب والذي يتناقض ومتطلّبات العدالة الإنتقالية، بل وقد يساعد على تسرّب بعض مجرمي النظام السابق إلى أجهزة النظام السياسي الجديد ومفاصله، وهو ماحصل للأسف الشديد.

خامساً: كما لم تتضمّن النقاط الأربع والعشرين إشارة وافية لموضوع العزل السياسي للنخب الحزبية والأمنية والحكومية للنظام السياسي السابق، ولهذا لم يتم تطهير المؤسسات (بالدرجة المناسبة) من بقايا البنية البيروقراطية التي كان يستند عليها النظام السابق في أفعاله. العزل السياسي أداة يعبّر فيها المجتمع عن الرفض العام للسلوك الإجرامي للنظام السابق وتوجيه تحذير قاسي لمن يتقلّد مناصب الدولة في المستقبل، بأن الحساب سيكون قاسيا معهم، بالإضافة إلي أنه يكفل توفير قدرمن العدالة للضحايا ويمكّن الضحايا من استعادة كرامتهم، كما يساهم أيضا في تعزيز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وقدرتها علي إنفاذ القانون.

بالرغم من أن قانون اجتثاث البعث ومن بعده قانون المساءلة والعدالة وضع أسسا جيدة لفرض عزل سياسي على النخب الحزبية والأمنية والحكومية للنظام السابق، إلاّ أن التعديلات التي أقترحتها رئاسة الوزراء السابقة وبعض الكتل في مجلس النواب بسبب الضغوط المتواصلة على الحكومة العراقية من قبل قوى سياسية عراقية تعمل لكسب القواعد الحزبية والاجتماعية للنظام السابق، وأيضاً من قبل دوائر سياسية أجنبية، تلك التعديلات توجد ثغرات واسعة في قانون المساءلة والعدالة ويمكن أن تسبب أضرارا كبيرة بملف العزل السياسي.

سادساً: لم تتطرّق النقاط التي تضمّنتها ورقة الحكومة إصلاحات تشمل مؤسسات وقوانين وسياسات النظام السابق، لإزالة الشروط التي أدّت إلى نشوء فترة القمع، والتي تتمثّل بإعادة هيكلة مؤسسات الدولة التي تواطأت في أعمال العنف أو الانتهاك، وإزالة التمييز العرقي والطائفي أو المذهبي او المناطقي ذو الجذور العميقة في الواقع، ومنع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من الاستمرار في الإستفادة من شغل مناصب في الدولة بدون إصلاحات في مجالات مثل النظام القضائي الوطني والبرلمان وأجهزة أمن الدولة، فإن أية عملية محاسبة ستظل ناقصة، وبالتالي ستفشل في خلق صدى إيجابي لدى عامة الشعب.

سابعاً: كان من الأفضل أن تصدر الحكومة العراقية قانوناً خاصاً وشاملاً للمصالحة الوطنية، تتوازن فيه حقوق ضحايا النظام السابق من خلال البنود الأساسية للعدالة الانتقالية وبين القوانين والسياسات الحكومية التي تهدف إلى تحييد القاعدة المناطقية والاجتماعية

للنظام السابق منعا من استقطابها من قبل القوى التكفيرية الإرهابية، حيث إن الملاحظ على مجموعة النقاط والقوانين العراقية ذات العلاقة بالمصالحة الوطنية رجحان كفّة القوانين والسياسات المتعلّقة بمكاسب، نخب وقواعد النظام السابق على كفّة حقوق ضحايا النظام البعثي، والسبب حسب تشخيصنا هو الضغوط السياسية والأمنية ومقتضيات المعادلات الطائفية السائدة.

أهم أسباب عدم اتصاف المبادرة الحكومية العراقية للمصالحة الوطنية بتلك المعايير الدولية:

أولاً: طبيعة التركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمفاهيمية السيئة جدا التي ورثها النظام السياسي الجديد الذي أنبثق بعد 9 نيسان 2003، من النظام الدكتاتوري القمعي (البعثي) السابق والذي نتج عنه مجتمع تم اقصاء – أو إضعاف – مؤسساته على مدى سنوات من القهر السياسي، والأهم من ذلك حالة انعدام ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وافتقار الاحترام الحكومي لقيم حقوق الإنسان وسيادة القانون.

ثانياً: عيش التيارات الوطنية العراقية (السياسية والاجتماعية) لحالة الانقسام والتنافس السلبي والصراعات الجانبية، علاوة على حداثة القوى السياسية المهيّمنة على مقاليد الحكم بالخبرة السياسية والقانونية اللازمة لتحقيق مفاهيم العدالة الانتقالية، لقد تمكّن البعض من إشاعة مفهوم خاطئ عن بعض الإجراءات الضرورية التي تتطلّبها تحقيق العدالة الانتقالية، من قبيل تصوير عملية العزل السياسي لبعض رموز ونخب النظام السابق بوصفها تهميشا لمكوّن مذهبي معيّن، خاصة وإن الكثير من منتسبي الأجهزة العسكرية والأمنية والحزبية ومفاصل الدولة للنظام السابق، كانت تنتمي إلى عوائل وعشائر ومناطق ذات أغلبية سكانية من ذلك المكوّن المذهبي.

ثالثاً: انعدام الأمن بمستواه المطلوب للالتزام ببعض متطلبات تلك المعايير.

رابعاً: عدم اكتمال مقومات السيادة الوطنية للنظام القائم، بسبب الاحتلال الأجنبي وما يعنيه من تدخّلات مباشرة أو غير مباشرة بالقرار الوطني في المجال السياسي والأمني.

من المعروف إن بعض المقررات التي تضمّنتها مبادرة الحكومة العراقية للمصالحة الوطنية جاءت من ورقة مقترحات قدمتها دوائر سياسية غربية.

خامساً: عدم وجود جهاز قضائي وطني مستقل ونزيه ومؤهّل للتعامل مع متطلّبات المرحلة الانتقالية.

ملفّان هامّان

أولاً: ملف المشكلة الطائفية في العراق

ليس بخاف على أحد، بأن في العراق مشكلات طائفية راسخة الجذور منذ عشرات السنين، بل وقامت العديد من الأنظمة الحاكمة السابقة وقام بعض حكام العراق بحماية وضمان ودوام تلك المشكلات وتأجيجها من خلال مؤسسات وتشريعات مقنعة ومن خلال نتاجات فكرية تقوم على تزوير التاريخ وكذلك من خلال إشاعة قيم ومفاهيم بالية تقوم على إحياء العصبيات المقيتة بين أبناء بعض الأقليات الاثنية لاستقطابها كقاعدة للنظام الدكتاتوري ولتأجيج صراعات جانبية بينها وبين الأغلبية الشعبية بالرغم من آن جرائم النظام البعثي البائد شملت كل شرائح وأوساط الشعب وان كانت بنسب متفاوتة..

وتكاملت سياسات النظام البعثي الطائفية وللأسف مع بعض التوجهات الإقليمية والغربية السلبية تجاه الشيعة انطلاقاً من قناعات خاطئة تجاه تجارب خارج العراق، من قبيل تداعيات نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية وتأثيراتها في المنطقة...وتجربة الصراع بين حزب الله اللبناني والكيان الصهيوني.

أشار العديد من الباحثين المحايدين وكذلك مسؤولين سابقين في الدولة العراقية وشخصيات وجماعات عراقية معارضة متنوعة إلى هذه الظاهرة، ومع وجود تباين في تحديد أسبابها وعمق رسوخها في الواقع العراقي وربما في تعريفها.. إلا أن اغلب تلك الجهات أكدت وجودها وخطورتها في الواقع والمستقبل العراقي.

مارس النظام البعثي سياسة التحريض السياسي الداخلي والخارجي ضد الأغلبية في الوطن، ووظف العلاقات الإقليمية والدولية لذلك من خلال إثارة مخاوف بعض

الحكومات المجاورة التي تعيش في بلدانها أقليات تنسجم مذهبياً مع الأغلبية الشعبية في العراق او من خلال رفع شعار تهديد الأغلبية الشيعية العراقية للأمن القومي العربي..!؟

قام المشروع الطائفي للنظام البعثي ولعشرات السنين، بالمحافظة على القيم والمفاهيم المتخلفة التي تعيشها أوساط متخلفة وانعزالية بعيدة عن مراكز العمران والثقافة في الوطن ووفر لها امتيازات مادية وسياسية ومعنوية لضمان بقاء قدرته على تأجيج الصراعات المذهبية ولضمان معين لا ينضب من الرجال والقوى الحاقدة طائفياً لتوظيفها سياسياً وعسكرياً عند اللزوم.

إنّ إعلان الانتماء لطائفة ليس مظهراً للمشكلة الطائفية وانما حق آنساني لكل فرد وكذلك فان طرح المشكلة سياسياً واعلامياً باتجاه المطالبة بحلها بصورة عادلة ليس تأجيجاً للطائفية بل العكس هو الصحيح.

وهكذا فإن مطالبة رموز وقيادات الحركة الوطنية بحل المشكلة الطائفية ليس انجراراً لسياسة طائفية كما يريد أبناء مدرسة الإرهاب الفكري تخويف تلك القيادات به، بل تعمّد تجاهل الواقع المأساوي هو مساهمة في تكريس المشكلة وضمان لاستمرارها واستمرار التزييف في الشعب والوطن.

حقيقة أخرى واضحة جدا في الواقع السياسي العراقي وهي أن وحدة الانتماء المذهبي لا تعني بالضرورة وحدة الانتماء السياسي ووحدة الموقف السياسي، ما الذي يجمع مثلا في الرؤى والمواقف السياسية بين رئيس الائتلاف الوطني العراقي ورئيس القائمة العراقية والسكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي، مع أنهم من انتماء مذهبي واحد؟

نكرر أن جوهر الصراع في هذه الأزمة هو سياسي وليس طائفي ولكن يتم استخدام أدوات الفتنة المذهبية بقوة فيه، وهو أمر رائج في هذه الأيام في المنطقة حيث أصبحت الأدوات والشعارات والاطروحات المذهبية هي المفضّلة لدى عدة دوائر إقليمية ودولية لحسم الصراعات مع أعدائها، يجب أن يعترف البعض بأن الصراع في العراق والمنطقة هو في حقيقته صراع سياسي وأمني واقتصادي وفكري، تشترك فيه دوائر أمنية إقليمية ودولية، وهو صراع بين نهجين سياسيين مختلفين.

سبل مواجهة الفتنة المذهبية في العراق:

ضمن هذا العنوان تبرز عدة عناوين فرعية مهمة، منها ضرورة معرفة ووعي خطورة الفتنة المذهبية في هذه المرحلة والتهديد الجدي الذي تمثله للمصالح العليا للعراق والعراقيين وللنظام السياسي الجديد في العراق ومنها أهمية التعبئة الشاملة لمواجهتها على عدة مستويات وفي مختلف المجالات كالمجال الثقافي والتعليمي والتربوي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني والإداري والسياسي والأمني وحتى في مجال السياسات الخارجية خاصة مع دول الجوار، ومن العناوين الفرعية موضوع تنظيم الأوضاع الداخلية لكل واحد من المكوّنات العراقية، وهي المقدّمة الضرورية لتنظيم العلاقات بين المكوّنات.

وللقضاء على حالات التشرذم والتنافس السلبي ولمنع خطط الدوائر الأمنية الإقليمية والدولية للاختراق والتدخّل في الشأن العراقي الداخلي، كما نلاحظ هذه الأيام !.دون أن ندرك عمق جذور الفتنة المذهبية في الوطن، وسعة الجرائم التي ارتكبتها الأنظمة التي حكمت العراق من خلال سياسات الاضطهاد الطائفي والعنصري السلطوي المنظّم وبالأخص النظام البعثي، سوف لن يكون عندنا الوعي اللازم ولا الدافع القوي للمبادرة إلى الحلول الجذرية والاستراتيجية المطلوبة لصيانة العراق والشعب العراقي من تهديدات التوظيف السياسي للفتنة المذهبية.

في الملف الطائفي في العراق توجد ملفّات ثانوية وعقد خيوط متشابكة، يجب أن يقوم الحكماء من قيادات القوى الوطنية العراقية بتفكيكها وحلّها ووضع كل واحدة منها ضمن سياقاتها وقنواتها المناسبة ومن ثم متابعة معالجة إشكالاتها باستخدام الأدوات المناسبة والفاعلة، وعزل كل ذلك عن التدخّلات والتأثيرات الخارجية السلبية والترحيب بكل، جهد وطني وإقليمي ودولي نزيه وإيجابي، يساعد الجهد الوطني في الحل.

في الملف الطائفي العراقي نجد:

أولاً: الخلافات العقائدية والفقهية والتاريخية بين المذاهب الإسلامية المختلفة: وهو أمر لا يختص به العراق ولا الدين الإسلامي، ومكان بحث تلك الخلافات والحوار فيها هو المراكز العلمية الإسلامية وحلقات الدرس التي يديرها العلماء المتخصّصين والباحثين ومن أدواتها الكتب والمحاضرات والتقارير العلمية الموثقة، ويتم إبعاد كل ذلك عن السياسة والسياسيين وأدوات النظام السياسي وعن الأحزاب والصراعات السياسية، وهناك الكثير من البحوث والكتب التي أصدرتها الحوزات العلمية في النجف الأشرف وقم والأزهر الشريف.

ويجب أن يأخذ المختصين بهذا الحقل بنظر الاعتبار وجود مراكز غامضة الأهداف ومجهولة التمويل تقوم (وخاصة في السنوات الأخيرة) بالبحث في ثنايا، كتب المذاهب المختلفة وتبحث عن نقاط سهو أو خطأ أو رأي غريب لعلماء دين لهم مكانتهم في كل مذهب، وتجمع كل ذلك وتنشره على الملأ بوصفه رأيا للمذهب ولتحريض أتباع المذاهب ضد بعضهم البعض، وتكون وسيلتهم لذلك آراء وشبهات تحتاج إلى المتخصّصين لدحضها. كما أن هناك أدلّة على قيام دوائر أمنية بأطلاق أو دعم فضائيات لأثارة الخلافات العقائدية والفقهية بين المسلمين من خلال حوارات، مفتعلة بين أنصاف متعلّمين وأشباه علماء غير معروفين، وهو ما يزيد مسؤولية المراكز العلمية الرصينة والعلماء المتخصصين.

ثانياً: ملف بناء معادلة السلطة بعد سقوط النظام البعثي ونسب مشاركة المكوّنات الثلاث (الشيعة والكرد والسنّة) فيها من الناحية النظرية (الدستور والآليات الديمقراطية المعروفة) لابد أن يكون اعتماد صندوق الانتخاب وفق مبدأ لكل مواطن صوت واحد بغض النظر عن دينه وقوميته ومذهبه هو المنهج الصحيح لبناء معادلة السلطة في النظام السياسي الجديد في العراق، بشرط ضمان حرية ونزاهة الانتخابات وسلامة قوانينها وضوابطها، ومراعاة بناء الكتل والائتلافات الانتخابية على أساس وطني والتنافس بين القوائم اعتمادا على ما تطرحه من خطاب سياسي وبرامج انتخابية واعتمادا على الشخصيات المرشّحة من قبلها وخاصة ذات التاريخ الوطني في مقارعة الدكتاتورية والدفاع عن مصالح الشعب ومدى نزاهتها وكفاءتها.

هذا من الناحية النظرية المفترضة، ولكن ملابسات الواقع الذي برز بعد سقوط النظام البعثي في عام 2003 لم يكن مهيّأ ولا مشجّعا للأخذ والاكتفاء بالآليات الديمقراطية

فقط لأسباب أهمّها وضوح وجود أغلبية سكانية ساحقة لأحدى المكوّنات (الشيعة) واتضاح توجّهها للتحالف مع مكوّن آخر (الكرد) اشتركت معها ولعقود من الزمن في المظلومية والمعاناة على يد النظام البعثي، وكذلك لكون النسبة الأكبر من القاعدة المناطقية والاجتماعية والنخبوية للنظام البعثي المنهار محسوبة على المكوّن الثالث (السنّي)، مما يجعل التكهّن بنتائج أية انتخابات، حرّة ونزيهة ووفق الآليات الديمقراطية أمرا سهلا ومعروفا..!؟

ومما زاد في تعقيد الواقع توجّه دوائر إقليمية متضرّرة أو خائفة من التغيير في العراق أو معادية للمحور الإيراني، وتوجّه دوائر أمنية غربية لبناء منظومات ضغط فاعلة على القوى الوطنية العراقية لمنع استكمال مقوّمات السيادة الوطنية ومنع تهديد مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وتوجّه مجموعات مسلّحة متطرّفة لتصفية حساباتها مع دوائر دولية وإقليمية في الساحة العراقية، هذه التوجّهات الثلاث، إضافة إلى بقايا التشكيلات القمعية والحزبية للنظام البعثي، اعتمدت الانقسامات المذهبية ورفع راية الدفاع عن المكوّن السنّي كوسيلة للاستقطاب والتعبئة لتأمين القاعدة البشرية المساندة لخططها وسياساتها.

وبالطبع لم تخلو الساحة المحلية العراقية من قوى وشخصيات انتهازية تبحث عن النفوذ والجاه والسلطة وبأي ثمن حتى لوكان ثمنه تأجيج الانقسامات والصراعات المذهبية والعنصرية وتدمير نسيج المجتمع العراقي العريق.

كل ذلك التعقيد وتلك الملابسات دفعت القيادات الوطنية العراقية، وأضافه لتبنّيها الآليات الديمقراطية في بناء معادلة النظام السياسي الجديد، تبنّيها لمبادرات سياسية تختص بالمرحلة الانتقالية التي أعقبت سقوط النظام البعثي، من قبيل: إضافة خمسة عشر شخصية من المكوّن السنّي إلى لجنة كتابة الدستور المنبثقة بواسطة الانتخاب من الجمعية الوطنية الانتقالية لضمان مشاركتهم في كتابة الدستور ومن قبيل تقسيم المواقع الأساسية التسعة (رئيس الجمهورية ونائبيه ورئيس الوزراء ونائبيه ورئيس مجلس النواب ونائبيه) وبغض النظر عن النسب السكانية للمكوّنات وعن نتائج الانتخابات النيابية (التي فاز بها الائتلاف العراقي المحسوب على المكوّن الشيعي)، تقسيمها بالتساوي على المكوّنات الثلاث (الشيعة والكرد والسنّة)، وكذلك تبنّي مبدأ المشاركة والتوافق في لقاءات القيادات عند تشكيل الحكومة، وطرح مشروع الحوار الوطني والمصالحة الوطنية وقبول الحوار حتى مع من رفع

السلاح ضد النظام الجديد، كل تلك المبادرات كانت لمعالجة ملابسات بناء المعادلة السياسية والاجتماعية للنظام السياسي الجديد.

لابد من التأكيد هنا على حقيقة هامة وهي: مهما كانت الأزمات والتحدّيات التي يواجهها الوطن، فيجب أن لا تكون الحلول على حساب الثابت الوطني المتمثل بالآليات الديمقراطية وآراء المواطنين (ونكرّر بشرط توفير ضمانات صارمة لنزاهة الانتخابات وسلامة قوانينها)، ولا على حساب حق الكتلة البرلمانية الأكبر (لوحدها أومن خلال تحالفات مع قوى أخرى) بتشكيل الحكومة وانتخاب رئاسة مجلس النواب ويكون للكتل او القوى ذات المقاعد الأقل دور المعارضة داخل مجلس النواب وضمن ضوابط الدستور، وبهذا النهج وحده نضمن بناء نظام سياسي عادل ومستقر، يحقّق للشعب الحرية والاستقلال والسيادة والازدهار، ونكرّر أيضاً معيار وطنية الشخصيات والقوى والكتل البرلمانية هو طبيعة برامجها الانتخابية وخطابها السياسي المعلن للأمة ومصاديق الترجمة العملية لهما في الواقع القائم، من المواقف الحكيمة للمرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف وضعها ثلاثة ضوابط لمشروع المصالحة الوطنية الذي طرحته الحكومة العراقية قبل سنوات، وهي:

أن لا يتم مكافأة قتلة العراقيين، وأن لا تكون على حساب نتائج الانتخابات المعبّرة عن آراء العراقيين، وأن لا تكون منافية لقيم العدالة. وهي بحسب قناعتنا نفس الضوابط التي تصلح أن تحكم المبادرات السياسية وحلول الأزمات ذات العلاقة بملف العلاقات بين المكوّنات ومعادلة السلطة.

بالطبع هناك عوامل مساعدة للحكومة في تعاملها مع هذا الملف الثانوي (تمثيل المكوّنات الثلاث في معادلة النظام الجديد)، من قبيل سلامة ووضوح وصرامة المعايير المعتمدة في اتخاذ الموقف من البعثيين وإخراج الملف من منهج الصفقات السرية وعدم التمييز المذهبي بين المشمولين بالمسائلة والعدالة والسعي قدر الامكان لحصر الذين يتم إقصائهم واجتثاثهم ضمن أضيق مساحة ممكنة بحيث لا تشمل سوى المشتركين في جرائم الإبادة الجماعية وقتل المواطنين والسرّاق الكبار للمال العام ورموز النظام المعروفين، ومن قبيل استثناء الكفاءات العلمية والنساء من إجراءات المسائلة (من غير مرتكبي الجرائم التي ذكرناها قبل قليل) وضمان شروط العيش ولو بحدها الأدنى كباقي المواطنين لعوائل المشمولين بالاجتثاث وإعادة دورهم ومحلات سكناهم (بشرط أن لا تكون من بيوت وعقارات

المهجّرين والمعارضين في زمن النظام البعثي وأن لا تكون مسروقة من المال العام أي من ممتلكات الدولة).

إن ممارسة الحكومات المحلية (مجالس المحافظات) لصلاحياتها الكاملة المنصوص عليها في الدستور، ودعم تكوين الأقاليم إذا توفرّت ضوابطها الدستورية، هو أمر ملح ومفيد ويخفّف كثيرا عن الحكومة المركزية في الكثير من المشكلات اليومية وخاصة ملف الخدمات وبالتالي تضيق مساحة أرضية الكثير من المطالبات والاتهامات الموجّهة لها، وعلى الحكومة المركزية الدعم الجاد لهذا التوجّه الدستوري بعيدا عن رغبات البعض بالاستئثار بالصلاحيات والإمكانات بمبرر المؤامرات الخارجية (التي لا نشك بوجودها وخطورتها) وبعيدا عن منهج الوصاية على الشعب وهذا لا يعني مطلقا التساهل مع أدوات الأجندة الخارجية الساعية للتقسيم.

على الحكومة العراقية أن تقوم بكل ما بوسعها وبأقصى درجات المرونة لمعالجة المشكلات التي يعاني منها أبناء المنطقة الغربية بشكل خاص (فضلا عن المشكلات التي يشتركون بها مع شركائهم في الوطن أبناء المنطقة الوسطى والجنوبية)، وذلك لدفع كل شبهات التهميش والإقصاء المزعومة، نعم يجب أن لا تتجاوز إجراءات الحكومة الثوابت الوطنية او الخطوط الحمراء الوطنية، وأهمها:

1- أن لا تتعارض الإجراءات مع الدستور الذي أقرّه الشعب العراقي في استفتاء عام 2005.
2- ألا يتم مكافأة قتلة الشعب العراقي، وألا تتعارض الإجراءات مع قيم العدالة وأن لا تكون على حساب نتائج الانتخابات.
3- أن لا تؤدي الإجراءات إلى عودة ركائز النظام البعثي البائد، ولا إلى عودة المعادلة السياسية الاجتماعية الظالمة التي حكمت العراق أكثر من تسعة عقود من الزمن وكانت تقوم على أساس التمييز بين المواطنين العراقيين وفق معايير عنصرية ومذهبية ومناطقية، وعلى الإقصاء المتعمّد والممنهج للأغلبية السياسية الاجتماعية الشعبية.

ثالثاً: ملف المظالم المنسوبة لحكومة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي (وبالذات المنسوبة لرئاسة مجلس الوزراء، وهو كما هو معروف من الشيعة) تجاه قوى وشخصيات

ومناطق محسوبة على المكوّن السنّي، وما يسمّى بالتهميش والإقصاء لهذا المكوّن، وفي قبال ذلك الجرائم الوحشية (كالاغتيالات والقتل الجماعي والتدمير الكامل للمحلات والمناطق مثل محلة الصدرية في بغداد وتلعفر في الموصل وطوزخورماتو في كركوك وقتل الزوّار وتفجير العتبات) التي، ارتكبت ومنذ 2003 – فضلا عن جرائم النظام البعثي وغالبية، نخبته الحزبية والأمنية من المنطقة الغربية – ولحد الآن، بحق الشيعة من قبل مجموعات ترفع لواء الدفاع عن السنّة مدعومة بفتاوى دول الجوار التي تكفر الشيعة وتستبيح دماءهم وأموالهم وأعراضهم...هذه المشكلة هي الجانب او البعد الثالث في الملف الطائفي في العراق، وهو الجانب الذي يتم استغلاله كثيرا للتحريض والتعبئة للفتنة المذهبية، وباستثناء تلك الجرائم الكبيرة الواضحة التي تم ارتكابها في الشارع وأمام المواطنين مثل التفجيرات والمفخّخات والاغتيالات، لابد من الانتباه إلى مدى صحة ودقة المعلومات التي، يسرّبها البعض للأعلام عن التعذيب والاغتصاب وباقي الانتهاكات داخل السجون.

وكذلك التحقيق في حقيقة هوية الأفراد الذين تؤدي بعض أعمالهم إلى زيادة التوتّر وتأجيج نيران الأحقاد والاضطرابات وعدم الاكتفاء بانتماءاتهم الظاهرية، فربما يكون فرد يبدو بصورة مواطن عادي في ساحة التظاهرات والاعتصامات هومن بقايا أجهزة القمع البعثية السابقة أو من أعضاء التنظيمات الإرهابية، وربما يكون الجندي او الشرطي الذي أطلق النار وقام بتصعيد رد الفعل ضد المتظاهرين مرتبطا بدوائر أو بجماعة تسعى لإشعال الفتنة. لذا يجب أن تكون التحقيقات سريعة وكفوءة وشفّافة ويتم اعلان نتائجها بسرعة واتخاذ الإجراءات بسرعة وصرامة منعاً لخلط الأوراق وعدم تمكين الحرب النفسية وفضائياتها الكاذبة من إشعال الفتنة وتأجيجها، كما لابد من اعتماد اللجان المشتركة التي، تمثل كل الفرقاء المختلفين والمنبثقة من المؤسّسات الدستورية المعروفة للمتابعة وتقصّي الحقائق وتشخيص المقصّرين والمرتكبين للأعمال المنافية للقانون، والابتعاد عن منهج اللجان السرية أو التي تمثل فريقاً واحداً.. مما يساعد أيضاً في التعامل الصحيح مع هذا الملف الجانبي، هو تنظيم القواعد الانضباطية للفريقين.

أي بعبارة أخرى لابد من أن يكون للمتظاهرين قنواتهم الرسمية المشخّصة لرفع المطالب وللحوار والتفاوض والاتفاق منعا لاختراق بقايا النظام السابق وعملاء الأجهزة الأمنية الخارجية والتنظيمات الإرهابية ومنعاً أيضاً للعناصر الانتهازية التي تريد ركوب

الموجة للوصول إلى مصالحها الضيّقة الخاصة، وعلى الحكومة أيضاً تحديد من يتحدّث ويفاوض ويبرم الاتفاقات نيابة عنها ومحاسبة، كل من يخرج أو يشوش على هذه القنوات المحددة المعلنة. يجب أن لا يتخوف البعض من توجّه قوى وشخصيات كل مكوّن نحو تنظيم صفوفه وترتيب بيته الداخلي، ويجب عدم اعتبار ذلك توجّها طائفيا أو عنصريا...وبالتأكيد سيكون الحوار والتفاوض والتفاهم والاتفاق بين مكوّنات الشعب العراقي أسهل وأكفأ وأسرع، أذا كان البيت الداخلي لكل منها، موحّد ومنظم ومتراص وتمثله شخصيات وطنية نظيفة وحكيمة ومعروفة ومقبولة من الآخرين.

إنّ كل ما ذكرناه لا يعفي الحكومة وخاصة أجهزتها الأمنية من المتابعة الدقيقة للتدخّلات الخارجية عربية وإقليمية كانت او اجنبية والقصاص الحازم ووفق القانون، ممّن يتواطأ مع التدخّلات الخارجية، وذلك لصيانة حرية واستقلال العراق وسيادته الوطنية ونظامه السياسي الديمقراطي الجديد.

القوى والشخصيات السياسية السنّية التي شاركت في العملية السياسية منذ سقوط النظام البعثي ولحد الآن عجزت عن القيام بدور تلك المرجعية الموحّدة وعجزت عن إيجادها بسبب تشتّتها وتأثر بعضها بضغوط دوائر إقليمية ذات مواقف سلبية من النظام السياسي الجديد في العراق فضلا عن ضعف قاعدتها الشعبية، وربما لم تقم القيادتين الشيعية والكردية بما يكفي (ربما لانشغالها بهمومها الأثنية والفئوية) لمساعدة الوطنيين المخلصين من أبناء المكوّن السنّي لبناء مرجعيتهم الوطنية المستقلة بعيدا عن البعث والمنظمات الإرهابية والتدخّلات الخارجية (باستثناء السياسة العامة الحكيمة التي كانت المرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف تتصرّف وفقها في هذا الملف) المرجعية السياسية الدينية السنّية القادرة على التحرك الإيجابي في الأجواء التي سادت بعد سقوط النظام البعثي لإعادة بناء معادلة الشراكة الاستراتيجية الجديدة مع الكرد والشيعة وبناء العقد الوطني العراقي الجديد، بعد كل ما أصابه من تخريب وتآكل بسبب سياسات النظام البعثي الصدامي (الذي سعى ومن خلال مختلف الأساليب والخطط الإيحاء بتمثيله لسنّة العراق وصدّقه البعض من السنّة لحصولهم على امتيازات، وصدّقة أيضاً بعض الشيعة لمظلوميتهم التي لامثيل لها والتي يريدون معرفة المسؤول عنها)، وبعد الجرائم البشعة التي ارتكبتها المجموعات الإرهابية خاصة ضد شيعة العراق ومقدساتهم، وقامت ولا تزال التنظيمات الإرهابية المسمّاة بالقاعدة

وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وبقايا النظام البعثي البائد بدور فاعل في المنطقة الغربية لمنع تشكّل وانبثاق تلك المرجعية الوطنية السياسية والدينية الموحّدة لأخوتنا السنّة ووصلت إلى مستوى التصفيات الجسدية للكثير من الشخصيات الوطنية السنّية التي يمكن أن تتقوّم بها تلك المرجعية المستقلة، وللمحافظة على نهج حصر تمثيل المكوّن السنّي بالبعثيين الصداميين أو بالشخصيات التكفيرية المجهولة التاريخ ويبدو أن هناك دوائر دولية وإقليمية ذات وزن تدعم هذا التوجّه لرغبتها في إبقاء السنّة معزولين عن أخوتهم من المواطنين العراقيين من المكوّنين الآخرين ومنعهم من التفاعل الإيجابي معهم ضمن حدود الوطنية العراقية ذات الجذر الحضاري الإسلامي المشترك، وإبقاءهم ورقة ضغط بيدها لخدمة مصالحها ولاعتقاد تلك الدوائر بقدرة البعثيين وخبرتهم في قمع الحركة الوطنية العراقية (لا يقاف التطورات السياسية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية والثقافية الهائلة التي يشهدها العراق منذ سقوط البعث، والتي هي قطعا ليست في صالح الدكتاتوريات العربية الباقية) والتصدّي للمحور الإيراني في المنطقة، للأسف من يستمع إلى بعض خطابات التحريض الطائفية في السنوات الأخيرة سوف يستذكر خطابات البعث الصدامي في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، والتي جرّت الويل والدمار للعراق، وهوما يدل على عجز الشخصيات السنّية المشاركة في العملية السياسية على قيادة حركة الاحتجاجات الشعبية الأخيرة أي عجزها عن قيادة قاعدتها الشعبية المفترضة في المنطقة الغربية، ويدل أيضاً على استمرار تحكّم بقايا النظام البعثي البائد وعناصر المجموعات المسلحة المتطرفة والعناصر المشكوك بارتباطها بدوائر خارجية باتجاهات حركتها المستقبلية.

يعتقد البعض أن دراسة وتحليل بعض ما طفى على سطح حركة الاحتجاجات في المنطقة الغربية من شعارات ومواقف ومطالب، تشير الى أن أعداد غير قليلة من أبناء الوطن يعيشون درجة عالية من التعصب الطائفي الأعمى، ويعيشون حالة مصادرة ليس الرأي الآخر فقط بل مصادرة الموجودات الأثنية الأخرى ومصادرة كل استحقاقات حقائق الواقع السياسي والاجتماعي القائم في العراق، وتكاد تنعدم ثقتهم بأخوتهم العراقيين من أبناء الشمال والوسط والجنوب وتشير الى صعوبة وربما استحالة إنجاز مشروع شراكة حقيقية في النظام السياسي القائم في هذه المرحلة، وهو ما أثبتته تجربة السنوات العشرة الماضية، حيث تتحول المشاركة وبسبب الاختلاف فيما هو ثوابت وطنية ومصطلحات أساسية وحول

من هو عدو النظام الجديد ومن هو حليفه وصديقه، تتحول إلى صراعات داخل النظام تشل قدرته عن تحقيق أية تنمية حقيقية، وتفتح ثغرات في سور أمن النظام قابلة للاختراق من قبل القوى الخارجية المعادية وتعرّض الوطن إلى أخطار كبيرة.

وبناء على ذلك يعتقد ذلك البعض بأن تفكيرا جادا ومسؤولا في تطبيق الفرص الدستورية لإقامة الفدراليات (فدرالية المنطقة الغربية وفدرالية الوسط والجنوب وفدرالية العاصمة بغداد أضافة إلى فدرالية كردستان القائمة فعلا) بضوابطها المحددة دستوريا، قد يكون أمرا مطلوبا وربما ملحّا في هذه الفترة الحساسة، لأنها قد تكون الفرصة الدستورية الوحيدة للمحافظة على وحدة العراق ومنع الحرب الأهلية المحتملة.

ثانياً: ملف كردستان العراق

بمراجعة بسيطة لتاريخ العراق المعاصر، على الأقل منذ ما سمّي بالاستقلال وحتى يومنا هذا نكتشف المكانة الهامة التي تشغلها كردستان العراق والحركة التحررية القومية الكردية في الواقع السياسي العراقي، والارتباط العضوي الوثيق بين الملف الكردي وباقي ملفات الدولة العراقية. دوما كان التحالف مع الأخوة الكرد ركيزة مهمّة للتحالف الوطني العام والتحالف لا يعني القبول بكل الرؤى والمواقف السياسية او الفكرية للطرف الحليف (وهذا المبدأ ينطبق على كل المكوّنات والحلفاء الآخرين)

لا يمكن لسياسي عاقل أن يتخيل قدرة الحل العسكري على حسم النزاع بين المركز والإقليم، فما الذي يريد أنصار هذا الحل أن يقوموا به أكثر مما قام به النظام البعثي الصدامي؟ الذي لم يتوانى عن استخدام السلاح الكيمياوي والإبادة الجماعية لمئات الآلاف من المواطنين الكرد الأبرياء وتدمير آلاف القرى وسياسة الأرض المحروقة والقصاص الجماعي وزرع المستوطنات في الإقليم، أضافة إلى كل أساليب القتال التقليدية والمحاولات المتكرّرة لاغتيال زعماء وقيادات الحركة التحرّرية الكردية (بالطبع وسط سكوت وتواطؤ عربي تام ودولي شبه تام آنذاك)، ومع كل ذلك لم ينجح في القضاء على الشعب الكردي ولا حقوقه القومية ولا على قواه الوطنية.

وفي المقابل نحن على يقين من أن الدرجة العالية من الوعي السياسي (وفهم طبيعة الظروف المعقدة التي يعيشها العراق والمنطقة والعالم) والشعور بالمسؤولية الذي تتميز به القيادة الكردية، يجعلها، تدرك، عمق وحجم تفاصيل الملفات التي يجب التفاهم عليها مع بغداد سواء كانت قيادة الإقليم تسعى فعلا للالتزام بالصيغة الدستورية للإقليم، او انها تعمل في الواقع من أجل الانفصال (الاستقلال)؟

وإذا كانت التجارب أثبتت فشل الحل العسكري والأمني للقضية الكردية فهي أيضاً أثبتت فشل منهج فرض الحل من طرف واحد مهما ضعف المركز ومهما كانت الظروف مؤاتية لذلك الطرف، ويكفي لأثبات صحة ما نقوله، هو عودة الطرفين المتخاصمين إلى التأكيد على سياسة الحوار والتفاوض لحل المشكلات ومعالجة الأزمات، بينما كانا قبل سنوات على حافة الصدام المسلح، ولا يعني هذا زوال أرضية الصدام العسكري، بل يعني قناعة الطرفين بعدم جدواه، بل وقناعتهم بأن الحل العسكري والأمني يزيد المشكلات تعقيدا وصعوبة.

يجب أن يتخلّى الطرفين عن فرضية إمكانية حل الملفات العالقة بين المركز والإقليم في جولة حوارات وتفاهمات لا تستغرق سوى أيام قليلة، وهي الفرضية التي نلمسها من خلال عدة تصريحات أخيرة صدرت عن مسؤولين في بغداد وأربيل، وهي فرضية غير واقعية ناتجة عن منهج شخصنة المشاكل ومنهج عقد الصفقات السرية وعدم التعمّق في تشخيص جذور الأزمة واستبدال الوقائع الميدانية بالأماني العاطفية، وهو نفس المنهج الذي أدى قبل سنوات إلى الإغراق في التفاؤل والآمال نتيجة وعود شخصية وعبارات عامة وردت في هذه الوثيقة أو تلك، وهو منهج في غاية التبسيط ؟

وأما من يريد فرض الحل اعتمادا على دعم قوى خارجية إقليمية كانت أم دولية، فندعوه إلى الدراسة المعمّقة لتجربة السبعينات والتي انتهت بكارثة للحركة التحررية الكردية وللشعب الكردي المظلوم، بمجرد إعطاء الولايات المتحدة الأمريكية الضوء الأخضر لشاه إيران آنذاك لعقد اتفاقية الجزائر مع النظام البعثي بوساطة الحكومة الجزائرية عام 1975، وبالتالي سحبت إيران دعمها للحركة الكردية، والجميع يعرف ما حصل بعدها، حيث عادت طاحونة القمع والموت البعثية تسحق أبناء شعبنا في كردستان العراق وتشتّت قياداته وزعمائه

في مدينة كرج (إيران) وسوريا والمنافي الأخرى البعيدة، فقد علمتنا تجارب التاريخ القريبة والبعيدة أن لا أصدقاء دائمين للقوى الكبرى ولا أعداء وإنما المصالح الدائمة.

لم تخطأ القيادات الكردية عندما راهنت ولعقود من الزمن على علاقاتها الوطنية مع العرب والتركمان وباقي القوميات المتآخية ومع القوى السياسية الفاعلة في باقي المناطق العراقية، وراهنت على تواقيعهم في مواثيق، أطر وجبهات ولجان العمل المشترك وفي البيانات الختامية لمؤتمرات المعارضة العراقية قبل سقوط النظام البعثي، والخيار الوحيد هو الاستمرار في الحوار الجاد بين القوى الوطنية العراقية داخل الحكومة وخارجه بشرط أن يؤمن الجميع بالمصلحة الوطنية العليا للعراق وبالحقوق المشروعة للشعب الكردي والحقوق المشروعة لكل المكونات العراقية الأخرى ولا خيارات أخرى مهما كانت المشكلات والتحديات والتطورات. توجد ملفات حقيقية ومعقدة من قبيل:

1- حدود الإقليم ورقعته الجغرافية، ودور المتغيرات في الحدود في إثارة مشكلات جديدة أو تعميق مشكلات قائمة تخص مكوّنات وطنية، أخرى وتأثيرها على الأمن القومي للوطن.

2- مصير ومستقبل الأثنيات الأخرى الموجودة داخل الحدود النهائية من قبيل التركمان الشيعة منهم والسنة، والعرب والآثوريين والشبك الشيعة والأيزديين ومدى تفاهم قياداتهم ورموزهم مع قيادة الإقليم، خاصة وأن فدرالية كردستان العراق هي فدرالية قومية وليست فدرالية إدارية كما هو حال في أغلب فدراليات الدول المستقرة سياسيا مثل الولايات المتحدة وألمانيا وسويسرا وكندا وغيرها.

3- ملف المياه والسدود الذي يدخل في صلب الأمن القومي لأي بلد، بلحاظ مرور بعضها أو تواجدها في مناطق كردستان.

4- المنافذ الحدودية مع دول الجوار والمطارات، وطبيعة علاقتها بالمركز.

5- طبيعة المؤسّسات والمعاهد والقوات العسكرية والأمنية والمخابراتية الموجودة في الإقليم وكيفية ضمان ارتباطها وانضباطها بالضوابط الاتحادية المنصوص عليها دستورياً.

6- دور المؤسسات الرقابية الاتحادية في الإقليم.

7- الضوابط الدستورية للتعامل مع الثروات الطبيعية في الإقليم.

8- العلاقات الخارجية للإقليم ومدى انضباطها بالسياسة الخارجية للدولة الاتحادية.

9- البنوك الأجنبية في الإقليم ومدى التزامها بضوابط السياسة المالية الاتحادية.

وغيرها من الملفات التي نعتقد بضرورة أن تأخذ الوقت الكافي والمطلوب، للحوار والتفاهم حولها ونكرر خطأ منهج الصفقات الفئوية والشخصية البعيدة عن الآليات الدستورية والديمقراطية، خاصة أذا تمت في ظرف يعتقد فيه طرف بأنه قادر على استغلال ظرف صعب يمر فيه الطرف المقابل.

كانت تجربة الأستفتاءعلى تقرير المصير لسكان أقليم كردستان قبل سنوات فرصة جيد لقادة الأقليم وقادة الأحزاب الكردية للتعرف على نوع وحجم المخاطرالتي قد تنبثق جراء أية خطوة أنفرادية ، كما وصار واضحا لديهم طبيعة المواقف المتلونة والمتناقضة التي تتخذ ها الدوائر الدولية والأقليمية من قضاياهم بحسب مصالح تلك الدوائر .

على البعض مراجعة قناعاتهم بخصوص الحقوق المشروعة للشعب الكردي في العراق ومنها حق تقرير المصير، وعليهم أعادة بناء تلك القناعات بما يتناسب ومضامين لوائح حقوق الأنسان، وأيضاً بما يتناسب والشراكة الوطنية ومع التحالف الاستراتيجي بين الشرائح الشعبية التي تم اضطهادها خلال فترة النظام البعثي، وعليهم أيضاً التخلص من رواسب الثقافة العنصرية التي قام النظام البعثي البائد بترويجها لعقود من الزمن. وفي نفس الوقت صحيح إن حدود سايكس – بيكو غير مقدّسة، ولكن على الجميع عدم تعريض الوطن لمخاطر استراتيجية وبعيدة المدى لمجرد تحقيق مكاسب آنية ومصالح فئوية.

نحن متأكّدون من أن روح الحوار والتفاهم بين المواطنين الأخوة الأشقاء والشركاء في المظلومية والوطن والمستقبل يختلف تماما عن حوار الغرباء المتخاصمين والمتعادين المتربّص أحدهم بالآخر فحوار الأشقاء الشركاء لا تشكل فيه النسب والأرقام عقبة جوهرية لأن جيوب الطرفين، يفترض أن تصب في جيب واحد هو جيب الشعب العراقي، نعم على الجميع احترام الدستور والقوانين وخدمة المصالح العليا للشعب العراقي بكل مكوّناته.

تقييم الحوار والمصالحة الوطنية في العراق على ضوء المبادئ الإسلامية

الهوية الحضارية الإسلامية هي هوية الغالبية الشعبية في العراق، كما إن الدستور العراقي ينص على عدم مخالفة الإسلام في التشريع وفي برامج الحكومة، من هنا برزت أهمية تقييم مشروع الحوار الوطني والمصالحة الوطنية على ضوء المبادئ الإسلامية.

يعتقد البعض أنه بالإمكان ان نجد في تراثنا الفقهي ما يمكن ان نؤسس عليه بعض صور العدالة الانتقالية التصالحية بمفهومها الحديث، إن العفو عند المقدرة من مكارم الأخلاق التي مجّدها العرب في تراثهم، ودعت إليها الشريعة الإسلامية حيث قال تعالى: ﴿ وَالكَاظِمِينَ الغَيظَ وَالعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللهُ يُحِبُّ المُحسِنِينَ ﴾[1].

ومما لا شك فيه ان مؤيدات العدالة الانتقالية التصالحية في الفقه الإسلامي كثيرة، فمن المبادئ الفقهية التي تشجع على العفو والتسامح وتؤصل لفكرة العدالة الانتقالية التصالحية ما فعله رسول الله (ص) في فتح مكة.

ومن المبادئ التي أقرها الفقه الإسلامي لضمان الحقوق الانسانية: حرمة دم المواطن أياً كانت ديانته، أن لا يهدر دم في الإسلام، والمبدأ الاخير يقوم على نظرة انسانية شاملة لا تفرق بين المواطن المسلم والوافد غير المسلم أياً كانت ديانته.

وفي الحق الخاص فقد أنعقد الاجماع على أن التوبة لا تسقط الحقوق الخاصة، من دماء وأموال وأعراض إلا بردها إلى اهلها كاملة غير منقوصة أو التعويض عنها بأوفر التعويضات المرضية لأصحابها حتى يكون الصفح أو العفو من قبلهم منتجا لآثاره الشرعية.

إنّ الدين الإسلامي هو الرسالة السماوية الخاتمة واعاد صياغة منظومة متكاملة من القيم والمبادئ في شتى الجوانب التي تهم حياة الانسان وكرامته. ومن جملة ما طرحه الإسلام المعايير الاساسية والمبادئ المطلوبة للعدالة المنشودة، وكيفية ضبط هذا المفهوم ومعرفة احتياجاته ومستلزماته وتحديد مكان المصلحة الشرعية والتشريعية.

---

(1) آل عمران، **134**.

العدالة في اللغة تعتبر مصدر مشتق من العدل الذي هو ضد الجور والظلم، وقد نص عليه القرآن الكريم في مواضع متعددة. أما العدالة الانتقالية فهي تعني تحقيق العدل والإنصاف للضحايا المنتهكة حقوقهم وحرياتهم اثناء فترة الانتقال من مرحلة النزاعات المسلحة إلى مرحلة التأسيس لانتقال سلمي ديمقراطي للسلطة.

العدالة الانتقالية كما استعرضنا تعريفها وتفصيلها تشمل تصورا أكبر وأعمق بكثير، منها رد حقوق الضحايا والتعويض المادي والمعنوي جزء متفرع من منظومة إجراءات، والجزء الاساسي فيها هو وجوب محاكمة كبار مجرمي النظام السابق، ومنع إفلاتهم من العقاب.

رسول الله (ص) عفا عن أهل مكة .. ولكن أهدر دم تسعة من كبار المجرمين:

جاء في إحدى الدراسات في السيرة النبوية الشريفة: «محمد رسول الله عليه أفضل صلوات الله ورحماته وبركاته، نبي العدالة بلا منافس، هناك بعض الكتابات تروج لأفكار غير صحيحة على اطلاقها ومنها ما يتعلق بالعفو العام الذي اصدره رسول الله يوم الفتح حين قال (ص): يا معشر قريش ما ترون اني فاعل بكم ؟ قالوا: اخ كريم وابن اخ كريم، قال (ص): «اذهبوا فأنتم الطلقاء» فعفا عنهم بعد ان مكنه الله من رقابهم، فضرب اروع المثل في العفو والصفح عن الجناة بعد القدرة عليهم والتمكن منهم، ونحن نقول ان العفو العام لم يكن شاملا للجميع كما يعتقد البعض، والصحيح ان الرسول (ع) امر بقتل كبار مجرمي قريش وأشدهم عداوة للإسلام، وعند ابو بكر الجزائري في كتابه «هذا الحبيب يا محب» يعدهم ثمانية مجرمين من الرجال وأربع نسوة، وفي كتاب «الرحيق المختوم» لصفي الرحمن المباركفوري ذكر ان رسول الله (ص) أهدر دماء تسعة نفر من اكابر المجرمين، وأمر بقتلهم وان وجدوا تحت استار الكعبة، وزاد على الرجال عبد العزي بن خطل الذي قتل فعلا وهو متعلقا بأستار الكعبة، وما فعله رسول الله (ص) وهو يمتثل إلى قوله تعالى (ولكم في القصاص حياة يا أولى الالباب) ويؤسس لمرحلة جديدة من العدالة تقوم على التصالح والتسامح وتنهي حقبة طويلة من الصراعات الدموية المسلحة»[1].

(1) الكهالي، رفيقة: العدالة الانتقالية: هكذا ينبغي أن تكون، الاتجاه نت، 2013/1/26.

ثقافة التسامح:

وضمن التأصيل الإسلامي لمفهوم المصالحة الوطنية والحوار الوطني، انطلقت مشاريع ثقافية إسلامية تهتم بنقد منابع التعصب، ومواجهة ظواهر نفي الآخر، والعنف، والتحجر، والقراءة الفاشية للدين. وتهتم باكتشاف الأبعاد العقلانية والأخلاقية والإنسانية والجمالية والمعنوية السامية في الدين والتراث، والدعوة للتعددية والتسامح، وارساء قيم الاختلاف واحترام الآخر، وإشاعة ثقافة التعايش والحوار بين الاديان والثقافات، ترسيخ العقلية النقدية الحوارية، وتجاوز العقلية السكونية المغلقة، والاستيعاب النقدي للتراث والمعارف الحديثة، وتطهير التدين من الكراهية والاكراهات، وتحرير فهم الدين من المقولات والافكار والمواقف التعصبية والعدوانية، الكشف عن الاثر الايجابي للفهم العقلاني الانساني للدين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، تبني الرؤى والمفاهيم التي تهدف إلى مواكبة العصر، وتعزز المصالحة بين المتدين والمحيط الذي يعيش فيه، تجلية الابعاد العقلانية والاخلاقية والانسانية والجمالية والمعنوية المضيئة في الدين والتراث.

الفكر الأحادي يرى منهجه وفكره ومسيرته هو الصواب والآخرين في كفر وضلال:

العلاقة بين أبناء وشرائح الأمة الإسلامية وجماعاتها وحكوماتها متذبذبة صعودا وهبوطا، تتراوح بين اللقاء والتقارب والتعاون وبين التنافر والجفاء والخصام والصدام العبثي الذي لا فائدة منه.

الجماعات والتيارات والشخصيات ذات الفكر الأحادي التي ترى بأن منهجها وفكرها ومسيرتها هي الصواب والآخرين في كفر وضلال، ولا يمكن قبول رأي الآخر، أصبح لها نفوذا كبيرا وشعبية كبيرة مما أدى إلى بروز حالة القطيعة والاحتراب.

ولعبت الظروف السياسية التي مرّت بالمنطقة دورا كبيرا مساعدا في تأجيج نيران حرب طائفية خطيرة طرفاها سني وشيعي وما، يرافقه من تبادل التهم، والتراشق بالشتائم، ومحاولة حصر الدين بجهة معينة، وإخراج ما سواها منه !

وبسبب الفكر الديني الرسمي الأحادي الذي لا يقبل التعدد، جاءت مناهج التعليم على نفس السياق معتمدة في نهجها التلقين، كذلك برز خطاب ديني متطرف يدعو إلى القطيعة وتتبع العثرات، وتغلغل هذا الأمر في الفكر الاجتماعي فصار التواصل مع الآخر خيانة للجماعة وانعدام الولاء.

تعدد الآراء الفكرية، والمعرفية خيار أفضل لأنه يتيح فرصة اختيار الأفضل، بعد الدراسة والتمحيص، كما يدعو إلى ذلك القرآن الكريم، والنهج النبوي القويم، دون النظر إلى من نأخذ منه ما دام معتمداً على أساس البحث السليم، ويراعي توافق ما يأخذه مع الدين القويم.

ان التسامح لا يعني تقبل الظلم الاجتماعي أو تخلي المرء عن معتقداته أو التهاون بشأنها. بل يعني أن المرء حر في التمسك بمعتقداته وأنه يقبل أن يتمسك الآخرون بمعتقداتهم. ويعني بأن البشر المختلفين بطبعهم في مظهرهم وأوضاعهم ولغاتهم وسلوكهم وقيمهم، لهم الحق في العيش بسلام وأن آراء الفرد لا ينبغي أن تفرض على الغير.

القواعد الإسلامية العامة للتعامل مع ملف المصالحة الوطنية

يمكن استنتاج القواعد الإسلامية العامة للتعامل مع ملف المصالحة الوطنية، من خلال تحليل موقف رسول الإسلام محمد ص من قريش بعد فتح مكة، الموقف النبوي الكريم تضمّن ثلاثة أبعاد متكاملة:

أولاً: العفو العام عن المسيئين الذين، يشكّلون الحالة الغالبة في المجتمع المكي، والذين أذاقوا النبي الأكرم ص وأهل بيته ع وصحبه الكرام، الأذى والاضطهاد وسلب الأموال والممتلكات.

ثانياً: طلب إنزال أقصى العقوبات (الموت) بكبار المجرمين (تنفيذ القصاص بهم ولو كانوا متعلّقين بأستار الكعبة المشرّفة).

ثالثاً: عدم منح رموز ووجوه النخبة السياسية والاجتماعية القرشية المعادية للإسلام ولحركة الرسول الأكرم ص، أية امتيازات سياسية أو اجتماعية في الوضع الجديد سواء في

مكة المكرّمة بعد الفتح أو في مركز الدولة في المدينة المنوّرة، باستثناء ذلك الإعلان عن منح الأمان لمن يدخل بيت أبو سفيان وهومن أبرز وجوه المجتمع المكي، علما بأن كل من يدخل بيته أيضاً يمنح الأمان. أي إن الموقف النبوي الكريم تضمّن:

1- مبدأ العفو بأوسع نطاق ممكن.
2- مبدأ أقصى العقوبات بحق كبار المجرمين.
3- العزل السياسي الكامل للنخبة السياسية والاجتماعية في النظام السابق.

كما، يمكن استقراء مبادئ مشابهة لهذا الموقف في الموقف العام للمرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف تجاه مشروع المصالحة الوطنية، فقد تضمّن ثلاثة مبادئ أساسية هي:

1- عدم مكافأة القتلة.
2- ألا تتعارض مع حق الشعب العراقي المعبر عنه من خلال صناديق الاقتراع.
3- ألا تتعارض مع قيم العدالة.

تقييم عام لفعاليات الحكومة العراقية في ملف المصالحة

في حزيران 2006، أعلن رئيس الوزراء العراقي مشروع المصالحة الوطنية، لائحة من 24 نقطة لمبادئ بناء السلام، من قبيل: الحوار على المستوى الوطني والمحلي، وبين نطاق من الشخصيات العراقية المؤثرة وتأسيس واحترام سيادة القانون وتشكيل لجان محلية ووطنية للقيام بتنفيذ هذه العملية. تم المضي قدما بهذا البرنامج من قبل الحكومة العراقية، وكانت وزارة الدولة لشؤون الحوار الوطني التي تشكّلت في أيار 2006 (واللجنة العليا للمصالحة الوطنية التي ضمّت ممثلين لأبرز القوى السياسية والأقليات) في مقدمة من عملوا على هذا المشروع، وحيث انها مؤسسة جديدة نسبيا ولكونها وزارة دولة وليست وزارة عادية، حيث لا يسمح لها ببناء جهاز وظيفي مناسب، كما إنها ليست ذات ميزانية خاصة بها، فلم يكن لديها أية مصادر مالية وبشرية مناسبة لهكذا ملف كبير ومهم (بحسب القانون لا ميزانيات خاصة بوزارات الدولة وعدد كادرها وموظفيها الإداريين يجب أن لا يتجاوز 12

شخص بما فيهم المسؤول عن التنظيف، وعادة ترتبط بالأمانة العامة لمجلس الوزراء، ولها نثرية شهرية لا تزيد عن ثلاثة ملايين دينار وكانت، تعادل ما يقارب 2800 دولار).

وفيما بعد قام رئيس الوزراء بتشكيل لجنة خاصة ترتبط به شخصياً وهي «لجنة تنفيذ ومتابعة المصالحة الوطنية»، وتمت الاستفادة من الميزانية الضخمة لرئاسة الوزراء لتنفيذ مهام وبرامج هذه اللجنة، وبنظر بعض أعضاء البرلمان العراقي وبعض القوى السياسية العراقية المنافسة لرئيس الوزراء السابق، أنه تم توظيف الإمكانات والفرص التي امتلكتها «لجنة تنفيذ ومتابعة المصالحة الوطنية» في تشكيل هياكل تنظيمية في المحافظات لدعم رئيس الوزراء السابق والدعاية والتعبئة الانتخابية له، كما هو الحال في لجان الإسناد العشائرية حيث عقدت سلسلة من المؤتمرات اختصت واحدة منها بشيوخ العشائر وأخرى بمنظمات غير حكومية والمنظمات المعنية بالمرأة ومؤتمر للضباط السابقين ونتج عنها إصدار بيانات ختامية رسمية تدعم مشروع المصالحة الوطنية، مثلا مؤتمر رؤساء العشائر عبر عن دعم مبادرة رئيس الوزراء، وقام الشيوخ بتوقيع وثيقة شرف لتحريم اراقة الدم العراقي، ودعا إلى تشكيل مكاتب المصالحة في المحافظات.

يشير مصطلح المصالحة الوطنية إلى استراتيجية طويلة الأمد (وعملية بطيئة ومعقدة ذات مجالات عمل واسعة) الغرض منها: إنهاء العنف والمفاوضات حول التسوية السياسية، وإعادة بناء العلاقات السياسية والاجتماعية من خلال الإصلاح الدستوري والقانوني والسياسي ومداواة الجروح الاجتماعية والعنف الذي حدث في الماضي (تقصي الحقائق، اخذ العدالة لمجراها، المواساة والاصلاح)، وإنشاء برنامج مشترك للإعمار والتطوير المستقبلي.

ومع مرور الزمن فأن العراق سوف يحتاج مثل هذا البرنامج الشامل جاهزا للتطبيق في الوقت المناسب، ولكن الأولوية العاجلة للخطوة الاولى وهي وقف العنف السياسي.

كان، هناك طرفين ينهضان بالحوار من قبل الحكومة العراقية، مكتب رئيس الوزراء ووزارة الحوار الوطني والمصالحة. الحوار الرسمي لتقليل العنف، ويقوم به مكتب رئيس الوزراء، من خلال المفاوضات على سبيل المثال وقف إطلاق النار مع جماعة مسلحة واحدة. يمكن ان يشمل هذا وقتا معينا (وقف إطلاق النار لمدة شهر) او مكان معين (ساري المفعول في منطقة معينة) وفي مجال معين (تتفق عليه مع جماعة واحدة ضمن عدة

جماعات) ومع هذا فانه بداية مميزة مع مرور الوقت يمكن ان يطول وقف إطلاق النار (وقف نار لمدة اطول، تغطية مجالات اوسع، انضمام جماعات اخرى) وبعد الخطوة الاولية مع جماعة واحدة فان الخطوات التالية سوف تكون واضحة بشكل أكبر.

ويتم إرسال اشارات إلى الجماعات المسلحة الاخرى على انها عملية يمكن الوثوق بها وان الحكومة سوف تلتزم بمسؤولياتها وكذلك فإنها توسع الافاق وتنقلها من العنف العسكري إلى افاق السياسة. ان عملية الحوار سوف تكون عالية السرية لكن النتيجة وهي زيادة الامن في الشوارع سوف تنتشر على المستوى الشعبي، وهذا بدوره يزيد ثقة الشعب في العملية وفي القادة السياسيين وفي الحكومة.

وبشكل متوازي لعملية الحوار يجب أن يكون هناك تطور في السياسات (الامنية، التطور الاقتصادي، التشريع، الاصلاح الدستوري، الخ.) لكي تتعمق مسألة الحوار فان السياسات جاهزة للاستعمال لتطبيق سياسة العصا والجزرة، دفع الآمال والمكافئات حين تحقيق تقدم وإنزال العقوبات والردع حين التراجع.

الحوار غير الرسمي وهو ما سعت إليه وزارة الحوار الوطني:

دأبت الوزارة على عقد المؤتمرات الشعبية والتشاور في القضايا بين الناخبين حول امور المصالحة وجدول اعمالها، ويمكن للمؤتمرات ان تناقش قضية العنف والتقليل منه وكيف تنشأ عملية الحوار في الدوائر الانتخابية وهذا يتيح المجال للتحدث بحرية في حوار مباشر وليس على غرار ما يقوم به مكتب رئيس الوزراء. ولا تتم هنا عملية التفاوض او المساومة لكن هناك نوع من القوى في المؤتمر في اتاحة المزيد من النقاش في جدول الاعمال وليس كما هو الحال في المفاوضات وفي تسمية ممثلين (رسميين وغير رسميين) لأولئك الذين هم خارج العملية حاليا في حين يركز الحوار الذي يقوم به مكتب رئيس الوزراء على الممثلين المباشرين للقيادات المتنوعة في حين ان حوار الوزارة يشمل مناطق انتخابية اوسع في مناطق هذه القيادات وهذا شيء مهم.

ان المناقشات الأوسع من خلال سير المؤتمر يمكن أن تتيح مجالاً للإجابة على التساؤلات الحساسة بطريقة آمنة وعامة ولبيان الاحتمالات التي لا يمكن التصريح بها رسميا ولحصول التحاور غير الرسمي بين المشاركين الذين لا يمكنهم الدخول في حوار

مباشر وعادة ما تنبثق لجان عن هذه المؤتمرات بعد المناقشات المفتوحة في المؤتمر يقوم من خلالها المشاركين بمناقشة مواضيع فرعية والموافقة على التوصيات ان مثل هذا النوع من الاجتماعات له امكانية نجاح كبيرة خصوصاً إذا طال عمر هذه اللجان لأكثر من اجتماع واحد وفي الحقيقة فان واحداً من جملة الأمور التي عوقت عمل المؤتمر انه غير معلنا وغير مرتبطا بحدث والذي يمكن أن يحصل هو عمل سلسلة من المؤتمرات المخطط لها استراتيجيا وبالتشاور والذي يكون محضر ختام لأحدها هو بداية جدول اعمال المؤتمر الذي يليه وبذلك تكون احدى قنوات الاتصال هي تشكيل مؤتمر ولجنة دائمة في موضوع معين وبذلك يستمر عمل اللجنة أو المؤتمر (كل شهرين أو ثلاثة) وهذا يعزز التعاون والتركيز في القضايا الأهم ويضيف المزيد من الحاضرين ويوحد العمل ويدفع به إلى الإمام وتصبح العملية عندها متزامنة وتتبع نمطا معينا ومباشرا وتعزز الانجازات في كل خطوة. وتضع جدول أعمال يوضح الأدوار، المناصب واستراتيجيات التطبيق.

المؤتمر يوفر مناخاً غير رسمي للتشاور وانشاء اللجان ويمكن مناقشة المواضيع الحساسة بحرية أكبر ويمكن أن يشترك فيها عناصر تؤمن بنكران الذات وأهمية المصالحة بشكل غير رسمي. ويمكن استثمار هذا الجو غير الرسمي في مناقشة مضمون الصراع ومن خلال هذه القنوات غير الرسمية يمكن تبادل الرسائل ووجهات النظر والمناقشات وهي قناة تغني العملية الرسمية غير المعلنة. بالإضافة إلى ذلك يمكن اشتراك أولئك الذين تم استبعادهم من العملية الرسمية بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال ممثلين أو وسطاء لذا فان المؤتمر يمكن أن يغني عمل مكتب رئيس الوزراء الرسمي، وفي حين يجب أن تكون المؤتمرات فعاليات شعبية يمكن للجان أن تعمل بعيداً عن الأضواء لإتاحة المجال للنقاشات الجدية وبحث الأمور بصورة مباشرة.

إن انعقاد المؤتمرات بشكل متواصل والذي تكون نتائج المؤتمر الاخير بداية لجدول اعمال المؤتمر الذي يليه يدل على ان عملية المصالحة تمضي على قدم وساق ويرسل اشارة قوية إلى المجتمع المدني والشعب، وبمرور الوقت فانه تتولد قناعة ليس فقط بان عملية المصالحة مفيدة ولكن تزيد من ثقة الجماهير في هذه العملية وفي رغبة الحكومة وقدرتها في تحقيق عملية المصالحة، بحسب رأي أحد الخبراء الدوليين في ملف المصالحة،

الذي قضى أكثر من أسبوعين مع كادر وزارة الحوار الوطني في مكتب الوزارة في بغداد، كانت للوزارة القابلية على:

1- تقوية عملية المؤتمر بجعله مترابط واطالة جدول أعماله على المدى الطويل:

2- والاستفادة من المؤتمر بإشراك ممثلين غير رسميين للدوائر الانتخابية (من ضمنها المستبعد من عملية المصالحة).

3- تطوير هيكلية اللجان وخصوصا مبدأ اللجان الدائمة لإشراك على المدى الطويل ممثلين من الدوائر الانتخابية المهمة في قضايا مهمة.

4- رفد الأفكار والاختيارات والمواقف والمعلومات الجديدة للعملية الجارية بشكل رسمي ومشاركة الافكار والمقترحات والمشاكل التي ظهرت من خلال العملية الرسمية.(تم إلغاء وزارة الدولة لشؤون الحوار الوطني لصالح بقاء مستشارية المصالحة الوطنية المرتبطة برئاسة الوزراء).

وبالنسبة لمكتب رئيس الوزراء فان العملية نفسها يمكن ان تبدأ بالرغبة والهدف لجذب المزيد للعملية حين تصبح موثوقة ومعروفة، وهي توفر فرصاً لتنمية التواصل والتعاون طالما ان عملية الحوار نفسها هي عملية بناء الثقة، ويمكن ان نتوسع في المضمون أيضاً وبالتدريج نتعمق في مسألة جدول الاعمال مع تنامي الثقة وفي الحقيقة فان المؤتمرات حين تتوسع لتشمل المزيد من ممثلي الدوائر الانتخابية والخبرات من المجتمع المدني يمكن ان تساهم في تطوير السياسات التي تصاحب الحوار الذي يجريه مكتب رئيس الوزراء بالإضافة إلى دراسة جدول الاعمال المستقبلي بعد انتهاء الصراع.

يرى أحد الخبراء الأجانب: كان المسارين – مسار وزارة الحوار الوطني ومسار لجنة تنفيذ ومتابعة المصالحة الوطنية – يسيران بشكل منفرد لكن عند جمعهما يمكن ان يكون الناتج مختلفا عن الاجزاء وعلى وجه الخصوص فان عمل الوزارة في دعم وتكميل عمل مكتب رئيس الوزراء لا يمكن الجدل فيه ويسير ذلك على النحو التالي:

يسير الحوار في مسارات متعددة، إن عمل مكتب رئيس الوزراء هو المسار الاول للحوار. المشاركون في المسار الاول هم الممثلين الرسميين للحكومة والجماعات المسلحة. ويشتركون في الحوار مع كامل الصلاحيات ويمكنهم التفاوض على الاتفاقات.

يمثل عمل الوزارة المسار الثاني يشترك المشاركون في المسار الثاني بشكل جاد ولكن غير رسمي. فهم ليسوا قادة وليس من الضروري ان يحضروا كممثلين رسميين ولا يشتركون في مفاوضات الاتفاقات لكنهم مرتبطين بقادتهم الرسميين: يمكن ان يكونوا اعضاء أحزاب، في المجال الاعلامي، قادة محليين أصحاب رأي، رجال دين، قادة النقابات المهنية، أساتذة جامعات، الخ. وهم أحرار في الدخول في مناقشة بدون التزامات رسمية، لكن خارج قاعة المؤتمر لهم القابلية على الاتصال بالقادة والقدرة على التأثير في رأي الحزب او الجماعة او الدائرة الانتخابية.

وفي الحقيقة فأن الفصل بين هذين المسارين مصطنع بعض الشيء: هناك العديد من الروابط القريبة وفي بعض الاحيان العوارض بين المشاركين في هذين المسارين. «لان العلاقة بين المسارين في الواقع يمكن تشبيهها بالعلاقة بين القادة والمؤيدين بين أصحاب الرأي والناس الذين شكلوا هذا الرأي، ان تفاعل المسارات، يتيح للمسار الرسمي ولنعتبره المسار الأول قنوات المسار غير الرسمي ونعتبره المسار الثاني غير الرسمية لتبادل الرسائل والمشاورات وتبادل الأفكار والاختبار والتكهنات والطرق المرفوضة الخ. وبهذه الطريقة فان تفعيل المسار (الثاني) وهو عمل الوزارة يصبح مسألة في غاية الاهمية لمساعدة المسار (الأول) لمكتب رئيس الوزراء خصوصا في مواضع انهيار المحادثات»[1].

الهيكلية: قبل إلغاء وزارة الدولة لشؤون الحوار الوطني، كان لدينا جهتان رسميتان تديران حوارات مترابطة بطرق مختلفة لتقليل مستوى العنف. تحتاج كل واحدة منهما إلى استراتيجية موحدة ومتزامنة وبالتالي سوف يعزز ويدعم ويمكّن عمل مكتب رئيس الوزراء وبالتالي فان عمل مكتب رئيس الوزراء سوف يجعل عمل الوزارة منتجا بصورة أكبر. فهما مرتبطان بشكل وثيق.

لكن هذه العلاقة المترابطة تحتاج إلى آلية للتنسيق. إحدى هذه الوسائل إيجاد سكرتارية، بمكن تسميتها بسكرتارية السلم الأهلي أو أي عنوان آخر مناسب. السكرتارية يجب ان تقوم بعدة ادوار حيوية: التنسيق، البنى التحتية، النظرة العامة للاستراتيجية، المراقبة

---

(1) تقرير خاص بعنوان «دعم قصير المدى لوزارة الدولة لشؤون الحوار الوطني في العراق»، اعدّه خبير بريطاني (بالتعاون مع مكتب وزير الدولة لشؤون الحوار الوطني).

والتقييم، إدارة المعلومات وبالطبع والاهم هو الاحتفاظ بأرشيف كامل للعملية، وفي حين يقوم السياسيون والمسؤولين بعمليات الحوار فان السكرتارية تعمل بشكل اقل علانية.

إنّ الحاجة إلى هذا الدور ليس موضع نقاش، لكن هيكليها يمكن ان تناقش بالإضافة إلى مكانها هناك العديد من الاماكن التي تصلح لها: في الوزارة، مكتب رئيس الوزراء، او تحت مسؤولية مجلس الوزراء او ان تكون مؤلفة من الجهات الثلاث. إن إعادة تصميم سكرتارية السلام لتنطبق على مضمون العملية في العراق يمكن أن تكون حلا لجميع التحديات في التنسيق وبيان فاعليتها.

الخـاتـمـة

أهمية مشروع المصالحة الوطنية تقتضي أنجاز تقييم علمي محايد لمدى نجاحه وحجم وطبيعة النتائج التي تمخّض عنها بعد مرور أكثر من عشرة سنوات على انطلاقته، وضرورة وأهمية أنجاز تقييم لمدى سلامة ونجاح المبادرة التي قامت بها الحكومة العراقية. المخاطر الكبيرة والمستمرة التي يتعرض لها الشعب والكيان العراقي، توجب انجاز تقويم علمي لمشروع المصالحة الوطنية، وأفضل المعايير هي المعايير المنسجمة مع الهوية الحضارية للشعب، وبالطبع أضافة للمعايير المستخلصة من تراكم التجارب الإنسانية.

أخطر ما أبتلت به الساحة السياسية العراقية بعد سقوط النظام البعثي هو اعتماد المعيار الطائفي في الإصطفافات السياسية وفي النظر إلى الأزمة السياسية وفي وضع الحلول لها.

من زاوية الوفاق الوطني أو المصالحة الوطنية، نلاحظ إن تداخل عنصر الدين أو القومية أو المذهب مع نشأة ومسيرة وصراعات الأحزاب السياسية، يؤدي الى مضاعفة النتائج الوخيمة لتلك الصراعات ويؤدي الى إخراجها من دائرة الصراعات أو التنافسات الحزبية المقبولة والمعروفة في المجتمعات السياسية المتحضّرة والمستقرة سياسيا، ودفعها الى مستوى الحروب الأهلية المدمّرة وهو ما عشناه في العراق، ومن زاوية المصالحة الوطنية، تحتاج الساحة الوطنية العراقية إلى قانون ناضج وواقعي للأحزاب السياسية وتعديل قانون الانتخابات وتقسيم المناطق الانتخابية باتجاه الوصول إلى نتائج انتخابات معبّرة بصدق عن واقع الشعب العراقي وواقع موازين القوى في الساحة السياسية والاجتماعية في العراق.

كما نحتاج إلى ميثاق وطني تظهر فيه القوى الوطنية العراقية اتفاقها والتزامها بالثوابت الوطنية بعد تحديدها، ليتم بعدها إقرار عقوبات سياسية وقانونية على أية أحزاب أو جهات سياسية تخرج على تلك القوانين وعلى الميثاق الوطني والثوابت الوطنية أو على الآليات السلمية في العمل السياسي والتداول السلمي للسلطة.

يبقى الموقف الأمريكي من ملف المصالحة الوطنية ذو أهمية بسبب النفوذ الذي امتلكته ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية في الواقع العراقي بعد إسقاط النظام البعثي البائد، حيث استفادت من السنوات الأولى للاحتلال لبناء ركائز نفوذ أمني وسياسي وبناء قاعدة معلومات واسعة عن تفاصيل الواقع العراقي.

المشكلة الكبرى في الموقف الأمريكي تجاه ملف المصالحة الوطنية في العراق، إن رؤاها والمواقف العملية التي تقترحها لإنجاح المصالحة (كما ترى هي من قبيل العفو عن الذين قاتلوا النظام السياسي الجديد بالسلاح وإعادة البعثيين ورموز النظام البعثي السابق والكثير من النخب الأمنية والعسكرية لذلك النظام البائد إلى الحياة السياسية وإلى أجهزة الدولة، وإدخال قوات التمرد (السني) المسلّح إلى بنية الأجهزة الأمنية في النظام السياسي الجديد ودفع دول مثل السعودية – حليفة لأمريكا ولكنها معادية للنظام السياسي الجديد في العراق – دفعها للانحياز إلى مكوّن عراقي معين وتقويته بزعم الوقوف أمام التمدّد الإيراني)، إن تلك الرؤى والمواقف المقترحة تؤدي إلى:

انبثاق مخاطر كبرى تهدد الهوية الديمقراطية للنظام السياسي الجديد. وزعزعة الاستقرار في الدولة وتعريض كل المكاسب التي حصل عليها الشعب العراقي (نتيجة إسقاط نظام صدام) للخطر، وزيادة احتمال وقوع مغامرات وانقلابات عسكرية في المدى القريب، فضلا عن تحويل العراق إلى ساحة صراعات إقليمية وربما دولية مدمّرة كما هي الحالة في سوريا في هذه الأيام.

إن أهم أخطاء الموقف الأمريكي في ملف المصالحة الوطنية: ترويجها للمعيار الطائفي في تفسير الأزمة العراقية وفي وضع الحلول لها، واعتمادها سياسة إيجاد توازن هش بين المكوّنات الرئيسية للمجتمع العراقي بدلا من المساعدة في بناء القاعدة السياسية الاجتماعية الحقيقية للنظام الجديد، والاستعانة بأنظمة إقليمية موالية للولايات المتحدة ولكنها معادية للنظام السياسي الجديد في العراق، فضلاً عن محاولتها فرض أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وأولويات الدفاع عن مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، فرضها على الواقع الداخلي العراقي.

لو أحسنّا الظن بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق بعد سقوط النظام البعثي ،بالرغم من إن تجارب شعوب المنطقة والعالم السابقة لا تدعم حُسن الظن هذا، فأن تلك

السياسة تجاه مفردة «المصالحة الوطنية» لا تكشف عن استراتيجية صحيحة وثابتة لبناء نظام ديمقراطي مستقر قادر على البقاء وتحقيق الازدهار للعراق.

نعتقد بأن الحوار الدائم حول العراق، في مؤتمرات الخارج، يمكن أن يحقق الوظائف التالية:

(أ) إنشاء مساحة آمنة وحيادية تسمح للمشاركين العراقيين الممثلين لمختلف الاحزاب والحركات السياسية بالتعرف على ما تخشاه المجموعات المختلفة وما تحتاجه لضمان أمنها ويحضر المشاركون الاجتماع بصفة شخصية ويجتمع الأشخاص أنفسهم عدة مرات ويعالجون جدول الأعمال الذي وضعوه معا في بداية هذه العملية ويركز جدول الأعمال على مواضيع محددة ويتم الاتفاق حوله بالإجماع قبل انعقاد كل اجتماع.

(ب) يوفر الحوار مساحة لتوليد الأفكار والمقترحات المتعلقة بالمصالحة واختبارها ثم عرضها على الهيكليات الرسمية للنظر فيها أملا بتطبيقها كما يمكن أن يشكل الحوار جهازا غير رسمي لمراقبة مبادرة المصالحة الرسمية وتقويمها ويكون هذا الحوار مخصصا للعمل بموازاة المبادرة الرسمية كجزء من مبادرة ثنائية المسار.

(ج) تحديد عناصر المساومة الكبرى والحواجز التي تعيقها ويمكن أن يساعد الحوار على وضع سيناريوهات مشتركة لإزالة هذه الحواجز.

(د) وضع سلسلة من خطوات بناء الثقة التي يمكن تطبيقها داخل العراق لتغيير مناخ النزاع السائد بين مختلف أطياف المجتمع العراقي.

أغلب مسؤولي الحكومة العراقية يعتمدون منهج طرح المقولات العامة في مواجهة المشكلات المعقدة، بدلا من تقارير المختصين ونتائج عمل المؤسسات المتخصصة في الملف المعين، وهي من الظواهر السلبية التي لاتزال تحكم مواقف العديد من المسؤولين العراقيين، المسؤول التنفيذي الأول يجب ان تكون لغته في الملفات التي لها صلة بأمن الوطن وعيش المواطنين معتمدة على الأرقام والتقارير وخلاصات تقارير اللجان المختصة والخبراء، وليست عبارات تغلب عليها العموميات الإنشائية والعاطفية.

تبيّن الحوارات إن هناك مفاهيم مختلفة عن تركيبة المشاكل العراقية، وإن لكل فئة او شخصية سياسية عراقية فهم خاص لتلك المشاكل، وللسياسيين تصورات مختلفة لمختلف المصطلحات والكلمات.

إنّ النقاط الأربع والعشرون التي تضمّنتها ورقة رئيس الوزراء السابق، لم 'تعبّر عن رؤية استراتيجية بعيدة المدى، ولا عن رؤية شمولية متكاملة لهذا الملف المعقّد، بل تم اعتماد الطرح التجزيئي لقضايا متعددة من قبيل:

- تشكيل هيئة وطنية عليا للمصالحة
- عقد مؤتمرات لمختلف شرائح المجتمع
- إصدار عفو عن المعتقلين الذين لم يتورطوا في جرائم وأعمال إرهابية
- منع انتهاكات حقوق الإنسان، والعمل على إصلاح السجون
- حل مشاكل موظفي الدوائر الملغاة
- تفعيل القرارات لمساندة ضحايا النظام السابق وتعويضهم وتوفير الامكانات لتحسين الاوضاع المعيشية والخدمية
- تفعيل دور القضاء لمعاقبة المجرمين، وجعله المرجعية الوحيدة
- توحيد الرؤى والمواقف تجاه العناصر والمجموعات الإرهابية والتكفيرية
- العمل على إعادة المهجرين الى مناطقهم وغيرها من النقاط.

لا يشعر المطبّق لتلك النقاط بوجود ارتباط وتوازن بين البنود ذات العلاقة بالحقوق الأساسية التي يجب أن يحصل عليها ضحايا النظام البعثي البائد، وبين البنود الأخرى المتعلّقة بالقواعد الحزبية والاجتماعية والمناطقية للنظام البعثي البائد، والتي يسعى النظام السياسي الجديد لمنع تحوّلها لحاضنة خصبة للقوى المسلّحة المعادية، وتطويق البؤر الإرهابية الكامنة فيها.

انعدام أو ضعف ذلك الارتباط والتوازن الدقيق المطلوب في بنود أي مشروع للمصالحة الوطنية، هو الذي أدى إلى المبالغة (الصادمة لشريحة ضحايا النظام البعثي

البائد) في الامتيازات أو التنازلات (بسبب الضغوط الخارجية أو الابتزاز السياسي في مرحلة تشكيلة كل حكومة جديدة) المقدّمة للقواعد الحزبية والاجتماعية والحكومية للنظام البائد.

بكلمة أخرى لا توضح ورقة رئاسة الوزراء طبيعة الارتباط وضوابطه بين مشروع الحكومة للمصالحة وبين متطلّبات العدالة الانتقالية. كما لم تتضمّن نقاط ورقة رئاسة الوزراء والإجراءات الأخرى المحاور الأساسية لملف العدالة الانتقالية، التي لا تنجح مصالحة وطنية بدونها، منها صندوق تعويض ضحايا النظام البائد، وإدامة دور المحاكم الخاصة لمجرمي النظام البائد، وتشكيل لجان السلم الأهلي والمصالحة التي يفترض تشكيلها من شخصيات ثقافية وقانونية وفنية ودينية واجتماعية، فضلا عن المؤسّسات الإعلامية التي يجب إيجادها للتوعية الواسعة بمفهوم العدالة الانتقالية وبوسائلها وهيئاتها ودورها، وإجراءات تخليد ذكرى ضحايا النظام السابق حتى يكون ما مرّ على البلاد درساً يستفاد الجميع منه ويشكّل عبرة ومأثرة للأجيال القادمة، ولا تضيع التضحيات الكبرى التي قدمها المناضلون ضد الدكتاتورية.

عدم الإشارة الكافية لتحديد دائرة الجناة في النظام السابق، قد يساعد البعض على الإفلات من العقاب والذي يتناقض ومتطلّبات العدالة الانتقالية، بل وقد يساعد على تسرّب بعض مجرمي النظام السابق إلى أجهزة النظام السياسي الجديد ومفاصله، وهو ما حصل للأسف الشديد . كما لم تتضمّن النقاط الأربع والعشرين إشارة وافية لموضوع العزل السياسي للنخب الحزبية والأمنية والحكومية للنظام السياسي السابق، ولهذا لم يتم تطهير المؤسسات (بالدرجة المناسبة) من بقايا البنية البيروقراطية التي كان يستند عليها النظام السابق في أفعاله.

العزل السياسي أداة يعبّر فيها المجتمع عن الرفض العام للسلوك الإجرامي للنظام السابق وتوجيه تحذير قاسي لمن يتقلّد مناصب الدولة في المستقبل، بأن الحساب سيكون قاسيا معهم، بالإضافة إلي أنه يكفل توفيرقدرمن العدالة للضحايا ويمكّن الضحايا من استعادة كرامتهم، كما يساهم أيضا في تعزيز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وقدرتها علي إنفاذ القانون.

بالرغم من أن قانون اجتثاث البعث ومن بعده قانون المساءلة والعدالة وضع أسساً جيدة لفرض عزل سياسي على النخب الحزبية والأمنية والحكومية للنظام السابق، إلاّ أن

تعديلات اقترحتها مجموعات ضغط داخلية وخارجية وفساد متغلغل في اجهزة الدولة العراقية فرغ بعض المواد القانونية لقانون الاجتثاث من مضمونها.

اعتمادنا في الدراسة على التجارب والقيم الإسلامية كمعيار للتقييم، دفعنا لدراسة الموقف النبوي الكريم تجاه أهل مكة بعد فتحها، حيث تضمّن موقف النبي (ص): مبدأ العفو بأوسع نطاق ممكن، ومبدأ أقصى العقوبات بحق كبار المجرمين، والعزل السياسي الكامل للنخبة السياسية والاجتماعية في منظومة السلطة السابقة.

كما يمكن استقراء مبادئ مشابهة لهذا الموقف في الموقف العام للمرجعية الدينية العليا في النجف الأشرف تجاه مشروع المصالحة الوطنية، وتضمّن ثلاثة مبادئ أساسية هي: عدم مكافأة القتلة، وأن لا تتعارض مع حق الشعب العراقي المعبّر عنه من خلال صناديق الاقتراع، وأن لا تتعارض مع قيم العدالة.

يشير مصطلح المصالحة الوطنية إلى استراتيجية طويلة الأمد وعملية بطيئة ومعقّدة ذات مجالات عمل واسعة لإنهاء العنف والمفاوضات حول التسوية السياسية، وإعادة بناء العلاقات السياسية والاجتماعية من خلال الإصلاح الدستوري والقانوني والسياسي ومداواة الجروح الاجتماعية والعنف الذي حدث في الماضي (تقصي الحقائق، اخذ العدالة لمجراها، المواساة والاصلاح)، وإنشاء برنامج مشترك للإعمار والتطوير المستقبلي.

إنّ العراق بحاجة الى مثل هذا البرنامج الشامل جاهزا للتطبيق، والخطوة الاولى هي وقف العنف السياسي.

Summary

The negative ground that necessitates the acceleration of the nation reconciliation is represented in the following:

1. The Iraqi national powers (whether in goverment or outside goverment) have not reached the political maturity required to manage either the office or the opposition.
2. The hundred thousands of individuals who form the core of the power party، military institution، security bodies and the semi official militia of the ex Baathist regime whose institutions and formations were dissolved and fear the future. Among them، of course، those who committed terrible crime against the Iraqis.
3. A millennium segment of the victims of Baathist regime who aspire to have justice، resume their rights، be compensated for what they have missed، and retribution from those who committed crimes against them. This segment represents a time bomb that might be exploded should they not receive justice، compensated or should they feel that the privileges of their executioners were secured faster and better than resuming their rights.
4. A society endures divisions and conflicts for long decades from policies of suppression، oppression، sectarian and even regional conflicts that the Baathist regime methodologically practiced them.
5. New and old political parties that all seek a leap in the arena and became open without governmental suppression، restrictions nor control. The roots of some of them extend to decades of work، struggle and confrontation with dictatorship while the history of others extends to just few months or years.
6. Domestic extremist powers (most of them or Baathist roots or ex intelligence or Baathist security officers) who reshaped their former ideological skins and started to raise Islamic titles and mottos such as (Mohamed Army / Islamic Army / Organization of Islamic States and others).
7. Regional and international circuits (for various reasons and objectives) that care for the failure of change in Iraq، that do not care for the emergence and stability of an independent institutional political system that includes institutions that honesty express the

wishes and will of the people of Iraq، or attempt to extend their political، security، economic and even the cultural influence benefiting by the factors of weakness that Iraq experience in the current stage for the strategic importance of Iraq in the region، for its huge wealth، and its pivotal and important future role. The first attempts of these circuits are to penetrate the Iraqi internal front، employ its contradiction to serve the policies and plans of these circuits، this in addition to the aggravation of the international-international conflict and regional-regional conflict in the region along the past few years. Each of the conflicting parties seeks to draw Iraq to its camp or at least prevent it from joining the camp of its adversaries. This leads to the increase of the attempts to penetrate the Iraqi internal front.

8. Other satellite and media means that day and night transmit media materials that provoke and inflame differences and sectarian، partisan، racist and social conflicts among the people of Iraq، deforming the new political experience in Iraq، overshadowing its positive achievements and stabbing their national figures.

Through offering the national dialogue and reconciliation project ،the Iraqi government attempts to: support the political process and the new political system; support the efforts aiming at building a free ،independent ، institutional and democratic Iraq ،gathering the internal national line to strengthen and immunize it against penetration and sabotage attempts ،to be recruited for the sake of plans adversary to Iraq supreme interest ، securing the right of the millennium segment ،victims of the former dictatorship Baathist regime and executing the fair justice against those who committed crimes against this segment ،removing the fuse of strong tension and feelings of injustice and marginalization among its lines ، preventing the conversion of the feared groups from the change or worry from the future or that seek the identity of some of the new governing leadership as well as the those of the former military ،security and party institutions (except for murderers and thieves of people money) whose official circuits and formation were dissolved into social ،regional or political incubators for the adversary powers of the new system ،securing the basic condition or reconstruction and re-building of the State development and service programs ،encouraging domestic and external investments ،the condition of providing security and safety and reducing the level of riks.

The most significant remarks on the Iraqi government initiative and events in the field of national reconciliation in accordance with international standards and in comparison with the discreet experiences in the world: First: the twenty four points that the former prime minister's paper included ،did not express a long term strategic vision ،nor a comprehensive and integrated vision for this complicated file ،but rather depended on a fragmented handling of multi issues as: the formation of a supreme national panel – holding conferences for various social segments – a political and wise address to rebuild and consolidate the spirit of confidence and to reassure the parties - approving the constitutional and legal legitimacy and treating the phenomenon of physical assassination – issuing an amnesty for the detainees who had not been involved in terrorist crimes and acts – preventing violations of human rights – working on prisons reformation – solving the problems of the cancelled departments – reconsidering the deBaathification – activating the resolutions that support and compensate the victims of the former regime – providing the potentials to improve the living and service conditions – activating the role of the judiciary to punish the criminals and considering it the sole reference – unifying the visions and stands towards terrorist and expiatory (takfiri) elements and groups - working on return of the émigré or displaced to their home – as well as s other points. The one who applies these point does not feel relevance and balance among the items related to the basic rights that the victims of the former Baathist regime should obtain (those are the greatest segment of various ethnic Iraqis). Of the other items related to the party ،government social and regional rules of the former Baathist regime which the new political system attempt to prevent their conversion into a rich incubator for adversary military powers and encircling their dormant terrorist locations. The non existence of or the poor relation of the accurate balance required in the items of any national reconciliation project which lead to the exaggeration (shocking the segment of the former Baathist regime) in the privileges or concessions (due to external pressure or political blackmailing in the stage of forming every new government) granted to the party ،social and governmental bases of the former regime. In other words ،the cabinet paper does not clarify the nature of relation and disciplines between the government reconciliation project and the requirements of the transitional justice ، which will be detailed in the next point.

Second: the points and other procedures of the cabinet paper did not include the basic axes of the transitional justice file without which no

national reconciliation shall succeed (that is without transitional justice) the most important of which is the compensation fund of the victims of the former regime (who represent a great segment of transnational ، religious ،sectarian ،party and regional belonging) and perpetuating the role of courts related to the Baathist regime criminals ،forming national peace and reconciliation committees which should be formed of cultural ، legal ،technical ،religious and social figures in addition to the media institutions that should be found with their means ،organizations and roles to disseminate the wide awareness of the concept of transitional justice. Taking actions to commemorate the memory of the former regime victims in order that what the country experienced shall be a lesson that would benefit all the members of the society and represent a model for the coming generations and to ensure that the great sacrifices offered would not die but rather their image shall always be in the memory of the society and immortal in the memory of the nation.

Third: Lessons of rich experience in the field of "Truth and Reconciliation Committees" could be benefited by whether from the side of their success or their failure as one of the element of transitional justice; the right of victims to know the truth ،but such committee does not exist in Iraq. Revealing the truth shall be a decisive response to the crimes of the former regime. It shall reveal to the direct victims the full truth of the crimes they incurred and the causes behind them. Moreover ،it shall represent a public declaration of their suffering and allow their families to know what had happened to their beloved ،know their places and the circumstances surrounding the violations and the reasons of committing such violations to ensure that such violations would not occur once more in addition to preserve and document the experiences the society had undergone. The investigation committees should adopt a methodology that basically stands on the interest of the victims ،enhance the right of victims in knowing the truth ،dictating justice and obtaining the full compensation. The conflict over controlling the national "or collective" memory is in the core of the accountability policies that follow the cases post conflicts or the fall of power. Victims and human rights activists usually feel injustice for from the new or old government procedures. Unfortunately ،the reader of the government initiative does not feel the existence of items that provide sufficient guarantee to unveil the grave crimes and violations that occurred during the Baathist era (1968 – 2003). It is really sorrow that dealing with the confidential documents of the former regime (which could play a great role after the fall of the regime in revealing lots of facts

about the crime that had been committed during that period) in an irresponsible way that shows unawareness of the value of those documents.

The Iraqi government should recognize that the success of the national reconciliation is based on the treatment of the past and not as some call for not to turn over the pages of the past and revive its injuries with the justification of forgetting it and starting a new page in the relations of citizens with each other and with the political system. As some said; "before we turn the page over ،we should know what was written in it". International standards and the experience of many countries in the national reconciliation file clearly show that overlooking the past leads to complicating the reconciliation and not vice versa ،and lead to instability in the future. Amnesty with its injustice concept (that is immunization and getting away with punishment) shall not achieve the desired stability but rather at most would achieve a temporary fragile stability.

Fourth: It was necessary handling the determination of circle of the criminals responsible for the violation of the former regime starting from those who committed the crime in their personal capacity ،in participation with (or through) others ،ordering or persuading other to commit them or provide for committing them or in any form that facilitated committing those crimes ،failing to protect the lives and public property ،or providing the safe environment for committing the crime. The master should be held responsible for the act of his subordinate and the person who committed the crime or the act that violates the law due to his submission to the order of a government or chief whether military or civilian as well as the one who committed a crime against the public money. Overlooking the sufficient reference to the circle of former regime criminals may assist some to get away with punishment a matter that contradicts the requirements of transitional justice. This may even help some of the former regime criminals to infiltrate into the new political system ،which unfortunately is occurring.

Fifth: the twenty-four points do not include a clear indication of the political isolation of the party ،security and governmental elites of the former political system; therefore ،the institutions were not (properly) purged of the remnants of the bureaucratic structure on which the former regime was based its actions. Political isolation is a tool in which society

expresses general rejection of the criminal conduct of the former regime and sends a harsh warning to whom who takes command of future state offices that accounting will be harsh with them. In addition ،it guarantees a fair measure of justice for victims and enables victims to regain their dignity. It also contributes to enhancing citizens' trust in State institutions and their law enforcement capacity.

Despite the fact that the law of De-Baathification and then accountability and justice law set good foundations for the imposition of political isolation on the party ،security and the governmental elite of the former regime ،the amendments proposed by the former prime ministry and some blocks in the House of Deputies ،due to continuing pressure on the Iraqi government by Iraqi political forces ،work to win the party and social rules of the former regime ،and also by foreign political circles. Such amendments have wide gaps in the law of accountability and justice and may cause significant damage to the file of political isolation.

Sixth: The points in the government paper do not address reforms that include the institutions ،laws and policies of the former regime to remove the conditions that led to the period of repression ،namely ،the restructuring of state institutions that colluded in acts of violence ،and to eliminate of ethnic ،sectarian or regional deep-rooted discrimination ،and prevent the human rights violators from continuing to get benefit from holding offices in the state. Without making reforms in fields such as the national judicial system ،the parliament and State Security Services ،any accountability process will remain incomplete and thus fail to create a positive resonance among the coomon public.

Seventh: It would have been better for the Iraqi government to issue a special and comprehensive law for national reconciliation ،in which the rights of victims of the former regime would be balanced through the basic provisions of transitional justice and between laws and government policies aiming at neutralizing the regional and social base of the former regime to prevent them from being polarized by the terrorist takfiri forces. As noted ،in connection with the set of Iraqi points and laws related to national reconciliation ،that the laws and policies related to the gains of elites and rules of the former regime prevails the rights of the victims of the Baathist regime ،and the reason ،as we diagnosed ،is the political and security pressures and the requirements of prevailing sectarian equations.

The general situation of the supreme religious reference in Najaf towards the national reconciliation project includes three basic principles ،which are:

1. Failure to reward the murderers.
2. Not to be in conflict with the right of the Iraqi people expressed through the ballot boxes.
3. Not to be in conflict with the values of justice.

In June 2006 ،the Iraqi Prime Minister announced the National Reconciliation Project ،a 24-point list of principles for peace building ، such as: dialogue at the national and local level ،and a range of influential Iraqi figures ،establishing and respecting the rule of law and forming local and national committees to carry out this process.

This program was taken forward by the Iraqi government. The Ministry of State for National Dialogue Affairs ،formed in May 2006 (and the Supreme Committee for National Reconciliation ،which included representatives of the most prominent political forces and minorities) ،was the first to work on this project. Subsequently ،the Prime Minister formed a special committee to which he is personally associated (the Committee for the implementation and follow-up of National Reconciliation). The huge budget for the Prime Minister was used to carry out the tasks and programs of this committee. Through reviewing by some members of the Iraqi Parliament and some of Iraqi political forces competing with the former prime minister ،the capabilities and opportunities of the (Committee of Implementation and Follow-up the National Reconciliation) have been used to form organizational structures in the provinces to support the former prime minister and his propaganda and electoral mobilization ،as the case in the inter-clan attribution committees.

Over time ،Iraq will require such a comprehensive program to be ready to be implemented in a timely manner ،but the urgent priority of the first step is to stop political violence. There were two parties to start the dialogue by the Iraqi government ،the Prime Minister's Office ،the Ministry of National Dialogue and Reconciliation and the official dialogue to reduce violence done by the Prime Minister's Office through negotiations ،for example ،ceasefire with one armed group. This may include a certain time (cease-fire for a month) or a specific place (valid in a certain area) and in a particular field (agreed upon with one group within several groups).

However ،it is a distinct beginning over time; the cease-fire can be prolonged (a longer ceasefire ،wider coverage ،and joining of other groups). After the initial step with one group ،the next steps will be clearer.

Signals to other armed groups are being a credible process and the government will meet its responsibilities as well as expand its horizons and move them from military violence to politics. The process of dialogue will be highly confidential ،but the result ،which is to increase security in streets ،will spread at the grassroots level. Accordingly ،this in turn increases the trust of the people in the process ،in political leaders and in government.

In parallel with the dialogue process ،there should be progress in security politics (economic development ،legislation ،constitutional reform ،etc.). In order to deepen the matter of dialogue ،politics are ready for use to apply Carrot and Stick Policy ،paying hopes and rewards when progress is made ،and imposing sanctions and deterrence when back off is made. Broader debates in the course of the conference could provide an opportunity to answer sensitive questions in a safe and general manner ،to indicate the possibilities that cannot be officially declared and to reach informal dialogue among participants who cannot engage in direct dialogue. Committees usually come out of these conferences after open discussions at the conference through which participants discuss sub-themes and agree with recommendations that such meetings have great potential for success especially if they last longer than one meeting. In fact ،one of the things that precluded the conference was that it was undeclared and unconnected to an event. The thing that can be achieved is to make a series of conferences planned strategically and in consultation; the closing record of one of them is to begin in the agenda of the next conference. Thus ،one of communication channels is the formation of a conference and a standing committee on a particular subject. The committee or conference will continue to work (every two or three months). This will enhance cooperation and focus on the most important issues ،add more attendees ،unite the work and push it forward. Therefore ،the process becomes simultaneous ،follows a specific and direct pattern ،enhances achievements at each step ،and sets an agenda that illustrates roles ،positions and implementation strategies.

The conference provides an informal atmosphere for consultation and creation of committee. Sensitive issues can be discussed more freely and can involve elements that believe in self-denial and the importance of reconciliation informally. This informal atmosphere can be invested in discussing the content of the conflict. Through such informal channels ، messages ،views and discussions can be exchanged; this channal is a channel that enriches the unofficial process. In addition ،those who have been excluded from the official process can be directly or indirectly represented by representatives or mediators. Therefore ،the conference can enrich the work of the Prime Minister's Office. While conferences should be popular ،committees can work away from the limelight to open direct discussions and directly study the matters.

For the prime minister's office ،the process itself can begin with the desire and aim to attract more to the process when it becomes credible and well-known. It offers opportunities for developing communication and cooperation as long as the dialogue itself is a trust-building process. We can also expand the content and gradually deepen the issue of the agenda as trust grows. In fact ،the conferences ،when expanded to include more representatives of the constituencies and expertise from civil society ،can contribute to the development of the policies that accompany the dialogue conducted by the Prime Minister's Office ،as well as to study the future agenda after the conflict.

The two tracks "the track of the Ministry of National Dialogue and the track of the Committee for the Implementation and Follow-up of National Reconciliation" went separately ،but when combined ،the outcome can be different from the parts. In particular ،the ministry's work in supporting and supplementing the work of the Prime Minister's Office is indisputable; this goes on the following manner: the dialogue goes on multiple tracks. The work of the Prime Minister's Office is the first track of dialogue. The first track participants are the official representatives of the government and the armed groups. They engage in dialogue with full powers and can negotiate on agreements.

The Ministry's work represents the second track; participants in the second track participate seriously but informally. They are not leaders and it is neither required to attend as formal representatives nor participate in negotiate on agreements ،but they are associated to their official leaders:

They can be party members ،in the media ،local leaders ،opinion leaders ، clerics ،Craft unionism leaders ،university professors ،etc. They are free to engage in a discussion without formal commitments ،but outside the conference hall ،they have the ability to communicate with leaders and the ability to influence the views of the party ،community or constituency.

المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم

2- إبراهيم، فرهاد . الطائفية والسياسة في العالم العربي (نموذج الشيعة في العراق) . الطبعة الأولى . مطبعة مدبولي 1996.

3- أحمد، ليلى . حملة وطنية للتعرّف على ضحايا المقابر الجماعية عن طريق أجهزة حديثة وبمساعدة خبراء أجانب . أذاعة العراق الحر . 30 / 7 / 2012.

4- الأخضر، العفيف . رسائل تونسية: المصالحة الوطنية أو المجهول ! . موقع الحوار المتمدّن . العدد 3318 . 27 / 3 / 2011.

5- إذاعة العراق الحر . انضمام قائد في جيش الطريقة النقشبندية لمشروع المصالحة . 17 / 2 / 2012.

6- الأزري، عبد الكريم . مشكلة الحكم في العراق . لا يحمل الكتاب أية معلومات عن سنة ومكان الطبع.

7- الأمانة العامة لمجلس الوزراء . بنود وثيقة الشرف / المؤتمر الوطني للسلم الاجتماعي . الوثيقة مؤرّخة في 19 / 9 / 2013.

8- الأمين العام للحركة الشعبية لاجتثاث البعث . مقابلة مع صحيفة العراق نت 23 / 5 / 2010.

9- بالطيب، نور الدين . الغنّوشي : رجل المصالحة الوطنية في ليبيا . موقع الأخبار . العدد 2377 . 26 / 8 / 2014.

10- بن سرحان، خميس . رهانات السلم ...إرادات التسلّط . موقع الشهاب للأعلام.

11- البني، أنور . العدالة الإنتقالية : مفهوم وتطبيق ومرحلة . Middle East Transparent . 22 / 12 / 2012.

12- بيارابرامو فيتشي . "عملية كوندور" كابوس امريكا اللاتينية ... إرهاب الدولة بمباركة الولايات المتحدة . أيار 2001.

13- التقرير الختامي لهيئة الأنصاف والمصالحة المغربية . موقع ويكي مصدر .

14- تقرير المركز الدولي للعدالة الأنتقالية . (أرث 'مر) دروس من عملية أجتثاث البعث في العراق . نيويورك . 5 / 3 / 2013.

15- تقرير خاص بعنوان " دعم قصير المدى لوزارة الدولة لشؤون الحوار والمصالحة الوطنية في العراق ."

16- تقرير منظمة العفو الدولية . ينبغي للحوار الوطني أن يدفع الى العمل لأنصاف الضحايا . عدن 22 / 3 / 2012.

17- تقريرخبري . Ebaa net . منظمات حقوق الأنسان تتابع المقابرالجماعية.

18- الجابري، محمد عابد . الخطاب العربي المعاصر : دراسة تحليلية نقدية . مركز دراسات الوحدة العربية . 1994.

19- الجابري، محمد عابد . المغرب الى أين ؟ مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب . الموقع الشخصي للكاتب . موسوعة ويكيبيديا العربية.

20- الجباري، صفوت جلال . حركة التغييرفي كردستان ... لماذا والى أين ؟ . موقع الحوار المتمدن . العدد 2747 . 23 / 8 / 2009.

21- جبر، شمخي . المصالحة الوطنية في العراق وجنوب أفريقيا ... بعض من أوجه المقارنة . موقع الحوار المتمدن / العدد 2407 . 17 / 9 / 2008.

22- الجزيرة نت . هل ستتمكّن تونس من تحقيق الإنتقال السياسي وإكمال مسار الثورة مع مشاركة رموز نظام الرئيس المخلوع في الحياة السياسية؟ . برنامج " الواقع العربي " . 2014/8/25.

23- الجزيرة نت . حوارية حول المصالحة في المغرب . 21 / 1 / 2006.

24- جمال، راندا . مفهوم العدل والتسامح . موقع الحوارالمتمدن العدد 2543 1/31/ 2009.

25- الجميل، د. سيّار . مذكرات حازم جواد.. مساءلات تاريخية . موقع أيلاف 25 /2/ 2004 . ومنشور أيضا في الموقع الشخصي للمؤرخ العراقي الدكتور سيّار الجميل.

26- الجميل، سيّار . الأزمان المرعبة : قراءة تحليلية لظاهرة الخوف في تاريخ العراق القريب (قراءة في كتاب : سنوات من الخوف العراقي / بقلم هاديا سعيد / دارالساقي 2004) . موقع صحيفة أيلاف الأليكترونية . العدد 4408 . 28 . 8 . 2004.

27- الجنابي، ميثم . مقتدى الصدر .. ميتافيزيقيا الثورة الصدرية (1) . موقع الحوارالمتمدن . العدد 2239 . 2 / 4 / 2008.

28- الجنابي، ميثم . ملخص كتاب " الحركة الصدرية ولغز المستقبل / إشكالية اللاهوت الشيعي والناسوت العراقي / . دارميزوبوتاميا للنشر . بغداد 2012. . منشور في موقع الحوار المتمدن . العدد 3834 . 29 / 8 / 2012.

29- جنداري، أدريس . إشكالية العلاقة مابين العروبة والأسلام .. مابين التيار القومي والتيار الإسلامي . موقع الحوار المتمدن . 5 / 4 / 2012 .

30- الجواهري، محمد مهدي . ذكرياتي . الجزء الأول . مطبعة الرافدين . الطبعة الأولى عام 1988.

31- حامد، أنس . المصالحة الوطنية في مصر .. بين رفض القوى المدنية وشروط الإخوان . موقع نبض مصر (المونيتور) . 5 / 12 / 2013.

32- حبيب، كاظم . حول ماضي الشيوعيين العراقيين ومستقبلهم . موقع الحوار المتمدن . أجرى الحوار أبراهيم أحمد . 6 / 6 / 2011.

33- حبيب، كاظم . ماهي أهداف التيارالصدري في العراق ؟. موقع الحوار المتمدن . العدد 1823 . 11 / 2 / 2007.

34- حبيب، كاظم . محنة الأكراد الفيلية في العراق . موقع الحوارالمتمدن . العدد 509 - 5 / 6 / 2003.

35- حبيب، كاظم . من أجل أن لا ننسى ما فعله الأستعمارالبريطاني والنظام الملكي في العراق على مدى أربعة عقود . موقع الحوار المتمدن . العدد 523 . 24 / 6 / 2003.

36- حسني، يوسف . المصالحة الوطنية بمصر .. بين الشعار والواقع . الجزيرة نت . 19 / 9 / 2013.

37- الحكومة الجزائرية . مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية . الموقع الرسمي للحكومة الجزائرية . الوثيقة مؤرّخة بتاريخ 9 رجب 1426 هـ الموافق 14 غشت 2005.

38- الحكيم، أكرم . المجلس الأعلى ... ظروف التأسيس، الواقع والطموح . دراسة خاصة . أوائل محرم الحرام 1433 هجرية. (تم نشر الدراسة في ثلاثة أجزاء في موقع المرصد العراقي.(

39- الحلو، أمير . حركة القوميين العرب في العراق . موقع الحوارالمتمدن . العدد 2856 . 12 / 12 / 2009.

40- الحمداني ، حامد . جمهورية البعث الأولى 8 شباط . 17 تشرين الثاني 1963 . موقع ankawa الأليكتروني . 1 / 3 / 2010.

41- الحمداني، حامد . الأسرار الخفية وراء إنقلاب 17 تموز 1968 . موقع الحوار المتمدن / العدد 253 . 9/21/ 2002.

42- خبراء صينيون . المصالحة الوطنية في مصر"مهمة عسيرة" رغم جهود الوساطة الخارجية . صحيفة الشعب الصينية أون لاين (النسخة العربية) . 9 / 8 / 2013.

43- الخرسان، صلاح . حزب الدعوة الأسلامية ... حقائق ووثائق . المؤسّسة العربية للدراسات والبحوث الأستراتيجية.

44- الخميسي، فؤاد بلحسن . القرار السياسي بأحداث هيئة الأنصاف والمصالحة (المغرب) . موقع الحوار المتمدن . 5 / 10 / 2008.

45- الخيون، رشيد . العراق ..في تأسيس "الدعوة الأسلامية" هذه روايات الدعاة الأوائل . مجلة المجلة السعودية . 6 نيسان 2013.

46- دام برس . مشروع المصالحة الوطنية في سورية ..الحفاظ على الدولة السورية من أرض وماء وفضاء وتجسيد سيادة الدولة بشكل تام . موقع دام برس . 13 / 9 / 2012.

47- الديب، شريف . بدون التصالح ستغرق مصر وجميعنا بمركب واحد . موقع اليوم السابع . 1 / 2 / 2013.

48- الرماحي، طالب . حزب الدعوة الى أين ؟ . موقع مركز العراق الجديد للأعلام والدراسات . الحلقات من 3 الى 8.

49- روزاليندشو . إعادة النظر في لجان تقصّي الحقائق والمصالحة (دروس من سيراليون) معهد السلام الأمريكي . تقرير خاص برقم 130 - شباط 2005.

50- رئاسة الجمهورية . مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية رقم ( ) لسنة 2013م الأربعاء 9 يناير (كانون الثاني) 2013 . ويكيبيديا (الموسوعة الحرة . الحوار الوطني اليمني.(

51- زيادة، د. رضوان . العدالة الإنتقالية والمصالحة الوطنية في العالم العربي . مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان.

52- ساركسن، جيرمي . هييثرسينسبو . التوصل الى المصالحة في العراق أمرممكن ...لماذا ؟ جامعة هوفستر / مدرسة القانون / سلسلة الدراسات القانونية . موقع العدالة الأنتقالية في العالم العربي.

53- السامرائي، سعيد . الطائفية في العراق ..الواقع والحل . الطبعة الأولى 1993 . مؤسسة الفجر لندن.

54- سانا (وكالة الأنباء السورية) . المعارضة المسلّحة تشنّ هجوما 'مضادا على المصالحات المناطقية . موقع الخبر اليقين . 25 / 2 / 2014.

55- السعيد، حسن . البعث والقطار الأمريكي..أسرار وخفايا انقلاب 8 شباط 1963م / الحلقة 16 / جريدة الدعوة . 2013/3/26.

56- السعيدي، عمار . نص وثيقة بغداد . وكالة هنا الجنوب الإخبارية . 28 / 7 / 2013.

57- سلامة، عبد الغني . مسيرة الحرية في جنوب أفريقيا . موقع الحوار المتمدن العدد 3737 بتاريخ 24 / 5 /2012 والعدد 3741 - 28 / 5 / 2012.

58- سلامة، معتز . العلاقات السياسية العراقية – الأمريكية 1979 – 2003 . الجزيرة نت . الخميس 1430/10/11 هـ – الموافق 2009/10/1 م.

59- سلطان، جمال . هل مصر مؤهّلة للمصالحة الوطنية الآن ؟ . موقع : المصريون (صحيفة يومية مستقلة) . 2 / 9 / 2014.

60- سيرور، دانيل ب وسام باركر . العراق في إدارة أوباما (ورقة ملخصة من معهد السلام الامريكي) . إصدار معهد السلام الإمريكي . كانون الأول 2008.

61- سيلز، بول . مقابلة : تقريرالبرامج للمركزالدولي للعدالة الأنتقالية . موقع المركز الدولي للعدالة الإنتقالية . 9 / 8 / 2012.

62- الشارني، رحمة . ثوّار ليبيا يطلقون المصالحة الوطنية في ليبيا من تونس . موقع المصدر . 14 / 4 / 2014.

63- الشبكة الأسلامية . حوار مع الزعيم الماليزي أنور أبراهيم . 13 / 6 / 2006.

64- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الأنسان . الميثاق الجزائري يمكن أن يرسّخ الأفلات من العقاب ويقوّض المصالحة . 23 / 9 / 2005.

65- شبيب، نبيل . الخلفية التأريخية لقضية آيرلندا الشمالية . موقع مداد القلم . 12/3/ 2013.

66- شتوان، د. فتحي حمد بن . الحوار الإجتماعي .. تحدّي المصالحة الوطنية الليبية . موقع المعهد العربي للدراسات والبحوث الإستراتيجية . 16 / 1 / 2012.

67- الشربيني، نشوة . المصالحة الوطنية هي الحل ! . الموقع الأليكتروني لحزب الوفد . 8 / 7 / 2013.

68- شرقية، د. إبراهيم . السلام الدائم : رحلة اليمن الطويلة للمصالحة الوطنية . المصدر أون لاين . 7 / 3 / 2011.

69- شعبان، إبراهيم . ومحمد عبد المنعم . مصر : المصالحة الوطنية .. حقيقة أم وهم ؟ . موقع الراية . 13 / 9 / 2014.

70- الشيخ الصفار. قراءة في كتاب (الحواروالأنفتاح على الآخر) . مجلة الواحة25 /2007/8.

71- شيرخان، عدنان . المصالحة في جنوب أفريقيا : مهارات التفاوض وبناء الثقة أعادت صياغة أمة . موقع الحوار المتمدن /العدد 2387 . 28 / 8 / 2008.

72- صاغية، حازم: بعث العراق : سلطة صدام قياما وحطاما ،دار الساقي للطباعة والنشر – 2004

73- صالح، محسن . النموذج السياسي الماليزي وإدارة الأختلاف . مركز الجزيرة للدراسات 19 / 7 / 2012.

74- صحيفة الشعب الصينية أون لاين (النسخة العربية) . هل 'ينجز الرئيس المصري المنتخب 'مصالحة وطنية حقيقية 'تنهي الإستقطاب في مصر ؟ . 26 / 6 / 2012.

75- صحيفة الصباح . في ذكرى المقابرالجماعية نصف مليون عراقي غيّبتهم جرائم النظام الدكتاتوري . 16 / 5 / 2013.

76- صحيفة الوسط البحرينية . عرض النموذج الأيرلندي لتعزيز المصالحة بين البحرينيين . العدد 3574 - 20 / 6 / 2012.

77- الطائي، صادق . قراءة نقدية لكتاب التطهيرالثقافي أوالتدميرالمتعمّد للعراق . موقع الحوار المتمدّن . العدد 2968 . 7 / 4 / 2010.

78- عاشور، مصطفى . الإسلاميون ... وإمكانية بناء الهوية من خلال التنمية والعدالة . موقع إسلام أون لاين . 25 / 10 / 2011.

79- العالمية نيوز . العراق 'يعلن تخلّي أكثرمن 90% من الفصائل المسلّحة عن نشاطها . 25 / 11 / 2011.

80- عبد الفتاح،بشير . أميرة محمد عبد الحليم . الجزائر ...تجدد العنف يهدد المصالحة الوطنية . الديمقراطية / موقع الأهرام الرقمي . 1 / 10 / 2007.

81- عبد الله، عصام . نقد التسامح الخالص . موقع الحوارالمتمدن العدد 2002. 9/8/ 2007.

82- عبد الله، فائز محمد . موجز مكثف من تاريخ الأحزاب العراقية 1908 . 2008 . دار بابل للدراسات والإعلام . 29 / 8 / 2011.

83- عبد الله، فائز محمد . موجز مكثف من تاريخ الأحزاب العراقية 1908 . 2008 . دار بابل للدراسات والأعلام.

84- عبود، زهير كاظم . حقائق مخفية عن علاقة البعث . القسم الثالث (صالح مهدي عمّاش ومحمد المهداوي) . موقع الحوار المتمدن . العدد 980 . 8 / 10 / 2004.

85- عبود، زهير كاظم . حقائق مخفية عن علاقة البعث . القسم الأول (أيليا زغيب) . والقسم الثاني (علي عبد السلام) موقع الحوار المتمدن . العدد 979 . 7 / 10 / 2004.

86- العراق الحر . 5 / 8 / 2011.

87- عز ، محمد . آليات تحقيق المصالحة الوطنية بعد الثورات العربية . المركزالأقليمي للدراسات الإستراتيجية . القاهرة . 19/ 7 / 2012.

88- عفيف، براء . إكتشاف 157 مقبرة جماعية في العراق . إذاعة العراق الحر . 2013.

89- العلوي، حسن . أسوار الطين ...في 'عقدة الكويت وأيديولوجيا الضمّ . دار الكنوز الأدبية . الطبعة الأولى 1995 . بيروت / لبنان.

90- العلوي، حسن . الشيعة والدولة القومية في العراق . الطبعة الأولى 1989 فرنسا.

91- علي، فريدة . الجماعة الإسلامية 'تطالب رئيس الجمهورية بتنفيذ 'مصالحة وطنية . موقع صدى البلد . الأحد 24 / 6 / 2012.

92- عليوي، هادي حسن . الأحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية . الطبعة الأولى . الناشرريا ض الريس للكتب والنشر . بيروت . 2001.

93- عنارة، كريم . القصاص من العسكر ولو بعد حين... في الأرجنتين . المصري اليوم.

94- عنارة، كريم مدحت . رسالة للمولعين بتجربة المصالحة في جنوب أفريقيا . موقع الشروق 2012/11/13. الغايش، هناء وحيد . العدالة الإنتقالية : قراءة مفاهيمية ومعرفية . الشبكة العربية العالمية . 1 / 8 / 2012 .

95- غراب، عبد الله . اليمن : أحزاب اللقاء المشترك ترفض قانون المصالحة الوطنية . تقرير مراسل BBC في صنعاء . 8 / 1 / 2013.

96- الفضلي، شهاب أحمد . وجهات في النظر : العلاقات العراقية . الأميركية ... من علاقات تفضيلية الى القطع فالحرب . موقع : مرافيء (المجلس العراقي للسلم والتضامن)

97- فولر، غراهام . العراق في العقد المقبل .. هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002 . 14سلسلة دراسات عالمية . مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

98- فولر، غراهام . هل يبقى العراق موحّدا عام 2002.

99- الفي، أكرم . أزمة السلام في آيرلندا الشمالية . مجلة السياسة الدولية . الأهرام الرقمي.

100- فياض، معد . العراق وخريطة الأحزاب الكردية . جريدة الشرق الأوسط . العدد 11175. الجمعة 11 رجب 1430 هـ الموافق 3 / 7 / 2009.

101- فياض، معد . مؤرخ حزب الدعوة (سليم الحسني) : التنظيم يبتعد عن ثوابته ولابد من تصحيح مساره . صحيفة الشرق الأوسط السعودية . العدد 11828 . 17 /4 / 2011.

102- قورباني، عارف . شاهد على جريمة المقابر الجماعية في العراق . الحركة الشعبية لإجتثاث البعث

103- كاتب تونسي . رسائل تونسية: المصالحة الوطنية أو الانتحار الجماعي! - موقع شفاف الشرق الأوسط Middle East Transparent . الأحد 19 شباط (فبراير) 2012.

104- كافيان، ديكران . التركمان في العراق وموقفهم السياسي في أطارالحفاظ على الوحدة العراقية / القسم 2 و3 . ملحق أزتاك العربي للشؤون الأرمنية . 16 / 7 / 2013.

105- الكبلي،إبراهيم . الذاكرة الجماعية العربية بين الإنتقام والعدالة والمصالحة . المركز الدولي للعدالة الأنتقالية . مجلة RESET DOC . 7 / 9 / 2011.

106- الكبيسي، يحي . السلفية في العراق : تقلّبات الداخل وتجاذبات الخارج . مركز الجزيرة للدراسات . 6 / 5 / 2013.

107- الكبيسي، يحي . اللعبة المزدوجة : إستراتيجية الصدر في العراق . 6 / 3 / 2013 . مركز الجزيرة للدراسات.

108- الكدي، عمر . هل 'تغيرحركة التغيير 'لعبة السياسة بكردستان العراق ؟ . أذاعة هولندا العالمية . 4 / 3 / 2010.

109- كريم، ثائر . القوى السياسية في العراق ومستقبل الهوية الوطنية العراقية 1 ـ 2 موقع الحوار المتمدن . 20 / 10 / 2004.

110- الكهالي، رفيقة . العدالة الأنتقالية : هكذا ينبغي أن تكون . الأتجاه نت . 26 / 1 / 2013.

111- كورا أندريو (الخبيرة الفرنسية في العدالة الأنتقالية) . أخطر ما يواجه العدالة الأنتقالية إستغلالها لصالح النظام القائم . صحيفة الصباح التونسية الأسبوعية . 7 نيسان 2013.

112- اللامي، علاء . تجربة المصالحة الوطنية في جنوب أفريقيا بعيون عراقية : العفو مقابل الحقيقة . موقع الحوار المتمدن / العدد 3243 . 11 / 1 / 2011.

113- اللامي، علاء . تطبيقات من تجربة المصالحة الوطنية في جنوب أفريقيا : الضحايا كشهود موقع الحوار المتمدن العدد 3264 . 1 / 2 / 2011.

114- لعريبي، الياس . كتاب جزائر الجنرالات L Algerie des Generaux . منشورات ماكسميولو الفرنسية . عن تعريف بالكتاب من :بلادي اون لاين . بقلم مجدوبي . وتعريف بالكتاب عن موقع آفاق كتبته ياسمين في 7 / 12 / 2007.

115- مالكي، غادة . "تبلبيزة" في ندوة المصالحة الوطنية . التونسية (جريدة أليكترونية أخبارية جامعة) . 9 / 2 / 2014.

116- مجلة المجلة . حوار مع أنوشيروان مصطفى زعيم الحركة من أجل التغيير. العدد الصادر في 29 / 6 / 2010.

117- مجموعة دول الكومونولث . بيان صحفي مشترك حول ليبيا . الموقع الرسمي لمجموعة دول الكومونولث . المملكة المتحدة . 23 / 9 / 2014.

118- مجيد، د. محمد . القسوة لدى صدام حسين . مدوّنة د. محمد مجيد.

119- محسن، يوسف . الحزب الأسلامي العراقي : الأرث التاريخي،صدام الهويات الأصولية والمسألة الديمقراطية . موقع الحوارالمتمدن . العدد 3227 . 26 / 12 / 2010.

120- مختارات من تقرير لجنة (بيكر- هاملتون) . واشنطن 6 / 11 / 2006.

121- المركز الدولي للعدالة الأنتقالية . تقرير مواجهة أرث من التمييز العنصري . الموقع الرسمي.

122- مركز القاهرة لدراسات حقوق الأنسان . عن العدالة الأنتقالية والعزل السياسي (هكذا يجب أن 'تحاكم النظم القمعية .(

123- مركز دراسات فلسفة الدين . ثقافة التسامح . موقع الحوارالمتمدن . العدد 1050 . سلسلة كتاب شهرية يصدرها مركز دراسات فلسفة الدين . 17 / 12 / 2004.

124- المصطفى، صوليح (كاتب وباحث ومؤطّر في مجال حقوق الأنسان والمواطنة) . المصالحة، أي مفهوم ؟ لأية أغراض ؟ بواسطة أية آليات ؟ . ندوة للجمعية المغربية لحقوق الأنسان . الرباط . محاضرة بتاريخ 12 / 11 / 2005.

125- معهد جنيف لحقوق الإنسان . البيان الختامي للمنتدى الإقليمي حول العدالة الإنتقالية . 14 / 5 / 2013.

126- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الأنسان . أدوات سيادة القانون لدول مابعد الصراع / تدابيرالعفو . 2009.

127- مكتب وزير الدولة لشؤون الحوار الوطني . الكتاب السنوي الأول لوزارة الحوار الوطني.

128- مكتب وزير الدولة لشؤون الحوار الوطني . الكتاب السنوي الثاني لوزارة الحوار الوطني.

129- الملفات الخاصة . مكتب وزير الدولة لشؤون الحوار الوطني.

130- المملكة المغربية . الموقع الرسمي لهيئة الإنصاف والمصالحة.

131- منّاع، هيثم . العنف وآفاق الديمقراطية في سوريا . 'محاضرة في كلية لندن للإقتصاد والعلوم السياسية . الشبكة الليبرالية العربية . 9/ 11 / 2012.

132- مندي، سميرة علي . أضواء جديدة على ملف المقابرالجماعية في العراق . أذاعة العراق الحر . 21 / 6 / 2010.

133- منظمة العفو الدولية . لجان التحقيق : إنشاء آليات وطنية فعّالة لتوثيق الحقائق المتعلقة بالجرائم . موقع منظمة العفو الدولية.

134- منظمة العفو الدولية . لجان الحقيقة : ظاهرة عالمية . موقع منظمة العفو الدولية.

135- منظمة المؤتمر الإسلامي . نص وثيقة مكة المكرمة . شبكة العراق الثقافية . 2006/10/22.

136- المؤتمر الوطني العام . قانون رقم (29) لسنة 2013 بشأن العدالة الإنتقالية . مركز لتطوير القطاع الأمني وسيادة القانون DCAF . 2 / 12 / 2013.

137- المؤتمر الوطني العام / ليبيا . ورقة حول المصالحة الوطنية في ليبيا . موقع المهندس علي ميلاد أبو جازية . 7 / 2 / 2012.

138- مودن، عبد الحي . الحقيقة والمصالحة في أمريكا اللاتينية . موقع رباط الكتب / الدار البيضاء . 25 / 11 / 2009.

139- مؤسّسة الإمام الخوئي الخيرية . التقرير العام عن مؤتمر الحوار والتعايش والبيان الختامي . موقع صوت العراق . 14 / 6 / 2015.

140- موسوعة القانون المشارك الجامعية (جوريسبيديا) . ملاحظات أولية على قانون العدالة الانتقالية في تونس.

141- موسوعة القانون المشارك الجامعية (جوريسبيديا) . بين المساءلة والمحاسبة والمصالحة والمصارحة... العدالة الأنتقالية : ماهي ؟ وماهي آلياتها ؟ . 29 / 3 / 2010.

142- موسوعة ويكيبيديا العربية .

143- موقع BBC العربي . دليل إلى التكتّلات السياسية العراقية . 21 / 1 / 2006.

144- موقع BROOKINGS . المصالحة الوطنية في بلدان الربيع العربي: دروس من بلغاريا، والعراق، والمغرب، وجنوب أفريقيا / مدير الجلسة إبراهيم شرقية /19 . 6 . 2013.

145- موقع Bulletin . دراسة عن الدولة الأصولية بالجزائر مترجمة للعربية . إصدار مؤسّسة راند (وزارة الدفاع الإمريكية . البنتاغون) . 26 / 12 / 2009.

146- موقع UGMA Press . جنرالات الجزائر والجماعة الإسلامية للقتال 4 . بتاريخ 8 / 11 / 2011.

147- موقع Xendan . سيناريو عودة مشعان الجبوري يمكن تطبيقه مع الهاشمي أذا سلّم نفسه للقضاء . 8 / 5 / 2013.

148- موقع الأخبارالأليكتروني . ممثل الهيئة السياسية لكتائب ثورة العشرين أفصح عن النية لدعم العملية السياسية . 20 / 12 / 2012.

149- الموقع الأليكتروني الرسمي لمشروع المصالحة الوطنية (رئاسة الوزراء).

150- موقع البابلية نيوز الأليكتروني . نص التعديلات التي حصلت على قانون المسائلة والعدالة في جلسة مجلس الوزراء.

151- موقع الجزيرة نت . قراءة في مشروع السلم والمصالحة الجزائري . 27 / 9 / 2005.

152- موقع الخبر . لافروف يحث القوى السياسية في مصرعلى تحقيق المصالحة الوطنية . 7 / 8 / 2013.

153- الموقع الرسمي للهيأة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة.

154- الموقع الرسمي للهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة . نص قانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة رقم 10 لسنة 2008.

155- موقع السومرية . الخزاعي يعلن أنضمام سبع مجموعات مسلحة بينها كتائب ثورة العشرين للمصالحة الوطنية . 5 / 12 / 2012.

156- موقع العربي الجديد . مصر: قرب إطلاق 'مبادرة لـ" المصالحة الوطنية " . 3 / 9 /2014.

157- موقع المعرفة الأليكتروني . لجنة الحقيقة والمصالحة (جنوب أفريقيا) . 1996.

158- موقع الوسط (يومية سياسية) . ضابط جزائري منشق يكشف خبايا مجازر التسعينات . العدد 393 . 4 / 10 / 2003 الموافق 8 شعبان 1424 هـ.

159- موقع شفق نيوز الأليكتروني . لأول مرة.. بغداد تتباحث سرا مع البعث وفصائل سنية معارضة . الثلاثاء 6 / 10 / 2015.

160- موقع منتديات عنكاوا . ستة فصائل تتخلّى عن سلاحها وتسعى للأنضمام للعملية السياسية . 24 / 3 / 2011.

161- المؤمن، علي . حزب الدعوة من الشروق الى السطوع (أشكاليات التأسيس والأنتشاروالسلطة) . 5 / 9 / 2011 . الموقع الشخصي للباحث.

162- الناجي ، أحمد . بداية تشكيل الأحزاب السياسية في العراق . موقع الحوار المتمدن . 2 / 6 / 2008.

163- ناجي، عزو محمد عبد القادر . الصراع البريطاني الأيرلندي على آيرلندا الشمالية بين عامي 1989 ـ 2005 . موقع الحوار المتمدن . 19 / 2 / 2008.

164- نصرناصر، د. عيدروس . حول المصالحة الوطنية . موقع مأرب برس . 1/3/ 2012.

165- نظمي، د. فارس كمال . اليسارالسياسي واليساوريّة الأجتماعية في العراق ... عشرسنوات من جدلية العجز والأمل . موقع الجيران . 11 / 6 / 2013 . عن صحيفة المدى.

166- النفيسي، عبد الله فهد . دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث . الكويت . 1976.

167- نقاش، أسحق . شيعة العراق . ترجمة عبد الأله النعيمي 1992 منشورات دارالمدى . الطبعة الأولى.

168- النويضي، عبد العزيز . إشكالية العدالة الأنتقالية : تجربتي المغرب وجنوب أفريقيا . 14 / 2 / 2013.

169- هادي، غفران يونس . أنموذج المصالحة الوطنية في آيرلندا الشمالية وإمكانية التطبيق في العراق . دراسات دولية العدد 43.

170- الهروج، خالد . اليمن : العدالة الأنتقالية والمصالحة الوطنية أبرز التحديات قبل الحوار . التغيير / صنعاء . 20 / 11 / 2012.

171- هواش، أكرم . تحذير إلى التونسيين من الإنحدار نحو الصوملة . موقع الحوار المتمدّن . 26 / 3 / 2011.

172- هويدي، فهمي . 'مصارحة قبل المصالحة . موقع قصة الإسلام . 15 / 7 / 2013.

173- هيكل، محمد حسنين . حرب الخليج . منشورات دار الأهرام للترجمة والنشر. القاهرة . الطبعة الأولى 1992.

174- هيئة الإذاعة البريطانية BBC . واشنطن تحثّ مصر على المصالحة وسط قلق دولي من العنف المفرط . 20 / 8 / 2013.

175- هيئة الإنصاف والمصالحة في المملكة المغربية . قانون هيئة الإنصاف والمصالحة في المملكة المغربية (لجنة وطنية للحقيقة والإنصاف والمصالحة) . الموقع الرسمي للهيئة.

176- وزارة حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية . قانون أساسي عدد 53 لسنة 2013 مؤرخ في 24/ 9 / 2013 بإرساء العدالة الإنتقالية وتنظيمها . موقع DCAF مركز لتطوير القطاع الأمني وسيادة القانون.

المصادر الأجنبية:

[1]. Cambridge Academic Content Dictionary ،Cambridge University Press ،2020

[2]. Baker-Hamilton Commission (aka Iraq Study Group)،Council Foreign Relations – 2006 December

[3]. Anthony H.Cordesman ،The Baker-Hamilton Study Group Report ،The Elephant Gives Birth to Mouse – December 6،2006 – CSIS

[4]. Stanford Encyclopedia Of Philosophy ،26 Janury 2009 – Update on 4 April 2014

[5]. Colleen Murphy ،Truth Commissions – Encyclopedia of Global Justice -2011 Edition – Editors :Deen K.Catterjee

[6]. Jombert، David and Terence Kelly - Jessica Watkins - Security in Iraq (Framework for Analysis of Threats Emerging After "Departure of US Forces" This paper has been prepared for the Office of the Secretary of Defense - National Defense Research Institute - Publication Date 2010 RAND Corporation.

[7]. Siror، Daniel B. and Sam Parker - Iraq in the Obama Administration (Briefing Paper from the American Institute of Peace) - American Institute of Peace publication - December 2008.

[8]. Hems، Dr. Thomas and Others - The End of the Iraq Game: Domestic and Regional Stability - National Defense University، Institute for National Strategic Studies - September 2009.

[9]. Cordesman ،Anthony - Iraq: Building a Strategic Partnership (Executive Summary of an Important Strategic Study at the Request of the US Congress from the Department of

Defense / RAND Corporation) - published on the Center for Strategic and International Studies website - late 2008.

[10]. Experts at the Center for Intelligence Prediction - A study entitled: The American withdrawal from Iraq - Washington، March 5، 2010.

[11]. Cordesman، Anthony / Adam Mossner - How safe is soon? The development of the Iraqi force and the conditional US withdrawals - Center for Strategic and International Studies - 2/4/2009.

[12]. Eisenstadt، Michael - The End of Managed Democracy in Iraqi Kurdistan - Washington Institute for Near East Policy - 3/8/2009

[13]. Naqash، Isaac - Getting to Power / The Shiites in the Contemporary Arab World / - From 2006 Publications

[14]. Baker، James / Hamilton - Summary of the Report of the (Baker - Hamilton) Commission - Washington 6/11/2006.

[15]. Maoz، Moshe - The Shia Crescent: Between Myth and Reality - The Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institution - November 2007.

[16]. Keegan، Frederick - The Next Way in Iraq (Phase Four Report - Executive Summary and Introduction) - The American Enterprise Institute's Iraq Planning Group Report - March 24، 2008

[17]. Keegan، Frederick - The Next Way in Iraq (Stage Four Report / Chapter Two: The Political Situation) - Report of the American Project Institute's Planning Group for Iraq – March 24 ،2008

[18]. Parker، Ned-Machiavelli in Mesopotamia: Nuri al-Maliki builds the political entity - World Politics Journal / World Policy Institute - Spring 2009.

[19]. Biddell، Stephen and Michael E. O'Hanlon and Kenneth M. Pollack - Book: Restoring Balance / A Middle Eastern Strategy for the Next President - Published by: International Crisis Group Board (131) - Shiite Policy in Iraq: The Role of the Supreme Council - Published on the International Crisis Group Research Center website - 11/15 / 2007. Foreign Relations and the Saban Center of the Brookings Institution - December 2008.

[20]. Cordesman، Anthony - The Shiite Gambling: Rolling a "backgammon" on the future of Iraq - Center for Strategic and International Studies - April 2008.

[21]. International Crisis Group - Shiite Policy in Iraq: The Role of the Supreme Council - Publication on the International Crisis Group Research Center website - 15/11/2007.

[22]. Olterman، John B. - Iraq and the Gulf States: The Balance of Terror - United States Institute of Peace - August 2007.

[23]. Cordesman H.Anthony ،The Baker-Hamilton Study Group Report ،The Elephant Gives Birth to Mouse – December 6،2006 – CSIS .

International Colleges of Islamic Science – London

THE PROJECT OF NATIONAL RECONCILIATION IN IRAQ FROM 2006 TO 2014

(ANALYTICAL STUDY)

A THESIS SUBMITTED as a Requirement for the PhD program

Researcher

Akram Al – Hakim

Supervise by

Dr. KAIS K. JEWAD AL AZAWI

2018